سماسرة الأخبار

دراسة حول وكالات الأنباء الدولية ومناطق النفوذ



الدكتور فريد أيار

سمـاسـرة الأخبار

دراسـة حـول

وكـالات الأنبـاء الـدولية ومنـاطق النفـوذ

الدكتور فريد ايار

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

ديسمبر ٢٠٠٢م

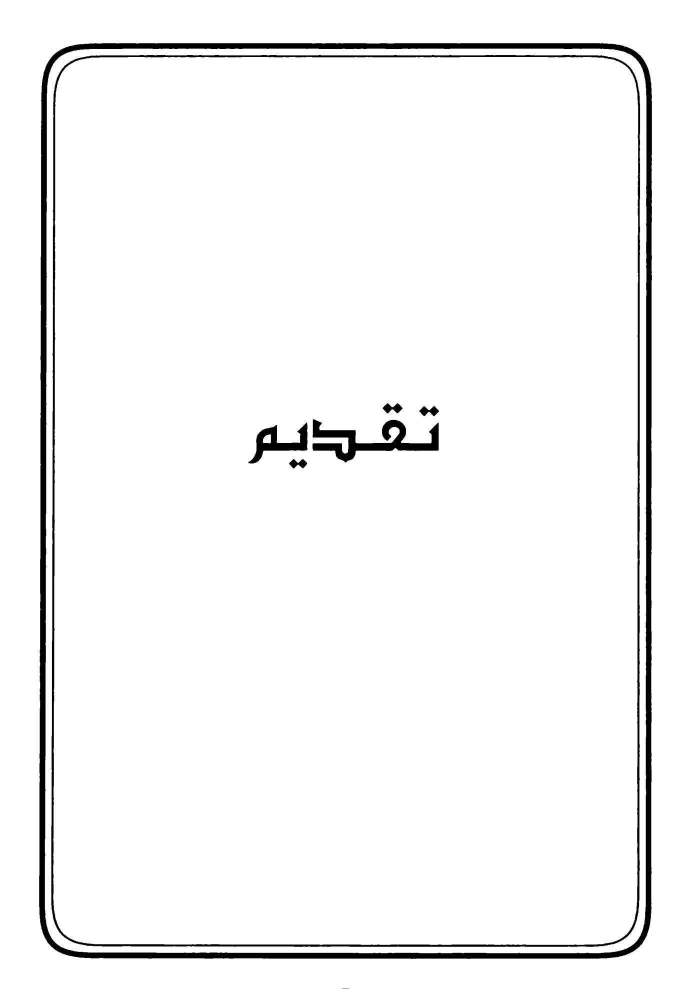
إلى نـدى، بتـرا وصـوفي

الصحافة علم عظيم، أليس كل رئيس تحرير متمكن حاكماً للعالم؟ لكونه هو بالذات من يقنع العالم بآرائه؟ ...

توماس كارلايل

الطبعة العربية الأولى

2002



تقديم

تقديم

كتاب «سماسرة الأخبار - دراسة حول وكالات الأنباء الدولية ومناطق النفوذ» لمؤلفه أمين عام اتحاد وكالات الأنباء العربية «فانا» الدكتور فريد ايار، يكتسب أهمية خاصة ضمن إصدارات وكالة الأنباء الكويتية (كونا) والتي زادت على الستين إصداراً حتى الآن.

فمن جهة يعتبر كتاب الدكتور ايار إضافة حقيقية للمكتبة الإعلامية العربية لما يحتويه من مادة غزيرة وشاملة حول نشأة وتطور وأنشطة أهم وكالات الأنباء العالمية ومناطق النفوذ التي تنفرد بها في ميدانها. وهي إضافة تغني الباحثين في الحقل الإعلامي عن عناء البحث وراء المعلومات التي تعنيهم في عشرات إن لم يكن مئات المراجع التي تناولت هذه القضية.

ومن جهة أخرى، فإن وجهة النظر التي تناول بها الدكتور فريد ايار مادته العلمية وقدمها لنا في كتاب ثري، بكل ما تعنيه الكلمة، هي وجهة نظر العاملين في وكالات الأنباء في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية، والذين يكدون من أجل الحصول على مساحة إعلامية وسط منافسة غير متكافئة بالمرة نظراً للظهور التاريخي المبكر لأقوى وأشهر وكالات الأنباء العالمية، ولاستفادتها من التقدم العلمي والإنجازات

التقنية التي تحققت في بلدانها ومن القوة الاقتصادية للمؤسسات ا
تقف وراءها. وفي أجواء من الحرية والديمقراطية لا تتوفر في الكا
من دول العالم الثالث.

كتاب «سماسرة الأخبار - دراسة حول وكالات الأنباء الدو
ومناطق النفوذ» يحمل بين صفحاته دعوة غير مباشرة - وهذه ق
أخرى تعلي من شأنه - للإعلام الوطني للاعتماد على قواه الذا
والانطلاق بعيداً عن مناطق نفوذ الوكالات العالمية، خاصة وأنه ب
يمتلك خبرات متراكمة تؤهله لذلك وتوافرت له المعلومات التي
تعد حكراً على أحد كما كانت قبل عقود قليلة.

من هنا كان اهتمامنا بهذا الكتاب وتقديمه من خلال إصدارا
(كونا) خدمة لمشتركيها وللإعلاميين العرب ولعموم الجمهور
وطننا من مشرقه إلى مغربه.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة أمتنا وإعلامنا العربي.

محمد أحمد العجيري

رئيس مجلس الإدارة ـ المدير الع

المقدمة

مقدمة

توقعت، عند البدء بإنجاز هذا الكتاب، الذي يتعلق بوكالات الأنباء الدولية، أن تكون مهمتي سهلة، ذلك لأنني اعمل في هذه المهنة منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولدي الكثير من المعارف والأصدقاء في وكالات الأنباء العربية والإقليمية والدولية، مما سيسهل علي الحصول على المعلومات التي احتاجها لإنجاز هذا المؤلف.

بعد البدء بهذا المشروع، بدا لي أن اعتقادي بسهولته لم يكن في محله لأسباب عديدة، منها أن الكتابة عن وكالات الأنباء الدولية وما لها من تاريخ طويل في مهنة الصحافة المتشعبة والمتحركة، يحتاج إلى تفرغ كلي للإلمام بتفاصيله، وهذا الأمر لم يكن متاحاً لي، إلى جانب أن سعيي للحصول على المعلومات التاريخية الدقيقة والإحصاءات الحديثة والمعاصرة عن هذه المؤسسات "العملاقة"، جابهه كثير من الصعوبات، أقلها وابسطها، إن بعض هذه المؤسسات الكبيرة لا تمتلك، لغاية الآن، سجلات محررة ومدونة لتطورها وتاريخها، رغم امتلاكها آلاف الوثائق عن ذلك.

لقد قدمت لي إحدى هذه المؤسسات، مجموعة كتيبات وكراسات ملونة ومنجزة لهدف دعائي، على اعتبار، أن هذا ما تمتلكه من وثائق،

وهذا الأمر أضاف عليّ بذل جهد اكبر، لاستخراج ما يمكن استخراجه من معلومات، لتقديمها بشكل علمي مدروس.

أثار انتباهي أمر لم اكن أتوقعه، وهو أن إحدى هذه الوكالات الدولية، اعتذرت عن تزويدي ببعض المعلومات والإحصاءات الحديثة، بدعوى أنها "سرية" وتهم فقط المسؤولين داخل الوكالة، فيما قدمت أخرى كل ما طلبته في هذا المجال.

حاولت، قدر المستطاع، أن لا أحصر هذا البحث في الإطار التاريخي، بل، تجاوزت ذلك لمناقشة الدور الإعلامي لهذه الوكالات، وتأثيره على وسائل الإعلام العالمية وعلاقات هذه المؤسسات بدولها وتاريخها الاستعماري، وكيفية توزيع الأنباء، ولا سيما، بعد إفلاس وكالة اليونايتد بريس إنترناشنال وبدء لعب "وكالات الأنباء التكميلية" الدور المهم في عملية توزيع الأنباء ولا سيما، في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب وكالات أنباء أوروبية، كوكالة الصحافة الألمانية ووكالة إيفي الأسبانية ووكالة انسا الإيطالية.

وثم، فضلت، حصراً في هذا الكتاب، استعمال كلمة "الدولية" بدل "العالمية"، في تسمية الوكالات "العملاقة" ولتحديدٍ أدق لماهية هويتها، لأن عندي رأياً خاصاً حول هذا الموضوع الذي لا يزال النزاع قائماً بشأنه، وسأحاول، ولو بإيجاز غير وافٍ، وفي هذه المقدمة تحديداً، طرح نتيجته.

ضخامة حجم وكالة الأنباء، وطاقاتها الهائلة، وانتشارها الواسع، وعديد العاملين فيها، وكثرة مكاتبها الخارجية، ووفرة مراسليها وتنوع اللغات التي للوكالة خدمات فيها، وموضوعيتها، كل هذه مجتمعة، لا بد منها لكي تصبح الوكالة دولية. أما الذي يتمم، في الجوهر، فهو "حياديتها"، وهي الاعمق والأوسع والاهم فالموضوعية في الإعلام، وجه من اوجه "الحيادية".

الأسئلة التي تطرح في هذا المجال كثيرة وعديدة منها لماذا يطلق على الوكالات الثلاث صفة (الدولية) دون غيرها،، وما هي المعايير التي بموجبها يتم إطلاق هذه الصفة على هذه المجموعة دون غيرها، وهل أن وكالة الصحافة الألمانية مثلاً لا تمتلك ما تمتلكه رويترز أو الاسوشيتيد بريس أو الفرنسية من مكاتب ومراسلين وطاقات هائلة، وماذا نقول عن وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) التي لها عاملين وطاقات ومراسلين بقدر الوكالات الثلاث مجتمعة،..

هذه الأسئلة كانت ومنذ عقدين من الزمن مثار نقاشات طويلة ومستمرة مع ممثلي وكالات الأنباء الدولية في لجنة سميت وقتذاك "لجنة المتابعة للحوار بين الوكالات العربية والدولية".

لم نستطع رغم الجلسات الطويلة والنقاشات المتشعبة التوصل إلى معايير معينة ثابتة حول تعريف الوكالة بالدولية وكان ممثلو الوكالات الدولية الأربع (رويترز، الاسوشيتيد بريس، الفرنسية واليونايتيد بريس ثم أصبحوا ثلاثة بعد إفلاس الأخيرة) يحصرون هذه الصفة بوكالاتهم

فقط، كانوا يقولون لنا لقد اجتهد الآباء القدماء بإعطاء صفة الدولية لوكالاتهم ثم اغلق باب الاجتهاد.

قد تكون "الاستمرارية" وسنوات العمل الطويلة إحدى الميزات لدى الوكالات الثلاث لتسمى هذه المجموعة بالوكالات الدولية، وقد يكون "ارتباط" اثنتين من تلك المجموعة (رويترز والفرنسية) بالتوسع الاستعماري لبلديهما منذ القرن التاسع عشر وانتشار أعمالهما في قارات مختلفة سبباً آخر لإطلاق صفة "الدولية" عليهما، وقد يكون أخيراً عدم ارتباط وكالتين من ثلاث (رويتر والاسوشيتيد بريس) بالوطن الأم (ولو ظاهراً) سبباً آخر لإطلاق هذه التسمية عليهما، هذا مع العلم أن ارتباط وكالة الصحافة الفرنسية بوطنها وتلقيها المساعدات الكبيرة من الحكومة الفرنسية والمشاركة في رأسمالها أمر واضح للعيان ولكن ومع كل ذلك يطلق عليها صفة "الدولية".

المهم في هذا الأمر، ولئلا يتشعب الحديث ويطول اكثر، نقول إن هذه التسمية التي لا زالت مقتصرة على الوكالات الثلاث في الوقت الحاضر ستبقى هكذا لفترة طويلة رغم وجود وكالات أنباء في أوروبا وغيرها لها إمكانات وقدرات توازي تلك المجموعة، وسبب ذلك يعود إلى غياب الجهة المخولة والتي تستطيع وضع معايير واضحة لتسمى هذه الوكالة بالدولية أم لا، وقد يكون أخيراً عدم اكترات الوكالات الأوروبية وغيرها "لنيل هذه الصفة" سبباً لإبقاء الدائرة مغلقة على الوكالات الثلاث فقط.

أعود للكتاب بشكل عام ولماذا والآن بالذات، فكرت بنشره،

- فلأنني تألمت، بعد أن تيقنت، من فقر، أو شبه خلو مكتباتنا العربية، من مسهب علمي، ودقيق وكافٍ، حول موضوع "وكالات الأنباء الدولية".
- ولأنني أرى جدوى كبيرة لنا، نحن عرب اليوم، أن نتعرف أكثر على حقيقةً "وكالات الأنباء"، وماذا هي بالتمام، "وكالات الأنباء الدولية" التي نتعامل معها، ونحن، شئنا أم أبينا، تحت صميم تأثيرها الفعال.
- ولأنني بعد، أحببت أن أقدم أيضاً، إلى كل الإعلاميين، وخصوصاً، إلى الطلاب في كليات الإعلام العربية، خلاصة اطلاع وخبرة ومجهود "عمر"، في مبحث علمي، تمنيته رصيناً، وقد أرّخت وقرنت وحللت بعد أن اطلعت ودرست وشاهدت.
- وثم، لأنني تمنيت هذا الكتاب أقدمه أيضاً، عربون محبة ووفاء وتقدير، إلى جميع الاخوة العاملين في "وكالات الأنباء العربية"، التي لي الشرف في كوني حالياً، أمين عام "اتحادها"، وكل رجائي، في هذا الحيز، أن يكون مفيداً "لقضيتنا" الإعلامية العربية.

أما بعد،

فكلمة محبة وتقدير وإخلاص، ولو متأخرة، لأساتذتي الأجلاء، شيوخ الصحافة والإعلام في جامعة لايبزك بألمانيا، وأخص بالذكر منهم الدكتور انكو شوينفيلدر والبروفسور الدكتور فيرنر اولريش أستاذ

الصحافة الأجنبية بالجامعة والعميد البروفسور الدكتور إميل دوسيسكا، لقد كان هؤلاء وغيرهم خير عون لي أثناء ما كنت طالباً يافعاً احضّر رسالة الدكتوراه في موضوع الإعلام والحرب النفسية، لقد زودني هؤلاء بالمنهج العلمي في البحث والموضوعية في التفكير والأخلاقية والمنطق في طرح المواضيع فلهم من مريدهم كل المحبة والتقدير والإخلاص والوفاء.

ولا يسعني أيضاً إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان للأصدقاء بوكالات الأنباء الدولية ولكل الذين ساهموا بتزويدي بالمعلومات المتعلقة بتلك الوكالات وإرشادي إلى أي مطبوع أو غيره يتعلق بهذا الموضوع. وشكر خالص أيضاً للإخوة بمركز المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) الذين بذلوا الجهد الممكن لقراءة مسودة الكتاب وتصحيح كل ما ورد فيه خارج قواعد النحو والبيان.

ولا يفوتني أيضاً التعبير عن الوفاء والعرفان والتقدير للأستاذ محمد العجيري رئيس مجلس الإدارة المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) الذي شجعني، عندما كنت في منتصف طريق إنجاز هذا العمل، بمواصلته ووعده بأن وكالة الأنباء الكويتية ستأخذ على عاتقها طباعته وإخراجه وتسويقه إيماناً منها بضرورة ترويج البحوث العلمية المتعلقة بصحافة وكالات الأنباء.

وأخيراً،

فدعوني احلم، ولو على الورق، "بوكالة أنباء عربية واحدة"، تخاطب وتخدم الدنيا بأسرها، بتمام موضوعية و"حيادية" لكي، ومن خلالها، تتعرف حقيقةً هذه الدنيا، على ماذا نحن وكيف نحن، لا أن نلهث، كما يحصل اليوم، وراء أجهزة غربية نتسول منها أن تقول كلمة طيبة عنا ولا يسمعها أحد.

ولكم أرجو أن أكون، يوماً، ولو محرراً في هذه "الوكالة" بالذات فابصر المنى قبل رحيل العمر.

اللهم إني حاولت، أصبت أو أخطأت، انك أنت العليم.

المؤلف

بيروت 2002

الفصل الأول

نشـــأة
وكالات الأنباء الدولية

1-1- الصحافة الدورية وأثرها على تأسيس وكالات الأنباء

شهد عام 1825 ولادة أول وكالة أنباء في العالم، إذ قام شارل هافاس بتأسيس مكتب له في فرنسا لتوزيع الأخبار، فاعتبر هذا الحدث إيذانا بقيام وكالات الأنباء.

ولم يكن تأسيس هذا المكتب نتيجة فكرة صرفة خطرت لهافاس، بل إن العوامل والظروف التي سادت ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ومنها بالذات وضع الصحافة في أوروبا، حتمت إيجاد مؤسسة أخبارية تعنى بجمع وتهيئة الأخبار الجديدة وإيصالها للصحف التي كانت بحاجة ماسة إليها.

والبحث في الأسباب التي دعت إلى تأسيس وكالات الأنباء، يبقى مبتسرا دون البحث في وضع الصحافة الدورية Periodical Press الذي اعتبر وجودها العامل الرئيس في بروز فكرة تأسيس وكالات الأنباء، إضافة لعوامل أخرى سنأتي على ذكرها لاحقاً.

بدأت الصحافة الدورية بالنشوء في الدول الأوروبية المتقدمة صناعياً، وبوقت متقارب إلى حد كبير، فيما بقيت الصحافة في الصين مثلاً، وهي المالكة للثقافة العريقة والعارفة بأمور الطباعة، في مرتبة متأخرة.

ولفهم حصول ذلك، يقتضينا بداية طرح أسئلة منها: لماذا تطورت الصحافة في هذه الدول ولم يحصل في أخرى، وما هي الأسباب التي

أدت إلى نشوء الصحافة في وقت واحد في أوروبا، وهل يعود ذلك إلى قرب تلك الدول من بعضها البعض، أم أن هناك أسباباً أخرى،

للإجابة على هذه الأسئلة، يمكن القول إن الصحافة هي إحدى الأدوات التي تكافح بها الفئات الاجتماعية للحصول على حقوقها، وتستعملها السلطة السياسية أيضاً، لنشر أفكارها ومفاهيمها السياسية، هذه الصحافة استغلتها الطبقة الصناعية في أوروبا أثناء نشوئها بعد انحلال الإقطاع، فقامت بنشر مفاهيمها وأفكارها بواسطة هذه الأدوات، ومع تقادم الزمن، عملت الطبقات الصناعية على تطوير الصحافة، فأصبح انتشارها موازيا لانتشار الثورة الصناعية في أوروبا.

ومن هنا يمكن الاستنتاج، أن أسباب عدم ظهور "الصحافة الدورية" في الصين، سببه عدم انتشار الثورة الصناعية فيها وعدم بروز فئات وطبقات اجتماعية جديدة لتستغل هذه الأدوات. أما الإقطاع الذي كان لا يزال ممسكا بتلك الدولة الشاسعة، فلم يأبه لمثل هذه الأدوات، إذ كانت لديه أدواته الخاصة البالية.

إن تطور طريقة الإنتاج اليدوية إلى الطريقة الميكانيكية وقيام الثورة الصناعية التي بدأت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في إنكلترا ومن ثم انتشرت في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، أثَّرت على مناحي الحياة الاقتصادية المختلفة، بما فيها وضع الصحافة بصورة عامة.

فالاختراعات في مجال الطباعة أدت إلى وضع أسس جديدة لتغيير الشؤون الصحافية ككل، وكان لاختراع الطباعة السريعة والنقل التلغرافي

للأخبار (المورس عام 1838) الأثر الكبير في تغيير الأخبار المنشورة، فأصبحت أكثر حداثة وجاذبية، فيما انخفضت أسعار الصحف... وتبع ذلك استثمار الصحافة للإعلان لتحقيق الأرباح، فأصبح، بعد فترة، المصدر الرئيس لذلك ولا سيما بعد ازدياد إنتاج السلع والتنافس الذي انطلق اثر تحول الإنتاج اليدوي إلى إنتاج ميكانيكي.

مظهران رئيسان طبعا صحافة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهما:

الأول : وجود صحافة أخبار حقيقية تمثل الرأي الذي يخدم مصالح الفئات السياسية الجديدة.

والثاني: وجود الصحافة غير السياسية التي أصبحت تشكل أساس الصحافة المثيرة (Sensational Press) التي تسعى فقط إلى تحقيق الربح وتعمل على توجيه الجماهير توجيها خاصا، يخدم مصالح الفئات الحاكمة. وهذا النمط أصبح فيما بعد أساسا لبروز ما سمي بالصحافة الرخيصة (Penny Press)[1].

نشأ هذا النوع من الصحافة، بادئ الأمر، في الولايات المتحدة الأمريكية واتضحت معالمه في عشرينيات القرن التاسع عشر، ولا سيما بعد حرب التحرير الأمريكية وتطور الرأسمالية، وانحسار الصحف التي كانت توزع بواسطة الاشتراك السنوي وتباع بستة سنتات، حيث كان الأغنياء فقط يستطيعون شراءها إضافة إلى نمو المدن ونشوء الطبقة العاملة، كل هذه العوامل كونت بذور فكرة لدى

شخص من فيلادلفيا يدعى كريستوفر كولومبوس كونويل (Christopher Colombus Conwell) عام 1830 لإصدار صحيفة بسعر "سنت" واحد وسماها (السنت) واضعا بذلك اللبنة الأولى للصحافة رخيصة الثمن، والتي أصبحت تدعى فيما بعد بـ (Penny Press).

يتصف هذا النوع من الصحف بميزتين رئيستين أولهما رخص ثمنها، مما يمّكن دائرة كبيرة من القراء اقتناء الصحيفة، وثانيهما شمولها على أخبار سريعة وحديثة ومثيرة في آن واحد.

اثر نجاح هذه الصحيفة، توالى صدور صحف مماثلة في مدن وولايات أمريكية مثل بوسطن ونيويورك، وبدأ توزيعها بواسطة الباعة يومياً وعن طريق الاشتراك السنوي أو الفصلي.

أما في فرنسا فقد أنشأ هذا النمط من الصحافة رجل يدعى (Emile de Girardin) فأصدر أول صحيفة من هذا النوع سماها (La Presse) عام 1836 حيث بيعت بثمن رخيص جداً، وكان محتواها الكثير من القصص والأساطير التي تشابه إلى، حد كبير، زميلاتها الأمريكيات[2].

تميزت الصحيفة الفرنسية بطابع معين عن زميلاتها، إذ اعتمدت على نشر القصص الأدبية لعدد من كبار الكتاب، وبذلك ادخل (جيراردين) الأدب في الصحافة، لأول مرة، من خلال عقد اتفاق مع عدد من الكتاب منهم ألكسندر دوماس الذي اشترط عليه أن يسلم للجريدة في بحر خمس سنوات 45 رواية، وفكتور هوغو وأندريه ده بلزاك، إضافة للعديد من الكتّاب الذين كانوا يعملون كمساعدين فيها.

إلى جانب ذلك، كانت الصحيفة ذاتها تنشر الكثير من القصص المثيرة والفضائح العديدة، وهو الأمر الذي تسبب في إيقافها وإصدار قرار بغلقها عدة مرات.

بعد النجاح المادي لهذه الصحيفة تتالت الصحف الرخيصة بالصدور في فرنسا، واتخذت كل واحدة نمطا معينا ميزها عن الأخريات.

1-2- جذور الوكالات الدولية

في خضم ازدياد "تأسيس الصحف" وانتشار "الصحافة الرخيصة" بسرعة في أوروبا، والذي أدى إلى التنافس الشديد للحصول على الأخبار الخاصة بهدف زيادة البيع... بدأ هافاس بتأسيس مكتبه الأخباري عام 1825.

وشارل هافاس هنغاري الأصل، تجول، قبل تأسيس مكتبه، في أنحاء أوروبا وعمل مراسلا صحفيا، إلا أنه استقر في باريس وأسس مكتبه مستعملا طريقة نقل الأخبار بواسطة "الحمام الزاجل" قبل اختراع التلغراف، وحصر توزيع أخباره، بداية الأمر، على أشخاص معينين وأصحاب مصالح وعدد من الدبلوماسيين[3].

جابه هافاس عام 1826 صعوبات عديدة في عمله، إذ لم تلتفت إليه الصحف ولم تول له ولأخباره العناية والأهمية، ذلك، لأن اتجاه الصحافة في عشرينيات القرن التاسع عشر، كان لتفضيل نشر المقالات

والتعليقات التي يقبل عليها الناس بشغف أما الأخبار الحديثة فلم تكن لها حتى ولا أهمية ثانوية.

لم يستمر هذا الاتجاه طويلاً، فبعد أن بدأت بوادر التغيير تظهر في منتصف الثلاثينيات من ذلك القرن، نتيجة لتطور النظام الرأسمالي وازدياد أصحاب المصانع وبروز الحاجة إلى المعلومات بشكل لم يسبق له مثيل، إضافة إلى ازدياد عدد القراء، نتيجة انتشار التعليم وبدء هجرة الفلاحين إلى المدن للعمل في المصانع، كل هذه العوامل كونت أسسا قوية اعتمد عليها هافاس في افتراضاته بأن أهمية الأخبار السريعة والحديثة في تزايد مستمر، وان أعمال مكتبه ستزدهر، دون شك، نتيجة للتغييرات التي تحصل في النسيج الاجتماعي في الدول الأوروبية.

وكان أميل جيراردين (Emile de Girardin) صاحب جريدة (La Presse) قد فطن، هو أيضاً، إلى هذا التطور وبأن كسب أكبر عدد من القراء، لن يتم إلا عن طريق نشر "أخبار كثيرة وحديثة" وهذا ما فعله. وسرعان ما انتشرت هذه الفكرة بين أصحاب الصحف الأخرى، فبدأ التنافس على الأخبار الحديثة والخاصة يشتد، فاستغل هافاس هذا الوضع وأعاد تنظيم مكتبه واعلم المشتركين عام 1835 إن مكتبه أصبح يدعى بوكالة هافاس (Agence Havas).

كان تأثير اكتشاف التلغراف عام 1837 على العمل الأخباري وتوزيع الأخبار كبيرا إذ سار خطوات كبيرة إلى الأمام، وبدلاً من استعمال سعاة البريد، وضع هافاس التلغراف في خدمته لنقل الأخبار إضافة إلى الحمام

الزاجل الذي كان ينقل الأخبار بين المدن المختلفة، وبذلك، استطاعت وكالة هافاس السيطرة على معظم الأخبار الجديدة، مما دفع بالصحف إلى التلهف للمشاركة فيها فأصبح وضعها قويا وازدادت أرباحها يوما بعد آخر ولا سيما بعد ازدياد عدد الصحف في أوروبا.

ومن الطريف أن الكاتب والناقد المعروف اونوريه دي بلزاك (Honore de Balzac) خص هافاس في أحد كتاباته فقال عنه عام 1840:

"في باريس يوجد في شارع جان جاك روسو Rue Jean-Jacques Rousseau مكتب يعود للمسيو هافاس، لقد كان هافاس صاحب جريدة Gazette de France وواكب العديد من الحكومات. أن هذا الشخص لا يهتم بالمبادئ، لأنه خدم كل الأنظمة وبنفس الإخلاص وانه يدعي بأن الأشخاص يتبدلون ولكن الروح تبقى هي هي... إن هافاس يملك وكالة وله ممثلين في أنحاء العالم كافة وتعتمد الصحف في باريس وغيرها على أخباره لأنه الوحيد الذي كان يمتلك احتكار توزيع الأخبار".

وبعد ثماني سنوات من السيطرة التامة على مصادر الأخبار وتوزيعها، وتحقيق الأرباح وسّع هافاس أعماله أكثر فاكثر فبدأ عام 1848، وبدون أية منافسة من مؤسسات أخرى، بمد خطوط تلغرافية بين باريس ولندن وبروكسل، ثم خطا خطوة أخرى بعد سنتين أخريين، فمد خطوطه بين روما وفيينا وعدد من المدن الألمانية المهمة، وكان في ذات الوقت يعمل على وضع التلغراف الكهربائي

في خدمته، مما أوجد ظروفا جديدة وجيدة لنقل الأخبار.

أثر النجاحات المتواصلة لهافاس، بدأ بعض العاملين في هذا المجال تأسيس وكالات للأنباء، فتأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1848 وكالة هاربر نيوز اسوسيشن (Harbour News Association) وبعد ذلك بعام واحد، نحت ألمانيا ذات النحو حيث أسس بيرنهارد فولف الذي كان يعمل مع شارل هافاس في السابق ويملك الجريدة الوطنية "National Zeitung" مكتبا للأخبار في برلين أطلق عليه اسم (Wolffsche Telegraphen Bureau)[4]. وفي عام 1850 تأسست وكالة أنباء أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية باسم تلغرافيك أند جنرال نيوز اسوسيشن (Telegraphic and General News Association) وانتقلت حمى تأسيس وكالات للأخبار من أمريكا إلى بريطانيا، فتأسست عام 1851 وكالة رويتر (Reuter) تلتها إيطاليا فأسست مكتباً للتلغراف تحت اسم أجانسيا تلغرافيكا ستيفاني Agencia Telegraphic Stefani وتم في حوالي ذلك التاريخ تأسيس وكالتين أخريين في الولايات المتحدة، بعدها في عام 1860 تم في النمسا - هنغاريا تأسيس مكتب للأخبار يدعى (Telegraphen Korrespondenz Bureau).

رغم أن جميع هذه الوكالات والمكاتب أسست في مدى عشرين سنة، إلا أن معظمها لم يستطع الثبات في العمل وبقي من هذه الوكالات في أوروبا ثلاث هي:

1 - اجانس هافاس Agence Havas في فرنسا.

2 - رويتر Reuter في إنكلترا.

3 - فولفشه تلغرافين بيرو Wolffsche Telegraphen Bureau في ألمانيا.

وإلى جانب هذه الوكالات الثلاث المهمة، يمكن إضافة وكالة مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي نيويورك اسوشيتد بريس، وقد استطاعت هذه الأجهزة الأربعة السيطرة التامة، في ذلك الوقت، على الأخبار في كل مناطق العالم ولسنوات طويلة.

ويكشف الحديث عن وكالة فولف، أن تأسيسها وعملها، في بادئ الأمر، كان على غرار وكالة هافاس، حيث قدم بيرنهارد فولف خدماته إلى رجال الأعمال وذلك، بإرسال التقارير لهم من مدينة هامبورغ وفرانكفورت (آم ماين) وباريس، لقاء ثمن معين بعدها يقوم بنشر التقارير والأخبار التي يحصل عليها في الصحيفة العائدة له (ناسيونال تساتيونك National Zeitung) وبهذه الطريقة استطاع فولف تحقيق ربح مادي لقاء بيع التقارير من جهة، ومن ثم، نشرها في صحيفته من جهة أخرى، علماً بأنها أصبحت ارخص ثمناً، وتوسعت دائرة المشتركين فيها بشكل ملفت. إضافة لذلك بدأ فولف منذ عام 1855 بنشر الأخبار السياسية التي يحصل عليها عن طريق وكالته في صحف أخرى غير صحيفته، وعمد إلى السيطرة على سوق الأخبار من خلال بذل الجهد لإضعاف وكالة أخرى للأنباء تأسست عام 1825 في ألمانيا وتدعى

Herold Depeschen-Bureau علما بأن التنافس بين وكالة فولف والوكالة الجديدة، لم يكن شديداً نظراً، لضعف الوكالة الأخيرة من جهة وضمان فولف مشاركة جميع الصحف في وكالته. وهكذا تراجعت الوكالة المنافسة إلى الصفوف الخلفية، بالإضافة لوكالة ثالثة تأسست أيضاً في ألمانيا عام 1868 باسم (Telegropisch Bureau Louis Hirsch) حيث عمل فولف أيضاً على إبعادها من المسرح الأخباري(5).

والطريف، أن نذكر انه مثلما كان "فولف" أحد العاملين في وكالة هافاس، ومن ثم أنشأ وكالة له في ألمانيا، كان أيضاً جوليوس رويتر Julius Reuter وهو شاب ألماني، تدرب في وكالة هافاس أيضاً ثم انتقل للعمل في إنكلترا وأسس وكالته المعروفة باسمه والتي أصبحت فيما بعد، ولا تزال، إحدى أهم الوكالات في العالم.

عمد رويتر، بادئ الأمر، وكما هو الحال مع زميله فولف، إلى تقديم خدماته إلى الصحف في إنكلترا بتزويدها بالأخبار، ولكن أصحاب الصحف الإنكليزية رفضوا الفكرة بادئ الأمر، إلا أن افتتاح الكابل Cable بين باريس ولندن عام 1851 وبدء الصحف باستلام الأخبار بصورة أسرع من السابق، أعاد الأمل إلى نفس جوليوس رويتر لتنشيط مكتبه.

حصلت نقطة التحول عند رويتر عام 1858 اثر تعاقده، ولأول مرة، مع جريدة المورننك ادفيرتايزر Morning Advertiser لنشر الأخبار التي كان يبيعها لأشخاص من ذوي المراتب العالية لقاء عمولة كبيرة. وكان

هذا الاتفاق ينص على دراسة ما إذا كانت المواضيع التي سيرسلها رويتر لتنشر في الجريدة ستوسع من دائرة قرائها أم لا. ولقد أيدت إدارة الجريدة هذه الفكرة، وبدأت بنشر تلك الأخبار. وإذ بالقراء يتضاعفون بعد وقت قصير، بعد أن تميزت أخبار الجريدة عن سواها وبدأت بتحقيق السبق تلو الآخر، وهكذا نجحت خطة رويتر فبدأت الصحف الأخرى تسارع لعقد الاتفاقات مع وكالته، وبعد فترة، أصبحت جميع الصحف مشاركة في النشرة التي تصدرها رويتر.

1-3- الوكالات الدولية ومناطق النفوذ

بعد أن نجحت الوكالات الكبيرة التي أسست في الدول الصناعية بإبعاد وتحديد عمل الوكالات الصغيرة في بلدانها، وبعد أن تطورت هذه الوكالات لتصبح احتكارات كبرى، بدأت وعلى نحو يكاد يكون منسقا، بمحاولات الخروج من حدودها الوطنية إلى دول أخرى للسيطرة على أخبارها وأسواقها أيضاً[6].

كانت نتيجة هذا التوجه، ظهور شكل آخر من التنافس، ليس بين وكالات مختلفة مؤسسة في بلد معين، بل بين الوكالات المؤسسة في بلدان مختلفة. ولأن الصراع والتنافس كان شديداً، فقد رأت تلك الوكالات، إن السبيل الأمثل لحل هذه المشكلة، وضع صيغة تستطيع بموجبها إنهاء الصراع بينها، فتم في عام 1859 عقد اتفاق لتبادل الأخبار بين وكالات هافاس، فولف ورويتر يهدف إلى تقليل الكلفة

المصروفة للحصول على الأخبار، كما تم في ذات الوقت عقد اتفاق آخر بين هذه المجموعة والوكالة الأمريكية New York Associated Press لتبادل الأخبار. إلا أن مكتب فولف للتلغراف الألماني، انسحب منه وعقد اتفاقا ثنائيا مع وكالة أمريكية أخرى تدعى (ويسترن اسوشيتيد بريس) (Western Associated Press) التي كانت قد أسست عام 1859[7].

رغم عقد الاتفاقات، فأن الثقة لم تكن موجودة بين تلك الوكالات، لذلك لم يطبق مكتب فولف مبدأ تبادل الأخبار المنصوص عليها بشكل صحيح، وهذا ما دفع بعض الوكالات الأخرى إلى الانسحاب، مثيرة جدلاً كبيراً بينها، فوصل الأمر إلى إجراء مفاوضات جديدة وعقد اتفاق آخر بينها عام 1870 يقضي بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، بحيث تركز كل وكالة عملها في منطقة معينة ولا يسمح للوكالات الأخرى التدخل في المناطق غير المسموح بها كما نص الاتفاق.

إن الاتفاق الجديد، يبين بوضوح أن الوكالات ما هي إلا صورة تعكس مناطق النفوذ للدول الكبرى آنذاك، وأنها إحدى الأدوات التي تستغلها الدول الأخرى لتقوية نفوذها على الدول الواقعة تحت سيطرتها.

تم تقسيم مناطق النفوذ بين الوكالات في ذلك الوقت كما يلي:

1 - وكالة هافاس (الفرنسية) كانت حصتها العمل في: فرنسا، سويسرا، إيطاليا، أسبانيا، البرتغال، وسط وجنوب أمريكا ومع رويتر في مصر.

2 - وكالة رويتر (البريطانية) العمل في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية، تركيا، الشرق الأقصى ومع هافاس في مصر.

3 - مكتب فولف التلغرافي (الألماني) العمل في ألمانيا، النمسا الأراضي المنخفضة، اسكندنافيا، روسيا والبلقان.

4 - وكالة نيويورك اسوشيتيد بريس (الأمريكية) في مناطق الولايات المتحدة.

يظهر هذا التقسيم أن وكالة رويتر حازت على نصيب كبير في المناطق التي كانت تقع في نفس الوقت تحت نفوذ بريطانيا العظمى، تليها وكالة هافاس حيث حصلت على المناطق الواقعة تحت النفوذ الفرنسي. . . فيما لم ينل مكتب فولف التلغرافي مناطق مهمة في ذلك الوقت.

ورغم هذا التقسيم للعالم والاتفاق الجديد بينها، لم يتوقف الصراع بين الوكالات، فالتدخلات في مناطق النفوذ أثارت مشاكل عديدة بينها، مثال ذلك كانت رويتر تتدخل في المناطق التي تسيطر عليها وكالة هافاس تارة، وفي المناطق التي يسيطر عليها مكتب فولف تارة أخرى. ولم يكن هذا الأمر محض صدفة أو تحقيق رغبة للحصول على الأخبار فحسب، بل كان يمثل انعكاسا لوضع الدول الاستعمارية وصراعها وتدخلاتها في مناطق الدول الأخرى. وقد استمر هذا الوضع على هذه الشاكلة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فبالرغم من وجود شبه بما كان يجري في أوروبا من صراع، إلا أن خصائص معينة برزت هناك. فوكالة نيويورك اسوشيتيد بريس، التي كانت تتمركز أصلاً في المناطق الغربية للولايات المتحدة، عملت على تغيير مقرها إلى مدينة نيويورك، وهذه الخطوة جاءت إدراكاً منها أن الوكالات الأخرى، المنافسة لها، لم تكن عام 1900 في وضع قوى، وبهذه الخطوة استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الولايات المتحدة، ثم دخلت بعد ذلك ميدان الصراع الدولي مع الوكالات الأوروبية الثلاث وباسم (الاسوشيتيد بريس). ومنذ عام 1900 ولغاية 1907 كانت الاسوشيتيد بريس الوكالة الوحيدة في أمريكا، ولم يكن هناك أي منافس لها. ولكن عام 1907 شهد ولادة وكالة جديدة هي وكالة اليونايتيد بريس التي أسسها إدوارد فيليبس سكريبس بهدف الحصول على الأخبار لصحفه العديدة التي يملكها، إضافة لإيجاد جهاز يحقق له المزيد من الأرباح[8].

بعد عامين من ذلك التاريخ، وقع حدث آخر كانت له أهمية بالنسبة لوكالات الأنباء، إذ قام وليم. أر. هيرست William. R. Hearst بتأسيس وكالة دعيت بالأنترناشنال نيوز سيرفيس International News Service وفي الولايات المتحدة أيضاً.

لم يكن تأثير تأسيس هاتين الوكالتين على الاسوشيتيد بريس كبيراً، ولم يكن التنافس بينهما حاداً، ذلك، لأن الوكالات الثلاث، كانت تدار

من قبل أصحاب دور الصحف الذين يتحكمون بالسياسة الإعلامية ولهم مصالح متقاربة.

إن عدم توقيع وكالة اليونايتيد بريس ووكالة إنترناشيونال نيوز سيرفيس على اتفاق تقسيم المناطق، منحهما حرية العمل في جميع المناطق خلافا لوكالة الاسوشيتيد بريس الموقعة على الاتفاق، إضافة لذلك، فإن مما سهل العمل أمام وكالة اليونايتيد بريس، هو أن الاسوشيتيد بريس كانت تملك صحفا صباحية، فيما تخصصت اليونايتيد بريس بنشر الأخبار بالصحف المسائية التي كان يملكها سكريبس.

شهدت فترة العشرينات حوادث خرق للاتفاقات المعقودة بين الوكالات، ففي الوقت الذي دخلت فيه اليونايتيد بريس، التي لم توقع الاتفاقات، مناطق وكالة هافاس، نجد أن وكالة الاسوشيتيد بريس تدخل في بعض مناطق مكتب فولف ومناطق الشرق الأقصى التي كانت من نصيب رويتر.

ويمكن تفسير تدخل الوكالات الأمريكية على هذا النحو كنتيجة للمكانة القوية التي بدأت تحتلها الولايات المتحدة بين الدول في تلك الفترة، وتوجهها للحصول على مناطق نفوذ... وهكذا قامت الاسوشيتيد بريس بخطوة دراماتيكية، فأعلنت عام 1934 أنها في حل من كافة الاتفاقات المعقودة مع الوكالات الأخبارية الأخرى، وكانت هذه الخطوة إيذاناً ببدء صراع مرير وحاد بين الوكالات الكبيرة

للسيطرة على العالم دون اتفاقات. ونتيجة لزيادة نفوذ الولايات المتحدة، ولا سيما في فترة الأربعينيات، قامت الوكالات الأمريكية بضرب الوكالات الأخرى وإضعافها وكانت الضحية الأولى وكالة هافاس الفرنسية التي تم حلها عام 1944 بعد تحرير فرنسا من سيطرة الجيوش النازية وأعيد تنظيمها تحت اسم وكالة الصحافة الفرنسية (Agence France Press).

ولم يكن حال رويتر في صراعها مع الوكالات الأمريكية، بأحسن من زميلتها الفرنسية، فقد أظهرت الأحداث، اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، إن المناطق التي كانت وكالة رويتر تتركز فيها أصبحت أقل مما كانت عليه، وهي تنازلت، مجبرة، عن الكثير من تلك المناطق للوكالات الأمريكية مثال ذلك الكونغو، جنوب فيتنام، جنوب كوريا. . .

إضافة لذلك، فقد قويت مكانة الاسوشيتيد بريس أيضاً في المناطق التي زال عنها نفوذ مكتب فولف للتلغراف وكذلك مكتب الأخبار الألماني النازي (Die Natzistische Deutsche Nachrichtenbureau) اللذين كانا تابعين للنظام الهتلري والحركة النازية التي انبثقت في ألمانيا في العشرينيات وانتهيا بانتهاء الحرب العالمية الثانية في 8 مارس 1945.

بالنسبة لألمانيا لم يدم هذا الأمر طويلاً، فبعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، وبروز الصحف الكبرى فيها، تم تأسيس وكالة

الصحافة الألمانية الغربية Deutsche Presse Agentur التي أخذت تلعب دوراً مهماً في توزيع الأخبار داخل ألمانيا وخارجها[9].

إن التبدلات في مواقع الوكالات، تعطينا الدليل الواضح، على أن نفوذ وكالات الأنباء الدولية ينبع من نفوذ دولها فالوكالات الأمريكية مثلا لم يكن بمقدورها الانتشار والتوسع، لولا انتشار وتوسع النفوذ الأمريكي في العالم ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الأمر بالنسبة للوكالات الأخرى، فرويتر مثلاً، سيطرت، ولا زالت تسيطر، على الدول والمناطق التي كان الاستعمار البريطاني متمركزاً فيها وكذلك الأمر بالنسبة لوكالة الصحافة الفرنسية.

في مطلع الستينيات، اتحدت وكالة اليونايتيد بريس بوكالة إنترناشيونال نيوز سيرفيس لتصبح قوة الوكالة الجديدة التي سميت (اليونايتيد بريس إنترناشيونال UPI) تضاهي قوة الاسوشيتيد بريس، بل، ويقال أنها أصبحت أقوى من الأولى. لقد عقب أحد المعلقين الأمريكان وهو (Drew Pearson) في إذاعة له بقوله "إن توحيد الوكالتين يعطينا الدليل على أن الولايات المتحدة ستمتلك عاجلاً أم أجلاً وكالة واحدة فقط، إذ ستسيطر وكالة اليونايتيد بريس إنترناشيونال على العملية الأخبارية، وعند ذاك، سيكون شخص واحد هو (Roy Howard) (من صحف سكريبس هيوارد) المراقب الرئيس للأخبار التي سيقرأها الشعب الأمريكي[10]".

تشير بعض الدراسات إن عدم المساواة في اتفاقيات "تبادل الأنباء"

كان واضحاً بين وكالات الأنباء المهيمنة على مجموعة وكالات أنباء القرن التاسع عشر، فقد تم توقيع أول اتفاق مهم في عام 1856 بين وكالتي رويتر وهافاس، واقتصر على "تبادل أنباء التجارة والسندات المالية". وفي عام 1859 تم توسيع هذا الاتفاق ليشمل وكالة وولف (Wolff) وأضيف إليه "تبادل الأنباء العامة وتحديد المناطق الجغرافية التي ستعتبر أسواقاً حصرية لكل وكالة أنباء".

كانت فرنسا وأسبانيا وإيطاليا ودول المشرق وأميركا الجنوبية والهند الصينية المناطق التي خصصت لوكالة هافاس، وشمل الاتفاق مع وكالة وولف توزيع الأنباء في ألمانيا وروسيا والبلاد الاسكندنافية والدول السلافية وخصص لوكالة رويتر مناطق الإمبراطورية البريطانية ومعظم دول الشرق الأقصى.

الغرض الأولي لهذه الاتفاقيات، كان خفض كلفة جميع الأنباء الأجنبية وفي نفس الوقت، بالطبع، لحماية الأسواق. وقد اشترط على شركاء الاتفاقيات الموقعة بعد عام 1870 بيع خدمات الأنباء في مناطق نفوذهم فقط إلى الشركاء الآخرين، إلا أن العلاقات بين الوكالات الموقعة على الاتفاقية الثلاثية، لم تكن متكافئة، إذ استفادت رويتر من المزايا الخاصة التي كان يؤمنها لها النفوذ البريطاني العالمي الذي لا يضاهى والدور الرائد للعاصمة البريطانية في توسيع خطوط الاتصالات الكبلية، وكانت وكالة رويتر هي التي تشرف على استلام وتوزيع الأخبار المرسلة من الوكالات الأميركية، وتمكنت في أوروبا

من الاحتفاظ، ولوقت طويل، ببعض زبائنها الألمان الأثرياء غير البروسيين الذين كانت تقدم خدماتها إليهم قبل توقيع الاتفاقيات مع وكالة وولف. لقد تنازلت عن حقوقها في عام 1870 إلى وكالة وولف، بعد أن وافقت الأخيرة على أن تدفع لها ولوكالة هافاس مبلغاً سنوياً بالإضافة إلى تزويدهما بالأنباء المتعلقة بمنطقة نفوذها.

أصيب النفوذ العالمي لوكالة هافاس، الذي كان أعظم من نفوذ وكالة وولف، بضعف شديد، نتيجة الحرب الفرنسية البروسية، وساعدت وكالة رويتر وكالة هافاس في استعادة قوتها، من خلال إنشاء "صندوق مشترك" بينهما، يتم بموجبه تقاسم الأرباح الناتجة عن كافة العمليات ومن كافة المصادر، ولكن وكالة رويتر حطمت روح الاتفاق بتقديمها إلى وكالة هافاس قائمة مصاريف تتعلق بإنشاء خدمات أنباء برقية طموحة جداً بين أمريكا الجنوبية والشمالية والهند الغربية وأوروبا، ولولا ذلك التصرف من جانب وكالة رويتر، لكان شهد العالم ولادة وكالة أنباء خاصة بالفعل مملوكة عالمياً.

أبعدت المصالح الدبلوماسية المتغيرة لبريطانيا وفرنسا فرص تكوين شراكة دائمة من النوع الذي وضعته اتفاقية "الصندوق المشترك".

لقد أدت سياسة ديزرائيلي العدوانية في الشرق الأدنى في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر وما بعدها، إلى نشوء نزاع متجدد حول أسواق تركيا ومصر بين الوكالتين الفرنسية والبريطانية بعد أن كانتا تعملان هناك على أساس مشترك. أصبحت وكالة رويتر في مصر

وكالة الأنباء الداخلية الرئيسة، بعد أن تعزز النفوذ البريطاني في تلك الدولة. وافقت وكالة هافاس في عام 1900 أن تنسحب من السوق المصرية مقابل الحصول على تعويض مالي من وكالة رويتر، مع الوعد، بأن تظل الأخبار المرسلة من مصر تحمل عنوان "رويتر - هافاس". كان هذا أحد المظاهر للتزاحم الإمبريالي باتجاه أفريقيا، الذي زاده شدة، ارتباط وكالات الأنباء بسياسات حكوماتها الوطنية، على الأقل في نظر العديد من المراقبين، وبما أن ألمانيا لم تكن تشارك في التزاحم القائم للحصول على مناطق فيما وراء البحار، مالت وكالة رويتر نحو الاقتراب من الوكالة الألمانية أكثر من الاقتراب من الوكالة الفرنسية، وهكذا وقعت وكالتا رويتر وولف عام 1887 على اتفاقية "هجومية - دفاعية" تدعو إلى العمل المشترك في حال عدم تجديد اتفاقيات عام 1870 المقرر تجديدها في عام 1890. وفي ذات العام، ناقش فرانسيسكو كريسبي، رئيس وزراء إيطاليا مع نظيره الألماني بسمارك طريقة دمج وكالات أنباء دول الاتحاد الثلاثي - وكالة ستيفاني في روما ووكالة وولف في برلين ووكالة كورسبونديز بيرو (Korrespondenz-Bureau) في فيينا، بهدف تحطيم المركز المسيطر لوكالة هافاس في أوروبا القارية.

ومع أن أول رد فعل من جانب وكالة رويتر تجاه هذا الأمر، كان الابتعاد عن مثل هذا الاستقطاب خشية أن يؤدي النزاع حوله إلى قطع اتصالها بمصدرها الأولي لأخبار أوروبا القارية ووكالة هافاس، فإنها اعتبرت أن العداء مع وكالة وولف هو احتمال أكثر خطورة.

اعتمد نجاح هذا الاتحاد، على العمل المشترك لمكتبي وكالتي وولف ورويتر في روما وباريس، لأنه لا يمكن لأي من الوكالتين أن تتوقع حصول أي تعاون من جانب وكالة هافاس.

لم يحدث مثل هذا التعاون الوثيق بين الوكالتين الألمانية والبريطانية في السابق، إلا خلال تلك الأيام الماضية، عندما كان رويتر، بالذات، يعمل مع وولف في المكتب الرئيس لوكالة هافاس في باريس، ولم تنجح المكاتب المشتركة حيث رفض كريسبي في النهاية السماح باشتراك وكالة ستيفاني الإيطالية في هذا الاتحاد خشية من ردود فعل المصالح المؤيدة لفرنسا في إيطاليا، ففشل الاتحاد وتم تجديد اتفاقيات عام 1870 من جانب وكالات الأنباء الثلاث (عام 1890) حيث أكد تجديد الاتفاقيات حق كل وكالة في "المناطق" التي حصلت عليها في السابق، وقد تم ذلك على الرغم من محاولة، غير ناجحة، من جانب وكالة هافاس للحصول على السوق الروسية للاستفادة من الاتفاق الذي حصل بين روسيا وفرنسا. ولكن الاتحادات بين وكالات الأنباء لم تكن متقلبة بدرجة تقلب العلاقات بين حكوماتها، فكانت إحدى نتائج هذا الوضع، كما رأينا، تعزيز دعم الدولة في روسيا لوكالة أنباء وطنية واحدة لمواجهة اعتماد روسيا على وكالة وولف فيما يخص الأنباء الأجنبية، وقد أدى هذا الموقف الحكومي الروسي إلى تأسيس وكالة أنباء وطنية عرفت فيما بعد باسم وكالة (تاس).

تم تجديد اتفاقية عام 1890 في عام 1900 وظلت الميزة الأساسية لتبادل الأنباء بين أعضاء الاتفاقية الثلاثة، قائمة خلال معظم سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستمرت قائمة في شكلها الأولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وبقيت نتائجها ملموسة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا من بعض الجوانب.

1 - 4 - الوكالات التابعة

انضمت وكالات الأنباء الأوروبية الصغيرة إلى أعضاء الاتحاد الثلاثي إذ لم يكن أمامها خيار آخر لتستمر في عملها كوكالات أنباء جديرة بالثقة، أو لم يكن يوجد أي مكان آخر تذهب إليه للحصول على الأنباء الخارجية، وخاصة أنها لا تملك موارد كافية للقيام بهذا العمل بنفسها.

احتوى الاتحاد الثلاثي هذه الوكالات الصغيرة من خلال العلاقات معها، فقد كان لوكالة هافاس مثلا علاقة خاصة بوكالة الأنباء الإيطالية ستيفاني في تورينو، وبموجب الاتفاق الذي عقد بينهما، قامت وكالة ستيفاني بتجيير الاحتكار العالمي للأنباء الإيطالية إلى وكالة هافاس، وتعهدت بإرسال هذه الأنباء مباشرة إلى باريس وإلى ألمانيا وسويسرا وإنكلترا أيضاً في حال طلبت هافاس منها ذلك. كما وافقت وكالة ستيفاني على الاحتفاظ بمراسلين لها في روما ونابولي والمدن الإيطالية الرئيسة الأخرى. كما تعهدت بنقل أنباء وكالة هافاس إلى

مشتركي هذه الوكالة في بلاد المشرق، وبالمقابل، حصلت وكالة ستيفاني على الحق الحصري للحصول على كافة أنباء وكالة هافاس، مما عنى أن وكالة ستيفاني أصبحت الموزع الوحيد في إيطاليا لأنباء وكالة أنباء دولية.

وقعت وكالتا هافاس ورويتر في أسبانيا اتفاقا مع نيلو ماريا فايرا، رئيس وكالة أنباء تأسست عام 1865 تحت اسم "Bureau de Correspondance". استمر العمل بهذا الاتفاق لعدة سنوات تحت الاسم المشترك "Havas-Reuter" وبعد أن تم الاعتراف رسميا بتفوق وكالة هافاس في أوروبا الجنوبية، اتخذ هذا الاتفاق اسم "مكتب وكالة هافاس، مدريد".

كان الحليف الأكثر أهمية لوكالة وولف، وكالة Korrespondenz Bureau في فيينا التي تأسست عام 1859 علماً بأن هذه الوكالة وقعت بالفعل اتفاقيات منفصلة لتبادل الأنباء مع وكالات أنباء أخرى ابتداء من العام 1859 لمواجهة نتائج النزاعات الداخلية الحاصلة ضمن الاتحاد الثلاثي. عملت الوكالة النمساوية كنقطة إرسال بين دول البلطيق ودول وسط أوروبا، كان لديها مكاتب في دول عرفت فيما بعد تحت أسماء بلغاريا، رومانيا، المجر وتشيكوسلوفاكيا. ومع نشوء التجمعات الوطنية ضمن الإمبراطورية النمساوية المجرية، أصبحت هذه المكاتب الفرعية المكاتب الرئيسة لوكالات وطنية مستقلة للأنباء.

كانت إحدى هذه الوكالات هي وكالة MTI المجرية التي تأسست

عام 1881، فيما تأسست الوكالة التشيكوسلوفاكية CTK بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من خلال دمج مكتبي وكالة Korrespondenz-Bureau في براغ وبرنو.

كانت وكالة رويتر الوكالة الأكثر نشاطاً في تشجيع ورعاية الوكالات الجديدة للأنباء التي تأسست خلال تلك الفترة. فقد كانت أول من اتفق قبل عام 1870 مع وكالة Ritzhaus في الدانمارك وهي الوكالة الأقدم بين وكالات الأنباء في الدول الإسكندنافية إذ تأسست عام 1866.

أخذت وكالة رويتر المبادرة الرئيسة في شراء أغلبية أسهم وكالة أنباء محلية في أمستردام أسسها Alexander Dalamar وتولى هرمان شقيق دالامار، مسؤولية مكتب رويتر - هافاس الذي أقيم فيما بعد في بروكسل. كانت وكالة سويسرية أخرى قد تأسست في عام 1895 على علاقات وثيقة مع وكالتي رويتر وهافاس، كما تعاونت هاتان الوكالتان في تأسيس الوكالة العثمانية للتلغراف Ottoman Telegraph Agency التركية للأنباء في عام 1911.

لم تكن وكالة رويتر أقل نشاطا خارج أوروبا، فقد سيطرت قبل الحرب العالمية الأولى على وكالة الأنباء الشرقية في الهند، التي تأسست خلفا لوكالتين محليتين للأنباء، كما لم تكن وكالة كوكوساي Kokusai اليابانية، التي تأسست عام 1914، في بادئ الأمر، أكثر من مركز توزيع خارجي لأنباء وكالة رويتر. وبعد فشل مشروع إنشاء وكالة أنباء وطنية في جنوب أفريقيا من جانب صحف بريطانية،

أنشأت وكالة رويتر وكالة South African Press Agency وظلت تمتلك أغلبية أسهم هذه الوكالة، حتى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبما أن إحدى الوظائف المهمة جدا لأي وكالة وطنية للأنباء هي توزيع الأنباء الدولية، كان من غير الممكن بالنسبة للوكالة الجديدة تجنب ارتباطها سريعا بالترتيبات القائمة للاتحاد الثلاثي.

في بعض الأحيان، كان يتم التعبير عن علاقة عدم المساواة الناتجة عن هذا الارتباط، من خلال الامتلاك الجزئي للوكالة من قبل وكالة رئيسة للأنباء، أو من خلال قيام وكالة رئيسة للأنباء بتأسيس وكالة تابعة لها، لمنافسة وكالة محلية للأنباء موجودة بالفعل. وبما أن الوكالة من أعضاء الاتحاد الثلاثي تحتاج إلى مكتب لجمع الأنباء ولتوزيعها إذا أمكنها ذلك، كان البديل الأسهل لها، هو إنشاء وكالة محلية "كواجهة" وبذلك، تضمن لها موطئ قدم في السوق المحلية.

بصورة أهم ظلت العلاقة بين وكالات الاتحاد الثلاثي ووكالات الأنباء الأخرى علاقة غير مباشرة. فقد كان من ضمن شروط تبادل الأنباء ومع ما يتبع ذلك من احتكار محلي للأنباء، منع الوكالة الوطنية للأنباء بيع خدماتها إلى وكالات أخرى من خارج الاتحاد الثلاثي. بعد عام 1907 شملت هذه "الوكالات الأخرى من خارج الاتحاد الثلاثي" وكالات يونايتيد بريس واسوشيتيد بريس والوكالة الألمانية Trans-Ocean Agency.

اتجهت وكالة يونايتيد بريس، نتيجة ذلك، إلى التعامل مع بعض

الوكالات الوطنية للأنباء الأصغر حجماً التي تنافس وكالات الاتحاد الثلاثي في السوق المحلية مثل وكالة Central News البريطانية أو وكالة Extel أو وكالة Fournier في باريس.

ولأن الوكالات الدولية كانت تقوم بنصف أعمال هذه الوكالات الصغيرة من خلال جمع وتزويد الأنباء الدولية، فأن التأثير على خصائص خدمات الوكالات المحلية للأنباء كان عميقاً. لم يكن بإمكان وكالات الأنباء الصغيرة جمع جزء من الموارد التي تحتاج إليها فيما لو قررت أن تؤمن بنفسها ما تستطيع أن تشتريه من الاتحاد الثلاثي الأوروبي. وحتى في حالة تمكنها من تأمين الموارد اللازمة، لنقل مثلا من خزائن الدولة، فستجد نفسها في وضع صعب جداً بالنسبة لعملية جمع الأنباء بالمقارنة مع وكالات الأنباء الكبيرة. كان من غير الممكن لها أن تنافس، بشكل مؤثر، في السوق المحلية لأي واحدة من الوكالات الدولية الثلاث. كانت وكالتا وولف وهافاس تتمتعان بعلاقات مميزة من حكومتي بلديهما. ووجدت وكالتا وولف ورويتر أن من غير الممكن منافسة وكالة هافاس بنجاح خلال أعوام 1887-1890 من خلال الاحتفاظ بمكتب مشترك لهما في باريس. فكيف تتمكن إذا وكالة أنباء صغيرة من منافسة هذه الوكالات الدولية الثلاث، كان لوكالة رويتر صلات معينة بالحكومة البريطانية ربما أقل وثوقا من الصلات التي كانت لوكالتي وولف وهافاس مع حكومتيهما، ولكنها بالمقابل كان لها منزلة محترمة لا تتمكن أي وكالة أخرى، بالأخص وكالة أجنبية للأنباء، أن تصل إليها. كان من

الأسهل إزاحة وكالة رويتر من المستعمرات البريطانية، ولكن، على الأقل، من خلال تأمين خدمة مماثلة لخدمة وكالة رويتر في حقل الأنباء الاقتصادية والسياسية. لم تتمكن حتى وكالة الاسوشيتيد بريس من إزاحة وكالة رويتر أو شريكتيها في الاتحاد الثلاثي، من أسواق المستعمرات قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. استطاعت وكالة الاسوشيتيد بريس الوصول إلى ما وصلت إليه، بفضل سوقها الوطنية الواسعة والثرية. وقد تكون التجربة السابقة لوكالة رويتر في التعامل مع رابطة تضم وكالات دولية ووكالات محلية للأنباء، قد أثرت على موقفها في تأسيس جمعية الصحافة Press Assocation الوكالة المحلية للأنباء في بريطانيا. وهنا صنعت وكالة رويتر لنفسها كعكة العيد وأكلتها: لا تزعج نفسها بمشاكل جمع الأنباء المحلية والتوزيع الإقليمي للأنباء، وتحصل، في نفس الوقت، على قسم كبير من إيراداتها الإجمالية من الصحافة اللندنية ومن جمعية الصحافة التي تتعامل نيابة عنها مع الصحافة الإقليمية.

1 - 5 - قوة الوكالات الدولية

كان تقسيم قوة الوكالات الدولية وقتذاك بحيث تكون في المركز الأول الوكالتان الأمريكيتان اليونايتيد بريس انترناشيونال والاسوشيتيد بريس، ثم تأتي في المركز الثاني وكالة رويتر المتحدة، تليها في المركز الثالث وكالة الصحافة الفرنسية.

1 - 5 - 1 الاسوشيتيد بريس

تأسست هذه الوكالة عام 1859 تحت اسم وكالة الويسترن اسوشيتيد بريس، وغيرت اسمها إلى "اسوشيتيد بريس" عام 1892 ثم نقلت مقرها من الينويز إلى نيويورك عام 1900 بعد أن بدأ مطلع القرن الجديد يشهد عمل المكاتب الأمريكية للتلغراف خارج أمريكا، وصعود هذه المكاتب مصاف الوكالات الدولية.

تغيرت طبيعة العمل في الوكالة بسرعة في تلك الأعوام، فبعد سنتين من انتقالها إلى نيويورك، فتحت أول مكتب لها في أوروبا، وأصبحت أقوى من جميع الوكالات المنافسة لها داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

تسيطر الاسوشيتيد بريس، والتي أصبحت عضوا مالكا في محطات الإذاعة والتلفزيون منذ عام 1974، على قسم كبير من الأخبار التي تنشر في العديد من وسائل الاتصال الجماعية، ولو أخذنا بالإحصائية القائلة بأن 95٪ من بيوت الولايات المتحدة فيها أجهزة تلفزيون، فإن ما تذكره الوكالة وتبثه إلى الجماهير، يسمع من قبل جميع هؤلاء ويتأثرون به.

والاسوشيتيد بريس، هي اتحاد أشخاص معينين، من الذين يملكون الصحف أو من يمثلونها، عملها جمع وتوزيع وتبادل الأخبار، لغرض نشرها في الصحف التي يملكونها. وهذا الاتحاد يجب أن لا يبغي

الربح، ويجب أن لا تبيع أخبارها أو الاتجار بها[11].

قال هيري مونتغمري المدير العام في وكالة الاسوشيتيد بريس في الـ Editor and Publisher "أن تطوراً كبيراً فنياً قد حدث في الوكالة، إلا أن نجاحها يعود إلى تكوينها التعاوني".

فبواسطة الأخبار المثيرة التي تحصل عليها وتوزعها على الصحف، تحقق زيادة في أعداد المشترين - الصحف - وكذلك زيادة مشاهدي التلفزيون، وبالتالي، زيادة الإعلان وأسعاره[12] وبهذه الطريقة، وليس بطريقة بيع الأخبار أو الاتجار بها، تحقق الوكالة أرباحها.

إن طريقة الانتخابات في الـ (أ . ب) تظهر لنا أن التمثيل في مجلس الإدارة يحتاج إلى حصول العضو على 41 صوتاً[13] وقد أوجد الأعضاء القدماء طريقة لاحتفاظهم بالمقاعد، فنص النظام الذي وضعوه أن لكل جمعية صوتاً واحداً فقط وللدور الصحفية 41 صوتاً. ويظهر من ذلك، إن هيرست وسكريبس هيوارد وممثلي McCormick-Patterson قد احتفظوا دوما بمقاعدهم في مجلس إدارة الوكالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام يحسب أن كل صحيفة من صحف الدار هي عضو في الوكالة، وان كل محطة إذاعة وتلفزيون هي عضو أيضاً، وبذلك، يبرز التأثير الكبير على الوكالة من قبل الدور الصحفية التي هي :

1 - New house

2 - Knight

3 - Cannett

4 – Luce

5 – محطة إذاعة وتلفزيون Columbia

6 – Mutual Broadcasting System

تسيطر الدور الصحفية بشكل كامل تقريباً، على الوكالة، وتوجه سياستها بشكل يخدم تلك الدور وتوجهاتها. فمن بين 18 عضواً في انتخابات مجلس إدارة الوكالة، يتم انتخاب 15 من قبل أصحاب المصانع الكبرى الذين يملكون الدور الصحفية، في حين يسمح لثلاثة أعضاء من الصحف الصغيرة انتخاب ممثليهم، وهذا يعني، أن أربعة أخماس أعضاء مجلس الإدارة هم القدماء الذين يديرون دفة الوكالة.

كانت الوكالة عام 1963 تبث ثلاثة ملايين كلمة يومياً(*) ولها خطوط اتصالات تبلغ 227,000 كيلومتراً، أي خمس مرات ونصف المرة حول العالم(14). وتوزع إضافة للخدمات الأخبارية، التعليقات ونشرات حول الرياضة والمال، ولها قسم خاص للصور. أن أهم مركز لها في أوروبا هو لندن، إذ من هناك، تجمع الأخبار الخاصة بالقارة الأوروبية وترسل إلى نيويورك، أما الأخبار التي تأتي من الباسيفيكي فتجمع في سان فرانسيسكو، بعدها ترسل إلى نيويورك. ولو أخذنا بوجهة نظر

(*) يجب الملاحظة أن هذا الكم الهائل من الأخبار كان يبث قبل أربعة عقود تقريباً؟ أما الآن؟ وبعد اختفاء الـ UPI كمنافسة لـ Ap في الولايات المتحدة وحصول ثورة الاتصالات فالأمر اختلف بشكل كامل (راجع الفصل الخاص المتعلق بالاسوشيتيد بريس في هذا الكتاب).

(Person Drew) حول ضرورة اتحاد وكالات الأنباء الأمريكية في وكالة واحدة لكانت النتيجة بما يلي:

- تستطيع وكالة واحدة السيطرة على الرأي العام من خلال نشر الأخبار.
- تستطيع هذه الوكالة أن تسيطر وتستغل مناطق نفوذ في العالم.
- إن وكالة أنباء أمريكية كبيرة (أي اتحاد الـ Ap و UPI) معناه منافسة رويتر ووكالة الصحافة الفرنسية منافسة قوية ربما تبعدهما عن ساحات عديدة.

1 - 5 - 2 اليونايتيد بريس انترناشيونال

تأسست الوكالة في الرابع والعشرين من مارس عام 1958 في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اتحاد وكالة اليونايتيد بريس لسكريبس هيوارد مع وكالة هيرست "الأنترناشنال نيوز سيرفيس"[15].

احتفظت الوكالة الجديدة بالسياسة نفسها التي كانت متبعة في الوكالتين القديمتين، سيما وانه تم تعيين مدير وكالة اليونايتيد بريس السابق المدعو فرانك. اج. بارثولوميو Frank H. Bartholomew مديراً عاماً للوكالة الجديدة، وأصبح المدير السابق للأنترناشنال نيوز سيرفيس سميث كينكزبوري Smith Kingsbury نائباً للرئيس. ومن الوكالة الثانية بقيت في الوكالة الجديدة الشخصيات القيادية فقط، أما الأغلبية العظمى من كوادر الأنترناشنال نيوز سيرفيس البالغ عددهم

400 شخص، فقد اخرجوا من وظائفهم.

ويجدر الذكر، عند تقييم عمل الوكالة الجديدة، أنها لم تكن ضمن الوكالات التي وقعت على اتفاقات تقسيم العالم كالاسوشيتيد بريس، وبهذا، استطاعت اليونايتيد بريس أن تعمل بحرية في جميع الدول، دون رقابة أو التزام، وحتى في المناطق التي كانت مخصصة للاسوشيتيد بريس. إضافة لذلك، فإن سكريبس في تأسيسه الوكالة، هدف إلى تزويد صحفه بالأخبار المهمة والسريعة، ذلك، لأن بعضها لم تكن في تلك الأثناء مشاركة في نشرة الاسوشيتيد بريس، نظراً للشروط التي كانت تفرضها الأخيرة للحصول على نشرتها وأهمها أن تكون - أي الصحف - أعضاء في الاسوشيتيد بريس، لتستطيع الاقتباس من نشرتها. وهذا ما أدى قبل تأسيس اليونايتيد بريس، أن تتعامل بعض صحف سكريبس مع الخبر الحديث، الذي كانت تأخذه من الاسوشيتيد بريس. أما الصحف الباقية له فلم تستطع ذلك.

استثمر سكريبس مالا كثيراً ليؤسس وكالته (UP) اليونايتيد بريس في 1907/6/21 وبدأ عمله مع 460 مشاركاً، وكان طابع الوكالة الجديدة يختلف كلياً عن الاسوشيتيد بريس التي بدأت كمؤسسة تعاونية من صحف مختلفة، في حين، أن طابع الوكالة الجديد كان "كمؤسسة ربحية".

تابعت اليونايتيد بريس عملها، رغم المنافسة القوية، من قبل الاسوشيتيد بريس، وذكر Joe Alex Morris في كتابة (Deadline

every minute) انه، ومن خلال اخذ أخبار الوكالة الثانية ومحاولة إعادة تحريرها وتوقيعها باسمها ومن ثم بيعها، تجاوزت اليونايتيد بريس الصعوبات، علماً بأن هذه الطريقة، كانت قد طبقتها من قبل وكالة الأنترناشنال نيوز سيرفيس ونجحت فيها.

بدأت وكالة اليونايتيد بريس تحقق الأرباح، بعد أن بدأت بالانتشار في أوروبا ومناطق أخرى من العالم، وبدأت بتأسيس مكاتبها في أهم العواصم والمدن الأوروبية خلال الحرب العالمية الأولى.

وفي عام 1925 حققت الوكالة أكبر ربح لها منذ نشأتها، فقد كانت توزع نشراتها العديدة في تلك الأثناء إلى 1032 مشاركا، وكانت تزود صحفاً في 36 دولة بخدماتها الأخبارية وان 95٪ من مستثمري الأخبار في أمريكا الجنوبية، كانوا يتعاملون مع نشرات اليونايتيد بريس.

وتزايدت قوة الوكالة اكثر، خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في أعوام 1928 - 1932 ففي الوقت الذي كان عدد المشاركين في الولايات الأخرى يقل باستمرار أو يبقى على حاله في احسن الأحوال، ارتفع رصيد المشاركين في اليونايتيد بريس خلال 1929 - 1930 فوصل إلى 1317 منهم ألف مشارك في الولايات المتحدة الأمريكية والبقية في 44 دولة أخرى. وبعد منافسة شديدة مع رويتر في الشرق الأقصى، بدأت الوكالة تجمع وتوزع عام 1935 أخبار الصين واليابان والفليبين وسيام والهند الصينية، وترسل مراسلين إلى هونغ كونغ سنغافورة والهند[16] كما بدأت في ذات العام تبث

نشرات إخبارية عن طريق الراديو.

وقبل فترة قصيرة من اتحادها مع الأنترناشنال نيوز سيرفيس، كان طاقمها يبلغ عشرة آلاف محرر ومراسل ومصور وفني وكانت تتسلم الأخبار من 460 مصدراً ولها علاقات مع 4 آلاف و883 جهة في أنحاء العالم كافة.

اتسم عمل الوكالة بالديناميكية منذ تأسيسها، وعمد أصحابها إلى تزويدها بالأجهزة التكنيكية وجلب الكوادر المتخصصة، فأصبحت أول وكالة في هذا المجال وكانت اليونايتيد بريس الأولى التي عرضت خدمات على الصحف الأوروبية.

وفي عام 1951 بدأت بتأسيس محطة لإرسال الأفلام إلى الخارج، كما وضعت في نفس العام، أجهزة التلبرنتر في مكاتب مشاركيها وبعد عام واحد، تم تأسيس قسم خاص - لخدمات التصوير - والذي طور فيما بعد إلى خدمات نقل الصور بالراديو.

ومما هو جدير بالذكر، أن اليونايتيد بريس كانت قد بدأت منذ العشرينيات، تزويد مشاركيها بالتقارير الأخبارية (Features) حيث اشترت مذكرات أحد الأمراء البروسيين وهو Max Von Baden بمبلغ 12 ألف دولار وبدأت ببثها. وقد ثبت، فيما بعد، إن ربح الوكالة من تلك المذكرات بلغ 31 ألف دولار أي أكثر من 100٪ ثم بيعت هذه المذكرات إلى الصحف أيضاً.

عمدت الوكالة على تزيين أخبارها وكتابتها بموضوعية، بالإضافة لإضفاء طابع الإثارة عليها. وكان ذلك، إضافة لتفوقها التكنيكي، قد جعل منها وكالة تنافس بقوة زميلتها الأمريكية الاسوشيتيد بريس الأقدم عهداً منها.

جابهت الوكالة منذ عام 1980 صعوبات مالية عديدة اضطرتها إلى إجراء تغييرات في نقل ملكيتها إلى جهات مختلفة، وقد توقفت في نهاية الأمر كوكالة أنباء دولية معترف بها، وواجهت إجراءات إعلان الإفلاس(*).

1 - 5 - 3 - رويتر

مثلما كانت بريطانيا تدعى في وقت من الأوقات بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، كانت رويتر الوكالة التي لا تغيب عنها الشمس أيضاً... ومرد ذلك يعود، إلى أن الوكالة كانت تستمد قوتها من قوة بريطانيا، التي كانت تسيطر على مناطق شاسعة من العالم.

اعتبرت رويتر، منذ تأسيسها ولا تزال، إحدى أهم الوكالات في العالم، إلا أن نفوذها القوي آنذاك بدأ يقل تدريجيا اثر تنامي تأثير الوكالات الأمريكية وتدخلها في المناطق التي كانت تتحكم فيها رويتر، فأصبحت في المرتبة الثانية من حيث القوة والمكانة...

(*) سنأتي على تفصيلات أكثر في الفصل السادس "ازدهار وإفلاس وكالة اليونايتيد بريس".

وان اعتبر التاريخ الرسمي لتأسيس وكالة رويتر هو عام 1851، كما ذكرنا سابقاً، إلا أن مؤسسها عمل في مجال نقل الأخبار، ولو على نطاق ضيق، قبل هذا التاريخ بعامين على الأقل[17].

ففي عام 1849 قرر "إسرائيل بن جوزافات" اليهودي الذي سمي بعد أن اعتنق الديانة المسيحية عام 1844 "بول جوليوس رويتر"، استخدام الحمام الزاجل الناقل للرسائل للحصول على سبق أخباري بسبع ساعات حول الأسعار اليومية للبورصة في أسواق كل من باريس وبروكسل. . . وهذه الفكرة أتته بعد أن درس امتداد الخط التلغرافي آنذاك، والذي كان يبدأ بباريس وينتهي ببروكسل، بينما كان هناك خط آخر يمتد من برلين وينتهي في (ديجون). فالحمام الناقل للرسائل، يستطيع جعل المسافة بين بروكسل وديجون 75 ميلا فيما كانت المسافة بالقطار 100 ميل وتستغرق تسع ساعات.

كانت الأسعار اليومية للسوق ترسل من بورصة باريس إلى بروكسل بواسطة الخط التلغرافي، ومن هناك إلى وكلاء بورصة برلين من مدينة ديجون بواسطة القطار يقطعها تسع ساعات. وهكذا بدأ بتنفيذ خطته بأن عين له وكيلا في بروكسل، وبدأ بإرسال أسعار البورصة من ديجون التي كان يسكنها آنذاك.

ولأجل تنفيذ فكرته بدقة، اتفق مع وكيله في بروكسل، على أن يرسل له ثلاث مجموعات تحمل ثلاث نسخ من الأخبار لضمان وصول مجموعة واحدة على الأقل في حالة تيه المجموعتين الأخريين.

وحملت أول مجموعة من الحمام الزاجل أخبارها في نيسان عام 1850 وقدم رويتر لسماسرة البورصة المندهشين، نسختهم اليومية من أسعار الأسواق وذلك، قبل سبع ساعات من وصول القطار. وفي بادئ الأمر، اعتراهم الشك، إلا أنهم تحمسوا له كثيراً بعد أن تأكد لهم ضمان وصول الأخبار بصورة منتظمة وسريعة.

افلح رويتر في عمله لفترة معينة، غير أن أيام حمامه الزاجل كانت معدودة، فلقد تم إغلاق الثغرة الموجودة في الارتباط التلغرافي تدريجيا، واضمحلت أهمية (ديجون) كرأس جسر للاتصال.

وفي مطلع عام 1851 كان رويتر مترددا بين الانتقال إلى باريس أو إلى لندن، وحين علم أن أول خط بحري تلغرافي بين إنكلترا والقارة الأوروبية على وشك الإنجاز قبل نهاية العام، اختار الانتقال إلى لندن واتخذها مقرا له ومركزا لنشاطه الدائم.

أثناء ما كان رويتر يتخذ الترتيبات لفتح مكتبه بلندن، عمد إلى إضافة أنباء الحوادث السياسية على أنباء الأسعار والبورصة، وقد شجعه في ذلك الخط التلغرافي البحري الذي كانت الصحف ترفض الاعتراف بأهميته لتحقيق مصالحها، فقد وصف مدير صحيفة التايمس آنذاك المستر "ماوبراي موريس" افتتاح الخط في تشرين الثاني عام 1851 "بأنه إزعاج كبير لا يمكن الوثوق به، باهظ التكاليف وخاضع لتأثيرات عديدة"... إلا أن رويتر، كان يعمل بالاتجاه المعاكس، إذ اتخذ كافة الترتيبات وفتح مكتبه في لندن في الرابع عشر من تشرين

أول عام 1851[18].

وكما ذكرنا، فانه في الوقت الذي كان فيه سماسرة البورصة يرحبون بأخبار رويتر التجارية السريعة، رفضت الصحف اللندنية وخاصة جريدة التايمس جميع عروضه، إلا أن جوليوس رويتر سار قدما في عمله، مستغلا اتصالاته مع التجار والوكلاء، وأقام شبكة من المراسلين، سرعان ما غطت معظم المدن الرئيسة في أوروبا.

وبعد سبع سنوات من الكفاح الشديد، وفي تشرين الأول عام 1858 اقنع رويتر ست صحف باستلام برقياته الخارجية مرة كل أسبوعين على سبيل التجربة وبدون مقابل، وفسر ذلك قائلا "إن هذا الإجراء سيمكنهم من تزويد قرائهم بأنباء سريعة ودقيقة، وهذا الأمر لا تستطيع أية صحيفة القيام به لوحدها.

وبدأت التجربة في 8 تشرين الأول 1858 بخبر من (برلين) يعلن تعيين نائب للملك في بروسيا طوال مدة مرض الملك... ونشرت الصحف اللندنية هذا الخبر كبرقية من مكتب المستر رويتر... ونجحت التجربة، وبعد فترة الأسبوعين، تعاقد رويتر مع معظم صحف لندن لبيع أخبار مقابل 30 باوند في الشهر... وبقيت صحيفة واحدة هي "التايمس" مصرة على رأيها بالامتناع عن شراء أخبار رويتر، وفضلت الأخبار التي تأتي بها البواخر عبر مضيق (دوفر)... إلا أنها غيرت رأيها بعد ذلك، وتعاقدت مع مكتب رويتر ونشرت له أول خبر في 8 كانون الأول عام 1858 يتضمن إعلانا من مرسيليا يقول

بأن فرديناند ملك النيبال عرض على الدول الغربية إعادة إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء، وكان حصول مكتب رويتر على نص خطاب (نابليون الثالث) إلى المجالس التشريعية الفرنسية والذي أعلن فيه الحرب على النمسا، حدثا كبيرا اكسب المكتب شهرة واسعة.

وهكذا، بدأت وكالة رويتر تكبر وتنمو، حتى أصبحت، بعد فترة وجيزة، احتكارا كبيرا يسيطر على مناطق واسعة من العالم دون منافس، تلك المناطق التي كانت للإمبراطورية البريطانية اليد الطولي فيها.

ويذكر كراس أصدرته وكالة رويتر عن تاريخها "إن الأيام التي كان يستغرق وصول خبر عن معركة الطرف الأغر أو موت القائد البحري الإنكليزي نلسون من قادس إلى لندن بستة عشر يوما، أو حين كانت فيه صحيفة لندنية تنشر خبراً مثيراً عن انتصار نابليون في معركة (واترلو) بعد أربعة أيام قد ذهبت إلى غير رجعة، بعد أن بدأت رويتر عملها على نطاق واسع".

لم يتوقف رويتر عن استغلال كافة الوسائل للحصول على الأخبار، فقد استعمل الزوارق في البحر والصفائح المعدنية المطلية بالزئبق التي ترمى في البحر لتلتقطها البواخر والزوارق وتسلمها لرويتر... وبذلك، بدأ نفوذ الوكالة ينمو ويتوسع بشكل كبير.

أصبحت الوكالة منذ عام 1865 أي بعد أربعة عشر عاما، شركة مساهمة برأسمال بلغ 250 ألف باوند استرليني حيث تمكن جوليوس

رويتر، بواسطة هذا المبلغ، من إنشاء كابل يربط مركزها الرئيس في لندن بألمانيا، ثم أقام كابلاً آخر ليربط مركزها بشمال القارة الأمريكية. . . وبإنشاء هذين الخطين أصبح للوكالة مركز جد مهم، أمام الصحافة ولا سيما البريطانية منها.

وفي السنوات التي بدأت فيها جهود أصحاب الأموال الإنكليز تزداد بشكل كبير للسيطرة على الأسواق الخارجية، توسعت أعمال وكالة رويتر وتطورت بشكل متواز مع انتشار السيطرة على الأسواق، فتم فتح مركز لها في الهند، الصين، مصر، إيران، استراليا، القارة الأفريقية، كندا وجنوب أمريكا.

أحكمت بريطانيا في السنوات 1860 حتى عام 1880، إضافة للسنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، قبضتها على الكثير من الدول، وقد انعكس ذلك على الوكالة أيضاً، فوسعت أعمالها، بحيث لم تبق كإحدى أدوات الصحافة، بل، كجزء متمم للبنوك والصناعات، فقد أسست من رأسمالها المتنامي البنوك والصناعات العديدة، مثال ذلك، كان الرأسمال الإنكليزي يسيطر على البترول الإيراني، فعمدت رويتر من جانبها إلى المساهمة في تأسيس بنك في إيران وشاركت، إضافة لذلك، في صناعات الكابلات وسكك الحديد وأعمال الحفر[19].

توفي مؤسس الوكالة جوليوس رويتر عام 1899 وهو الوقت الذي كان التنافس فيه بين الوكالات الفرنسية والألمانية والإنكليزية مستعراً،

وتولى ابنه رئاسة الوكالة وبقي في هذا المنصب ستة عشر عاما، حيث انتحر في نيسان 1916. بعد ذلك حصل تغيير جوهري في الوكالة، إذ آلت ملكيتها إلى مؤسسة أهلية سميت (رويتر المتحدة) فأعيد تنظيمها من جديد برئاسة مديرها العام رودريك جونز، الذي كان يعمل قبل ذلك مديرا لمكتب رويتر في جنوب أفريقيا.

ذكر بعض المؤرخين إن سبب انتقال ملكية الوكالة إلى مؤسسة مساهمة، كان موت رويتر الابن، إلا أن الحقيقة غير ذلك، فقد بدأت رويتر أثناء رئاسة رويتر الابن تلاقي صعوبات مادية نتيجة ارتفاع تكاليف الحصول على الأخبار. وأزمة النقد العالمية وعدم دفع المشاركين اشتراكاتهم، فأوجدت هذه العوامل خللا كبيرا في عمل الوكالة، ووضعتها على شفير هاوية الإفلاس في السنوات السابقة لعام 1916... هذا مع العلم، إن سقوط رويتر لم يكن يهدد العائلة المالكة لها فحسب، بل وأيضاً كبار رجال الأعمال البريطانيين الذين كانوا يعتبرونها الأداة الصالحة لنشر أخبارهم وأفكارهم وتحقيق مصالحهم، ولهذا السبب، تقدم عدد من أصحاب رؤوس الأموال لإنقاذ رويتر من الوضع المادي الذي آلت إليه.

في عام 1925 قدم رودريك جونز (الذي منح لقب سير عام 1928) طلباً لمؤسستين لشراء أسهم رويتر مناصفة، وقد وافقت المؤسسة الأولى، وهي جمعية الصحافة The Press Association التي كانت تمثل صحف المقاطعات البريطانية، على الاقتراح، وضمنت بشرائها

الأسهم نصف أصوات المؤسسة إلى جانبها، فيما لم تدخل المؤسسة الثانية، وهي جمعية ناشري الصحف The Newspaper Publisher Association التي تمثل الصحف اللندنية، إلى هذه الساحة، إلا في 29 تشرين الثاني عام 1941، وهكذا، يمكن اعتبار هذا التاريخ، نقطة تحول في الوكالة، حيث أصبحت برمتها مملوكة للصحف البريطانية.

تغير وضع المساهمين نهاية عام 1946 إذ دخلت جمعية الصحافة الأسترالية Australian Associated Press التي تمثل الصحافة في استراليا وجمعية الصحافة النيوزيلندية التي تمثل الصحافة في نيوزيلند، فساهمت كل منهما بجزء معين في أسهم الوكالة... وقد ارتبط إدخال جمعية الصحافة الأسترالية بإجراءات عديدة وشروط معقدة، ذلك، لأن دور الصحف الإنكليزية المشاركة في هذه الوكالة، حاولت عدم فتح ثغرة لمرور الدور الصحفية في أمريكا بواسطة هذه الجمعية إلى وكالة رويتر.

عقدت الاتحادات الأربعة اتفاقا فيما بينها، تضمن عدم السماح بإجراء أي تغيير في الأسهم حتى عام 1962 وعدم السماح لبيع الأسهم والتي تبلغ قيمتها 200 ألف باوند استرليني، كما أن تغيير مجلس إدارتها الذي يرسم سياستها، كان منوطا بموافقة وزير العدل (Lord of Justice).

وتضمنت وثيقة الوصاية المعقودة بين هذه الجمعيات على (الاستقلال والاستقامة في خدمة الأخبار)، ويشترط في إعادة توظيف الأرباح التي تجنى من عمليات الشركة لتطويرها... والملاحظ، إن

مثل هذا الشرط، كان موجوداً عند تأسيسها، إلا أن الوكالة لم تستثمر أرباحها في تطوير الشركة، بل بالمساهمة في ميادين تجارية بعيدة عن العمل الأخباري.

يجري انتخاب مجلس الأمناء والأوصياء مدة خمس سنوات من قبل حملة الأسهم من أصحاب الصحف بموجب نظام يحتم مشاركة أربعة ممثلين من قبل جمعية الصحافة التي تمثل صحف المقاطعات البريطانية وأربعة يمثلون جمعية ناشري الصحف الممثلة لصحف لندن فيما يمثل شخص واحد جمعية الصحافة الأسترالية وآخر جمعية الصحافة النيوزيلندية... ويظهر من هذه الطريقة، إن دور الصحف الإنكليزية هي التي تمسك الوكالة بشكل رئيسي.

وفي مذكرة قدمها المدير العام في 11 شباط 1971 جاء ما نصه "إن المالكين يتعهدون ضمان عدم انتقال الوكالة إلى أيدي جماعة أو زمرة تود الانتفاع منها لمصلحتها، وان يحافظ على استقامتها واستقلالها وعدم تحيزها".

وتستغرق مدة مجلس الأوصياء (Board of Trustees) خمس سنوات، قد تتجدد لمدة مماثلة، والمجلس ملزم بالاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل، للبحث فيما إذا كانت شروط وثيقة الوصاية يتم تطبيقها أم لا. أما بالنسبة لمجلس المدراء (Board of Directors) فإن نظام الانتخاب لا يختلف عن سابقه، حيث يمثل ستة

أصوات من مجموع ثمانية الصحف الإنكليزية، ومجلس المدراء، هو مجلس الإدارة للوكالة، ويستمر مدة ثلاث سنوات قد تتجدد لثلاث سنوات أخرى.

كان توزيع الأخبار يتم في أعوام السبعينيات بواسطة أربع مجموعات:

- شمال أمريكا : نيويورك
- أفريقيا : فريتاون - نايروبي - جوهانسبرغ
- الشرق الأوسط : كان لدى رويتر نفوذ قوى، إلا أنه تناقص في السنوات الأخيرة نتيجة التنافس الشديد مع الوكالات الأمريكية، إضافة إلى مناطق جنوب أمريكا، مما اجبر رويتر على غلق مكتبها الرئيس عام 1958 في بوينس ايرس.
- آسيا : تناقص نفوذ رويتر في هذه المنطقة، ولا سيما اثر تأسيس اليابان وكالة خاصة بها باسم (كيودو) والصين باسم (شينخوا) بالإضافة لتنامي قوة وكالة تاس(*) السوفياتية في ذلك الوقت.

وعلى نقيض ذلك، حافظت وكالة رويتر على مواقعها في أفريقيا، إلى حد ما، وبقيت إحدى الوكالات القوية بسبب - كما يقول مديرها - إنها قدمت الأخبار بشكل موضوعي، على خلاف الوكالات الأمريكية التي نشرت الأخبار المثيرة غير المعتمدة على الحقائق. لقد سعت

(*) تغير اسم الوكالة اثر سقوط الاتحاد السوفياتي وسميت (ايتار-تاس) الروسية.

للدخول ثانية إلى القارة الأوروبية كإحدى الوكالات القوية وركزت عملها بشكل خاص في دول السوق الأوروبية المشتركة، وذكر مديرها العام والتر. اي. كول Walter. A. coll "إن قيام السوق الأوروبية المشتركة، فتح أمام الشؤون الأخبارية آفاقاً واسعة للنشر حول هذه الدول"[20].

استطاعت وكالة رويتر منذ عام 1943 أن تضم إليها خدمات جديدة، وأهمها نشرة (كومتيل) المعنية بالشؤون الاقتصادية، وبانضمام هذه النشرة لرويتر، استطاعت ممارسة نفوذ قوى على النشرات المماثلة في الوكالات الأخرى وفي الدول الأوروبية، ومن تلك النشرات، "الخدمات الاقتصادية المتحدة" التي تصدر في مدينة هامبورغ الألمانية، إذ اشترت رويتر العديد من أسهمها آنذاك، ثم باعتها بعد فترة.

خلال السبعينيات، حيث كانت فترة ازدهار وكالات الأنباء، كان لرويتر قسمان رئيسان يعنيان، بشكل خاص، بالنواحي الإعلامية، وهما قسم الأخبار العامة وقسم الخدمات الاقتصادية... إضافة لدوائر متخصصة بشؤون الموظفين والخدمات المالية والإدارية والفنية وترتبط جميع الأقسام والدوائر باللجنة التنفيذية التي تتخذ القرارات بشأن المسائل التي تهم تطوير الوكالة. واللجنة ترتبط بمجلس الإدارة الذي هو السلطة العليا التي تخولها تنفيذ القرارات التي تتخذ من قبله.

في قسم الأخبار العامة، يتوزع العمل على شعبتين يرأسهما رئيس تحرير ونائب له يكون مسؤولا عن جمع الأخبار العالمية وتنسيقها إلى

نشرات أخبارية. . . ويرتبط بنائب رئيس التحرير محرر مساعد يتولى شؤون الموظفين والإدارة. . . أما مسؤولية الأعمال التجارية، فإنها مقسمة على أساس المناطق. وهناك أربعة مدراء ينقلون الأخبار إلى رئيس التحرير، هم المدير الأوروبي (المملكة المتحدة وأوروبا)، المدير الأفريقي (الشرق الأوسط وأفريقيا)، ومدير يُعنى بشؤون آسيا وأمريكا اللاتينية، ورابع يعنى بشؤون أمريكا الشمالية. . . ومقر المدراء الثلاثة لندن، أما الرابع، فمقره نيويورك.

والعمل في قسم الخدمات الاقتصادية، موزع على خمسة قطاعات، حسب التقسيم الجغرافي، ولكل منطقة مدير متخصص. فهناك مدير لأوروبا ومدير للمبيعات في المملكة المتحدة ومدير ما وراء البحار (الباسيفيك) ومدير ما وراء البحار (أفريقيا والشرق الأوسط) ومدير أمريكا الشمالية.

استأجرت الوكالة في تموز - يوليو 1972 شبكة بث مزدوجة تعادل حوالي مليونين ونصف المليون ميل مبرق (حوالي أربعة ملايين كيلومتر) وبحوزة رويتر منذ عام 1972 (38) دائرة اتصال لاسلكي وثلاث شبكات من الأقمار الصناعية. . . ويقوم حوالي 300 مراسل (خلال أوقات الدوام الرسمي) يساعدهم أكثر من 800 مخبر يعملون بدوام إضافي، لجلب ما بين 600 ألف إلى 700 ألف كلمة في اليوم،من الأخبار العامة والتقارير الرياضية والاقتصادية إلى لندن، من 183 دولة ومقاطعة.

تعامل مراسلو رويتر خلال أعوام السبعينيات، مع تقارير 77 وكالة

أنباء وطنية وخاصة، والتي تستخدم آلافاً عدة من الصحفيين والمراسلين الحاليين. . . وفي لندن، يعمل معظم الصحفيين الـ 200 لمدة 24 ساعة والوكالة لا تغلق أبوابها مطلقاً، ويقوم هؤلاء بتنسيق تقارير المراسلين، لأجل إعادة توزيعها على الصحافة البريطانية وعلى المشاركين في خدماتها في 120 بلداً.

بلغ معدل الكلمات التي تبثها رويتر في أيام الأخبار العادية، حوالي مليون و522 ألف كلمة ويرتفع هذا المعدل في أيام الأحداث الكبرى.

تعود قوة هذا البناء الضخم الذي يستعمل العقل الإلكتروني لتوزيع الأخبار وتصنيفها بشكل واسع، إلى أفكار مؤسسها الذي كان شعاره (اتبع الخط التلغرافي)، هذا الشعار الذي هدف إلى وضع العلم والتكنيك في خدمة توزيع الأخبار والحصول عليها. . .

فاخرت رويتر، في كراس أصدرته[21] حول أعمالها، بحوادث عديدة مرت على مراسليها والسبق الصحفي الذي حققوه، يقول الكراس مثلا: انه في شهر أيار من عام 1900 كان مراسل لرويتر ينقل أنباء حرب البوير[22] وعلم بأن مدينة (ميكفنيك) سيتم فك الحصار عنها، وكان واثقاً أن جميع وسائل الاتصال بالخارج ستقطع لحين إذاعة الخبر رسميا وفعلا قطعت جميع الاتصالات، إلا أن السلطات هناك غفلت وسيلة يمكن عن طريقها إيصال الخبر، فاستغل مراسل رويتر ذلك، فذهب إلى محطة القطار، وكان القطار على وشك المغادرة إلى أفريقيا الشرقية البرتغالية (موزمبيق) واستطاع رشوة سائقه

ليأخذ برقية إلى خارج الحدود وأخفاها داخل سندويش، وطلب إلى السائق إرسالها من هناك إلى ميناء لورينسو ماركيز.

وبذلك استطاعت لندن ورويتر، أن تعلم بالموضوع وبقيت عالمة به وحدها مدة يومين، قبل غيرها من المؤسسات الأخبارية.

ورغم أن هذا المثل في يومنا هذا يعتبر اعتياديا، إلا أنه قبل 100 عام يعتبر من الأعمال الكبيرة. فالأجهزة الإعلامية المتطورة حاليا، حين تحقق سبقا صحفيا قبل غيرها بدقائق، يصبح من الأمور المدهشة، وان الحصول على خبر كمقتل الرئيس الأمريكي جون كيندي أو حصول هزة أرضية عنيفة في طوكيو، قبل الوكالات الأخرى بدقيقتين، يعد من الأمور التي تستحق الذكر، نظراً لوجود أجهزة الاتصالات المتطورة جداً التي تساهم بشكل تام في تسهيل نقل الخبر بسرعة فائقة.

1 - 5 - 4 وكالة الصحافة الفرنسية

تأسست هذه الوكالة، وهي وريثة وكالة هافاس التي تعتبر أقدم وكالة أنباء في العالم، عام 1835 وبقيت عاملة حتى 1940 إذ توقف نشاطها بعد دخول القوات الألمانية إلى فرنسا.

أجرت هذه الوكالة منذ تأسيسها الكثير من التغييرات في أعمالها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى، فقد اتحدت عام 1866 مع المؤسسة العامة للإعلان Societe Generale D'annonce ليصبح رأسمالها 820

ألف فرنك. وفي عام 1921 ارتفع المبلغ إلى حوالي 18 مليون فرنك فرنسي[23] بعد المساعدات التي بدأت تقدمها لها الدولة الفرنسية، بالإضافة لما تحققه من أرباح.

جابهت الوكالة، منذ البداية، صعوبات عديدة، ففي عام 1862، وخروجا من المآزق العديدة، عمل هافاس، بشكل قريب، مع الحكومة، لنيل دعمها، فأصبحت الوكالة احتكاراً كبيراً له نفوذه وقد بذل هافاس، كما عمل رويتر أيضاً، جهده لإبعاد التأثير الحكومي على الوكالة وإظهارها بمظهر المستقل.

كانت هافاس تصدر الأخبار والتقارير الأخبارية والقصص والأخبار التجارية التي تتناسب مع الصحف والمجلات من كافة الأشكال والأنواع، وإلى جانب قيام الوكالة بربط الخبر بالإعلان، عمدت فيما بعد إلى أن ترتبط بأمر التوزيع.

وبهذه العلاقات المباشرة مع الحكومة الفرنسية، أصبحت الوكالة، فعليا، أداة سياسية واقتصادية، لها تأثير قوي وفعال على الصحف الفرنسية، وتمكنت، أيضاً، من أن تكسب اسهماً في إحدى الصحف التي تدعى (L'avent Bourse) وأصبحت في النصف الأول من القرن العشرين، إحدى أكبر الوكالات في العالم، رغم دخولها حلبة التنافس مع الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس ولا سيما في أمريكا الجنوبية.

وكنتيجة لوضعها الاقتصادي القوي، فإن خدماتها كانت تصل إلى صحف عديدة بشكل كامل، وهو أمر لم تستطع وكالات الأنباء

الوطنية أو الصحف القيام به.

قامت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم في فرنسا عام 1936 بفصل القسم الاقتصادي في وكالة هافاس وكذلك القسم الدعائي من قسم الأخبار والتوزيع، وكان لهذه العملية الأثر الكبير في وضع الوكالة على طريق التصفية، التي حصلت بعد ذلك بأربع سنوات وعند دخول القوات النازية فرنسا[24].

ومنذ عام 1940 وحتى عام 1944 لم يكن في فرنسا وكالة موحدة، فحكومة فيشي أسست مكتب الاستعلامات الفرنسي Office Francais D'information (OFI)، أما مدير مكتب هافاس في لندن لويس بريت Louis Bret فقد حول المكتب إلى الوكالة الفرنسية المستقلة Agence France Independante (AFI) وكانت أخبار هذه الوكالة تصل إلى فرنسا المحتلة بواسطة مؤسسة اسمها Agence D'information et de Documentatio، في حين، اعتمدت السلطة النازية في فرنسا على وكالتها الخاصة التي كانت مؤسسة أصلاً في الجزائر والمسماة (الوكالة الفرنسية الأفريقية) Agence France Afrique (AFA).

أسس اتحاد الصحافة الفرنسي Presse Francais Associee وبعض وكالات الأنباء التابعة للمقاومة الفرنسية في العشرين من أغسطس - آب / 1944 وكالة دعيت بوكالة الصحافة الفرنسية Agence France Presse (AFP) وتم في الثلاثين من سبتمبر 1944 اعتمادها من قبل الحكومة الفرنسية الجديدة[25].

تأسست الوكالة الجديدة كتعاونية بين الجهات المؤسسة لها، إلا أن هذا التكوين لم يمنحها ديمومة الاستمرار، ذلك، لأن الصعوبات المالية التي واجهتها الصحف الفرنسية في فترة ما بعد الحرب، حالت دون القيام بتسديد ما عليها للوكالة. وخروجاً من المأزق الذي وجدت فيه الوكالة نفسها، كان لا بد من قيام الحكومة الفرنسية بعمل ما لإنقاذها، وهكذا، كان، فصدر قرار حكومي بمساعدة الوكالة مادياً (استمر ذلك حتى 28 ديسمبر 1956) وبذلك أصبح للحكومة الحق في الرقابة على أخبار الوكالة بواسطة وزارة الإعلام الفرنسية، كما أعطي للحكومة الحق في تعيين مديرها العام.

إن ما استثمرته الحكومة الفرنسية في الوكالة ما بين عام 1950 وعام 1952 بلغ أكثر من 8,3 مليار فرنك، وهذا ما شكل ثلثي مجموع رأسمالها[26]. وبهذه المساعدة، اكتسبت وكالة الصحافة الفرنسية سمعة بأنها "الوكالة الفرنسية الرسمية".

لم تكتف وكالة الصحافة الفرنسية، مطلع الخمسينيات، بوضع يدها على جميع مكاتب وكالة هافاس القديمة، بل، أسست مكاتب جديدة في جنوب أمريكا (كولومبيا، فنزويلا، البيرو) كما بعثت مراسلين لها إلى الدول الأفريقية والآسيوية التي لم يكن لوكالة هافاس من قبل أي تواجد فيها. وعلى غرار ما كانت الوكالات الأخرى تقوم به من إجراءات، فإن ما حصل في الوكالة الفرنسية آنذاك، اعتبر قفزة، عندما تم إجراء تغييرات في قانونها الأساسي، وذلك، نهاية عام 1956

إذ أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها بإعادة الوكالة وصحف عديدة إلى القطاع الخاص، وقد وضع هذا القانون موضع التنفيذ مطلع عام 1957.

حددت أهداف الوكالة بعد انتقالها للقطاع الخاص، بجمع وتوزيع الأخبار بشكل حيادي وموضوعي، ولا يجوز لأية جهة التأثير على الوكالة وعملها في جميع الظروف، وان لها الحق في جمع الأخبار وتوزيعها دون أي تأثير أيديولوجي أو سياسي أو اقتصادي عليها من أية جهة كانت[27].

أصبح للوكالة عام 1958 ما يقارب من 2200 عميل في 44 دولة وفي عام 1961 أصبح لها 2800 عميل في 90 دولة وان مكاتب مراسلي وكالة الصحافة الفرنسية منتشرة في 125 دولة. وفي عام 1962 كان للوكالة 1550 موظفاً ومستخدماً إضافة لذلك، فقد كان لها اتفاقات تبادل أخبارية مع 40 وكالة أنباء أجنبية، بما فيها وكالات أنباء وطنية ودولية.

إن وكالة الصحافة الفرنسية، رغم أنها تأتي في المرتبة الأخيرة بين وكالات الأنباء الدولية، إلا أن لها التأثير الكبير في نشر وتواصل الأخبار في العالم وهناك مناطق عديدة في العالم لا تزال الوكالة الفرنسية تحتل فيها المرتبة الأولى.

الفصل الثاني

مهمـــات
وكالات الأنباء الدولية

2 - 1 - أساليب العمل في الوكالات الدولية

يدل الإرث التاريخي الطويل الأمد لوكالات الأنباء الدولية، إلى تكديس الخبرة واستمرارية الحصول عليها، ومع انه يشير، في بعض الأحيان وبصورة ضمنية، إلى صلابة في التنظيم، إلا أن التكيف الذي أظهرته الوكالات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يؤكد أن مثل هذه الصلابة لم تعد قائمة، ودليل ذلك ما حصل لوكالة اليونايتيد بريس الأمريكية التي أعلنت إفلاسها قبل فترة طويلة.

وكما ذكرنا في السطور السابقة، فإن المراكز الرئيسة لوكالات الأنباء الأوروبية الكبرى، كانت موجودة في عواصم الإمبراطوريات السابقة، وترافق توسعها إلى خارج حدود القارة الأوروبية مع ازدياد مساحة المناطق المستعمرة خلال أواخر القرن التاسع عشر. ومن الملفت للنظر، إن ثالث أهم وكالة أنباء أوروبية، خلال ذلك القرن، كانت فولف الألمانية، التي تأسست عام 1849 ولكن هذه الوكالة لم تحافظ على مكانتها كوكالة أنباء رئيسية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. أما وكالتا رويتر وهافاس الإمبراطوريتان، فقد استفادتا من إمكانية الوصول إلى مصادر الأنباء والزبائن ووسائل الاتصالات.

ظهرت وكالات الأنباء الدولية، كما هو معروف، في الدول الأكثر تطوراً في العالم، وبالتحديد، حيث كان الطلب على الأنباء الدولية والوطنية قد وصل إلى الذروة الكاملة تقريباً وذلك، لثلاثة أسباب هي:

أولاً : نمو التجارة والاستثمار في العالم، فتطلب ذلك، وجود مصدر ثابت معتمد عليه للمعلومات الموثوق بها والمتعلقة بالشؤون الاقتصادية العالمية.

ثانياً : حاجة التجارة والتوجه الاستعماري لإمداد ثابت من المعلومات التي تتعلق بالأحلاف الدولية والأمن العسكري.

ثالثاً : التحرك السكاني الذي نتج من نمو التجارة الدولية، والتوسع الاستعماري الذي ساعد في خلق طلب شعبي عارم للأنباء.

ونتيجة لكل ذلك، فإن وسائل الإعلام في تلك الدول المتطورة (بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة، - بشكل رئيسي -) ازدهرت تحت ظروف مؤاتية للغاية، مما سمح، في هذه الدول، لوسائل الإعلام هذه، أن تلبي طلبات الأسواق الكلية، دون أن تحد من تصرفها أية قيود سياسية، وبذلك، استطاعت كسب اهتمام المعلنين، من خلال ازدياد أرقام توزيعها.

ومن الجانب الآخر، أمنت الأسواق المحلية في فرنسا وأمريكا، للوكالات الدولية الرئيسة واردات هائلة، فأصبحت من أهم مصادر الثراء للوكالة الفرنسية، وللوكالتين الأمريكيتين منذ ذلك الوقت، في حين، نمت ثروة وكالة رويتر، التي تتمتع بسوق واسعة جداً، من خارج نطاق وسائل الإعلام، في بلاد ما وراء البحار، ومثلت إيراداتها من هذه البلاد، ما يزيد عن 80٪ من مجموع إيراداتها السنوية.

2 - 2 - التبعية والاستقلال

باشرت الوكالات الدولية للأنباء أعمالها كوكالات غير حكومية، وقد تمكنت رويتر، خلال الفترات بين الحروب، من تطوير علاقات وثيقة مع المصالح الإمبريالية البريطانية، ولكن ملامح هذا التواطؤ زال منذ وقت مع الحكومة البريطانية، على الرغم من أن البعض لا يزال يشير إلى وجوده لغاية الآن، وبأشكال عصرية.

إن تنحي فرنسا وبريطانيا عن دوريهما كقوتين سياسيتين عالميتين بعد الحرب العالمية الثانية، أدى إلى اعتبار وكالتيهما الدوليتين للأنباء مستقلتين نوعاً ما عن القوى العظمى، إلا أن هذا الأمر لم يوقف الوكالة الفرنسية - وقبلها هافاس التي كانت تتلقى منذ أوائل تأسيسها مساعدات حكومية - من الاعتماد، وبدرجات كبيرة، على المساعدات الحكومية المقدمة لها على شكل اشتراكات، في خدماتها من جانب دوائر الحكومة المركزية والحكومات المحلية وبالمقارنة مع العديد من الوكالات الوطنية، كانت علاقة الوكالة الفرنسية مع الحكومات الفرنسية وثيقة وحميمة.

أنقذت الصفة العامة غير الحكومية التي تتمتع بها وكالات الأنباء الدولية عمل هذه المؤسسات في الأسواق العالمية، فقد كان من السهل دائماً القول بأن الوكالات الدولية، لها ارتباطات بدول كبرى وتخدم أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية. وكان من السهل الإساءة إليها، من خلال اللجوء إلى الأسباب الأيديولوجية، بادعاء الربط بينها

وبين الحكومات، ولكن تأثير هذه الأقوال كان محدوداً، بفضل الواقع الجوهري الملموس لتصرفات هذه الوكالات الدولية. ومن الجائز أن المساعدات الحكومية المقدمة إلى وكالة اجانس فرانس بريس قد ساعدت في ترويج هذه الأقوال، إلا أنها ساعدت هذه الوكالة أيضاً في تلبية الطلبات الخاصة لزبائنها من وسائل الإعلام والحكومات، في العديد من المستعمرات الفرنسية السابقة، ولذلك تعتبر هذه الوكالة بأنها تملك سجلاً جيداً في تزويد الأنباء الإقليمية للقارة الأفريقية(*).

ورغم استمرار القول، أن وكالات الأنباء الدولية غير تابعة لدولة ما، فإن لها صفة "وطنية" أساسية. فمن خلال التدقيق في ملكية الوكالة، ومجلس إدارتها ومواردها وواراداتها، يبدو واضحاً، إنها تعود إلى مجموعة "وطنية" من المالكين، وهذا الأمر، ينطبق على الوكالات الأمريكية والفرنسية. أما وكالة رويتر، فلا تدير وكالة وطنية لسوقها وبالتالي فهي أقل اعتماداً على إيراداتها من السوق البريطانية. وفي ذات الوقت تملك رويتر، جزئياً، الوكالة الوطنية البريطانية للأنباء Press Association-PA ذلك لأن الروابط الوثيقة التي تحافظ عليها كل وكالة للأنباء، وحتى الدولية منها مع السوق في وطنها الأم، أمر لا يمكن تجنبه، بل يكون من بعض الجوانب أمراً مرغوباً به.

(*) تعطي الوكالة الفرنسية بعض الوكالات الأفريقية نشراتها بدون مقابل، في حين تفرض على الأخرى مبالغ كبيرة، وهذا مرده إلى فكرة مناطق النفوذ واحتفاظ فرنسا بمواقعها السابقة في أفريقيا.

تنفرد وكالة الاسوشيتيد بريس بميزات عديدة، منها أن ملكية الوكالة ترتبط بالصحف اليومية قبل أي شكل آخر من أشكال وسائل الإعلام. ومع أن أصحاب الصحف وهم مزيج مختلف، يلعب دوراً مهماً في قمة النظام الإداري للوكالة، إلا أن هناك ميلا واضحاً نحو إبقاء السيطرة التنظيمية بيد الموظفين العاملين بدوام كامل. وهو أمر يعتبر ميزة أخرى لها وأخيرا لا تبرز بشكل عام أي مسألة تتعلق بتوزيع الأرباح.

أما وكالة رويتر فملكيتها تعود، بصورة أولية، بين أيدي مؤسسات الصحف اليومية الرئيسة في بريطانيا التي تمثل الصحف اليومية الوطنية والإقليمية، ولا يبرز تكوين هذه الملكية خصائص الملكية التعاونية، كما هي الحال في ملكية الاسوشيتيد بريس.

إن وكالة رويتر ذات مسؤولية محدودة، تأسست بموجب قانون الشركات في بريطانيا وتملك كل من جمعية الصحافة Press Association وجمعية ناشري الصحف Newspaper Publishers Association اسهما متساوية تقريباً في رأسمال الوكالة، يصل مجموعها إلى 88٪ من إجمالي رأسمالها وتملك مؤسسة Australian Associated Press التي تمثل الصحف اليومية الأسترالية سوية مع جمعية الصحافة النيوزيلندية Newzealand Press Association التي تمثل الصحف اليومية الصادرة من نيوزيلندا نسبة 12٪ المتبقية من رأسمال الوكالة.

أما وكالة الصحافة الفرنسية Agence France Press فتعتبر الوحيدة

بين الوكالات الدولية التي تملك حكومة بلادها قناة تأثير مباشرة على السياسة التي تتبعها. يدير الوكالة رسمياً، مجلس إدارة ينتخب الرئيس والمدير الإداري للوكالة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويحتفظ لنفسه بحق تعليق صلاحيات المدير الإداري وتسريحه من الخدمة ويوافق مجلس الإدارة على ميزانية الوكالة ويحول قسماً كبيراً من صلاحياته إلى المدير الإداري.

إن الوضع القانوني لتكوين مجلس إدارة الوكالة، ممنوح مباشرة، من البرلمان الفرنسي الذي حدد في عام 1957[28] وعلى الرغم من أن غالبية أعضاء المجلس البالغ عددهم خمسة عشر عضواً يمثلون وسائل الإعلام (مدراء ثماني صحف وممثلان اثنان لمحطة الإذاعة الحكومية)، هناك أيضاً ثلاثة ممثلين عن الدوائر الحكومية المتعاقدة مع الوكالة (يعينهم على التوالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ووزير المالية وممثلان اثنان من موظفي الوكالة يجب أن يكون أحدهما صحافياً.

2 - 3 - الواردات والزبائن

لا يمكن وصف الوكالات الدولية للأنباء على أنها مؤسسات تابعة لدول معينة، بسبب روابط الملكية فقط، فربما كان الثراء النسبي للأسواق في الدول التي أنشئت فيها الوكالات أكثر أهمية من هذا المضمار.

كانت الخدمات الخارجية لوكالة رويتر مربحة، بسبب الخدمات الاقتصادية التي تقدمها الوكالة إلى زبائنها من غير وسائل الإعلام، وكانت الخدمات الخارجية لوكالة الصحافة الفرنسية ممكنة فقط نظراً لضخامة مبالغ الاشتراكات التي تدفعها الدوائر الحكومية في الوطن الأم. أما وضعية وكالة الاسوشيتيد بريس، بالنسبة لوسائل الإعلام التي كانت متعاقدة معها، فتبدو جيدة، بفضل المساهمة التي تحصل عليها من مبيعات الأنباء الاقتصادية التي تعدها بالاشتراك مع مؤسسة داو - جونز إلى زبائنها من غير وسائل الإعلام.

كانت دول أوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية انشط الأسواق الإقليمية الأجنبية بالنسبة للوكالات الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فيما كانت مناطق العالم الثالث ذات أهمية أقل نسبياً، للوكالات العالمية للأنباء خلال ذات الفترة.

وفي دراسة أجرتها مؤسسة أي. بي. أي (IPI) عام 1956 نقلا عن مصدر من وكالة يونايتيد بريس، أشارت إلى أنها حققت نسبة 3٪ فقط من إجمالي الإيرادات من زبائنها الآسيويين[29] وظلت هذه النسبة ثابتة نوعاً ما عام 1977 ولكن المنطقة استنفدت نسبة 7٪ من إجمالي النفقات[30].

تقل إيرادات وكالة الاسوشيتيد بريس من الدول الأقل نمواً في العالم بنسبة 1٪ من الإيرادات الإجمالية لهذه الوكالة، أما نفقات التغطية الإعلامية لهذه المناطق، فتتجاوز بعدة أضعاف إجمالي الإيرادات منها[31] وقد أكد ستان سوينتون "Stan Swinton" نائب رئيس وكالة

الاسوشيتيد بريس، إن وكالته تتحمل نفقات للقيام بالتغطية الإعلامية لدول العالم الثالث، تزيد بمقدار 15 ضعفاً عما تحصل عليه كواردات من هذه الدول[32].

تحقق وكالة رويتر ما نسبته 85٪ من إجمالي إيراداتها من الخارج بالمقارنة مع نسبة 20٪ لوكالة الاسوشيتيد بريس، ولكن وكالة رويتر لا تدير وكالة أنباء وطنية فهذه المهمة متروكة إلى جمعية الصحافة البريطانية (PA).

توزع وكالة رويتر نشرات أنبائها الدولية (غير البريطانية) مباشرة إلى وكالات الأنباء الوطنية والمؤسسات الإذاعية في لندن، وإلى المركز الرئيسي لجمعية الصحافة البريطانية وإلى عدد من مكاتب الصحف اليومية الكبرى الصادرة في الأقاليم الموجودة في لندن، كما توزع أيضاً نشرات الأنباء المالية والاقتصادية إلى زبائنها عبر بريطانيا. في حين تدير رويتر مكتباً للأنباء البريطانية في لندن، لتزويد الأنباء البريطانية إلى زبائنها العالميين، فإن أهمية السوق البريطانية كعامل إيرادات ونفقات غير كبيرة، ذلك، لأن هذه السوق، من ناحية أخرى، لا تستطيع دعم وكالة رويتر كوكالة أنباء عالمية غير حكومية. ومن الملفت للنظر فعلاً، إن نسبة الإيرادات من الخارج، إلى إجمالي إيرادات الوكالة،ترتفع بشكل مضطرد.

واستناداً إلى كتاب روز ماري رايتر الصادر عام 1978[33] فقد حققت رويتر ما نسبته 82٪ من إيراداتها من خدماتها الاقتصادية المقدمة إلى

زبائنها من غير وسائل الإعلام، ولكن هذا التفوق الظاهر ليس مهما، بقدر أهمية الأنباء العامة المقدمة إلى وسائل الإعلام الأجنبية.

تعتبر وكالة رويتر بريطانيا، سوية مع أوروبا القارية، "قاعدة" حقيقية لها، حيث تمثل الإيرادات منها أكثر من 65٪ تتبعها أمريكا الشمالية 20٪ بينما تشكل الإيرادات من مناطق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية 15٪ مجتمعة. وهكذا يتجه الميل، الذي يعكس بدرجة كبيرة موقع أسواق الأنباء الاقتصادية الرئيسة، نحو زيادة متناسبة للتجارة في الأسواق الثرية وانخفاض متناسب للتجارة في غير هذه الأسواق.

تعتمد وكالة الصحافة الفرنسية، كالوكالات الأمريكية، على سوقها الوطنية في تأمين القسم الأكبر من وارداتها، وتحصل الوكالة على معظم إيراداتها الوطنية من زبائنها من الدوائر الحكومية. وقد ازدادت أهمية ذلك خلال السبعينيات، كنتيجة حتمية لمحاولة الوكالة دخول حلبة المنافسة مع الوكالات الدولية الأخرى، تحت ظروف متساوية في الأسواق العالمية. وباستثناء القطاع العام، فإن وسائل الإعلام الفرنسية أهم زبائنها من وسائل الإعلام الأجنبية.

بالنسبة لزبائن الوكالات الدولية، فإن الأسواق الوطنية تعتبر الأكثر ثراء - ما عدا رويتر - ذلك لأن تلك الأسواق هي الأكثر تشبعا بوسائل الإعلام في العالم.

ففي السوق الأمريكية، وفي نهاية عام 1977 أوصلت الاسوشيتيد بريس نشراتها إلى (1320) صحيفة يومية و(3400) محطة إذاعية

وتلفزيونية[34] متعاقدة معها، فيما خدمت اليونايتيد بريس آنذاك (1134) صحيفة يومية ونشرات أخرى[35].

ادعت رويتر في ذلك الوقت، إنها توزع نشرات أنبائها في 150 دولة ومنطقة[36] فيما كانت الاسوشيتيد بريس توزع في (108) دول واليونايتيد بريس في 92 دولة. إن هذا الأمر يعتبر إثباتا إضافياً للتوجه العالمي الأوسع لرويتر، ولكن بما أن قاعدة إيرادات رويتر تمثل لأن تكون أوروبا القارية التي تشكل سوية مع إيراداتها من المشتركين في بريطانيا أكثر من نصف إيراداتها الإجمالية من الأعمال التجارية، فإن هذه المنطقة بالذات تمثل الغالبية العظمى للزبائن من وسائل الإعلام، فمثلا وزعت رويتر في عام من تلك الأعوام مباشرة، أو غير مباشرة، نشرات أنبائها إلى (3154) صحيفة يومية في كافة أقطار العالم، وبلغت نسبة الصحف الأوروبية من هذا المجموع 52٪ أي 1640 صحيفة.

تشبه وكالة الصحافة الفرنسية الوكالتين الأمريكيتين من حيث توزيع الزبائن، فبالرغم من أن معظم الزبائن هم محليون، من الدوائر والمؤسسات الحكومية، فقد كان لديها عام 1978 ما يقارب 1300 زبون منهم.

من الجائز ألا تضع الوكالات الدولية للأنباء أهمية كبيرة للإيرادات من أسواق وسائل الإعلام الخارجية ولكنها تظل مع ذلك فخورة بعدد زبائنها الأجانب، وفي حين قد لا تتجاوز الإيرادات تقديرات النفقات، تجد الوكالة نفسها في حال أسوأ، إذا لم تتمكن من بيع

إنتاجها إلى وسائل الإعلام الخارجية، نظراً لأنها مجبرة على الاحتفاظ بمكاتب لجمع الأنباء من أكبر عدد ممكن من الدول. والاهم من ذلك، انه في حال عدم تمكن الوكالات الدولية من تصريف إنتاجها في الخارج، فإن حقها في جمع الأنباء من الدول الأجنبية، قد يلاقي قبولاً أقل من جانب العديد من الدول، لذلك في حين قد لا يكون عدد الزبائن الأجانب والإيرادات التي يتم تحصيلها منهم مشجعة دائماً من الوجهة الاقتصادية، فهناك إيرادات مهمة، غير منظورة، من هذه العمليات الأجنبية، التي بدونها، لا تتمكن الوكالات الدولية للأنباء من أن تتغلب بسهولة في الأسواق الغنية التي يتوجب عليها تلبية احتياجاتها للأنباء لكي تحافظ على استمرار وجودها كوكالات أنباء دولية.

تعمل الوكالات الدولية للأنباء، في علاقاتها مع زبائنها، ضمن أسس تعاقدية تشمل تزويد نشرات أنباء عالمية، مقابل اشتراكات نقدية، أو مقابل اشتراكات زائداً خدمة أنباء وطنية من الوكالة المشتركة.

ويقول مسؤولون في الوكالات الدولية، انه تحصل، في حالات معينة، أن يكون المبلغ المطلوب أقل من الكلفة الفعلية للنشرة، ولكن عنصر المال، في هذه الحالات، يتم التغاضي عنه لأسباب دعائية أو لأغراض العلاقات العامة ولا سيما من قبل بعض الوكالات المدعومة من قبل الحكومات.

وتفسح إدارات الوكالات الدولية المجال، لمشاركة زبائنها من

وسائل الإعلام، وينعكس ذلك في تكوين ملكيات هذه الوكالات. فوكالة اسوشيتيد بريس، تعاونية تملكها صحف يومية في الولايات المتحدة، وتملك أربع مؤسسات للصحف اليومية وكالة رويتر، ويضم مجلس إدارة وكالة اجانس فرانس بريس أغلبية من ممثلي وسائل الإعلام، في حين، كانت مؤسسات صحفية تملك وكالة يونايتيد بريس انترناشنال.

تختلف الوكالات الدولية للأنباء في مدى وطريقة المشاركة الفعلية لزبائنها من وسائل الإعلام، ولكن روابطها مع هذه الوسائل تعتبر تقييدات مهمة على حرية اتباع سياسات تبدو إنها تتعارض مع المصالح التقليدية لوسائل الإعلام، أو قد تلحق الأذى، بأي شكل من الأشكال، بشهرتها كوكالات أنباء ذات اتجاه موضوعي غير متحيز.

إن التنوع في الخدمات المقدمة، مزية مهمة لتطور وكالة الأنباء الدولية ضمن أسواق وسائل الإعلام وغيرها، كأسواق المصارف والتعليم، ولكن مرة أخرى تختلف الوكالات فيما بينها في مدى هذا التنوع، وبصورة خاصة، في أسلوبه. بوجه عام التنوع باتجاه تعزيز الواردات الضئيلة نسبياً التي تولدها الخدمات التقليدية التي تقدمها وكالة الأنباء الدولية إلى وسائل الإعلام ولذلك فقد ساعد هذا التنوع في الخدمات، بصورة غير مباشرة، على المحافظة على تعدد هذه الخدمات، أكبر مما قد تسمح به السوق التقليدية للصحف. وبسبب الاختلاف في أسلوب وسرعة تطبيق التنوع، كان من الضروري احتواء

المنافسة الشديدة بين وكالات الأنباء العالمية في الأسواق الجديدة، وهذا حصل إلى مدى معين.

تنتج الوكالات الدولية للأنباء مادة ذات نوعية متشابهة إلى حد كبير، والتشابه هنا واضح في تركيز هذه الوكالات لاهتمامها على "الأنباء الفورية" أي أنباء الأحداث التي بدأت تحدث أو تلك التي حصلت خلال العمل المقدم إلى زبائن الوكالات. إن البعد الزمني لتعريف الوكالة لما يشكل "حدثا" يقل عن البعد الزمني للتعريف الذي تعطيه صحيفة يومية، أو حتى محطة إذاعية، لما يشكل "حدثا". هذا العامل بمفرده، بالإضافة إلى الضغط التنظيمي الثابت الذي تفرضه أنباء الأحداث المستجدة، يمنع الوكالات الدولية للأنباء من إعطاء خلفية للنبأ وتحليل أسباب حصول الحدث أو التعليق عليه وهو ما تقوم به بشكل مميز العديد من الصحف والمجلات الواسعة الانتشار.

بالإضافة إلى "الأنباء الفورية" زادت بعض الوكالات الدولية للأنباء المجال المخصص في نشرات أنبائها لإعطاء "خلفية النبأ وخصائصه والتعليق عليه" وبشكل خاص خلال فترات الركود النسبي لحصول الأحداث. ومع أن هذا النوع من العمل الصحفي الذي تقوم به وكالات الأنباء، قد يفاجئ المراقب إذا قارنه مع تعليقات العديد من وسائل الإعلام المتعاقدة مع الوكالات الدولية للأنباء. فقد ساعد تبني هذه المجموعة "صحافة التعليقات" في تلبية الشهية المتزايدة لزبائن الوكالات للتقارير وللتعليقات على الأحداث، كما أوجد فرصة ملائمة

لتوزيع مقالات يكتبها المحررون والمراسلون ويوقعونها بأسمائهم الصريحة، الأمر الذي مهد لظهور شخصية "المراسل النجم" في العديد من الصحف اليومية.

تعي وكالات الأنباء الدولية، بوضوح تام، جو العمل الذي تنشط ضمنه وتدرك انه جو "تنافسي" ولذلك تمارس روح التنافس هذه عند كل مستوى تنظيمي في مؤسساتها المنفصلة ولكن، ومع ذلك، فإن شدة المنافسة لا تكون منتظمة، ففي حالات معينة تظهر هذه الوكالات على أنها تتنافس فيما بينها، وتظهر في حالات أخرى على أن المنافسة قد انحصرت بين وكالتين فقط، فيما تتعاون هذه الوكالات في بعض المحافل الدولية، فيما يتعلق بأمور تتعلق بها كمجموعة، ومثلما يقدم في بعض الأحيان صحافيون من مؤسسات متنافسة مساعدة متبادلة أو معلومات تجارية، يقوم الصحافيون في الوكالات الدولية للأنباء بمثل هذا العمل.

لقد وجد، في وقت من الأوقات من تاريخ الوكالات، حالة تصادمية عظيمة ومكشوفة لا يزال تأثيرها مستمراً على الرغم من أنها قد زالت في الوقت الحاضر، ولكن من جانب آخر فانه من الواضح، انه توجد درجة من التعاون تتعدى تأمين الخدمات بين الوكالات الدولية للأنباء وبين زبائن معينين أو مجموعات من الزبائن كما توجد علاقة "زميل منافس" في العلاقات الفردية بين الوكالات الكبرى ومنافسيها من الوكالات الأصغر حجماً.

تملك الوكالات الدولية للأنباء مجموعات من الزبائن المنتشرين جغرافيا بدرجة أوسع مما لدى أي مؤسسة مماثلة تعمل في مهنة جمع وتوزيع الأنباء. فالدورة الزمنية للإنتاج، إن لم تكن متواصلة، اقصر، بدون شك، لدى الوكالات الدولية، من الدورة الزمنية لإنتاج أي مؤسسة إعلامية أخرى. كما أن إنتاج الوكالات الدولية، بسبب التشديد على "النبأ الفوري"، وبسبب المنافسة بينها، معرض للتلف السريع. لذلك طورت هذه الوكالات أنظمة موسعة ومعقدة للاتصالات المتعلقة بعملية جمع الأنباء وتوزيعها. لقد كانت السباقة في تكييف وسائل الاتصال الموجودة لتلائم متطلبات مهنتها، كما كانت السباقة في ابتكار وسائل تقنية في حقل الاتصالات بالذات، كما في تصميم أجهزة إرسال واستقبال مناسبة لتسهيل أعمالها. واكتسبت خبرة في الشؤون المتعلقة بالاتصالات المرتبطة بالأنظمة الدولية والوطنية الخاصة بمعالجة الأنباء لا يمكن أن تنافسها فيها أي من المؤسسات الإعلامية الأخرى أو ربما عدد قليل جداً منها فقط.

ونظراً لحجم الوكالات الدولية للأنباء، فإنها تستفيد من مفهوم اقتصاديات الحجم، مما يساعدها، فيما بعد، على تقديم أفضل الخدمات إلى وسائل الإعلام المتعاقدة معها (من خلال ما يمكن تسميته "الاستئجار" الفعال لوسائل الاتصالات). وتبقى النقطة المهمة وهي انه في عمليات الاتصالات، تبرز الوكالات الدولية للأنباء كقائدة ومبتكرة وتاجرة على مستوى يجعل من الصعب، فعلا، إن تجاريها فيه وكالات الأنباء المؤسسة حديثاً.

إذا نظرنا عن بعد إلى وكالات الأنباء الدولية وبشكل مطلق، يصبح من السهل علينا تجميع هذه الوكالات ككتلة واحدة، وان ننسب إليها حوافز مشتركة وتصرفات مشتركة. ولكن عند الفحص الدقيق لهذه الوكالات، نكتشف ليس فقط وجود اختلافات عميقة بينها، بل وأيضاً، إن المزج الدقيق لنقاط التشابه والاختلاف فيما بينها، هو بالفعل، مفتاح استمرارية وجودها. إن المادة الأولية والأساسية التي تتعامل بها هذه الوكالات قليلة التكاليف بالمقارنة مثلاً مع اكلاف عملية استخراج المعادن ولا تحتاج هذه "المادة الأولية" إلى توظيف عدد كبير من الأشخاص لاستخراجها، مع أن الكلفة للحصول على أكثر من خدمة أساسية مقبولة للأنباء الروتينية من هذه الوكالات قد تكون مرتفعة بدرجة مذهلة. هذا العامل، مقرون بالأسعار المنخفضة نسبياً التي كانت تباع بها الأنباء بصورة تقليدية في الأسواق الغربية المهمة، أدى إلى بروز ميل نحو قيام الوكالات بالذات بخفض أسعارها. وإذ حاولت الوكالات الدولية للأنباء أن تعمل إلى ابعد مما تتطلبه تغطية الاكلاف في سياسة التسعير التي تتبعها لزبائنها من وسائل الإعلام، فإنها ستجد نفسها في ورطة. ففي أسواق دول العالم الثالث غير المربحة، لا يمكنها الحصول على أسعار أعلى مما هو مفروض الآن، في حين، إن النفقات المنخفضة نسبياً لتأسيس وكالات أنباء جديدة في الدول الصناعية، تشجع قيام منافسة بالأخص على شكل تعاونيات صحفية جديدة تعمل بواسطة الموظفين العاملين في المؤسسات الصحفية القائمة أو ربما بإجراء زيادة طفيفة في عدد

هؤلاء، بهدف الاستغناء عن خدمات الوكالات أو لإجبارها على خفض أسعارها أو منعها من رفع هذه الأسعار. ولكن طالما بقيت الوكالات الدولية تتبنى سياسة تسعيرية معقولة إضافة إلى ميزات خبراتها التقليدية، فلن يفسح المجال لقيام منافسين جدد لها، أو يصبح هذا المجال ضيقاً للغاية.

هناك حافز أيديولوجي في دول العالم الثالث يدفعها للاستغناء عن خدمات الوكالات الدولية، ولكن الإمكانات السياسية والاقتصادية في تلك الدول لم تنضج بعد بدرجة تكفي لتأسيس وكالات بديلة قابلة للوثوق بها تشمل خدماتها العالم بأسره. وبعيداً عن أي اهتمام حقيقي من جانب الوكالات الدولية للأنباء حول احتمال قيام نشاطات منافسة جديدة مثلاً على شكل تبادل أنباء على مستوى إقليمي، تشعر هذه المجموعة بأنها تستطيع أن تعمل بأمان أكبر، إذا تقلصت المنافسة فيما بينها، ولكن التجربة أثبتت أن أسواق وسائل الإعلام في الدول الغربية الثرية تنظر، بارتياب كبير، إلى أي اتحاد يقوم بين وكالات الأنباء الدولية. وفي حين اعتاد كثير من الدول الأوروبية على وجود وكالات أنباء وطنية مسيطرة تعتبر أهم مصادر للأنباء العالمية في نظر العديد من وسائل الإعلام، فإنها تضع قيمة عالية على واقع وجود وكالات دولية للأنباء تتنافس فيما بينها ولا يسرها أبداً وجود وكالة دولية واحدة لتزويد الأنباء بصورة حصرية، ذلك، لأن المزود الحصري للأنباء، يكون أكثر تعرضاً لاتهامات الانحياز والتحيز السياسي أو الأيديولوجي المباشرة أو غير المباشرة، من الوكالات الدولية للأنباء

العاملة بصورة فردية، كما سيجد هذا المزود الحصري أمامه صعوبة أكبر في إثبات انه يخدم كافة وسائل الإعلام المتعاقدة معه باهتمام متساو.

2 - 4 - توزيع المكاتب والمراسلين

يكشف تحليل لتوزيع المكاتب الخارجية ومراسلي وكالات الأنباء الدولية عن وجود عدم توازن لمصلحة مناطق معينة على مناطق أخرى.

ومنذ عام 1977، وهو العام الذي وصلت فيه وكالات الأنباء الدولية إلى الذروة في أعمالها، قالت الاسوشيتيد بريس أن لديها 112 مكتباً محلياً و62 مكتباً في الخارج[37] أما وكالة اليونايتيد بريس فذكرت أنها كانت في ذلك العام تدير 96 مكتباً في داخل الولايات المتحدة و81 مكتباً في الخارج[38].

واستناداً للدراسة المتعلقة بوكالة رويتر التي نشرتها اللجنة الوطنية لليونسكو[39] كان لهذه الوكالة مكاتب في 60 دولة وهو رقم يماثل عدد مكاتب الاسوشيتيد بريس، وزعمت معلومات قدمتها الوكالة الفرنسية إلى ذات اللجنة أن لديها 13 مكتباً إقليمياً في فرنسا و108 مكاتب في الخارج من بينها 71 مكتباً تدار من صحافيين أرسلوا من المركز الرئيسي للوكالة.

وبالعودة إلى عصر النور بالنسبة للوكالات الدولية، أي في أعوام السبعينيات، نجد مثلاً أن نصف عدد مكاتب وكالة الصحافة الفرنسية في الخارج (غير مكاتبها في الولايات المتحدة) أي 35 مكتباً كانت في

أوروبا وتتوزع بقية المكاتب بين آسيا 16 وأمريكا الجنوبية والوسطى 13 وأفريقيا 5 والقارة الأسترالية مكتب واحد. ومن بين 65 مكتباً رئيسياً لوكالة يونايتيد بريس كان 21 في أوروبا وفي كل من آسيا 17 وأمريكا الجنوبية 15 و7 مكاتب في أفريقيا والشرق الأوسط ومكتب واحد في القارة الأسترالية و4 في كندا.

وهكذا، يلاحظ أن أفريقيا ضعيفة التمثيل، في حين أن أوروبا ممتلئة، أكثر من اللزوم، ولكن من جهة أخرى تعطي وكالة اجانس فرانس بريس اهتماماً خاصاً لأفريقيا، مع أنها السوق الأقل ربحاً، لرغبة فرنسا الاحتفاظ بروابطها الاستعمارية القديمة التي تشمل كافة الصعد من ثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها ومن بين 71 مكتباً رئيساً خارجياً كان لوكالة الصحافة الفرنسية في عام 1977[40] 25 مكتباً في أفريقيا والشرق الأوسط و18 في أوروبا و12 في أمريكا الجنوبية والوسطى و10 في آسيا و5 في أمريكا ومكتب واحد في قارة أستراليا[41].

هناك العديد من الاختلافات المثيرة في حجم المكاتب الخارجية للوكالات وهناك دوماً توجه نحو توسيع المكاتب الموجودة في الأسواق الأكثر ثراء. ولكن توجد أيضاً عوامل غير العوامل الاقتصادية التي تسهم في تفسير موقع وحجم المكاتب الخارجية. وتؤكد الإثباتات التي توافرت وجود تركيز من جانب الوكالات الدولية للأنباء على الدول المتطورة فيما يتعلق بالتوزيع الإجمالي لمواردها، ولكن بدرجة أقل، نوعاً ما، من تركيز وكالة اجانس فرانس بريس على هذه

المناطق، ويشير هذا الواقع أن الوكالات والزبائن، يتقاسمون أولويات مماثلة ولكن الزبائن يعتمدون بصورة خاصة على وكالات الأنباء للحصول على الأنباء المتعلقة بالمناطق العالمية التي يعتبرونها الأكثر "شمولية".

2 - 5 - توزيع أخبار الوكالات الدولية

لأسباب عديدة وكثيرة، تفرض معظم دول العالم الثالث أن يتم توزيع نشرات وكالات الأنباء الدولية عبر وكالات الأنباء الوطنية الموجودة في بلدانها حيث تقوم الأخيرة بمراقبة أخبار هذه النشرات وحذف ما لا يحلو لها أو لا يتطابق مع سياسة بلدها، أما الوكالات الدولية فإنها في الكثير من الأحيان تفضل هذا الأسلوب في توزيع نشرات أخبارها نظراً لتدني الكلف وعدم وجود الرغبة لديها في تحمل نفقات الترجمة والتوزيع. وببساطة، لأن الوكالة الوطنية للأنباء تستطيع أن تدفع أكثر مما يستطيع دفعه أي زبون فردي.

قد يحدث، في بعض الأحيان، أن لا يكون الاتفاق مع الوكالة الوطنية حصرياً وبالتالي يتأمن للزبائن في ذلك البلد الخيار بين استلام نشرة الأنباء الواردة من الوكالات الدولية للأنباء بشكل مراقب من الوكالة الوطنية وبين الاشتراك المباشر مع وكالة أنباء دولية. ولكن، وفي معظم الحالات، يكون التوزيع عبر وسائل الاتصالات التي تخضع لإشراف الوكالة الوطنية للأنباء أو لمؤسسات حكومية أخرى.

إن موضوع التوزيع على الوكالات الوطنية، لا يزال يحصل لغاية يومنا هذا في معظم الدول الآسيوية والعربية وبعض الأمريكية اللاتينية ولم يتيسر هذا الخيار، بشكل واضح، في دول اميركا الجنوبية، بسبب عدم وجود "وكالات وطنية للأنباء" ذات أهمية تحتكر السوق المحلية أو تملك وسائل اتصالات كافية وملائمة في داخل البلد.

اتجهت وكالة اجانس فرانس بريس إلى توزيع نشرات أخبارها بواسطة الوكالات الوطنية للأنباء حيثما توجد وكالة وطنية مناسبة لهذا العمل. وكانت توزع نشرات أنبائها في ألمانيا بصورة مستقلة حتى أوائل السبعينيات، عندما عقدت اتفاقا مع وكالة الأنباء الألمانية DDP(*) التي تأسست في أعوام الستينيات، وبالرغم من ذلك استمرت اجانس فرانس بريس في إرسال نشراتها باللغة الألمانية إلى عدد صغير نسبياً من وسائل الإعلام الفردية.

أما فيما يخص وكالة رويتر، فقد كانت توزع نشرات أنبائها في ألمانيا الغربية بصورة غير مباشرة عبر وكالة الصحافة الألمانية DPA(**) واستمرت تفعل ذلك حتى أواخر العام 1972 عندما حصلت وكالة يونايتيد بريس الأميركية على عقد توزيع نشرات الأنباء في ألمانيا الغربية فاتجهت وكالة رويتر عندئذ إلى توزيع نشرات أنبائها بصورة مباشرة، في ذلك البلد أيضاً.

(*) Deutsche Deptschen Presse (DDP).

(**) Deutsche Presse Agentur (DPA).

توزع وكالتا رويتر واجانس فرانس بريس نشرات الأنباء في الدول الاسكندنافية عبر الوكالات الوطنية للأنباء في تلك المنطقة، وتنشط وكالة رويتر في التوزيع المباشر لنشرات أخبارها في أوروبا بدرجة تقل عن نشاط وكالة اسوشيتيد بريس في هذه القارة. أما في أميركا اللاتينية، فالقناة الأولية للتوزيع بالنسبة لوكالة رويتر، هي عبر وكالة الأنباء الواسعة الانتشار في القارة الأميركية (LATIN) التي ساهمت رويتر في إنشائها والتي تؤمن وكالة رويتر، بواسطتها، خدمة أخبارية باللغة الأسبانية. كما أن القناة الرئيسة لتوزيع نشرات أنباء وكالة رويتر في دول بحر الكاريبي، هي وكالة الأنباء الكاريبية CANA التي ساعدت وكالة رويتر أيضاً في تأسيسها خلفاً لمكتبها الإقليمي القديم في تلك المنطقة. أما في الأماكن الأخرى فكان موقف الحكومات في الدول التي تتعامل معها وكالة رويتر، العامل الرئيسي الذي يحدد شكل التوزيع المباشر أو غير المباشر للأنباء. أما في دول الشرق الأوسط فقد تعزز نطاق التوزيع المباشر لوكالة رويتر أوائل السبعينيات بعد إعداد نشرة أنباء باللغة العربية في مكتبها ببيروت.

تأكد الاتجاه القوي للوكالتين الأوروبيتين العالميتين للأنباء رويتر والفرنسية، نحو التعاقد مع الوكالات الوطنية للأنباء فيما يخص توزيع نشرات أخبارها منذ فترة أوائل الخمسينيات، إذ أظهرت الأرقام التي نشرتها منظمة اليونسكو أن وكالة رويتر كانت متعاقدة مع 34 وكالة أنباء وطنية وكانت وكالة اجانس فرانس بريس متعاقدة مع 32 وكالة أنباء وطنية بينما كانت وكالة يونايتيد بريس متعاقدة مع 14 وكالة أنباء

وطنية ووكالة اسوشيتيد بريس متعاقدة مع 9 وكالات أنباء وطنية[42].

حافظت الوكالتان الأميركيتان العالميتان للأنباء على أولوية التوزيع المباشر، خلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولكن وكالة يونايتيد بريس عكست هذه السياسة خلال السبعينيات كما أظهرت وكالة اسوشيتيد بريس بعض الدلائل التي تشير إلى تراجعها عن سياستها القديمة.

كانت الوكالتان الأمريكيتان تؤمنان ترجمة لنشرات أخبارهما في العديد من مكاتبهما في أوروبا الغربية لتزويد زبائنهما بصورة مباشرة بنشرات أنباء مترجمة إلى اللغة المحلية لكل دولة ولكن، وكالة يونايتيد بريس تخلت عن هذا النشاط في أوائل السبعينيات في ألمانيا الغربية، اثر اتفاق وقعته مع وكالة اسوشيتيد بريس، وحلت محل وكالة رويتر كمصدر رئيس للأخبار العالمية الخارجية وكالة الصحافة الألمانية DPA. توقفت وكالة يونايتيد بريس عن تقديم نشرات أخبار مترجمة إلى الدول الاسكندنافية في منتصف السبعينيات وفي عام 1978 توقفت هذه الوكالة عن التوزيع المباشر لأخبارها في أوروبا (خارج بريطانيا).

ومع توقف توزيع أخبارها باللغة الفرنسية في فرنسا، وباللغة الألمانية انطلاقا من مدينة فيينا، أصبحت هذه الوكالة غير قادرة، بالطبع، على المحافظة على مستوى الخدمة الذي كانت تقدمه إلى دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية[43].

اعتبرت اليونايتد بريس نفسها، على الأقل في الدول الأوروبية، كبائع جملة للأخبار أي كمزود أخبار للوكالات الوطنية للأنباء (مثلاً في السويد) كانت الوكالة الوطنية للأنباء TT متعاقدة مع وكالة رويتر كمزود رئيس لها للأخبار العالمية وكانت وكالة يونايتيد بريس تبيع أخبارها بصورة مباشرة باللغة الإنكليزية إلى صحيفتين واسعتي الانتشار.

ظلت أميركا الجنوبية المنطقة الوحيدة من العالم حيث سيطر نظام التوزيع المباشر إلى وسائل الإعلام، ومع ذلك وفي حين حافظت وكالة يونايتيد بريس على مكاتب منفصلة لترجمة أخبارها في كل دولة من دول أميركا الجنوبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت نشرة أخبارها باللغة الأسبانية تعد في نيويورك سوية مع نشرة أخبارها باللغة البرتغالية، وتترجم في البرازيل لتوزيعها مباشرة إلى وسائل الإعلام البرازيلية.

تبنت وكالة الاسوشيتيد بريس من بين بقية الوكالات الدولية للأنباء، الاتجاه الأقوى نحو التوزيع المباشر للأنباء، ففي أواخر السبعينيات كانت خدمات التوزيع المباشر للأنباء لهذه الوكالة لا تزال متيسرة في فرنسا وإيطاليا وهولندا وألمانيا الغربية والنمسا وبلجيكا وسويسرا. ففي إيطاليا مثلاً، كانت وكالة الاسوشيتيد بريس الوكالة الدولية الوحيدة من بين الوكالات الكبرى التي بقيت توزع أخبارها بصورة مباشرة بدون الاستعانة بوكالة انسا ANSA الإيطالية الوطنية للأنباء. وهذا يعني، أن وكالة الاسوشيتيد بريس كانت مستعدة، حتى أواخر السبعينيات،

لتحمل الأجور المرتفعة للأيدي العاملة (أعمال الترجمة) التي تخلصت منها الوكالات الدولية الأخرى بصورة مضطردة، ولكن ذلك العمل ترك بالضرورة علامة استفهام حول استعداد وكالة الاسوشيتيد بريس لتحمل نفقات هذا النشاط لو لم تكن قد تمكنت من اجتذاب عدد أكبر من الزبائن، بعد أن قلصت الوكالات الدولية الأخرى عمليات التوزيع المباشر للأنباء المترجمة (التقطت وكالة رويتر زبائن وكالة يونايتيد بريس في النمسا وسويسرا في عام 1978 اثر توقف هذه الوكالة الأخيرة عن تقديم نشرات الأنباء باللغتين الفرنسية والألمانية).

تحولت وكالة الاسوشيتيد بريس، كما فعلت من قبلها وكالة يونايتيد بريس، من عمليات الترجمة الفردية في مكاتبها في أميركا الجنوبية خلال الستينيات، إلى إعداد نشرة أنباء أساسية باللغة الأسبانية في مكتبها الرئيس في نيويورك للتوزيع المباشر على زبائنها في تلك المنطقة.

كانت وكالة الاسوشيتيد بريس، الوكالة الدولية الوحيدة التي لا توزع أخبارها عبر وكالة وطنية للأنباء في كل من كينيا وتركيا وإسرائيل ولكن هذه الوكالة أظهرت بعض دلالات التراجع عن هذه السياسة خلال أواخر السبعينيات[44]. ففي أسبانيا والبرتغال، كانت توزع أخبارها عبر الوكالات الوطنية للأنباء (لم تبدأ وكالة اسوشيتديد بريس في توزيع أنبائها في أسبانيا إلا بعد وفاة فرانكو كما لم يكن لدى الوكالة أي زبون في البرتغال خلال حكم سالازار).

في النروج، اتفقت وكالة اسوشيتيد بريس مع وكالة Norsk Press

Service عام 1978 على أن تقوم هذه الأخيرة بإعداد وتوزيع نشرة أخبار باللغة النروجية وصور الأحداث التي تزودها وكالة الاسوشيتيد بريس لها، كما اتفقت في تونس مع وكالة تونس أفريقيا للأنباء لتوزيع نشرات أخبارها في تونس وفي العام التالي، وقعت الوكالة الأميركية اتفاقا مع الوكالة الموريتانية الوطنية للأنباء، ينص على أن تقوم هذه الأخيرة بتوزيع نشرات أنباء الوكالة الأميركية في موريتانيا. كما استأنفت في نفس عام 1978 توزيع نشرات أخبارها في كوبا عبر الوكالة الوطنية للأنباء هناك Pressa Latina.

كانت الاسوشيتيد بريس تفضل، في السابق، الاتفاق مع وكالة خاصة في البلاد التي قررت توزيع أخبارها فيها، بدلاً من الاتفاق مع وكالة حكومية للأنباء، فوكالة Norsk Press Service النروجية هي وكالة خاصة متميزة عن الوكالة الوطنية للأنباء في النروج وتوزع الأنباء التي ترد إليها من المكاتب الأوروبية للوكالات العالمية للأنباء، وفي أسبانيا، حيث تتولى الوكالة الوطنية للأنباء EFE توزيع الأنباء العالمية التي تستلمها من وكالة الاسوشيتيد بريس، كانت هذه الأخيرة توزع "صور الأحداث" عبر وكالة خاصة أصغر حجماً من وكالة EFE[45] الوطنية.

كانت وكالة الاسوشيتيد بريس توزع أخبارها في الهند بواسطة وكالة United News المنافس الرئيس للوكالة الوطنية الرئيس للأنباء PTI في حين كانت الأخيرة توزع أخبار بقية الوكالات الدولية. وكانت وكالة

الاسوشيتيد بريس توزع أخبارها في بنغلادش عبر الوكالة الخاصة للأنباء ENA بينما كانت وكالات رويتر واجانس فرانس بريس ويونايتيد بريس توزع أخبارها بواسطة الوكالة الحكومية للأنباء BBS.

وفي إندونيسيا كانت وكالة الاسوشيتيد بريس توزع أخبارها بصورة تقليدية عبر وكالة KNI وهي وكالة أنباء خاصة تملكها صحيفة يومية، ولم تستخدم أبداً الوكالة الوطنية للأنباء ANTARA التي كانت توزع أنباء الوكالات الدولية للأنباء الأخرى. هناك استثناءات جزئية لسياسة وكالة الاسوشيتيد بريس مثلاً: توزع الوكالة أخبارها عبر الوكالات الوطنية للأنباء في بريطانيا (بواسطة وكالة PA) وفي اليابان (بواسطة وكالة KYODO) مع أنها غير مجبرة على القيام بذلك، كما أنها تزود في كلا الدولتين بعض وسائل الإعلام الرئيسة الوطنية بالأخبار بشكل مباشر.

هناك بعض الحسنات لعملية التوزيع غير المباشر، للأنباء فقد يكون من الأنسب لزبائن الوكالة الوطنية للأنباء الحصول على مجموعة مختارة محررة من نشرات عدة وكالات أنباء دولية، بدلاً من الحصول على الخدمات الكاملة لوكالة أنباء دولية واحدة متعاقدون معها. ولكن، في هذه الحالة، ستكون الخدمة التي يحصلون عليها مماثلة لما تحصل عليها أية وسيلة إعلامية منافسة[46].

تنقل عملية التوزيع غير المباشر للأنباء، مسؤولية مخالفة الأنظمة الحكومية الخاصة بمراقبة محتوى الأنباء، من عاتق الوكالات الدولية

للأنباء، إلى عاتق الوكالة الوطنية، وقد يساعد هذا الواقع في تسهيل عمل مراسلي الوكالات الدولية للأنباء، في البلاد التي تتم فيها عملية التوزيع غير المباشر. وأخيراً، يؤمن ذلك أيضاً انتشاراً أوسع لقسم من خدمات الوكالة الدولية للأنباء، وبالأخص، بين وسائل الإعلام الأصغر حجماً، الصادرة في الأقاليم التي لا تستلم أية خدمة أخرى، باستثناء ما تأخذه من محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية والصحف اليومية الصادرة في عواصم الأقاليم، ولكن بالنسبة للوكالات الدولية للأنباء ولزبائنها من وسائل الإعلام، لا شك انه سيكون من الأفضل أن يتوفر لديها على الأقل الخيار الحر بين التوزيع والاستلام المباشر وغير المباشر للأنباء.

2 - 6 - حرية إرسال الأنباء

تتحدث وكالات الأنباء الدولية، في بعض الأحيان، عن أن مراسليها يتعرضون، في بعض الدول، إلى انتقام من قبل السلطات المحلية، بسبب نشرهم بعض الأنباء، أو بسبب النشاط الذي يقومون به ولم توافق عليه تلك السلطات.

وبالرغم من عدم وجود إحصائية عن هذا "الانتقام"، إلا أن المغالاة في الحديث عنه، أمر واضح للعيان. فالإصرار، من قبل السلطات، على نشر تصحيح للنبأ في الصحف، أو إرسال رسالة احتجاج أو تصحيح إلى الرئيس المباشر للصحفي الذي نشر النبأ، لا يمكن اعتبار كل ذلك "بمثابة انتقام" وحتى عندما يطلب من المراسل مغادرة بلد ما لنشره خبراً كشف

معلومات مثلاً، فإن ذلك يعتبر حقاً من حقوق ذلك البلد، وقد يكون تطبيقاً لنص من اتفاق وجود المراسل في ذلك البلد.

وتتحدث وكالات الأنباء الدولية دوماً، عن وجود حالات انتقامية وعقوبات خطيرة، من مصادر الأنباء، أي، بسبب النشاط الذي قاموا به ولم توافق هذه المصادر عليه. تشمل حالات الانتقام، الطرد من البلاد، التهديد بالطرد، منع الوصول إلى المصادر الرسمية للأخبار، السجن، منع إرسال المواد الأخبارية إلى خارج البلد، تقييدات انتقائية على إرسال الأخبار الخاصة بالمنتقم منه، فيما يسمح لوسائل الإعلام الأخرى بنشر ذات الأخبار وإرسالها، الإخضاع لتحذيرات غير رسمية والتعريض للتهديد الجسدي.

إن المعلومات والتجارب تشير، إلى أن مراسلي وكالات الأنباء الدولية يشعرون، بوجه عام، بحرية أكبر في إرسال ما يريدون إرساله من أنباء، من الحرية التي لدى الصحفيين المحليين، وبالأخص، عند وجود إشراف حكومي مباشر أو قوى على وسائل الإعلام المحلية. وهناك تفسيرات عديدة محتملة، لوجود هذا الشعور عند أولئك المراسلين.

- قد يدفع اهتمام الحكومة بأمنها الداخلي إلى ممارسة حذر أكبر تجاه تدفق المعلومات إلى شعبها مما تمارسه تجاه إرسال أنبائها إلى الدول الخارجية.
- من المحتمل أن تولد المضايقات المتواصلة للصحافيين الأجانب

انطباعاً غير مناسب في الخارج، أكثر مما تولده المضايقات المتواصلة للصحافيين المحليين، إذ يميل الصحافيون الأجانب عادة، إلى نشر أخبار المضايقات المتواصلة لهم، وبالأخص، عند عدم وجود أنباء أخرى في جعبتهم تستحق الإرسال حول البلد الذي يمارس مثل هذه المضايقات عليهم، وقد تأخذ المضايقة المتواصلة للصحافيين الأجانب صفة "حدث دبلوماسي" خطير.

- إن نوع المعلومات التي قد ترغب الحكومة في مراقبتها لا يكون، بالضرورة، ذا أهمية كبيرة للصحافة الأجنبية إذ أن هذه، قد تكون مهتمة بالصفة العامة للقيود على المعارضة السياسية الداخلية مثلاً، بدون أن تكون مهتمة بتفاصيل كيفية ممارسة هذه القيود، وهي التفاصيل التي قد تجدها الحكومة مربكة لها أو خطرة عليها.

- تكون العقوبات التي تشعر الحكومة بأن بإمكانها فرضها على المواطنين الأجانب في بلادها أقل قسوة، في بعض الأحيان، من تلك التي تفرضها الحكومة على الصحفيين من مواطنيها.

- تحتاج الحكومات إلى وكالات الأنباء الدولية لعرض وجهة نظرها على المستوى الدولي، وتحتاج إلى خدمات وكالات الأنباء للبقاء على اطلاع بتطورات الشؤون الدولية.

- قد تكون واردات دوائر البريد والبرق والهاتف في بعض الدول والمتأتية من رسوم الاتصالات التي تدفعها وكالات الأنباء والمراسلين الأجانب الآخرين، كبيرة بدرجة تكفي إلى عدم تشجيع استمرار مضايقة المراسلين الأجانب.

- تهتم الحكومات، غالباً، في معرفة كيف تنظر الصحافة الأجنبية إلى السياسات التي تتبعها والإنجازات التي تحققها، وإذا كانت هذه الحكومات قمعية، قد تشكل الصحافة الأجنبية إحدى الوسائل القليلة المتوفرة، لمعرفة ردود الفعل الحقيقية غير المتحيزة.

قد يكون واقع الاستقلال الذاتي، الواسع نسبياً، للمراسلين الأجانب، ظاهرة ثقافية محدودة، تعكس التسامح الذي أظهره عدد كبير من دول العالم الثالث تجاه وسائل الإعلام الغربية، خلال العقد الأول من تاريخ استقلالها ولكن ظهر في منتصف السبعينيات، بعض الإحساس بأن الثقة بوسائل الإعلام الغربية قد تدنت كثيراً.

ناقش مارتن وولاكوت Martin Woollacott مراسل صحيفة الغارديان البريطانية في الشرق الأقصى، هذه المسألة، استجابة منه للتطورات التي حصلت في الهند وبنغلادش وفيتنام في عام 1975 فقال: "إن العصر الذهبي للمراسل الأجنبي الأنجلو أميركي، الذي كان يتمتع، من بعض الجوانب، بامتيازات كامتيازات الدبلوماسي الذي كان يتنقل من بلد إلى آخر جامعاً في أعماله أدوار المغامر والمضيف والمراسل والمعلم الأخلاقي، قد أوشك على الانتهاء. لكن، من المؤمل بأن ينحسر، مع مرور الوقت، الحد المرتفع للمراقبة على الأنباء وللتقييدات المفروضة على إرسال الأنباء، وانه، بالرغم من كل تجاوزات وسخافات الصحافة الغربية في آسيا وأفريقيا، لا توجد، في تلك المناطق، وسائل إعلام بديلة محلية تحل محلها[47]".

تمثل هذا الاتجاه بالمحاولات الفاشلة، حينذاك، من جانب بعض

الدول، للحصول على موافقة منظمة الأونيسكو، فيما يتعلق بقانونية الرقابة الحكومية على الأنباء العالمية الداخلة أو الخارجة من الحدود الوطنية لتلك الدول. في أواخر السبعينيات، كانت أزمة الدخول إلى بعض دول العالم الثالث، ملازمة لأعمال تغطية أنباء هذه الدول. مثلاً اشتكت وكالة الاسوشيتيد بريس بأنها كانت غير قادرة "لبعض الوقت"، على إدخال مراسليها إلى أنغولا وأوغندا وموزامبيق وان مراسليها المقيمين في أثيوبيا ونيجيريا، اجبروا على مغادرة البلاد، وانه كان من الصعب عليها الحصول على تأشيرات دخول إلى بعض دول العالم الثالث. وتعرض مراسلو هذه الوكالة في أميركا الجنوبية إلى ضغوط شديدة مثلاً في الأرجنتين وشيلي وأوروغواي، وكان دخول مراسليها إلى فييتنام وكمبوديا ولاوس غير ممكن تقريباً. وطرد مراسلوها من ست دول هي: الفيليبين والبيرو والاتحاد السوفياتي والهند وزائير وإمبراطورية أفريقيا الوسطى[48].

2 - 7 - علاقة الوكالات الدولية بالوطنية

في الكثير من الدول، ولا سيما من العالم الثالث، لا تتحكم وكالات الأنباء الدولية بعملية توزيع إنتاجها إلى كافة الصحف ومحطات الإذاعة وغيرها، بصورة مباشرة، إذ يوجد وسيط مهم في هذه الدول وهو "الوكالة الوطنية".

تجمع الوكالة الوطنية الأخبار المتعلقة ببلدها وتنتقي الأخبار

الخارجية من نشرات وكالة دولية واحدة أو أكثر، أو من الوكالات الوسيطة، وتوزع نشراتها النهائية للأنباء الوطنية والأجنبية إلى زبائنها من وسائل الإعلام، ومن غير وسائل الإعلام، في بلدها.

عدد قليل من الوكالات الوطنية لها مكاتب ومراسلون خارج بلدانها، وان وجدوا، فيهتمون عادة بجمع الأخبار التي تهم بلدانهم فقط. وبعض هذه الوكالات - وهي قليلة - لها مبيعات في الخارج، في حين، إن بعض وكالات الأنباء الوطنية أجرت ترتيبات لتبادل الأنباء مع الوكالات العالمية وعوضت بذلك عن نسبة مئوية من كلفة اشتراكها في نشرات تلك الوكالات.

اغلب الوكالات الوطنية هي مؤسسات حكومية تديرها أو تدعمها مالياً وزارات الإعلام والثقافة وهي، في أغلب الأحيان، إدارات حصرية احتكارية، لتزويد الأنباء المحلية والعالمية إلى زبائنها الفرديين، ذلك، لأن الحكومات فرضت هذه الاحتكارات، أو لأن الاحتكار هو النتيجة الحتمية لظروف السوق. توجد في بعض الدول النامية وكالات أنباء أصغر حجماً من الوكالات الوطنية للأنباء، ولكنها اشد تخصصاً، وتعمل، جنباً إلى جنب، مع الوكالات الوطنية للأنباء، وهذه المزية ينفرد بها، في المنطقة العربية، لبنان فقط.

إن وجود الوكالات الوطنية، بشكل عام، يقوم على أساس جمع الأخبار المحلية البحتة، بالإضافة لتوزيع الأنباء العالمية التي تحصل عليها من الوكالات الدولية، حيث تمثل نسبة الأخبار العالمية، في

أغلب الأحيان، 65٪ من الإنتاج الإجمالي لأنباء عدد كبير جداً من الوكالات الوطنية للأنباء الصغيرة والكبيرة.

تعتبر الوكالات الوطنية مصدر قسم كبير، ولكن غير معروف، من إجمالي الإيرادات الخارجية للوكالات الدولية للأنباء التي توزع نشراتها بواسطة الوكالات الوطنية إلى وسائل الإعلام في الخارج.

إن الوكالة الوطنية للأنباء هي وسيلة ملائمة للإيرادات، إذ من خلالها، تضمن الوكالات الدولية للأنباء الحصول على الإيرادات من الوسائل الإعلامية المحلية الفردية التي لا تكون قادرة على تسديد اكلاف خدمات وكالات الأنباء الدولية إلا بطريقة جماعية أو بمساعدة من حكوماتها، لهذا السبب، وجدت، بين عدد كبير من الوكالات الوطنية والوكالات الدولية، علاقات وثيقة، وبالرغم من ان الصفة غير المتعادلة التي تتميز بها هذه العلاقات، ولدت بدورها امتعاضات لدى الوكالات الوطنية، مما دفعها إلى البحث عن أساليب تغنيها عن خدمات الوكالات الدولية ولكن بدون ان تحاول منافستها أو على الأقل تقليص تأثيرها.

وحيثما توجد وكالة وطنية للأنباء، نجد ان مكاتب وكالات الأنباء الدولية هناك مشتركة في نشرات أنباء الوكالة، لتقوم باستعمال بعض الأخبار لنشراتها الخاصة. الاستثناء الذي كان يحصل ان الوكالات الدولية، خلال الحرب الباردة، وقبل سقوط الاتحاد السوفياتي لم تستطع تسلم نشرات أنباء الوكالات الوطنية الموجودة في دول أوروبا

الشرقية السابقة من مركزها الرئيسي، بل كانت تلتقطها من العاصمة النمساوية (فيينا).

كان سبب تأمين هذه الطريقة، الصعوبة التي كانت موجودة لادخال المراسلين إلى دول أوروبا الشرقية،ولم يكن لوكالات الأنباء الدولية مكاتب محلية في تلك الدول تستطيع استلام نشرات أنباء الوكالات الوطنية العاملة هناك، وكانت حكومات دول أوروبا الشرقية تعتبر ان التقاط وكالات الأنباء الدولية لنشرات أنباء وكالاتها الوطنية من خارج حدودها أمر مناسب،نظراً لأن هذا العمل، في نظرها، يلغي المشاكل المتعلقة بإعطاء تأشيرات دخول للمراسلين الأجانب إلى بلادها،وقد يكون أيضاً سبب استلام الوكالات الدولية للأنباء نشرات الوكالات الوطنية من خارج الحدود،هو التوفير المالي،من خلال الاحتفاظ بفريق عمل لمراقبة الأنباء، وربما بمترجمين من نقطة مركزية من شبكة مكاتبها.

في بعض الحالات، لا تأخذ الوكالات الدولية نشرات أنباء الوكالات الوطنية لأنها تعتبرها مصادر حكومية غير موثوق بها، أو لأن الوكالات الوطنية لم تسدد رسوم اشتراكاتها بنشرات الوكالة الدولية، أو لأنها تكون مرتبطة بوكالات أخرى موجودة داخل البلد.

في عام 1971 كانت توجد وكالات أنباء وطنية في (90) دولة مستقلة أي بزيادة قدرها 76٪ على عدد هذه الدول في عام 1950، وكانت ذلك العام (40) دولة بدون وكالة وطنية للأنباء. الملاحظ ان في 56٪ من كافة

الحالات، كانت الوكالات الوطنية خاضعة للاشراف الحكومي، والبقية، أما مؤسسات صحفية مساهمة، أو مؤسسات عامة نشأت تحت رعاية الدولة.

معظم وكالات الأنباء في العالم، التي تأسست قبل عام 1915 واستمرت في الوجود حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، هي أوروبية الجنسية، أما خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، فقد كان أقل من نصف عدد وكالات الأنباء العاملة أوروبية الجنسية وكانت الوكالات المتبقية آسيوية أو أفريقية أو عربية اجمالاً.

إن ثلثي عدد كافة وكالات الأنباء التي كانت موجودة في عام 1971 تأسست بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تم تأسيس 27 وكالة أنباء وطنية في أفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1939 - 1962، وفي عام 1964 شكلت وكالات الأنباء الوطنية في أفريقيا والشرق الأوسط حوالي ثلث العدد الإجمالي لوكالات الأنباء، وشكلت الوكالات الأوروبية ثلثاً آخر من هذا العدد وشكل الثلث المتبقي وكالات أنباء آسيوية بوجه عام. في عام 1971 كانت لا تزال (13) دولة أفريقية و5 دول آسيوية بدون وكالات وطنية للأنباء، ولكن خلال السبعينيات، تأسست وكالات أنباء وطنية جديدة بضمنها وكالة الأنباء الكاريبية (CANA) ووكالة أنباء أميركا الوسطى (ACACAN) ووكالة أنباء سري لانكا (LANKA PUWARTH) ووكالة أنباء انغولا (ANGOP) ووكالة الأنباء النايجيرية (NNA).

اما بالنسبة لوكالات الأنباء العربية، فقد تميزت الأعوام من 1956 وحتى 1976 بتأسيس وكالات الأنباء، إذ تأسست وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عام 1956 ووكالة الأنباء العراقية ووكالة المغرب العربي للأنباء عام 1959 وكل من وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة تونس أفريقيا للأنباء والوكالة الوطنية للأنباء (اللبنانية) عام 1961 ووكالة الأنباء الليبية (وكالة الجماهيرية للأنباء حالياً) عام 1964 والوكالة العربية السورية للأنباء عام 1966 ووكالة الأنباء الاردنية عام 1969.

وشهدت فترة السبعينيات، قفزات كبيرة في مجال استكمال تأسيس وكالات الأنباء العربية حيث تأسست عام 1970 وكالة الأنباء اليمنية - سبأ - ووكالة أنباء عدن (جمهورية اليمن الديمقراطية سابقاً)[*] ووكالة الأنباء السعودية، وعام 1971 وكالة السودان للأنباء وعام 1972 وكالة الأنباء الفلسطينية وعام 1975 كل من الوكالة الموريتانية للصحافة ووكالة الأنباء القطرية وعام 1976 وكالة أنباء الامارات ووكالة الأنباء الكويتية[49] كما تأسست عام 1986 وكالة الأنباء العمانية تلتها وكالة أنباء الخليج (البحرينية).

لو طرح سؤال "عما تتوقع الوكالات الدولية الحصول عليه من وكالة أنباء وطنية؟ لاختلفت الاجابات كثيراً. فهناك من يقول، ان أفضل نشرات أنباء، من حيث شموليتها، تصدر عن وكالة أنباء وطنية، هي تلك النشرات التي تصدرها الوكالات الوطنية للأنباء في الدول

(*) تم دمج الوكالتين بعد الوحدة اليمنية.

المتطورة والتي تضم وكالة بريس اسوشيشن البريطانية PA ووكالة الصحافة الألمانية (DPA) ووكالة انسا ANSA الإيطالية. إن القدرة وكفاية أخبار هذه الوكالات تعكسان تطور وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة في تلك الدول، وهذا يعني، ضمنياً، ان أفضل الوكالات الوطنية للأنباء، توجد في الدول التي يكون فيها بدائل كافية كمصادر أنباء للوكالات الدولية.

تشكل الوكالة الوطنية للأنباء مصدراً مهماً للأنباء من عدة اوجه مختلفة، فهي مصدر الأنباء الوطنية، وتشير عبارة الأنباء الوطنية في العديد من الدول، بصورة رئيسية، إلى الأنباء التي تتعلق بأحداث تعني أو تهم الدولة باكملها. وهكذا، تعتبر نشاطات الحكومة المركزية من الشؤون التي تهم الوطن ككل وبالفعل تهتم بعض الوكالات الوطنية للأنباء بمثل هذه النشاطات فقط.

إن هذا التركيز على الأنباء الوطنية يناسب وكالات الأنباء الدولية التي ينصب اهتمامها دوماً على الأخبار ذات الصفة العالمية، أو على الأحداث "الوطنية" البارزة والأنباء التي تعكس خصائص التقسيمات السياسية العالمية على مستوى الوطن أو الولاية. قد توجد وسائل إعلام أخرى بإمكان الوكالات الدولية للأنباء استخدامها كمصادر لها، ولكن دون شك، ان الوكالة الوطنية للأنباء تظل مصدراً اولياً للأنباء المحلية. ذلك لأن محطة الإذاعة أو الصحيفة الوطنية مثلاً، لا تملك شبكة واسعة لجمع الأنباء، كالشبكة التي تملكها وكالة الأنباء الوطنية التي

تظل في نظر الوكالات الدولية للأنباء مصدراً يعتمد عليه في ما يخص السياسات والنشاطات الحكومية بالإضافة إلى ميزة استخدامها كوسيلة اولية لنشر هذه الأنباء.

قد تكون الوكالات الوطنية مهمة للوكالات الدولية[50] ليس فقط في حقل جمع الأنباء، بل، من ناحية توظيف الوكالات الوطنية نسبة جيدة من الصحافيين المدربين الذين يستطيعون إرسال الأخبار إلى الوكالات الغربية، بأسلوب وبسرعة يماثلان ما يعتبره العديد من المهنيين الغربيين صحافة بالمعنى الصحيح. ولهذا السبب، يمكن للوكالات الدولية ان تستخدم هؤلاء الصحافيين كمراسلين ثانويين لها أو، على الأقل، كنقاط اتصال بدلاً من ان تعتبرهم ممثلين لوكالة وطنية للأنباء. وقد يكون الأمر على هذا النحو عندما تكون الوكالة الوطنية قوية، وفي نفس الوقت، وثيقة الصلة بالالة السياسية في بلدها، مما يجعل من الصحافيين العاملين فيها، أشخاصاً مرموقين أو ان يكونوا موظفين في الدولة أو أعضاء في الاحزاب السياسية الموجودة في البلد وبذلك، يكونون، على الارجح، من العارفين ببواطن الأمور.

2 - 8 - الاشتراكات في الوكالات الدولية

تدفع معظم الوكالات الوطنية للوكالات الدولية مبالغ تزيد على ما تحصل عليه من هذه الوكالات، مقابل بيع نشرات أنبائها الوطنية. وقد يبلغ هذا الفرق نسبة تصل إلى 800٪ في بعض الحالات، حيث تكون

عمليات جمع الأنباء بدائية أو غير موجودة حيث لا يكون لوجود وكالة وطنية للأنباء عمل سوى استلام وتوزيع النصوص المحررة لنشرات الوكالات الدولية إلى وسائل الإعلام المحلية، أو إلى الإدارات الحكومية. يحدث بصورة متزايدة ان تكون الوكالة الوطنية، المؤسسة الوحيدة التي تسمح لها الحكومة باستلام نشرات أنباء الوكالات الدولية للأنباء، وفي بعض الأحيان، لا يوجد خيار أمام الوكالات الدولية سوى القبول بهذا الترتيب الذي يحدث في الدول، حيث تمارس رقابة مشددة على الأنباء، وحيث تعمل الوكالة الوطنية للأنباء بصفة موزع ومراقب، كما يحدث هذا الأمر أيضاً، في الدول التي تكون فيها وسائل الإعلام المحلية غير متطورة ولا تستطيع بالتالي الاشتراك في نشرات أنباء وكالة دولية بمفردها، نتيجة عجز في احتياطي العملات الأجنبية.

وغالباً ما ترفض وسائل الإعلام المحلية، الاشتراك في نشرات أنباء الوكالات الدولية حتى ولو كان بإمكانها تسديد رسوم الاشتراك، وذلك، لعدم رغبتها في التعامل مع الحجم الكبير لنشرات الأنباء، أو لأنها ستضطر عندئذ إلى زيادة الموظفين، ولذلك تفضل التعامل المباشر مع وكالة وطنية تقوم باعداد الأنباء واختيارها بالنيابة عنها.

هناك اتجاه، حتى في الدول المتطورة، من جانب الوكالات الوطنية إذ تقوم بتوزيع نشرات الوكالات الدولية إلى الصحف الإقليمية أو

الصادرة في المدن الصغيرة، وهو العمل الذي تجد الوكالة الدولية انه من الصعب ان تنفذه بنفسها. وقد تقوم الوكالة الوطنية، عند الضرورة، باعمال ترجمة نشرات الوكالات الدولية إلى اللغات المحلية، وهو عمل تفضل الوكالات الدولية عدم القيام به، وبالاخص، إذا كانت إمكانيات الإيرادات من أسواق تلك المناطق غير مشجعة.

لا يحتاج إلى تأكيد، القبول بأن الوكالات الدولية ذات أهمية كبرى بالنسبة للوكالات الوطنية. عادة توزع الوكالات الوطنية الأنباء العالمية كما المحلية وتمثل الوكالات الدولية المصدر الرئيسي للأنباء العالمية لها. ينطبق هذا القول على أقوى الوكالات الوطنية للأنباء كما على اضعفها، كما تحتفظ الوكالات الوطنية القوية، من فئة الوكالات الوسيطة كالوكالات الإيطالية والألمانية والأسبانية، بعدد لا بأس به من المراسلين في خارج البلاد، ولكن هؤلاء لا يمكنهم، بأي حال من الأحوال، الحلول محل الوكالات الدولية. مثلاً، كان لوكالة DPA في أواخر السبعينيات مكاتب ومراسلون في 80 بلداً و144 زبوناً خارجياً من ضمنهم 45 وكالة أنباء ولكنها، مع ذلك، كانت تأخذ صور الأحداث والأنباء العالمية من اليونايتيد بريس[51].

ان الوظيفة الأولية لنقل الأخبار بالنسبة للوكالات الوسيطة، كما بالطبع بالنسبة للوكالات الوطنية، هي نقل الأخبار لأسواقها المحلية ولأسواقها الخارجية الصغيرة نسبياً. ولذلك، فإن الأنباء العالمية التي

تنقلها هذه الوكالات الوسيطة والوطنية تميل لأن تكون منتقاة عن قصد، لتناسب المصالح الوطنية، ومن جهة ثانية، لا تقوم هذه الوكالات بتغطية اخبارية شاملة كشمول التغطية التي تقوم بها الوكالات الدولية ذلك، لأن معظمها يميل إلى التركيز على الدول الغربية المتطورة أو على مناطق معينة من العالم.

بإمكان الوكالات الوطنية ان تستخدم، بل وتستخدم بالفعل، مصادر بديلة عن الوكالات الدولية مثلاً من خلال مراقبة الإذاعات الأجنبية، ولكن هذه الحالة لا تبعد اعتماد الوكالات الوطنية عن الدولية، لأن محطات الإذاعة الأجنبية، هي بدورها، تنتقي أخبارها من النشرات الاخبارية للوكالات الدولية.

2 - 9 - المقاومة والبدائل

كانت مقاومة قوة الوكالات الدولية من قبل الوكالات الوطنية موضوعاً شائعاً في تاريخ العلاقات بين الطرفين. وضمن هذا المفهوم، يجب دراسة المشاريع الجديدة في دول العالم الثالث.

نادراً ما نجحت المقاومة في إقامة بديل قابل للحياة، ويبدو ان درجة النجاح ترتبط بالقوة السياسية للدولة أو للدول التي توجد فيها الوكالات الدولية.

كانت وكالتا DPA الألمانية وكيودو (KYODO) اليابانية امثلة أخرى

بارزة للوكالات الوطنية التي حققت بعض الاستقلال من تدفق الأنباء التي تزودهما بها الوكالات الدولية للأنباء. كانت هاتان الوكالتان في دولتين رئيستين هزمتا في الحرب العالمية الثانية، وكان لديهما وكالات أنباء قبل اندلاع الحرب كافحت بشدة، للاحتفاظ بمناطق نفوذها واحتلتا الآن مركزيهما بين جبابرة الاقتصاد.

أعطى كنت كوبر في كتابة "Barriers Down"[52] صورة حية لقصة نفور وكالة اسوشيتيد بريس من الاتحاد الثلاثي الأوروبي وهو الاتحاد الذي تم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بين وكالات أنباء هافاس الفرنسية ورويتر وفولف الألمانية وتقسيمها العالم إلى مناطق نفوذ، انضمت هذه الوكالة إلى الاتحاد الثلاثي الأوروبي لوكالات الأنباء، لأنه كان، في نظرها، وسيلة مناسبة جداً لجمع الأنباء الأجنبية ويحافظ على مواردها بحيث تتمكن من تحقيق هدفها الأول، ألا وهو اشباع اعضائها المحليين تجاه الأنباء المحلية كما يعطيها في نفس الوقت مزية اولية في المنافسة القائمة مع منافسيها المحليين.

لم تدم هذه المزايا طويلاً. طورت الولايات المتحدة الأميركية بسرعة شبكات الاتصالات الكبلية عبر الكرة الأرضية، وأصبحت عملية جمع الأنباء الأجنبية أقل ارهاقا من الوجهة المالية. وكان باستطاعة وكالة يونايتيد بريس، المنافسة المحلية لوكالة اسوشيتيد بريس، ان تدعى انها مستقلة تماما في النشاط التحريري، نظراً لانها تعتمد على موظفيها في جمع الأنباء الأجنبية، في حين، لم يكن

لوكالة اسوشيتيد بريس مثل هذا الاستقلال. لهذا السبب بالذات، قررت وكالة اسوشيتيد بريس إنشاء تنظيم خاص بها لجمع ونقل الأنباء الأجنبية، ولكنها لم تتمكن من تغطية اكلاف ادامة هذا التنظيم من مبيعاتها في الخارج.

كانت الشكوى الرئيسة لوكالة اسوشيتيد بريس من الاتحاد الثلاثي الأوروبي، انه ابعدها عن الأسواق العالمية، وانه كان بإمكان الوكالات الأوروبية تقديم الأنباء الأميركية باستخفاف إذا رغبت في ذلك، على الرغم من ان زبائن هذه الوكالات لا يملكون سبل الوصول إلى مصادر بديلة لهذه الأنباء، وان الوكالات الأوروبية، على أي حال، لا تورد في نشرات أنبائها كمية كافية من الأنباء الأميركية، بينما كانت تورد أنباء دولها بكميات وافرة.

كان استياء وكالة اسوشيتيد بريس تجارياً ودبلوماسياً في آن واحد. بدأت الوكالة تدرك بأنها ستنجح حتماً وبشكل جيد في الخارج، فيما لو كانت تجارة الأنباء تجارة حرة. ووجدت ان أحد الاساليب لاستغلال هذا الوضع الشاذ، هو التشديد على ان نظام الاتحاد الثلاثي يعمل ضد المصالح الدبلوماسية الأميركية، وضد مصالح الدول الأخرى التي تعتمد على هذا الاتحاد في حقل الأنباء.

تم تحقيق "سوق حرة" للأنباء بصورة رسمية في عام 1933 بموافقة مترددة من جانب وكالة رويتر التي لم تتمكن من القيام بأي عمل لافشال مشروع هذه السوق في اوربا، كما رأينا، ولم تتمكن أي من الوكالتين

الأميركيتين للأنباء، من شق طريق واسعة في الأسواق المحلية للوكالات الأوروبية الرئيسة. وعلى المستوى العالمي، كانت وكالة اسوشيتيد بريس خلف يونايتيد بريس كموزعة للأنباء. هذا، ولم تظهر النتائج الحقيقية للانتصار الذي تم تحقيقه بأحداث سوق حرة، قبل الحرب، بل بعد انتهائها.

كانت المراكز الرئسية لمقاومة الوكالات الدولية للأنباء قبل الحرب العالمية الثانية تلك الوكالات الوطنية التي كانت دولها تطمح في الوصول إلى مركز سياسي عالمي مرموق. كان الحلفاء، بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، قد قيدوا نشاطات وكالة الأنباء الألمانية وولف (سميت فيما بعد Continental) في بلاد ما وراء البحر، ولكن الحكومة النازية أنشأت آلتها الدعائية الخاصة بها، بواسطة إنشاء وكالة Trans Ocean التي كانت تنشر أنباءها عبر الإذاعة ثم دمج الوكالتين في جهاز رسمي DMB حيث اثر هذا الوضع على أعمال وكالتي رويتر وهافاس بطريقتين هما:

أولاً: قامت هاتان الوكالتان بتوزيع نشرات أنبائهما مجاناً أو، مقابل رسم اشتراك منخفض جداً، وذلك، لأغراض دعائية وبمساعدة مالية من الدولة. وهكذا حرمتا الوكالات الأوروبية القديمة من رسوم الاشتراكات، الأمر الذي اضعف هذه الوكالات من الوجهة المالية. حصل مثل ذلك تقريباً للوكالة الإيطالية للأنباء التي أنشأها موسوليني، وفي الشرق الأقصى، زادت الوكالة اليابانية الجديدة DOMEI توسعها

في الأسواق الطافحة بوكالات الأنباء، الأمر الذي ازعج وكالة رويتر كثيراً في ذات الوقت الذي كانت تجابه فيه بوادر مشاكل في المناطق الصديقة لها، كاستراليا، كندا وجنوب أفريقيا، بسبب ان نشرات أنبائها بدت وكأنها تعكس مصالح الإمبراطورية البريطانية وبعيدة عن القواعد الصحافية الحازمة في عدم التحيز. وهكذا، قامت وكالة Canadian Press "CP" الكندية مثلاً بمحاولات لتوزيع نشرات أنباء وكالة رويتر في كندا واشترت الصحف في جنوب أفريقيا أسهم وكالة South African Press Association "SAPA" التي أصبحت بعد ذلك وكالة أنباء مستقلة.

كانت الجهود التي بذلتها وكالات الأنباء الفاشستية محكوماً عليها بالفشل بالطبع، نظراً لهزيمة الفاشستيين في الحرب العالمية الثانية. ولم تجر في أي مكان آخر أية محاولة رصينة للاستغناء الكلي عن خدمات الوكالات العالمية للأنباء، حتى وكالة تاس استمرت تتبادل الأنباء مع وكالات الأنباء الدولية، وحتى هذه اللحظة، فإن محاولات السيطرة على تأثير وكالات الأنباء الدولية يتم أولاً باستخدام وكالة وطنية للأنباء (يتم تأسيس هذه الوكالة ان لم تكن موجودة) للتوزيع المحلي لأنباء الوكالات الدولية وثانياً التهديد بالتحول من وكالة دولية إلى وكالة دولية أخرى.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، انتقلت مراكز مقاومة تأثير الوكالات الدولية إلى العالم الثالث: أفريقيا، آسيا وأميركا الجنوبية،

ولكن لم يتم تسجيل أي نجاح يذكر في بادئ الأمر، باستثناء وكالة أنباء الصين الجديدة التي طورت مصادر لجمع المعلومات الأجنبية خاصة بها، ولكنها، مع ذلك، ظلت مشتركة في نشرات أنباء الوكالات الدولية او، استمرت في تبادل الأنباء معها. وبعكس وكالة تاس، لم تتمكن وكالة أنباء الصين الجديدة من جمع سلسلة زبائن مخلصين من وكالات الأنباء، كما جمعت وكالة تاس في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن في بلادها تعتبر وكالة أنباء الصين الجديدة HSIN HUA كوكالة تاس في الاتحاد السوفياتي السابق.

اتخذت محاولات ابطال الاعتماد على الوكالات الدولية للأنباء، خلال فترة ما بعد الحرب، عدداً من الأشكال، فقد حاولت الوكالات الوطنية، في الدول الأكثر ثراء، شق طريقها نحو الاكتفاء الذاتي في عملية جمع الأنباء الأجنبية ومع ذلك، لا تزال تستلم جميعها نشرات أنباء واحدة أو أكثر من الوكالات الدولية. وكانت أكثر المحاولات شيوعاً لمواجهة قوة الوكالات الدولية، تركيز عملية استلام وتحرير وتوزيع نشرات الوكالات الدولية في أيدي وكالة وطنية واحدة.

أبعد هذا التركيز فرصة التنوع في التحرير، بدون ان يضيف شيئاً كثيراً، باستثناء إمكانية الرقابة السياسية الوطنية على نشرات الأنباء. كانت الرقابة على الأنباء بالطبع، وليس التنوع، هي المسألة والهدف، وكان تبريرها يغلف بلغة تعبر عن الاستياء من أخطاء واغلاط وسائل الإعلام الغربية تجاه العالم غير الغربي، وكان يزعم ان تأميم عمليات

تدفق الأنباء يسهل تحقيق الأهداف الانمائية والاستقرار السياسي.

مع ذلك، أصبحت استجابة بعض دول العالم الثالث لمسائل تزويد الأنباء، أقل سلبية قبل عام 1980 حيث حصلت مثلاً زيادة كبيرة في عدد اتفاقيات تبادل الأنباء الموقعة بين الوكالات الوطنية، وكان لمحاولات تأسيس وكالات إقليمية تستند على وكالة وطنية واحدة قوية أو على الأقل طموحة أو إقامة تعاون بين وكالات الأنباء الموجودة في المنطقة، أهمية أكبر. فمثلاً، حاولت الوكالة الغانية للأنباء، التي تأسست في عام 1957، تحت حكم نكروما، ان تطور نفسها لتصبح وكالة أنباء لعموم أفريقيا. واسست بالفعل مكاتب لها (غالباً في مقرات السفارات الغانية) في عدة عواصم أفريقية وفي لندن ونيويورك. لم يتغلب هذا الطموح على شكوك الدول المجاورة لغانا كما لم يتغلب على عدم الاستقرار السياسي الداخلي، ولكنه، مع ذلك، ساعد في إنشاء وكالة GNA كوكالة وطنية للأنباء قوية نسبياً، وكمصدر مهم للأنباء المحلية بالنسبة للوكالات الدولية للأنباء.

2 - 10 - المجمعات والوكالات الوطنية

في اعقاب تأسيس مجمع وكالات أنباء الدول غير المنحازة[53]، تبنت منظمة الوحدة الأفريقية فكرة وكالة أنباء لعموم أفريقيا، وشكلت، بالفعل، في عام 1977 امانة سر لتأسيس مثل هذه الوكالة في كمبالا لتنظيم المجمعات الإقليمية بين وكالات الأنباء. حصل هذا

الأمر، بصورة متوازية، مع تأسيس الوكالة النايجيرية للأنباء، التي شعر الكثيرون، ان بدونها لا يمكن تحقيق مشروع وكالة أنباء لعموم أفريقيا. قال رئيس الوكالة النيجيرية في عام 1978 ان تكوين وكالة أنباء لعموم أفريقيا، اعيق بسبب النقص في الاتصالات اللاسلكية المناسبة. وفي هذا الوقت وفي أميركا اللاتينية واسيا، أعطى تأسيس مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز دفعاً إضافياً إلى الاقتراحات القديمة المتعلقة باقامة وكالات أنباء إقليمية حكومية والتي طرحت مجدداً للبحث في مؤتمرات منظمة اليونسكو في أواخر السبعينيات.

وفي أميركا الجنوبية حيث كانت توجد بالفعل وكالات إقليمية للأنباء لدول بحر الكاريبي واميركا الوسطى كانت الوكالة الإقليمية هناك "LATIN" على علاقات وثيقة جداً مع الناشرين المحافظين ومع وكالة رويتر للأنباء. وحسب ما أكده بعض النقاد، لم تكن هذه الوكالة قابلة للتكيف بدرجة كافية مع الأهداف الانمائية الوطنية وفي عام 1979، أنشأت عشر دول من أميركا الجنوبية ومنطقة الكاريبي مؤسسة "ASIN" (Accion de Sistemas Informativos Nacionales)[54] لتأمين التبادل اليومي للمعلومات، ولكي تكون قاعدة لإنشاء وكالة أنباء يغطي نشاطها نصف القارة الأميركية.

أما في آسيا، فقد كان إكمال الأعمال المتعلقة بالقمر الصناعي للاتصالات بين الدول الآسيوية "Telecom Highway" الذي يربط 15 دولة، من إيران إلى اندونيسيا، إنجازاً ساعد في تعبيد الطريق أمام

تنسيق أوسع بين وكالات الأنباء الوطنية. وفي الشرق الأوسط، عملت وكالات أنباء عربية على تأسيس اتحاد وكالات الأنباء العربية وصولاً لتأسيس وكالة أنباء عربية مركزية[55]. بعد ذلك، عملت وكالات الأنباء الأفريقية على تأسيس اتحاد وكالات أنباء الدول الأفريقية والدول الاسلامية على تأسيس وكالة الأنباء الاسلامية ومقرها في جدة.

كان أحد الاتحادات الإقليمية المهمة هو الاتحاد الأوروبي لوكالات الأنباء (European Alliance for News Agencies)[56] المعروف في بعض الأحيان تحت اسم "مجموعة 39". رأى هذا الاتحاد النور في عام 1939 نتيجة توقيع اتفاق بين الوكالات الوطنية للأنباء في كل من فنلندا والسويد والنروج والدانمارك وهولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا، وكان الهدف من إنشائه محاولة ايجاد مصدر بديل للأنباء العالمية، يحل محل وكالات الأنباء الدولية في الدول الكبرى. توسع هذا الاتحاد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانضمام الوكالات الوطنية في كل من أسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا ويوغسلافيا واليونان وتركيا. وفي عام 1970 انضمت إليه الوكالات الوطنية في دول حلف وارسو وهي بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبولونيا والاتحاد السوفياتي والمجر. لا ترتكز أهمية هذه المجموعة، بصورة اولية، على تبادل الأنباء بين الأعضاء، إذ ان مثل هذه الأنباء لا تفيد، سوى في حالات متباعدة، تلك الوكالات العضوة التي تحصل على تغذيتها الاعتيادية للأنباء الأوروبية من الوكالات الدولية للأنباء. ولكن يفيد هذا الاتحاد أحياناً عندما ترغب

إحدى الوكالات العضوة فيه في ان تحصل على تغطية اخبارية خاصة بحدث وقع في دولة إحدى الوكالات الأخرى العضوة في الاتحاد. وعادة، لا تحصل الوكالة على التغطية المطلوبة بالسرعة التي تتوقعها، نظراً لان كل وكالة من الوكالات العضوة في الاتحاد، تكون، بوجه عام، منهمكة بالكامل في التغطية الاخبارية في بلادها، لمصلحة زبائنها المحليين.

إن الأكثر أهمية من تبادل الأنباء، هو الاتفاق بين الوكالات لجهة التعاون في حقل التطورات الفنية المتعلقة بالاتصالات، وفي نطاق حماية مصلحتها المشتركة في التدفق الحر للمعلومات بين دولها.

من الواضح جداً، ان فكرة التعاون بين الوكالات الوطنية للأنباء، بهدف تقليص اعتمادها على الوكالات الدولية للأنباء ولغرض تعزيز محتويات نشرات أنبائها وتشجيع التعاون المتبادل والحوار بينها، ليست فكرة جديدة تماماً لا في الدول المتطورة، ولا في الدول النامية.

ارتبطت، إلى حد كبير، الإثارة التي ولدها، مؤقتاً، مشروع إنشاء مجمع لوكالات أنباء دول عدم الانحياز بالنمو المتزامن للصراع القائم في منظمة اليونسكو حول مسألة التدفق "الحر" للمعلومات: كان يخشى من ان تقوم دول العالم الثالث، من خلال محاولاتها في أن تصبح ذاتية الاكتفاء من الوجهة الإعلامية، بتقييد وصول الصحافيين الغربيين إلى مصادر الأنباء.

شدد رئيس الوكالة اليوغوسلافية، وكانت وقتذاك الأكثر نشاطاً في

هذا المجمع، السيد بيرو ايفاجيج "انه بدون خدمات الوكالات العالمية لن تتمكن الصحف اليوغوسلافية ولا أي وسيلة إعلامية أخرى ان تتزود بتفاصيل أنباء الأحداث العالمية التي تغطيها بغض النظر عن إمكانيات مراسليها الأجانب والاتفاقيات الثنائية التي تعقدها مع الوكالات الأخرى"[57]. ولكنه أضاف ان "تصورنا للنظام الجديد للمعلومات لا يعني فقط استبدال نشرات أنباء الوكالات الدولية القائمة حالياً أو تحسين التوازن في محتوى هذه النشرات بل، تصميم نظام كامل عند المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الجوانب، يؤمن تدفقاً متعدد الابعاد للأنباء[58].

ورغم كل الجهود التي بذلت في هذا المضمار، فإن المجمع لم يستطع الانطلاق، بشكل حقيقي، نظراً لصفته الحكومية ومضامينه من الهشاشة السياسية في حالات التأزم والنزاع وحساسية الحكومات تجاه كل ما ينقل ويعاد توزيعه من الأنباء.

2 - 11 - تأثير خدمات الوكالات الدولية

من خلال توثيق مدى اعتماد وسائل الإعلام على الوكالات الدولية للأنباء في عشرات من الدراسات الأكاديمية والمهنية، خلال الربع الأخير من هذا القرن، يتبين ان هذا الاعتماد اتخذ أشكالاً مختلفة كان، أشدها وضوحاً، المدى الكمي لاعتماد وسائل الإعلام في العالم، على الوكالات الدولية للأنباء.

ويقول كالتونغ ورروج "ان تحليلاً أجرته أربع صحف نروجية لعملية تغطية اخبارية لثلاث ازمات عالمية، اظهر ان نسبة 87٪ من الأخبار التي فحصت، كان مصدرها الوكالات العالمية[59].

أظهر تحليل لمحتوى الأنباء المنشورة في صحف يومية رئيسة تصدر في خمس دول (الهند، كينيا، لبنان، اليابان والنروج) وعلى فترات شهرية، أن نصف عدد الأخبار الدولية، على الأقل، ورد من الوكالات الدولية دون أن يشمل هذا العدد تقارير ذات الوكالات غير المنسوبة إلى مراسلين معينين وتسربت عبر الوكالات الوطنية للأنباء[60].

وأظهرت دراسة للتغطية المتبادلة للأنباء في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن الوكالات الدولية للأنباء كانت المصدر لنسبة 75٪ من أنباء الولايات المتحدة الأمريكية المنشورة في الصحف الكندية ولنسبة تزيد عن 80٪ من أنباء كندا المنشورة في صحف الولايات المتحدة الأميركية[61].

ومما لا شك فيه، أن الدول الأوروبية - والغربية منها بالذات، والولايات المتحدة الأميركية، هما المنطقتان الأكثر تجهيزاً بالتسهيلات المتعلقة بوسائل الإعلام، إذ تحوى حالياً ما نسبته 70٪ تقريباً من العدد الإجمالي للصحف اليومية في العالم اجمع (عدا الصين)[62].

إن الإيرادات المالية الضخمة[63]، التي تحصل عليها الوكالات الدولية، تساعد في تأمين الموارد المالية الضرورية لجمع الأخبار الأجنبية على نطاق أوسع، ومع ذلك، فإن وكالة الاسوشيتيد بريس

تعتبر حالياً أهم مصدر للأخبار المحلية والعالمية لمعظم الصحف اليومية الصادرة في الولايات المتحدة الأميركية[64].

وفي إنكلترا، فإن الصحف الصادرة في لندن مجهزة، بشكل جيد، بمراسلين أجانب يعملون لحسابها، إلا أن هذه الصحف تشترك في نشرات وكالة رويتر والاسوشيتيد بريس في حين تعتمد معظم صحف الأقاليم الإنكليزية الأخرى على نشرات منقحة من وكالتي رويتر والاسوشيتيد بريس تصلها بواسطة وكالة الأنباء الوطنية البريطانية Press Association.

الاستثناء الوحيد، الذي يدعونا للحديث عنه هنا، هو اليابان، فهذا البلد بإمكانه الادعاء بأنه ذاتي الاكتفاء فيما يخص مصادر جمع الأنباء العالمية، رغم ان الوكالة الوطنية فيه والمعروفة باسم كيودو (KYODO) تشترك أيضاً في نشرات الوكالات العالمية.

طبعاً لا تزود الوكالات الدولية الصحف اليومية بالأخبار العامة فحسب بل، ان اثنتين من الوكالات الدولية تقدمان خدمات متخصصة بالأخبار الاقتصادية. واهم هذه الخدمات، هي من وكالة رويتر وخدمة داو جونز Daw Jones التي تديرها وكالة الاسوشيتيد بريس سوية مع وكالة الأنباء الاقتصادية المحلية الرئيسة في أمريكا الشمالية.

إن هاتين النشرتين يتم توزيعهما ليس فقط على وسائل الإعلام، بل وأيضاً، وعلى نطاق عالمي، إلى المؤسسات التجارية والبنوك والدوائر

المالية وأن ما يقارب 80٪ من إيرادات رويتر تحصل عليها من النشرة الاقتصادية.

وتدير الاسوشيتيد بريس ورويتر، على وجه الخصوص، خدمات صورية على مستوى رفيع، وقد اتجهت الاسوشيتيد بريس وبعدها رويتر، مؤخراً، لإنشاء اقسام جديدة للخدمة التلفزيونية مثال ذلك، تعتمد شركة ناشيونال برود كاستنج كومباني (NBC) في اعداد نشرات الأنباء التي تقدمها على التسهيلات الواسعة النطاق التي تؤمنها كل من وكالة الاسوشيتيد بريس ووكالة رويتر(65).

وفي بريطانيا، تعتبر وكالات الأنباء الدولية أهم مصدر أساسي للأخبار التي تعرضها مؤسسة الـ بي بي سي BBC على التلفزيون وذلك، طبقاً لما جاء في دراسة وثائقية للنشاط التلفزيوني للمؤسسة.

مما لا شك فيه، ان أي دليل، لغاية اليوم، لم يظهر بأنه، ومع مرور الوقت، سوف تتقلص أهمية وكالات الأنباء الدولية، فقد خفضت وسائل إعلام كثيرة تعمل في أوروبا مثلاً عدد مراسليها الأجانب العاملين لديها بدوام كامل. وبالتالي، أصبحت هذه الوسائل تعتمد، بدرجة أكبر، على خدمات وكالات الأنباء الدولية. وبالإضافة لذلك ورغم بروز خدمات إضافية أو تكميلية(66) كخدمة أنباء نيويورك تايمز، إلا أن هذه الخدمات لم تؤثر على أهمية الوكالات الدولية ولأنها تركز اهتمامها على خلفيات الأحداث وعلى مواد شبيهة "بالقصص الصحفية" أكثر من التركيز على التغطية الفورية للأحداث.

على صعيد آخر، قد يعتقد البعض ان خدمات وكالات الأنباء الإقليمية أو الوطنية في الدول النامية أثرت، بشكل أو بآخر، على خدمات الوكالات الدولية إلا أن الحقيقة، أن الكثير من الزبائن في الدول النامية، يؤثرون القصص والأخبار التي تأتي من الوكالات الدولية ويستعملون فقط من الوكالة الوطنية الأخبار الداخلية للبلد الذي هم فيه.

وكمثل على ذلك، مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز الذي مثلت اخباره في فترة الذروة عام 1977 ما يقارب 40٪ من الأخبار العالمية، إلا أن دراسة جرت في ذلك العام لمحرري وسائل الإعلام في بنغلادش وسري لانكا، أظهرت أن المحررين في تلك الوسائل لا يثقون بالأخبار المرسلة من مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز عبر وكالة تانيوغ اليوغسلافية - آنذاك - على أساس الاستناد إلى المصادر الحكومية في العديد من أخبار المجمع حيث يخفض ذلك من قيمتها ويفضلون أخبار الوكالات الدولية حول ذات المواضيع[67].

ظلت الوكالات الدولية للأنباء، الوكالات الأكثر أهمية في حقل تزويد الأنباء، فقد أظهرت دراسة جرت لوكالات الأنباء الاسكندنافية أن وكالتي رويتر واجانس فرانس بريس هما مصدر 72٪ من المواد الاخبارية الأجنبية التي وصلت إليها (كانت الوكالتان الأمريكيتان العالميتان، في ذلك الوقت، توزعان نشرات أنبائهما مباشرة لمشتركيهما) وأن الوكالات الاسكندنافية استعملت ثلثي هذه المواد الاخبارية في نشراتها[68].

واستناداً إلى دراسة أخرى، فقد كانت وكالتا رويتر واجانس فرانس بريس المصدرين الرئيسين للأنباء العالمية لوكالة الأنباء السنغالية APS عام 1977[69]، وحتى في حالة وكالة الأنباء اليوغسلافية (تانيوغ) وهي مركز مجمع أخبار عدم الانحياز، فقد زودتها الوكالات الدولية الكبرى بـ 52٪ من المواد الاخبارية الأجنبية الداخلة إليها و37٪ من المواد الاخبارية الأجنبية الخارجة منها[70].

2 - 12 - تشجيع الوكالات الدولية للوكالات الجديدة

استمر الترابط الوثيق بين الوكالات الدولية والوكالات الوطنية، فقد تميزت سنوات ما بعد الاستعمار بالمساهمة الفعلية للوكالات الدولية في عمليات إنشاء وكالات وطنية كما تميزت بذلك سنوات الاستعمار.

وكانت وكالتا رويتر والصحافة الفرنسية، الوكالتين العالميتين الأكثر نشاطاً في هذا المضمار، على الرغم من ان بعض الوكالات الوسيطة نفذت أيضاً برامج لمساعدة الوكالات الوطنية للأنباء (مثل وكالة الصحافة الألمانية).

عملت وكالة الصحافة الفرنسية بصفة استشارية في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا، بعد أن حصلت المستعمرات على استقلالها. وعادة، كانت الوكالات الوطنية التي ظهرت في تلك المناطق هي المكاتب الفرعية القديمة لوكالة الصحافة الفرنسية، وكانت، غالباً، تضم بصورة أساسية، نفس الصحافيين الذين كانوا يعملون في

المكاتب الفرعية القديمة لوكالة الصحافة الفرنسية. وتمثلت العلاقة الخاصة بين الطرفين بالاستهلاك الشديد لنشرات أنباء وكالة الصحافة الفرنسية، علماً بأن درجة هذا الاستهلاك تقلصت عندما شقت وكالتا رويتر والفرنسية منافذ لهما في مناطق نفوذ بعضهما البعض، بالرغم من ان الإيرادات ظلت أكبر بالنسبة لوكالة الأنباء التي كانت دولتها تحكم المنطقة المعينة. أي، بمعنى آخر، ان الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، ظلت تستعمل الوكالة الفرنسية كمصدر اولي للأنباء وتدفع لها مقابل ذلك رسم اشتراك أكبر مما تدفعه مثلاً لوكالة رويتر، التي كانت تعتبرها مصدراً ثانوياً للأنباء (والعكس حدث ويحدث في المستعمرات البريطانية السابقة).

عملت وكالة رويتر، مثل الوكالة الفرنسية، بصفة استشارية لدى حكومات عدد كبير من دول العالم الثالث، في مضمار تأسيس وكالات وطنية للأنباء وفي تنظيم التدريب الفني والتحريري والمساعدة في تنفيذه وفي اعارة موظفيها المتخصصين للقيام بهذه الاعمال. فمثلاً في عام 1978 كانت وكالة رويتر تقدم مساعدة انمائية مجانية (باستثناء اثمان الأجهزة) إلى أكثر من 34 وكالة وطنية للأنباء على أساس ثنائي. واهتمت أيضاً في حوالي 24 دولة من دول العالم الثالث، بأمور نقل المعلومات العامة من حكومات هذه الدول إلى سفاراتها في الخارج. لكن وكالة رويتر كانت تقدم هذه الخدمات كمساعدة إلى هذه الحكومات، مقابل منحها الحق، في استخدام المعلومات التي تنقلها في نشرات أنبائها.

كان لابحاث وكالة رويتر وتطورها في حقول تقنية الإرسال والاستلام، فائدة عظيمة للعديد من وكالات أنباء دول العالم الثالث. ومع ان معظم هذه الجهود الانمائية قد تركزت على أفريقيا والشرق الأوسط، كان لوكالة رويتر اثر فعال في المساعدة في إنشاء، مثلاً، وكالة الأنباء الأميركية الجنوبية LATIN ووكالة الأنباء الكاريبية CANA. أما فيما يخص وكالة الأنباء LATIN فقد قامت وكالة رويتر باختيار وتدريب الصحافيين، ونظمت بنية الاتصالات والإدارة وادارت، بالفعل، هذه الوكالة الجديدة وزودتها بنشرات أنبائها العالمية.

وكان لوكالة رويتر حصة في ملكية الوكالة بلغت 49٪. أما الوضع بالنسبة لوكالة CANA فقد كان مختلفاً، إذ ان وكالة رويتر وجدت صعوبة متزايدة في الاحتفاظ بخدماتها الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، من غير ان تفرض رسوم اشتراك تزيد عما يمكن ان تدفعه وسائل الإعلام المحلية. ولذلك، كانت خدمات وكالة رويتر الإقليمية النواة التي استندت عليها الوكالة الإقليمية بالأساس، لبدء نشاطها في حين، استمرت وكالة رويتر في تزويد الأنباء العالمية إلى تلك المنطقة.

كانت رساميل معظم وسائل الإعلام الكاريبية مزيجاً من الرساميل الحكومية والخاصة، ولذلك، برزت الوكالة الجديدة كتعاونية خاصة للأنباء ظلت تعتمد، كي تستمر في عملها، على رغبة الحكومات الإقليمية، في شراء خدمات هذه الوكالة لوزارات الإعلام أو الشؤون الخارجية في بلادها.

وهنا يبرز تناقض ظاهر في نوع العلاقة الاستشارية بين الوكالات العالمية والوكالات الوطنية للأنباء، مرده ان معظم الوكالات التي حصلت على مساعدة استشارية كانت حكومية مئة بالمئة وغالباً ما كانت تتبع أساليب في عمليات جمع الأنباء وتوزيعها، تختلف عن الأساليب التي تتبعها وكالات الأنباء الدولية.

ولكن الوكالة الوطنية الجديدة للأنباء، هي زبون مختلف يساهم في استمرارية بقاء وكالات الأنباء الدولية، كما تعني وكالة الأنباء الوطنية الجديدة إدخال تحسينات في البنية التحتية لعملية جمع الأنباء الوطنية، إذ حيث يوجد عدد قليل من الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى، تمثل الوكالة الوطنية للأنباء بداية تغطية اخبارية أكثر توسعاً من الوجهة الجغرافية.

طبعاً يتطلب من الحكومات ان تكون "جيدة الاطلاع" لكي تحكم جيداً، لذلك، تحتاج ان تكون على اطلاع جيد بالأنباء العالمية، وبأنباء دولها أيضاً. لذلك، تكتسب الوكالات الدولية للأنباء أهمية في تقديم مثل هذه المساعدة لهذه الحكومات. فقسم كبير من نشاط الوكالات الدولية للأنباء، يتعلق بعملية نقل الأنباء حول الحكومات ولذلك تمثل هذه الحكومات المستهلكين الأكثر ثراء من زبائن الوكالات الدولية.

2 - 13 - سقوط المحاولات

إثر عدم نجاح أي من المحاولات التي بذلت لسنوات طويلة لإنشاء بدائل عن وكالات الأنباء الدولية، وفشل إجراء محاولة تمثلت في إنشاء مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز ليعمل، كما خطط له في ذلك الوقت، على إعادة التوازن في عملية تدفق المعلومات إذ كانت دوماً متوجهة من الشمال إلى الجنوب، بمعنى من أمريكا واوربا إلى دول العالم الثالث بنسبة 90٪ تقريباً.

وبعد ان تغير دور الاتحادات المهنية العديدة، التي كانت قد اسست في ذلك الوقت، لتساعد على ايجاد التوازن بشكل أو بآخر، لتصبح مؤسسات مهنية تعمل على تطوير مجموعة الوكالات التابعة لها مهنياً وبمساعدة من الوكالات الدولية التي كانت تمثل الخصم في السابق، فقد توقفت جميع هذه المحاولات، بعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ولم نعد نسمع، لغاية اليوم، بأن هناك رغبة، من أية مجموعة، لتكرار مثل تلك المحاولات.

والحقيقة، ان قوة الوكالات الدولية، التي كانت أربعاً وأصبحت، بنهاية الثمانينيات، ثلاثاً بعد خروج اليونايتيد بريس من هذا النادي، ازدادت وتوسعت أعمالها وخدماتها وأصبحت مسيطرة على حركة الأخبار في العالم بدون أي منازع.

وعودة، إلى الوراء قليلاً، نشير، إلى ان فكرة إنشاء بدائل لوكالات

الأنباء الدولية بدأت منذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي وكانت المحاولة الأولى، وكما اسلفنا، في الصفحات السابقة عندما حاولت وكالات أنباء أوروبية عام 1939 بتأسيس مجموعة أو منظمة اسمتها "اتحاد وكالات الأنباء الأوروبية" أو مجموعة الـ 39، بهدف الحلول محل الوكالات الدولية في جمع وتوزيع الأخبار إلى الدول الأوروبية، إلا أن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح في عمله، فتحول، بالتالي، والى يومنا هذا، إلى اتحاد يدعو للتنسيق بين الوكالات الأوروبية في الحقل الهندسي الفني. إلى جانب ذلك، بذلت وكالات الأنباء، في دول العالم الثالث، جهوداً مضنية في سبيل خلق أطر ومؤسسات بهدف الحلول محل وكالات الأنباء الدولية في جمع وتوزيع الأخبار، إلا أنها لم تستطع بالتالي تحقيق هذه الغاية. كانت الخطوة الأكثر جدية والأقوى هي تبني مجموعة دول عدم الانحياز في اجتماع عقد في تموز (يوليو) من عام 1976 بالهند إنشاء مجمع لوكالات أنباء دول عدم الانحياز بحضور مندوبين من 59 بلداً وعلى رأسهم وزراء إعلام الدول المعنية ومدراء الوكالات القائمة وسبعة مراقبين... وبهذا الصدد، رحبت السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، التي كانت ترعى الاجتماع، بالاقتراح الداعي إلى إنشاء مجمع ليكون بمثابة وسيلة للتخلي عن "إحدى مخلفات الاستعمار"[71].

رغم كل الجهود التي بذلت لانجاح هذا المجمع، من قبل عشرات الوكالات، إلا انه لم يستطع مجاراة الوكالات الدولية في أخبارها، وكانت جميع الوكالات الأعضاء في "المجمع" والتي بلغ عددها (83)

وكالة في ديسمبر 1981 تستعمل أخبار وكالات الأنباء الدولية وتعتبرها مصادر أساسية، فيما تعتبر أخبار "المجمع" غير مضمونة ورسمية وقديمة.

ويشير كتاب[72] أصدرته لجنة التنسيق التابعة لمجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز Coordination Committee of Non-Aligned News (Pool) Agencies. إلى الاحتجاجات الرئيسة على إنشاء "المجمع" ادرجتها كما يلي:

أ - إن التغطية التي تقوم بها وكالات الأنباء الغربية، هي صورة صادقة عن واقع صارخ يسود الدول النامية تنطبق كلية على الأعراف المقبولة عالمياً، والقيم المتعلقة بالأنباء، بحيث انه ما من محرر كفؤ، حتى في العالم الثالث، يمكنه ان ينتقد تلك الأنباء سواء من حيث الكمية أم النوعية.

ب - إن "النظام الإعلامي الدولي الجديد" هو مجرد كلام تقف وراءه الأنظمة الدكتاتورية في البلدان النامية لتغطي مخططاتها في قمع حرية الإعلام وفرض الرقابة الصحفية ومنع وصول المراسلين الأجانب للمصادر الإعلامية.

جـ - إن "المجمع" تغطية لمؤامرة تنظمها الدول النامية لإبعاد وسائل الإعلام الغربية وملء الفراغ بالدعاية الحكومية. وأن مختلف الأنظمة الدكتاتورية في الدول النامية ستستخدم "المجمع" ليكون بمثابة بوق للدعاية الرسمية.

د - إن "المجمع" سيحد من حرية تدفق المعلومات والإعلام من مصادر أخرى، خصوصاً أساليب الإعلام الدولية. وان الأخبار التي سيتبادلها ستكون متحيزة لأن عدداً من وكالات الأنباء المساهمة فيه تمولها، أو تسيطر عليها، حكومات تلك الدول ومن ثم ستفتقر الأخبار إلى الموضوعية.

هـ - إن مثل هذا "الاحتكار" سيصعب ان لم يجعل مستحيلاً، إبقاء مراسلين أجانب في دول عدم الانحياز.

و - إن كافة أنباء "المجمع" هي من مصادر خاضعة لرقابة الدولة ومن ثم، لا يمكن ان تقدم صورة حقيقية عن الأحداث في أي بلد من عالم دول عدم الانحياز لأنها تفتقر إلى الموضوعية.

ويشير كتاب لجنة التنسيق مدافعاً عن "المجمع"، ان عداء وكالات الأنباء الدولية "للمجمع" مفهوم، لأن تلك الوكالات تعتبر "المجمع" تحدياً لاحتكارها الإعلامي. وقد حاولت إثارة المخاوف من ان مفهوم توازن تدفق المعلومات، سوف يعني الرقابة الحكومية على جمع الأنباء وتوزيعها، ومن ثم، يحاول "المجمع" اخذ مكان وكالات الأنباء الموجودة. وجواباً على هذه التهم المجحفة، عرض بوضوح ان الغرض من تأسيس "المجمع" ليس زعزعة وكالات الأنباء الغربية، وانما اكمال مهامها. وينص قانون المجمع، بصراحة، انه "يهدف إلى رأب الصدع في عدم التوازن السائد في تدفق المعلومات، نتيجة عمل النظم التقليدية الإعلامية. على انه لا يهدف إلى استبدال أو

ازالة أي من الوكالات القائمة أو النظم الإعلامية الأخرى داخل حركة عدم الانحياز وخارجها".

كذلك يفترض الملاحظة ان "المجمع" ليس مجرد وكالة أنباء، وانما نظام لتبادل الأنباء. فالمرسل يدفع لقاء البث بينما يمتلك المستلم حرية النشر. ان الأخبار المتبادلة بين المساهمين في "المجمع" هي مهمة لدول عدم الانحياز والدول النامية، وتشمل نواحي تطور تتجاهلها وكالات الأنباء الغربية.

إن "المجمع" معني بالمعلومات الإقليمية فيما يتعلق بالتقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في دول نامية أخرى. كما انه يهتم، أيضاً، بنضال الدول النامية ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والاستغلال الاقتصادي. وهذه هي الأخبار التي ترفض وكالات الأنباء الدولية بثها.

لم يستمر العمل في هذا "المجمع" طويلاً، فعند منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت حماسة من آمنوا به تهتز رويداً رويداً ومن ثم، في نهاية الثمانينيات، غاب تقريباً، ولم يبق منه سوى الاسم تحمله تارة وكالة برنسا لاتينا الكوبية ووكالة الأنباء الاسلامية الايرانية تارة أخرى.

المحاولة الأخرى، في هذا المجال، انطلقت من اليونسكو، حيث بدأت دعوات تخرج بموازاة تأسيس مجمع دول عدم الانحياز، لايجاد نظام إعلامي دولي جديد يسهل التدفق الحر للمعلومات بين الدول،

ويخرج من السيطرة الإعلامية الحالية التي تمثل جزءاً منها وكالات الأنباء الدولية.

ورغم الجهود التي بذلتها اليونسكو والمصروفات الكثيرة التي بددت على هذا التوجه ولا سيما اجتماعات لجان عديدة ومختلفة لإنجاز أطر نظرية، فإن ما توصلت إليه اللجنة الرئيسة التي كانت قد الفتها اليونسكو برئاسة السيد شون ماكبرايد الحائز على جائزة نوبل للسلام ان أصدرت كتاباً اسمته "أصوات عدة عالم واحد" "Many Voices One World" عام 1980. وضعت فيه خلاصة مناقشاتها ورؤيتها للنظام الإعلامي الدولي الجديد.

لم يحالف الحظ هذه اللجنة، فوضع هذا الكتاب فوق الرفوف العالية في مكتبة اليونسكو بباريس، ولا زال هناك مثلما لم يحالف الحظ مجمع عدم الانحياز الذي تآكل من الداخل، وانتهى بدون أي صوت أو قرقعة.

في الختام، لا نريد ان نتحدث عن أسباب "سقوط المحاولات"، لان ذلك يحتاج إلى إفراد فصل خاص، ولكن، باختصار، نشير إلى ان هذا الفشل مرتبط بالتكوين السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مجتمعات الدول النامية، فليس من المعقول مثلاً أن نطالب بحرية نشر المعلومات في الوقت الذي لا تمتلك نسبة 70٪ من دول العالم الثالث حريتها السياسية والاقتصادية وحرية النشر داخل بلدانها.

قال ألبرت اينشتاين "حين يحاول المرء تكرار الأمر نفسه متوقعاً نتائج مختلفة، يكون طريقه المضمون نحو الجنون". بدورنا، لا نعتقد ان محاولات ايجاد بدائل عن وكالات الأنباء الدولية، في المدى المنظور، ستتكرر، وإن حاولت جهة ما التفكير في هذا الأمر، فإن قول العالم الكبير اينشتاين سينطبق عليها دون شك.

* * *

الفصل الثالث

من هافاس إلى
وكالة الصحافة الفرنسية



3 - 1 - هافاس... المالي والتاجر

فتح شارلس لويس هافاس (1783 - 1858) المالي والتاجر، بعد إفلاسه، مكتباً في عام 1832 للترجمة في فندق بوليون، شارع جان جاك روسو في باريس[73].

وفي عام 1835 تحول مكتب الترجمة إلى "وكالة الاوراق السياسية - مراسلة عامة" فاعتبرت أول وكالة للمعلومات العالمية في العالم، وتراوحت نشاطاتها وأعمالها، بادئ الأمر، بين الترجمة من الصحف الأجنبية لتوزيعها على الأوساط الدبلوماسية والسياسية والصحفية في باريس، وإرسال نشرة أنباء مصغرة حول الأحداث الرئيسة في فرنسا والتعليقات حولها.

خلال 12 عاماً من العمل، وفي عام 1847 حصل "شارل لويس هافاس" ووكالته على الامتياز الحصري لتوزيع المعلومات في فرنسا، ويعود سبب هذا النجاح، بصورة أساسية، إلى اتباع سياسة دارت حول ثلاثة محاور وهي:

- التغطية الواسعة للأنباء العالمية بفضل شبكة من المراسلين.
- السعي الجاد لنقل الأنباء، باسرع وقت، باستخدام تقنيات ووسائل مختلفة (طرود بريدية، حمام زاجل) واحدثها (التلغراف منذ عام 1845 حال تركيبه في فرنسا).
- علاقات مميزة مع السلطات الحكومية (عهدت الحكومة الفرنسية في

عام 1938 إلى وكالة هافاس شؤون توزيع المراسلات الوزارية الموجهة إلى الدوائر الحكومية).

أسست الوكالة عام 1852 فرعاً جديداً يهتم بالإعلانات، فأصبحت هافاس أول مؤسسة إعلامية وإعلانية، وواصلت عملها على هذا الشكل حتى عام 1940 عندما انفصل فرع الإعلانات عن الوكالة الام، وأصبح شركة مستقلة تماماً مع احتفاظها باسم هافاس.

تقاعد مؤسس الوكالة عام 1853 حيث خلفه ولداه شارل غليوم واوغست هافاس على رأس الوكالة.

اتفق رويتر، الذي استقر في لندن، وولف، الذي استقر في برلين، مع هافاس عام 1859 لمواجهة الأكلاف العالية للإرسال بواسطة التلغراف، فتم تقاسم مناطق العالم لغرض جمع المعلومات وتوزيعها. وكان هذا الاتفاق الأول، من بين مجموعة من الاتفاقات، لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وقد توقف العمل بها في الثلاثينيات، بعد أن عدلت عدة مرات.

حصلت اتفاقات التقسيم هذه بعد مرور سنة واحدة على وفاة شارل هافاس - مؤسس وكالة هافاس للأنباء الصحفية. وكانت الجمهورية الثانية في فرنسا، وهي في ذروة سلطتها، تحاول ان تسيطر على الصحافة، كما حاول، من قبلها، نظام حكم لويس فيليب الذي اوصلته إلى السلطة ثورة، كان سبب اندلاعها، حرية الصحافة.

تعايشت وكالة هافاس مع حكومة نابليون الثالث كما تعايش هذا النظام مع الوكالة التي كانت تعرف تماما المدى الذي يمكنها الوصول إليه في تعاملها معه والعكس بالعكس.

لعبت وكالات الأنباء الأوروبية مثل هذا الدور، خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر، كما لعبت هذا الدور وكالة رويتر للأنباء التي شرح بوضوح تام مؤسسها جوليوس رويتر وابنه من بعده هربرت رويتر بأن الوكالة تمكنت من ممارسة نشاطها، لانها سارت في الخط السياسي لحكومة صاحبة الجلالة.

مع ذلك، تمكن الإعلام العالمي من تكوين شخصية مستقلة، مع استمرار سير وكالات الأنباء في الخط السياسي للحكومات الإمبراطورية - الامبريالية كما تعرف اليوم - وليس من قبيل الصدف ان تستند الوكالتان اللتان سيطرتا خلال القرن التاسع عشر على حقل الأخبار في أوروبا والعالم، هافاس ورويتر، على بلديهما فرنسا وانجلترا.

تميزت سنة 1859 في فرنسا بكونها سنة الذروة بالنسبة للسلطة الإمبراطورية المستبدة، كما كانت هذه السنة، خلال حكم نابليون الثالث، سنة ظهور المؤسسات المالية الكبرى مثل Lafitte و Pereire و Rothschild وسنة الصناعات المزدهرة، بفضل استخدام الفحم الحجري والتوسع في إنشاء خطوط السكك الحديدية. وهكذا، عرف

بلاط نابليون الثالث ازدهارا ماليا كبيرا، مكن فرنسا من منافسة بريطانيا في السيطرة على العالم آنذاك.

متسلحا بالنجاح الذي حققه والده، وبعد ان خلفه في رئاسة وكالة هافاس، نظم اوغست هافاس (Auguste Havas)، الرجل الطموح الذي كان يتطلع إلى ابعد من الحدود الفرنسية وحدود القارة الأوروبية، ما يمكن تسميته باول مؤتمر لمدراء وكالات الأنباء الذي انعقد، بالفعل، في شهر يوليو (تموز) 1859. كان عليه ان يواجه شابين مغامرين هما برنهارد وولف (Bernhard Wolff) وجوليوس رويتر (Julius Reuter) مديري وكالة الأنباء البروسية ووكالة رويتر على التوالي اللذين درسا مهنة الإعلام، قبل عشر سنوات، من مكاتب وكالة هافاس في باريس التي وصلا إليها عام 1848 كمهاجرين شاركا بنشاط كبير في ثورتين فاشلتين في بلديهما. كان وولف وروپتر ما يمكن ان يعرف اليوم بيساريين قديمين اعيد اقناعهما بفوائد التجارة فنشطا، بالتالي، بمحاولة ربح العالم. لذلك، كان هذا اللقاء بين الموظفين السابقين في وكالة هافاس ومديرها الحالي اوغست هافاس غريبا، فالرجال الثلاثة يعملون في مهنة لا زالت جديدة، ولهم نفس الرؤية بالنسبة للمستقبل. لم يرغب أي واحد منهم في تقييد نشاطه ضمن المناطق الوطنية أو المحيطة بوطنه، لان قواعد الإعلام المستقل المبني على الرأسمالية وعلى أهمية الأسواق تنظم بصورة آلية عملية تبادل المعلومات، ولان السياسة التي يتبعها كل منهم ترمي إلى أهداف بعيدة، لا تقل عن تقاسم العالم فيما بينهم.

حدد كل واحد من هؤلاء الرجال موقفه بالنسبة لإمكانياته وطموحاته، واخبر الاخرين حدود السوق الخاصة به التي تشمل منطقة معينة من العالم، وتعهد كل واحد، بصورة متوازية، بعدم التدخل في منطقة نفوذ الاخرين. من أجل تأكيد صلابة أسس هذا النظام، قرر الثلاثة تبادل الأخبار فيما بينهم. حيث توزع وكالة هافاس أخبار وكالتي رويتر وولف وتوزع الوكالتان الأخيرتان أخبار وكالة هافاس. بعد نفاد مدة سريان هذا الاتفاق جدد بصورة مستمرة ولم ينقض حتى عام 1914. والمعروف، ان الاتفاق الأول وقع لمدة عشر سنوات، وتميز التاريخ العالمي لوكالة هافاس بالتجديد المتواصل له واطلق على الوكالات الموقعة عليه تسمية "الوكالات المتحالفة".

أنشأت كل وكالة وكالات أنباء تابعة لها في البلاد الواقعة ضمن منطقة سوقها وفق نظام منسق ولا مركزي يصور، احسن تصوير، عمل رأسمالية مرنة إلى ابعد الحدود ونشطة ومبتكرة. لم تسع هذه الوكالات إلى تأسيس وكالات أنباء محلية تشارك في رأسمالها وإدارتها ولذلك، اوجدت شبكات متعددة ترتبط، بدرجة متينة، بهذه الوكالات الثلاث "المتحالفة" وتخضع لسيطرتها.

لم تنج، عمليات تجديد الاتفاق، كل عشر سنوات، من مشاكل وعوائق، فقد أشارت محفوظات وكالة هافاس إلى حالات تهديد بالانفصال ومواجهات مثيرة، بسبب الشؤون الإعلامية كما بسبب المصالح التجارية. ولكن، في كل مرة كان يتم تجديد الاتفاق لفترة

أخرى رغم كل المداخلات السياسية التي مارستها حكومات هذه الوكالات التي كانت غير راغبة في الدفاع عن هذا النظام العالمي للإعلام الذي لا تستطيع السيطرة عليه أو توجيهه.

خلال الفترة الطويلة الممتدة بين عام 1835 وعام 1914 لم تعرف وكالة هافاس سوى خمسة مدراء هم على التوالي : شارل هافاس ومن بعده اوغست هافاس في بداية عملها وهنري وشارل هوساي (Henri Houssaye) و (Charles Houssaye) وبينهم ادوار لوباي (Edouard Lebey) الذي شغل منصب المدير العام في سن الرابعة والعشرين. كان ادوار لوباي الرجل الذي كافح بشراسة لتحقيق الاستقلال السياسي لوكالة هافاس. أكد في عام 1888: "ليس لدينا ما نعمله في حقل السياسة سوى البحث عن الحقيقة". تخلى لوباي عن منصبه، بعدما أصيب بشلل نصفي في سن الخمسين، ومع ذلك، فقد استمر في الاشراف على شؤون الوكالة من منزله الخاص، يساعده في ذلك شخص برز فيما بعد في حقل نشاط آخر وكان اسمه بول فاليري (Paul Valery).

لم يسقط هذا الاتحاد بسبب الاختلافات التي كانت تحدث بين وكالات الأنباء الثلاث، ولا حتى الحرب الفرنسية - البروسية عام 1870 التي وضعت وولف بالذات في موقف حرج تجاه زميليه في الاتحاد. سقط الاتحاد بعد دخول الوكالات الأميركية للأنباء التي مثل تغلغلها في حقل الإعلام العالمي، مرحلة ثانية في تاريخ وكالات الأنباء العالمية.

غداة حرب الانفصال في اميركا، عام 1867 تأسست أول وكالة أنباء أميركية هي وكالة الاسوشيتد بريس (Associated Press) على شكل تعاونية صحف أميركية واكتسبت بسرعة نفوذا معينا حيث توجهت الاسوشيتد بريس، التي باشرت أعمالها كوكالة وطنية للأنباء نحو دول أميركا اللاتينية فهي لم توافق، إطلاقاً، على مبدأ ان تكون هذه المنطقة من القارة الأميركية تحت نفوذ وكالات أنباء أوروبية، وبالاخص، تحت نفوذ وكالة هافاس الفرنسية. لم تتحسن الاوضاع بالنسبة إلى هذه المنطقة، بعد تدخل وكالات الأنباء الأميركية الخاصة الأخرى: التي ولدت فيما بعد كوكالة اليونايتد بريس (United Press) ثم وكالة الخدمات الصحفية العالمية (International Press Service) التي أصبحت فيما بعد وكالة يونايتد بريس انترناشيونال (United Press International) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

اعتباراً من 1880 بدأت هافاس باستعمال الهاتف والتليبرينتر ومن ثم، جهاز اللاسلكي العامل بالموجات الطويلة، مما غير، بشكل تام، عمل الصحافيين، إذ ازداد حجم الأنباء المرسلة بفضل هذه الاساليب المبتكرة للإرسال، وتطورت الصحافة في فرنسا بعد صدور قانون حرية الصحافة عام 1881.

اتسمت فترة عقدين من الزمن (1920 - 1940) بوجود صعوبات جابهت الوكالة. فبالرغم من انها طورت فرع الإعلانات، مما سمح بتعزيز فرع المعلومات فيها، إلا أن إدخال نظام الإرسال اللاسلكي

العامل بالموجات القصيرة، غيّر عملية البث الدولي للأنباء وسبب نهاية التحالف القائم بين الوكالات وظهور وكالات أنباء منافسة (بالاخص وكالة تاس).

عرفت هافاس صعوبات مالية بسبب تزايد نفقات الاستثمار، فقدمت وزارة الخارجية الفرنسية منحاً مالية لها، رغبة منها في الابقاء على مراسلي هافاس في عملهم في الخارج، ومع دخول صحافيين شباب إلى الوكالة من بينهم موريس شومان ولويس جوكس (حيث سيسطع نجمهما فيما بعد) فإن حملة صحفية عنيفة ضد "احتكار هافاس للأنباء" ونزاعاً حاداً مع حكومة بلوم كانا قد بدآ في ذلك الوقت.

وفي عام 1940 انفصل فرع المعلومات عن فرع الإعلانات في الوكالة وأصبح الفرع الأول يعمل باسم "المكتب الفرنسي للمعلومات" وأصبح فرع الإعلانات الذي احتفظ باسم هافاس، خاضعاً جزئياً لسيطرة الدولة.

3 - 2 - ولادة وتطور وكالة الصحافة الفرنسية AFP

اختفت وكالة Havas Information في عام 1940 وتم تأسيس وكالة اجانس فرانس بريس في عام 1944 من قبل أشخاص كان اقدامهم عامل انتشال وكالة ميتة بهدف إعطائها بعداً عالمياً في وقت كانت فرنسا مدمرة بفعل المعارك الحربية. ففي منتصف شهر آب (أغسطس) بدأ إرسال نشرات الأخبار التي تحمل اسم وكالة الصحافة الفرنسية، بعدما شكل مراسلون كانوا يعملون في وكالة هافاس في لندن، أو انضموا إلى حركة المقاومة الفرنسية، فريقاً جديداً لإنشاء وكالة صحفية تابعة

لفرنسا، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

تمت ولادة الوكالة ضمن المفهوم الخاص بالتحرير، وضمن أيديولوجية تلك الحقبة التاريخية، ويدل الاسم الذي اتخذته الوكالة على ذلك، إذ كان الهدف، من وراء تأسيسها، ان تكون صوت فرنسا في العالم.

اعادت الوكالة، بالطبع، توجيه مسارها بسرعة نحو مفاهيم الإعلام الحر والمستقل، مع البقاء في خدمة الدولة وبدعم منها. كانت الفكرة الأساسية ان يكون الصحافيون العاملون فيها احرارا فيما يكتبون، مع السماح للوكالة بحد ذاتها ان تعبر عن طبيعتها كوكالة إعلامية متحررة من كافة الضغوط الفنية والاقتصادية والمالية: تقدم الوكالة خدمة للدولة وعلى الدولة بالمقابل ان تدفع مقابل ذلك.

منذ ذلك الوقت، وجد في فرنسا فريق لصنع الأخبار من جهة، وفريق لايجاد المال اللازم للوكالة من جهة أخرى. وبدا ان الجمع بين هذين الفريقين، أمر سخيف تماما. كان هذا الجمع موضوع المناقشات التي كانت تجري خلال تلك الفترة التاريخية ليس فقط حول الأمور المهنية بل، وحول كل ما يتعلق بالصحافة وبالحياة السياسية في فرنسا.

وفق نفس مبدأ وجود محطة إذاعية تابعة للدولة، كان، من الطبيعي جدا، وجود وكالة أنباء تابعة للدولة. لكن، عندما استعادت الوكالة بالتدريج، خلال الخمسينيات، استقلالها السياسي، لم ترتبط فكرة هذا الاستقلال بالاستقلال الاقتصادي، ولم تتحدث الصحف الفرنسية

عن الطرح القائل بأن تدفع خزينة الدولة نفقات ادامة وكالة اجانس فرانس بريس. ولكن تلك الصحف كانت تواصل القول "ان ما يخجل فعلا، هو ان تطلب وكالة اجانس فرانس بريس دفع رسم الاشتراك في خدماتها، في حين ان التوجه الذي كان قائماً في عام 1944 ان تكون وكالة اجانس فرانس بريس ممولة بواسطة "ضريبة إعلام" كما هو الحال بالنسبة للمحطات الإعلامية السمعية والبصرية، شرط ان توزع الوكالة أخبارها مجانا على الصحف".

منذ عام 1947 لاحظ عدد معين من المراقبين في عالم الصحافة والسياسة انه بالنسبة لوكالة اجانس فرانس بريس، كانت صفة المؤسسة العامة التي تمتعت بها منذ عام 1944 سيئة. تميل الحكومات إلى تغيير رؤساء مجلس إدارة الوكالة كما يتم تغيير الوزراء ولم يكن هذا التصرف جيدا لا بالنسبة لمصداقية الوكالة في الخارج ولا بالنسبة لزبائنها في الداخل، وبعد جدال ومناقشات متعددة، وافق البرلمان في يناير (كانون الثاني) 1957 على نظام أساسي جديد لوكالة اجانس فرانس بريس، لا زال نافذا حتى يومنا الحاضر(*).

---

* رغم جميع المحاولات التي بذلت ولا زالت تبذل حتى يومنا هذا للايحاء بأن هناك مسافة بين وكالة الصحافة الفرنسية والدولة الفرنسية فإن الوقائع تثبت ان "التبعية" المباشرة موجودة وخير مثال على ذلك ما نشر بتاريخ 30/ نيسان (أبريل) عام 2002 وفي جريدة الحياة العدد 14285 من ان وزارة الخارجية الفرنسية أعربت عن أسفها لقرار السلطات السورية عدم تجديد اعتماد ماهر شميطلي مدير مكتب وكالة "فرانس برس" في دمشق الذي غادر سوريا. =

حصلت وكالة اجانس فرانس بريس، بموجب هذا النظام الأساسي الجديد، على استقلالها المهني والسياسي ولكنه لم يحسم المسألة المالية، ولا استطاع تغيير النفسية الجماعية للعاملين في الوكالة. لم يجد أي واحد من العاملين أي تناقض بين ارادة الاستقلال الصحفي والسياسي، وبين قبول التبعية الاقتصادية. لذلك، وباسم هذا التقليد، توجه في ديسمبر (كانون الأول) عام 1986 أعضاء نقابات الصحافيين لمقابلة معاون رئيس الوزراء، ليطالبوه بالمساعدات المالية، ولم تتغير هذه الحالة النفسية رغم التفسيرات والمناقشات المتعددة التي اعطيت لها والتي دارت حول الموضوع ردحاً طويلاً من الزمن.

من الأمور المعروفة في عالم الإعلام، ان المؤسسة الإعلامية تنسى بسرعة الهدف من تأسيسها فتخلط بين الوسيلة والهدف، وتميل إلى اعتبار وضعها الخاص والدفاع عن مصالحها هدفا نهائيا وسبباً لوجودها، هذه الظاهرة برزت بشكل واضح لحظة حدوث أزمة

= وقال الناطق باسم الوزارة فرنسوا ريفاسو: "نعرب عن اسفنا لقرار السلطات السورية عدم تجديد اعتماد مراسل فرانس برس في دمشق السيد شميطلي. ان هذا الاجراء يمثل اشارة سلبية بالنسبة إلى احترام حرية الصحافة في سورية". وكانت إدارة منطقة الشرق الأوسط لوكالة فرانس برس أعلنت ان شميطلي الذي تولى مهماته في دمشق في تشرين الأول (أكتوبر) 2000 "عمل دائماً بشكل متوافق مع القواعد الأخلاقية للصحافة العالمية وفي إطار احترام القوانين السورية حول الصحافة". واعتبرت ان رفض تجديد اعتماده "عرقلة لا مبرر لها لعمل الصحافة العالمية في سورية".

ديسمبر (كانون الأول) عندما ذهب أعضاء النقابات لمطالبة معاون رئيس الوزراء بالمساعدات المالية كانت هذه الحركة ما يعرف بـ "ثقافة المؤسسة" التي تمثل مجموعة القيم التي كان يعتقد كل فرد بأنها تؤمن له الرفاهية، وبانها تحصل على موافقة سريعة من السلطات.

خلال المناقشات حول أبواب ميزانية الدولة في البرلمان الفرنسي التي جرت طوال السنوات الماضية، كان البرلمانيون يطالبون، وهم مقتنعون تماما، بانهم يعملون للصالح العام، بتقديم مساعدة مالية من الخزينة إلى وكالة اجانس فرانس بريس، على اعتبار، انها مؤسسة عامة فعلا. اسعد ذلك بالطبع منافسي الوكالة الأجانب الذين لم يتركوا ابدا فرصة تفوتهم لنشر أخبار "المساعدات المالية الحكومية" التي يقررها البرلمان إلى وكالة اجانس فرانس بريس. من وجهة قانونية لا يقترع أعضاء البرلمان على تخصيص مبالغ معينة كمساعدة لوكالة اجانس فرانس بريس بل، يقترعون على تحديد مبالغ المخصصات التي توضع تحت تصرف الوزارات لشراء اشتراكات في وكالة اجانس فرانس بريس. وهي طريقة مبطنة وغير مباشرة لتقديم المساعدات للوكالة لتستطيع مواصلة عملها.

فيما وراء حجم الاشتراكات التي تلتزم بها الدولة من خلال الوزارات المختلفة، تبقى القناعة القديمة التي تقول بأن الدولة السخية والليبرالية تدفع، من خلال هذه الاشتراكات، ثمن الاستقلال الذاتي لوكالة اجانس فرانس بريس وتقدم مساعدة غير مباشرة إلى الصحافة. حسب رأي كثيرين، تمثل وكالة اجانس فرانس بريس جزءا من القطاع العام،

ومن بين الأمور التي كان من الصعب جدا على الصحافيين قبولها خلال أزمة 1986 كانت فكرة تسريح العاملين في الوكالة، إذ لا تسمح القوانين الفرنسية بتسريح العاملين في القطاع العام، ولذلك، يجب ان يستفيد الصحافيون العاملون في وكالة اجانس فرانس بريس من هذه القوانين تماما، كما يستفيد العاملون في القطاع العام. وهذا دليل قاطع على ان الوكالة الفرنسية مؤسسة حكومية فرنسية.

يستمد الثقل النقابي، في وكالة اجانس فرانس بريس، قوته من التقاليد، حيث لعبت النقابات دورا مهما خلال الفترة السياسية التي واكبت التحرير، قبل ان تنظم الأمور على يد أول مديرين للوكالة هما: Paul-Louis Bret و Maurice Negre. استمر التوازن بين الوكالة والنقابات قائما حتى عام 1968 عندما عادت النقابات إلى ممارسة دورها الطبيعي. في ذلك العام، عرفت وكالة اجانس فرانس بريس الأزمة بعد تأخير معين وتعلقت هذه الأزمة بمسألة التحول والتطوير: حصلت وكالة اجانس فرانس بريس على نظام أساسي جديد في السنة السابقة وكان يديرها آنذاك جان ماران (JEAN MARIN). فجأة - ربما بسبب أفكار الجيل الجديد من الصحافيين ومضمونها - برزت أزمة خطيرة وضعت مجلس الإدارة ورئيس هذا المجلس قيد الاتهام مما أدى إلى ظهور نزاعات خطيرة جدا، تم خلالها تعيين أعضاء جدد لمجلس الإدارة، بصورة عشوائية، تداولوا في غياب رئيس مجلس الإدارة مع المسؤولين في الوكالة والزعماء النقابيين لمعرفة آرائهم وواقعهم وتقييمهم لوضع المؤسسة.

حلت الأزمة، في ذلك الوقت، من خلال تسوية اتخذت شكل بروتوكول شامل ينظم الحياة الاجتماعية في داخل الوكالة. أعطى هذا البروتوكول، بالفعل، سلطة كبيرة إلى النقابات. ولا شك انه عند قراءة بنود هذا البروتوكول، يلاحظ انه يفرض إعلام النقابات، مسبقا، بالتعيينات وتنظيم الخدمات ولا تفرض بصورة رسمية نظام الإدارة المشتركة في المؤسسة. بالفعل، أوجدت ظروف اقرار هذا البروتوكول وتطبيق بنوده خلال السنوات التي تلت سلطة نقابية حقيقية.

كان المدير العام ورئيس مجلس إدارة الوكالة يعيش عمليا تحت الاشراف النقابي المباشر والدائم حتى أعوام السبعينيات والثمانينيات. فهو لا يستطيع تعيين أي شخص قبل ان يعلم نقابات الصحافيين ويناقش معها مسألة هذا التعيين، ولا يستطيع تعديل نظام عمل أي قسم في الوكالة. قبل الاتفاق، مسبقا، مع النقابات المختصة حول هذا التعديل. كانت الأمور في الوكالة تسير وكأن رئيس مجلس إدارتها يخضع لوصاية هيئة تعرف بالوفد النقابي المشترك، إلا أن هذا الواقع الذي كان يفرض ان يجتمع الرئيس مع الزعماء النقابيين كل شهر لمراجعة كافة نواحي الحياة في الوكالة بضمنها المسائل الصغيرة وحتى المسائل الشخصية، قد تغير فيما بعد.

رغم المناقشات العديدة التي جرت في فرنسا عند نهاية عام 1986، استمرت الدوائر التشريعية والقانونية في حماية السلطة النقابية وتأكيد نفوذها من خلال وضع شروط عمل مرهقة.

ليست العلاقات الغامضة جدا القائمة بين وكالة اجانس فرانس بريس والوسائل الإعلامية المكتوبة في فرنسا، أقل التناقضات شأنا في عمل الوكالة. فمنذ عام 1957 تعيش وكالة اجانس فرانس بريس تحت مظلة الضمانة السياسية للصحافة، نظرا لان نظامها الأساسي أعطى للصحافة أغلبية مقاعد مجلس الإدارة ومنحها سلطة جازمة، إذا رغبت في ممارستها في اختيار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة. ومن خلال هذه السلطة، تمنع الصحافة اعتماد الوكالة، بدرجة كبيرة، على الدولة ولكن يمكن تحقيق ذلك فعلا إذا كان لرئيس مجلس إدارة الوكالة الرغبة في استخدام هذه السلطة.

مع ذلك، لا تعتبر الصحافة وكالة اجانس فرانس بريس كمؤسسة تجارية حتى وان كان ممثلو الصحافة في مجلس إدارة الوكالة يرغبون في ان تكون معايير إدارة الوكالة صارمة وتتماثل مع المعايير الإدارية السائدة في المؤسسات التجارية. لا ترى الصحافة الفرنسية ان وكالة اجانس فرانس بريس مؤسسة تابعة لها بل تعتبرها خليطا من تعاونية ومؤسسة حكومية. في عام 1957 رفضت الصحافة مبدأ الاستثمار في وكالة اجانس فرانس بريس، عندما كان لا يزال من الممكن تحويلها إلى تعاونية حقيقية وتوزيع اسهمها على الصحف التي ساهمت في تكوين رأسمالها، فتصبح هذه الصحف بذلك مسؤولة من الناحية المالية عن تغيير الاساليب الفنية التي تتبعها الوكالة. عزت الصحف سبب هذا الرفض إلى أسباب معقدة. لقد اعتبرت الصحافة، رغم كونها غنية نسبيا، بأنه ليس من مصلحتها، من الناحية المالية، ان

تتورط في توسيع النشاط المالي لوكالة اجانس فرانس بريس، مع انها كانت مستعدة، دون شك، لعمل ذلك فيما لو كانت الوكالة وكالة أنباء وطنية. كان يسود، في ذلك الوقت، الاقتناع بأن وكالة اجانس فرانس بريس تمثل أحد أشكال المساعدة الحكومية للصحافة بوجه عام وانه من خلال مساعدة الوكالة ماليا، يسمح دافع الضرائب للصحف بأن تحصل على خدمات وكالة اجانس فرانس بريس بثمن أقل.

إن فرنسا هي إحدى الدول الغربية، حيث تساعد الدول الصحافة بسخاء أعظم وتؤثر مثل هذه المساعدة على المدى الطويل بصورة سيئة على كفاية وأخلاقية الصحافة وينعكس هذا التأثير السيء على العلاقات القائمة بين وكالة اجانس فرانس بريس والصحافة لان هذه الأخيرة، تعتبر ان مساهمتها المحدودة في تمويل الوكالة تبرر رغبتها في الحصول على خدمات غير باهظة الثمن مع ان الصحافة لا ترفض قبول أي زيادة تفرضها الوكالة على رسم الاشتراك، وبالفعل، فإن تعريفات وكالة اجانس فرانس بريس الخاصة بالصحف الفرنسية تقل عن تعريفات وكالة DPA الألمانية الخاصة بالصحف الألمانية وتقل ايضا عن تعريفات وكالة الاسوشيتد بريس الخاصة بالصحف الأميركية.

بصورة إجمالية، لم تكن وكالة اجانس فرانس بريس صفقة تجارية خاسرة للصحافة الفرنسية. فقد تطورت تعريفات الوكالة بسرعة أقل وضوحا من تطور سعر بيع الصحيفة، مع ان الوكالة انتقلت من خدمة مختصرة إلى خدمة شديدة التعقيد، حيث قدمت وكالة اجانس فرانس

بريس للصحافة الفرنسية الخدمات الاخبارية بثمن مقبول، بالإضافة إلى تأمين فرص استثنائية للصحافة لجهة الاقتصاد في النفقات، من خلال تمكين الصحف من إلغاء الوظائف الفنية والاخبارية فيها بما أن الأخبار التي تزودها الوكالة أصبحت، بصورة تدريجية، صالحة للطبع فورا.

بين بقاء تقليد الخدمة العامة ومخطط التعاونية، لا تشعر الصحافة الفرنسية بأنها ملزمة تجاه وكالة اجانس فرانس بريس، بنفس القدر الذي تلتزم به الصحافة الأميركية، تجاه وكالة الاسوشيتد بريس. فالصحافة الفرنسية تعتبر ان وكالة اجانس فرانس بريس تظل شأنا حكوميا، وتجد، من الطبيعي، ان تتدخل الدولة عندما تواجه الوكالة صعوبات مالية خطيرة.

لم تكن العلاقات بين السلطة السياسية والصحافة في فرنسا سهلة ابدا، وكانت شديدة التعقيد بالنسبة لوكالة اجانس فرانس بريس ولم يكن مرد ذلك، إطلاقاً، اللون السياسي للحكومة، فهناك زعماء اشتراكيون يحترمون جدا استقلال الصحافة، كما ان آخرين أقل احتراما لهذا الاستقلال رغم كونهم أصحاب صحف أو مدراء لها وكذلك كان الأمر بين صفوف الليبراليين. ورغم كل ذلك، فيمكن القول بأن التقاليد الفرنسية لا تزال بعيدة عن مفهوم استقلال الصحافة المعترف به في الدول الانجلو - ساكسونية من جانب السلطة الحكومية.

في عام 1975 وبعد ان ترك جان ماران عمله في وكالة اجانس فرانس

بريس بسبب وصوله إلى سن التقاعد، اعلمت السلطة السياسية في ذلك الوقت، رغم عدم ميلها إلى التدخل، مجلس إدارة الوكالة، عبر ممثليها في هذا المجلس، بأنها تفضل ان يحتل دبلوماسي محنك كرسي رئاسة مجلس إدارة الوكالة خلفا لجان ماران.

انطلق هذا التصرف الحكومي، في نفس الوقت، من احساس جيد كما من فهم خاطئ: فرئيس مجلس إدارة وكالة اجانس فرانس بريس يؤدي أحياناً دورا مهما في الانتشار الثقافي لفرنسا في الخارج ولكن بصفته رئيسا لمؤسسة فرنسية ذات نشاط عالمي فإن جعله كسفير يولد خطرا اكيدا على الصورة العالمية لوكالة أنباء مستقلة. تردد ممثلو الصحافة في مجلس الإدارة قبل ان يرفضوا هذه الفكرة على اعتبار، ان الدولة هي التي تقدم التمويل اللازم للوكالة ويحق لها بالتالي ابداء رأيها.

في النهاية، كانت الملاحظات العلنية لبعض الصحافيين الأميركيين العاملين في باريس وبالأخص بيار سالنجر (Pierre Salinger) هي التي منعت تحقيق رغبة الحكومة. وصف أحيانا النظام الأساسي لوكالة اجانس فرانس بريس المطبق بدون أي تعديل عليه لمدة ثلاثين عاما بأنه "مسخ قانوني".

إن وكالة اجانس فرانس بريس، من الناحية القانونية، مزيج من شركة مساهمة وتعاونية صحفية ومؤسسة حكومية ولا يمكن تصنيفها بصورة حصرية تحت أي فئة من هذه الفئات. يتضمن النظام الأساسي المعقد

هذا بعض مواطن الضعف، فيما يخص شروط الإدارة المالية للمؤسسة. مع ذلك، فقد مثل قبوله آنذاك تقدما مهما، وفي هذا النطاق، يجب الاعتراف بفضل واضعي بنوده وبالاخص Fernard Terrou[74] الذي كانت له الشجاعة في وضعه بطريقة تخالف التقليد القانوني الفرنسي. كما يجب، ايضا، الاعتراف بفضل الرجال السياسيين الذين ساهموا في ولادة أحد أندر القوانين التي حصلت على اجماع الأراء تقريبا في الجمهورية الرابعة.

مثّل هذا النظام الأساسي في عام 1957 ثورة فعلية. كانت الإذاعة، في ذلك الوقت، إحدى الدوائر الحكومية ويرتبط مديرها العام برئيس الوزراء من خلال الوزير المختص الذي يخضع لاشرافه المباشر. شكلت موافقة الحكومة على الاستقلال الذاتي لوكالة اجانس فرانس بريس وعلى شروط تعيين الموظفين فيها التي تؤكد استقلال رئيس مجلس إدارتها في هذا الشأن اقداما عظيما من جانب الحكومة، لدرجة ان الحكومة في عام 1960 وخلال الرئاسة الأولى لجان ماران للوكالة، فكرت، جديا، في التراجع عن موافقتها السابقة. وبالفعل، ابدت رغبتها في تعيين مدير عام يعمل بجانب رئيس مجلس الإدارة يرتبط مباشرة بمجلس الوزراء إلا أن الصحافة رصت صفوفها للدفاع عن النظام الأساسي كما ان جان ماران الذي ارتبطت شخصيته بهذا النظام وفي النهاية قرر الجنرال ديغول إبقاء الوضع على حاله.

ويقول أحد مدراء الوكالة خلال الثمانينيات، "اعرف ان الكثير من الأنظمة الأساسية التي جرى اقتراحها لوكالة اجانس فرانس بريس كانت اسوأ بكثير من النظام الأساسي الحالي للوكالة وقد يكون هذا النظام ناقصا من نواح عديدة كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية حسب قول تشرشل، ولكني لا اعتقد بأنه كان بالإمكان تصميم نظام أساسي أفضل من النظام الحالي، كنت اخشى دائما بأن يؤدي الجدل، حول هذا النظام، إلى الارتداد إلى الوضع الذي كان سائدا قبل وجوده وتعريض ما تم اكتسابه في عام 1957 للخطر، اعتقد بأنه يمكن التغلب على مساوئ النظام الأساسي لوكالة اجانس فرانس بريس. بدون ان اقترح تعديل بنوده كنت اطمح، خلال عملي في الوكالة، إلى تطويرها من خلال تصوري لها كمؤسسة تجارية مستقلة ولكني لم اتمكن، واعترف بذلك، من اقناع العاملين فيها أولاً والاوساط الصحفية أو الحكومية بفكرتي هذه. ولكن بذور الفكرة غرست في العقول. اني على اقتناع تام بعدم وجود أي وسيلة أو سبيل آخر يؤمن بقاء وكالة اجانس فرانس بريس وكالة أنباء عالمية. لذلك بذلت أقصى الجهود لتطوير هذه المؤسسة، بصورة تدريجية، من خلال إنشاء اقسام داخلية لم تكن موجودة في السابق، كما من خلال إدخال أساليب عمل يمكن تكييفها مع متطلبات المستقبل، وبصورة خاصة، من خلال تغيير توازنها التجاري[75].

ويشير إلى انه كان لوكالة اجانس فرانس بريس عام 1984 دخل مضمون يمثل نسبة 63 بالمئة من إجمالي الإيرادات، وهو كناية عن

اشتراكات الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة وفي ديسمبر (كانون الأول) عام 1986 هبطت هذه النسبة إلى 53 بالمئة لا بسبب انخفاض القيمة المطلقة، بل، بفضل تنمية الإيرادات التجارية الأخرى. كان الهدف هو الوصول إلى نسبة تقل عن 50 بالمئة في عام 1988. واذا ما تمكنت وكالة اجانس فرانس بريس، في يوم من الايام، من تطوير خدماتها وتنمية الإيرادات الأخرى بحيث تمثل اشتراكات الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة نسبة لا تزيد عن 33 بالمئة، يصبح بالإمكان حل كافة المشاكل التنظيمية في الوكالة. ان هذا الهدف يمكن تحقيقه، كما أظهرت ذلك وكالة رويتر.

3 - 3 - الفرانكوفونية ومناطق نفوذ الوكالة

يتم تقييم ثقل الوكالات العالمية للأنباء، بالاستناد إلى السلطة الخاصة التي تمارسها في منطقة من العالم، أكثر مما تمارسه في منطقة أخرى منه. فمن الواضح مثلا، ان وكالة اجانس فرانس بريس تحتل المركز الأول بين وكالات الأنباء الأخرى في الدول التي استعمرتها، كما تعتبر أفضل مصدر للأخبار المتعلقة بالدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية. ولكن المعروف، للاسف، ان أفريقيا ليست قارة غنية من الوجهة المادية ولذلك يمكن عزو وضع وكالة اجانس فرانس بريس القوى في هذه الدول، إلى القروض المالية التي تقدمها الوكالة لها.

لا تنتهي منطقة نفوذ وكالة اجانس فرانس بريس عند هذا الحد. فهي

ثابتة الاقدام في اليابان -السوق الأجنبية الأولى بالنسبة لمبيعات الوكالة هناك- وفي أميركا اللاتينية، مع ان مركزها في هذه المنطقة ضعف بسبب المنافسة الشديدة وبعد الوكالة عن هذه المنطقة. هناك حقيقة وهي، ان نشرة وكالة اجانس فرانس بريس تعتبر إحدى النشرات المهمة للأنباء باللغة العربية فهي المصدر الرئيسي للأخبار في العالم العربي صحف، محطات إذاعة وتلفزيون، إدارات عامة، دوائر حكومية ووزارات.

باشرت وكالة اجانس فرانس بريس باصدار نشرة أخبار باللغة العربية عام 1969 مستغلة السياسة المؤيدة للعرب التي انتهجها الجنرال ديغول، هذه السياسة التي منحت فرنسا وزناً عظيماً سياسياً واقتصادياً وثقافياً في هذه المنطقة من العالم.

استمرت وكالة أجانس فرانس بريس ولمدة طويلة في اتباع نظام التغطية الشاملة للأخبار العالمية، ولكن ما لبثت أن طورت وكالة الاسوشيتد بريس نشاطها وعملت وكالة رويتر بنشاط كبير -بعد نجاحها في حقل الأخبار الاقتصادية- منذ بداية الثمانينيات في حقل الأخبار العالمية، بحيث انحصرت المنافسة، بدرجة متزايدة، بين هاتين الوكالتين الأنجلو - ساكسونيتين.

يتحدث النظام الأساسي لوكالة أجانس فرانس بريس عن "الاشعاع" ولكن هذه الكلمة الخجولة لا تعني أقل من النفوذ، واستناداً إلى هذا المفهوم، يتوجب على وكالة اجانس فرانس بريس ان تفرض احترامها وان تكتسب مواقع جديدة وان توجد في كل مكان.

تجد وكالة اجانس فرانس بريس ان وضعيتها اضعف بشكل واضح من وضعية الوكالات المنافسة لها. بخلاف الاسوشيتد بريس، فإن سوقها الوطنية (الداخلية) محدودة ولا تستطيع تعويض اكلاف خدمة هذه السوق، إلا من خلال اشتراكات الإدارات العامة في فرنسا في خدماتها بالإضافة إلى الرسوم التي تدفعها وسائل الإعلام.

فشلت وكالة اجانس فرانس بريس في التطوير السريع للقطاعات التي تؤمن الربح التجاري، كما فعلت وكالة رويتر الذي سمح لها تطوير هذه القطاعات، بتحقيق استقلالها المالي وتأمين استمرارية وجودها.

اضطرت وكالة اجانس فرانس بريس، لكي تستمر في العمل كوكالة أنباء عالمية، إلى اتباع أساليب للتعويض عن العوامل السلبية، فهي تقدم، في الوقت الحاضر، مجموعة كاملة من الخدمات الاخبارية المختصة بوسائل الإعلام، ولكن عليها الآن، ان تجد أشكالاً أخرى من الخدمات التي تحقق الربح المادي. عليها ان تستثمر قدراتها، في حين، لا تسمح بنيتها المالية بمثل هذا الاستثمار فهي لا تستطيع ان تغامر بتنفيذ أقل خطوة إدارية مترفة كما ان عليها، غالبا، اتباع سياسة إدارية متشددة اكثر، وأخيراً يجب على وكالة اجانس فرانس بريس ان تركز قدراتها الفعلية لتحقيق هدف رئيسي: البقاء وكالة أنباء عالمية وعدم التورط في مغامرة مالية ولا ان تركن إلى الوهم النرجسي القائل بأن التاريخ يضمن لها البقاء إلى الأبد[76].

ظاهرياً، تبدو شبكات وكالات الأنباء العالمية وكأنها جامدة لا تتحرك مع انها في الواقع تتطور فيما يخص الأخبار والأسواق. لا لزوم للقول، انه عندما تصبح نقطة معينة من العالم -لنقل أفريقيا الجنوبية مثلاً- ميداناً غنياً للاخبار، تسارع وكالات الأنباء بتعزيز مصادرها البشرية والفنية، كما أنظمة الإرسال في تلك النقطة، والعكس صعب التحقيق عندما تفقد نقطة معينة من العالم الاهتمام العالمي بها. في مثل هذه الحالة، تصطدم وكالة الأنباء بحقيقة ثابتة لا يمكن تجنب مواجهتها. ان وكالات الأنباء -بالاخص في فرنسا- مؤسسات تتبع نظاماً صارماً للغاية يسمح للعاملين فيها بأن يكون لهم نقابات للدفاع عن حقوقهم. وعلى هذا الاساس، يميل العاملون إلى التصور بأنه عندما يتم تعيين ثلاثة أشخاص في لشبونة أو براغ مثلاً، يجب ان يستمر هؤلاء في عملهم في مكتب الوكالة، حتى بعد أن يتوقف العالم عن الاهتمام باخبار هاتين المنطقتين. لذلك، اتبعت الوكالة، في هذا المجال، سياسة تنص على عدم اعتبار أي شيء كواقع نهائي. كانت ترسل عند الضرورة عشرة أشخاص لتغطية حدث حصل في بلد معين ثم تطلب منهم العودة بعد ثلاثة اشهر. ان هذه الطريقة تتصرف بها الوكالات العالمية الأخرى، مع الإشارة، ان وكالة رويتر تتصرف أفضل في هذه المسألة، ورغم انها تعمل وفق سياسة إدارية معقلنة ليست حرة تماماً في تحركاتها.

تضيف الاعتبارات السياسية صعوبة إلى صعوبات عملية إرسال

المراسلين وفتح المكاتب في الخارج. ففي حين لا توافق دول معينة على وجود وكالة أنباء معينة في اراضيها، تعتبر دول أخرى ان وجود هذه الوكالات فيها يعزز مركزها في العالم الثالث ولذلك، عندما ترغب وكالة أنباء في تقليص عدد ممثليها في دولة من هذه الدول الأخيرة، تظهر أحياناً تفسيرات ذات طبيعة سياسية، تجعل الوكالة تشعر بأنها أصبحت رهينة في تلك الدولة.

حدث هذا الأمر مراراً في أفريقيا، التي تعتبر، بالفعل، المنطقة التي يطرد منها الصحافيون ومراسلو وكالات الأنباء بتكرار اكبر. تطالب الدول الناطقة باللغة الفرنسية في أفريقيا بوجود ممثل لوكالة اجانس فرانس بريس، وحتى بوجود مكتب لهذه الوكالة فيها، فبالإضافة إلى ان مثل هذا التواجد يضفي على الدولة المضيفة شرفاً معيناً، فانه يضمن لها بأن تنشر تصريحات رئيس الدولة في الخارج.

وحيث تتبع الدول، في حقل الإعلام، مفهوماً حكومياً بالكامل، تطلب دائماً من مكتب وكالة اجانس فرانس بريس فيها ان ينشر كل ما هو جيد عن الدولة وان يمتنع عن نشر ما يسيء اليها، اي، بكلمات أخرى، يفرض على مكتب الوكالة الحصول على موافقة السلطات المحلية على نشر ما يريد المكتب ان ينشره.

ويقول أحد المديرين العامين للوكالة وهو السيد هنري بيجا: "في حالات صعبة اضطرت إدارة وكالة اجانس فرانس بريس إلى تقليص

نشاط مكتب في دولة أفريقية أو حتى إلى غلقه وسحب المراسل من هذه الدولة. في تلك الحالات كانت الدولة، التي يتعلق الأمر بها، تعبر عن انزعاجها، وحتى عن غضبها، إلى أعلى مرجع في الحكومة الفرنسية، وعلى الأقل، إلى وزير الخارجية مؤكدة بأن القرار الذي اتخذته وكالة اجانس فرانس بريس غير مقبول، ويهدد "العلاقات التقليدية الودية" القائمة بين فرنسا وتلك الدولة. واذكر هنا زائير والكاميرون كممثلين للدول التي تتصرف بهذا الشكل، تجاه وكالة اجانس فرانس بريس"[77].

تعتبر وكالة اجانس فرانس بريس، في القارة السوداء، وكالة الأنباء العالمية الرئيسة وتمثل في نظر دول هذه القارة التي تحتفظ بعلاقات متينة جداً مع فرنسا - سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو مالية - عاملاً مؤثراً على المصالح الفرنسية، في حال فشلت وكالة اجانس فرانس بريس في الامتناع عن نشر أخبار المخالفات الخطيرة لحرية الصحافة التي ترتكب في تلك الدول.

ولمدة تزيد عن 25 سنة، تمكنت وكالة اجانس فرانس بريس من الصمود خلال تاريخ تخللته حالات كثيرة من قطع العلاقات والمصالحة من جديد. لم تعرف الوكالة مثل هذه الصعوبات في كينيا أو في نيجيريا ولكن، من البديهي، ان وكالة رويتر واجهت في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية، صعوبات مماثلة لما واجهته وكالة اجانس فرانس بريس في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

يفكر الفرد ويكتب، بدقة اكبر، إذا فكر أو كتب بلغته الام، ويستطيع قارئ الصحيفة ان يعرف متى يكون النص الذي يقرأه مترجماً أو مقتبساً. ان مشكلة اللغة مشكلة مستديمة بالنسبة لوكالة اجانس فرانس بريس بما أنها تعمل بست لغات: الفرنسية والإنكليزية والألمانية والعربية والأسبانية (مركز الترجمة في باريس التي تبعد كثيراً جداً عن أسواق أميركا اللاتينة) والبرتغالية - البرازيلية (نظراً لان زبائن الوكالة في البرازيل، هم من أهم زبائن الوكالة في العالم). تستخدم كالة اجانس فرانس بريس صحافيين من 15 جنسية مختلفة يجلسون جنباً إلى جنب في قاعات التحرير في المركز الرئيسي للوكالة في باريس.

لم يحدث في التاريخ، ان تكلم هذا العدد الكبير من الأشخاص باللغة الفرنسية لأسباب ترتبط بالديموغرافية أو بالتعليم. ففي العديد من الدول الأفريقية مثلاً، تنتشر اللغة الفرنسية بين السكان، بدرجة أوسع، مما كانت منتشرة هناك خلال الخمسينيات، عندما كان نخبة القوم فقط يتكلمون بهذه اللغة. مع ذلك، فقد تقلص توزيع خدمات وكالة اجانس فرانس بريس باللغة الفرنسية في العالم. بالمقابل، يزداد، باستمرار، استعمال اللغة الإنكليزية في كل مكان ويشمل ذلك القارة الأوروبية.

كان التطور الذي حصل خلال السنوات الخمسين الماضية، مثيراً للاعجاب ليس فقط لجهة نتائجه، بل وأيضاً، لجهة التوازي مع القوة

الاقتصادية الأميركية ومع تطور الوسائل الحديثة للاتصالات والتوزيع. توقف استعمال اللغة اللاتينية التي كانت في قديم الازمان اللغة الوحيدة في الإمبراطورية الرومانية الواسعة الارجاء، بسبب ضعف وسائل الاتصال. يحدث عكس ذلك في يومنا الحاضر: سهلت الأقمار الصناعية ومحطات الإذاعة والتلفزيون انتشار اللغة الإنكليزية في مختلف أنحاء العالم.

ويشير بيجا "ان وضعية اللغة الفرنسية، الجيدة وفق المفهوم الإحصائي، آخذة بالتدهور وينخفض بانتظام عدد الصحافيين الأجانب القادرين على العمل باللغة الفرنسية، رغم انه يحدث مراراً ألا تطلب صحيفة، على سبيل المجاملة فقط، من وكالة اجانس فرانس بريس التغيير الفوري للغة نشرات أخبارها، مع ان الصحافيين العاملين في تلك الصحيفة، توقفوا عن استعمال خدمات وكالة اجانس فرانس بريس باللغة الفرنسية".

تواجه وكالة اجانس فرانس بريس اختيارات صعبة: إذ عليها ان تفكر بتطوير خدماتها باللغة الإنكليزية، لكي تحافظ على وجودها في الدول الناطقة بهذه اللغة التي كانت في السابق تستعمل نشرات أخبار هذه الوكالة الصادرة باللغة الفرنسية. وهكذا، يظهر الدفاع عن اللغة الفرنسية الذي تقوده بنشاط وكالة اجانس فرانس بريس، كمعركة معقدة يجب ان تنسجم مع النشاط التجاري للوكالة. والموقف بالنسبة للوكالة دقيق بشكل خاص. تخاطر الوكالة في حالات معينة بالتسبب

في الاختفاء التام لتأثير الإعلام الفرنسي، إذا استمرت، باصرار، على استعمال اللغة الفرنسية.

ليس من السهل أبداً تحليل تأثير لغة ما على الإعلام. من المؤكد ان اللغة الإنكليزية، بفضل شكلها وايجازها وسهولة تركيب جملها، تسمح بتأليف نصوص مختصرة وعناوين تؤكد مهارة الصحافة الانجلو-ساكسونية. بالمقابل، قد تكون اللغة الفرنسية أقل ملائمة بالمفهوم المهني، ولكنها تسمح بالتعبير بدقة اكبر.

إن وكالة اجانس فرانس بريس، هي الوكالة العالمية الوحيدة التي تحافظ على اللغة الفرنسية كلغة تخاطب عالمية مع جزء كبير من العالم. لذلك، تجد نفسها في وضع اسوأ بكثير من وضع منافساتها الانجلو-ساكسونيات. فاذا فقدت مناطق نفوذ إضافية تكون النتائج خطرة، ليس عليها وعلى استقلال الصحافة الفرنسية تجاه مصادرها، بل وأيضاً، على مركز اللغة الفرنسية في العالم، وفي هذه المنافسة يتعرض للخطر النفوذ الثقافي لفرنسا في الخارج وإرادتها الثقافية في الداخل.

3 - 4 - الوكالة الفرنسية.. والإعلام الاقتصادي

نشأ الإعلام الاقتصادي في أوروبا - في بريطانيا بوجه الخصوص - بفضل التقاليد السائدة في الممارسات التجارية في سوق لندن. بعد أن لاحظت وكالة الاسوشيتد بريس الانطلاق الناجح لوكالة رويتر في هذا

القطاع، قررت، متأخرة جداً، في السبعينيات الاشتراك مع مجموعة داو جونز (Dow-Jones)، التي تهتم بالشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية بصورة رئيسية، في تأسيس وكالة إعلامية تابعة هي AP-Dow Jones التي تعد في الوقت الحاضر وتوزع عدداً معيناً من الخدمات الاقتصادية. أصبح بعد ذلك، قطاع الخدمات الاقتصادية أحد أكثر القطاعات الإعلامية نشاطاً، من بين قطاعات النشاطات الإعلامية الأخرى التي تقوم بها وكالة الاسوشيتد بريس.

لم تدرك وكالة اجانس فرانس بريس، لسوء حظها، رغم وجود مركزها الرئيسي قبالة بورصة باريس، إلا بعد وقت متأخر، أهمية قطاع الأخبار الاقتصادية. كانت توجد بالطبع علاقات وثيقة بين وكالة اجانس فرانس بريس وبورصة باريس قبل الحرب العالمية الثانية. واستمرت هذه العلاقات قوية وثابتة حتى عام 1957-1958. لكن، لأسباب مختلفة، لم تتمكن وكالة اجانس فرانس بريس من مواكبة التحرك الجديد ولم تدخل حقل الإعلام الاقتصادي في اللحظة التي غير هذا الإعلام طبيعته، أي في أواسط الستينيات، عندما بدأت بورصة باريس -وبورصات العالم- تهتم بالحصول على الأخبار المالية.

اعتبرت وكالة اجانس فرانس بريس، في ذلك الوقت، ان عليها توجيه وتركيز جهودها وإمكانياتها نحو مجالات أخرى. وهكذا تعصرنت بورصة باريس، بصورة مستقلة، عن أنظمة توزيع الأخبار وبشكل خاص، عن وكالة اجانس فرانس بريس فأضاعت بذلك فرصة

ذهبية للفوائد التي كان من الممكن ان تجنيها الوكالة من جراء إقامة تعاون أوثق مع بورصة باريس.

بدأت وكالة اجانس فرانس بريس تهتم، مجدداً، بالإعلام الاقتصادي، خلال الفترة ما بين عام 1969 وعام 1970 مع الاخذ بعين الاعتبار إمكاناتها وخبراتها في هذا الحقل وتأكدت من فوائد هذا الاهتمام. اهتم قسم تحليل الأخبار الاقتصادية باعداد تعليقات أكثر من اهتمامه بتوزيع الارقام، فكانت المعلومات المتعلقة بالبورصة محدودة. وفي أعوام الثمانين، من القرن الماضي، عملت الوكالة على إطلاق عمل أكثر تشجيعاً في نطاق الأخبار الاقتصادية ولكنها لم تنجح في تجميع الإمكانات وتحقيق الشروط الضرورية لعمل طموح.

وكما رأينا، لم تكن وكالة اجانس فرانس بريس أبداً في وضع يسمح لها باتخاذ موقف قوي في مجال الإعلام الاقتصادي والمالي، لأسباب لا تتعلق فقط بإمكاناتها بل وأيضاً، بأسلوب العمل والتقاليد العريقة لهذه المؤسسة. لم تتمكن بالفعل أي مؤسسة فرنسية ذات حجم كاف من ان تلعب، حتى يومنا الحالي، دوراً مؤثراً كما لم تتمكن أي وكالة أنباء عامة أوروبية من لعب دور في هذا المجال يتعدى نظامه حدود بلادها. توجهت كافة وكالات الأنباء في أوروبا، كما وكالة اجانس فرانس بريس، نحو وسائل الإعلام اكثر، من توجهها نحو المصارف أو المؤسسات المالية. أما الوكالات المتخصصة بالشؤون المالية، فقليلة العدد، وينحصر اهتمامها بإخبار الوطن.

3 - 5 - خصوصيات السوق

إن القيمة المرجعية لرسم الاشتراك في خدمات وكالة اجانس فرانس بريس، محدودة على أساس صحيفة تطبع 180 ألف نسخة في اليوم، ستة أيام في الأسبوع على الأقل. تقرر هذه القيمة المرجعية النظرية، رسم اشتراك كل صحيفة، استناداً إلى عدد النسخ المطبوعة منها ويصل الرسم الأقصى الذي يطلب من صحيفة تطبع 180 ألف نسخة في اليوم، إلى مليون فرنك فرنسي سنوياً[78]. وتفرض الوكالة على صحيفة تطبع عدداً أكبر من النسخ، أو على محطة إذاعية لها عدد كبير من المستمعين، رسماً أكبر كما تفرض على وسيلة إعلامية صغيرة الحجم، رسماً أقل يتناسب مع إمكاناتها. تقرر وكالة اجانس فرانس بريس رسوم الاشتراك بالنسبة للدوائر الرسمية في فرنسا، استناداً إلى قيمة مرجعية ثابتة تتناظر مع الرسم الذي تفرضه على صحيفة متوسطة الحجم. وتستند معدلات رسوم اشتراك المحطات الإذاعية والتلفزيونية الحكومية، على معايير ترتبط بعدد المستمعين أو المشاهدين كما على معايير اقتصادية.

يمثل مبلغ مليون فرنك فرنسي للكلفة السنوية لعمل أكثر بقليل من ثلاثة صحافيين، مع الرواتب والمصاريف المرتبطة بعملهم، وهو مبلغ ضئيل نسبياً، لتأمين التغطية الشاملة للأحداث العالمية في كل لحظة وفي مختلف المواقع. فإن الطبيعة الكاملة والمعدة بعناية لخدمات وكالات الأنباء، سمحت لمعظم الصحف الصادرة في العالم اجمع،

بتحقيق اقتصاد كبير في نفقات العاملين فيها من صحافيين وفنيين.

تختلف رسوم الاشتراك بدرجة كبيرة بين وكالة وأخرى. بإمكان صحيفة فرنسية تطبع 180 ألف نسخة يومياً أن تحصل على نشرة الأخبار بالفرنسية التي تصدرها وكالة رويتر أو وكالة الاسوشيتد بريس، مقابل دفع رسم اشتراك يتراوح بين 120 ألف و150 ألف فرنك فرنسي في السنة فقط. لا تقرر هاتان الوكالتان رسم الاشتراك بالاستناد إلى كلفة الانتاج وبغية اقناع الزبون بالاشتراك، تلجأ الوكالتان إلى طريقة الاغراق، لانهما تكونان قد غطيتا كلفة إنتاج هذه الخدمات من إيرادات أسواق أخرى غير فرنسا.

بالمقابل، فهناك إمكانية ان تبيع وكالة اجانس فرانس بريس خدماتها العامة في البلاد الأوروبية، أو بلاد أخرى، بأسعار تقل كثيراً عن الأسعار التي تطلبها من وسائل الإعلام الفرنسية. فأسعار وكالة DPA التي تفرضها في ألمانيا، أعلى بكثير من أسعار وكالة اجانس فرانس بريس في ذلك البلد. من غير المعقول ان تباع نفس السيارة الفرنسية الصنع بمبلغ 80 ألف فرنك في باريس وبمبلغ 15 ألف فرنك في البيرو مثلاً، ولكن هذا هو واقع الحال في حقل الإعلام، ولكن هذه الحقيقة تؤكد إلى أي مدى يمكن ان تصل إليه خصوصية تجارة الأخبار وابتعادها عن القواعد التقليدية للاقتصاد السياسي.

تخدم وكالة اجانس فرانس بريس الصحيفة اليومية المسائية الكبيرة، كما تخدم الصحف اليومية الكبيرة الصادرة في الأقاليم مثل -Quest

France - الأولى في التوزيع- والصحيفة الصغيرة ذات الانتشار المحدود، ضمن منطقة ضيقة من الأرض الفرنسية. تقدم وكالة اجانس فرانس بريس أيضاً خدماتها إلى الصحف الأميركية واليابانية الواسعة الانتشار التي توزع كل منها ما بين 10 و12 مليون نسخة يومياً، كما تقدم خدماتها إلى الصحف الصغيرة الصادرة في أميركا اللاتينية أو في منطقة الشرق الأوسط.

إن أسواق العالم الثالث، التي من الممكن اعتبارها أسواقاً طبيعية لوكالات الأنباء الأوروبية، وبالاخص لوكالة اجانس فرانس بريس، تعتبر غير قادرة على تحمل رسوم الاشتراك في خدمات وكالات الأنباء الأوروبية. لا تمثل السوق الأميركية بالنسبة لوكالات الأنباء الأوروبية، ما تمثله السوق الأوروبية بالنسبة لوكالات الأنباء الأميركية. لذلك، تجد الوكالات الأوروبية نفسها مضطرة إلى الكفاح باندفاع أعظم في الأسواق عبر الاطلسي، حيث لا تجد الصحف الصادرة في تلك المنطقة من العالم نفسها بحاجة خاصة إلى شراء خدمات وكالات الأنباء الأوروبية، ومع ذلك، تمكنت وكالة اجانس فرانس بريس إثارة نوع من الاهتمام في أسواق عبر الاطلسي، من خلال تطوير خدمات الصور الاخبارية، حيث اشترك العديد من الصحف الأميركية بهذه الخدمات، وفي الخدمات الاخبارية العامة التي تقدمها الوكالة، في حين، لم يتجاوز عدد الصحف الأميركية المشتركة في خدمات الوكالة، قبل إدخال خدمات الصور الاخبارية، عدد اصابع اليد الواحدة.

إن أسواق دول العالم الثالث هي أسواق مفتوحة وضرورية لعمل وكالة اجانس فرانس بريس، وقد تكون الأنظمة السياسية الحاكمة فيها، غير راغبة في التخلي عن سيطرتها على حقل الإعلام ولكنها تجد نفسها دائماً بحاجة إلى خدمات وكالة أنباء عالمية. تعتبر هذه الأسواق مهمة لازدهار أي وكالة أنباء كبيرة، حتى ولو كان لهذه الوكالة زبون واحد فقط في كل دولة يتمثل بوكالة الأنباء الوطنية فيها. كما تعتبر هذه الأسواق ضرورية للوصول إلى مصادر الأخبار، حتى ولو كان مثل هذا الوصول لا يؤمن مصلحة تجارية للوكالة، لان هذه الدول لا تملك الإمكانيات المالية، كما لا تملك دائماً الرغبة في دفع رسوم الاشتراك، في خدمات وكالات الأنباء حتى ولو كانت هذه الرسوم متواضعة.

كانت وكالة اجانس فرانس بريس تقدم خدماتها، في مختلف مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، بسعر يمكن مقارنته مع السعر الذي تدفعه صحيفة فرنسية ذات توزيع متوسط وتحصل، مقابل ذلك، على الأخبار المتعلقة بالاتحاد السوفياتي التي لا تخلو من أهمية وان كانت اخباراً رسمية مراقبة. من المؤكد، ان تغطية أخبار كافة مناطق الاتحاد السوفياتي، إذا كانت هذه التغطية ممكنة من الناحية السياسية، كانت مكلفة جداً، إلا أن الأمور تغيرت بعد عام 1990 حيث تغيرت الاتفاقات، واستطاعت الاجانس فرانس بريس من الدخول إلى مناطق المعسكر الاشتراكي السابق بكل يسر وسهولة.

لم تكن مسائل التمويل، خلال العقد الخمسيني، تثير اهتماماً كبيراً لدى مدراء وكالة اجانس فرانس بريس ولكن، خلال أعوام السبعين، اضطر المسؤولون في الوكالة إلى بذل أعظم الجهود، لتأمين التمويل اللازم لها لكي تستمر في عملها. فقد كانت المبالغ الضرورية، بوجه عام، تتجاوز ما تستطيع الوكالة ان تسددها في وضعها آنذاك.

في بداية السبعينيات، لم تمثل السوق العالمية، لوكالة اجانس فرانس بريس، أكثر من نسبة 12 إلى 13 بالمئة من إجمالي وارداتها، ولم تتجه هذه النسبة نحو الارتفاع بل حدث عكس ذلك حيث أوجد هذا الوضع المالي الخطير احتمال توقف الوكالة عن العمل كوكالة عالمية للأنباء عاجلاً أم آجلاً، ولذلك، وجهت الجهود، بشكل أساسي، نحو هذه السوق. فوصلت النسبة إلى 17 أو 18 بالمئة وهي نسبة لا بأس بها، لأن الهدف، وقتذاك، كان الوصول إلى نسبة 25 بالمئة على الأقل.

يتشابه وضع الوكالات العالمية الكبرى الأخرى في الأسواق العالمية للأخبار العامة تقريباً، مع وضع وكالة اجانس فرانس بريس، من ناحية النسبة من الواردات، كما من ناحية حجم هذه الواردات. لقد أظهرت المقارنة المستندة إلى ارقام المبيعات وعدد الزبائن وشبكات المراسلين ومعدلات الانتاج، فيما يخص الأسواق الخارجية، ان وكالات أنباء رويتر واجانس فرانس بريس والاسوشيتد بريس تحتل مراكز متساوية، تقريباً، على المستوى العالمي، ولكن هذه الملاحظة تنطبق فقط على حقل الأخبار العامة وليس هناك ما يؤكد ان الحال ستستمر كما هي

عليه الان. إذا كانت وكالة رويتر أو وكالة الاسوشيتد بريس لا تجد أي سبب للقلق من المستقبل، فإن وكالة اجانس فرانس بريس، بالمقابل، لا تملك الاحتياطات المالية التي تملكها هاتان الوكالتان، وتضطر ان تطلب من الدولة تأمين أموال جديدة وهو طلب محفوف بالخطر دائماً، لأن التقاليد الفرنسية غالباً ما تكون غير مؤيدة لتلبية هذه الطلبات التي تقيد بالتالي حرية هذه المؤسسة.

إن هذه المشكلة، تمثل أحد العناصر الأساسية لحالة سوء التفاهم بين الصحافة والسلطة والسياسة، سيما وان تقريب مفهوم الإعلام من مفهوم التجارة، يعتبر في فرنسا من الأمور غير اللائقة ويوصف "كمخالفة سياسية".

كانت السوق التجارية دائماً، العامل الحاسم في تطوير الإعلام، ويمكن التأكيد من ذلك بالرجوع إلى اعماق تاريخ البشرية، إذ قادت التجارة إلى تبسيط الكتابة التي كان يمارسها، بصورة حصرية، الكهنة وموظفو الدولة. وسعت السوق نطاق استعمال المطبعة، التي اخترعها غوتنبرغ، فتحولت من وسيلة فنية مخصصة لاستعمال امير البلاد، إلى جهاز متاح لاستعمال الجميع، يسمح بمحو الامية ونشر التعليم. ان السوق التجارية أيضاً هي التي سمحت بتطوير الصحافة خلال القرن التاسع عشر وبتطوير الإذاعة والتلفزيون فيما بعد. لم يكن شارل هافاس عندما أسس وكالته عام 1835 يفكر بصورة مخالفة.

3 - 6 - تطور الوكالة ما بين 1975 - 1998

أجرت وكالة الصحافة الفرنسية، في الفترة ما بين 1957 ولغاية 1980 سلسلة تحديثات لنشاطاتها وادخال الاساليب الفنية (المعلوماتية، الإرسال بواسطة الأقمار الصناعية، الصور البرقية) من أجل خدمة مجموعة زبائنها ولتأمين إرسال حوالي مليوني كلمة في اليوم[79].

حاولت الوكالة، بفضل نشرات الأنباء التي تصدرها بست لغات (الفرنسية والانجليزية والأسبانية والعربية والبرتغالية والألمانية) تنويع منتجات المعلومات، بالتعاون مع الوسائل السمعية - المرئية الجديدة وبالاخص، في حقل الصوت والصورة والأنباء الاقتصادية والرياضية.

ففي عام 1983 أدخلت وكالة اجانس فرانس بريس خدمة الأنباء اللاسلكية وأنشأت بنك المعلومات Agora باللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية والأسبانية، وعام 1984 أدخلت نظام الإرسال السمعي (Audio) تلى ذلك في عام 1985 إدخال نظام إرسال الصور العالمية، ثم وفي عام 1986 أدخلت خدماتها عبر نظام Minitel. بعدها وفي عام 1988 تم إدخال نظام المعلومات البيانية (يصدر يومياً بأربع لغات هي: الفرنسية والانجليزية والألمانية والأسبانية).

وشهدت أعوام التسعينيات خطوات أخرى باتجاه إدخال الأنظمة الحديثة في أعمالها، فأدخلت عام 1990 نظام النص المرئي (Visiotexte)، وفي عام 1991 خدمة الأنباء الاقتصادية باللغة

الانجليزية، وعام 1992 نظام الإرسال الرقمي للصور والمخططات البيانية. وعام 1993 نظام ذاكرة قراءة فقط على قرص مدمج CD-Rom وفي عام 1994 نظام النص المسموع (Audiotext).

ويقول مارك هوتن Marc Hutten بهذا الصدد، ان الوكالة الفرنسية بأدخالها هذه الانظمة، تكون قد احترمت المبادئ التي وضعها شارل لويس هافاس عام 1835 وحافظت على تقليد وخط وسلوك مؤسسها.

ويشير هوتن Hutten الذي ألف كراساً عن الوكالة، ان إدخال هذه الأنظمة في أعمال وكالة اجانس فرانس بريس ومنذ عام 1975 ترافق مع انطلاق الثورة التكنولوجية الأخيرة، ثورة دخول الكومبيوترات في عمليات استلام ومعالجة ونشر المعلومات.

ويقول، ان هذا الترافق مع الثورة الإعلامية المكلفة -لكن غير القابلة للرجوع عنها والسائرة إلى الامام دائماً- مع عدد آخر من التحولات المثيرة، مثل مضاعفة خطوط الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، زيادات مجموعة في سرعات الإرسال وتنويع المنتجات، جعلت الوكالة في مصاف الوكالات العالمية من ناحية التطور التكنولوجي.

ولكن، إذا كانت التقنيات تتغير باستمرار، فإن الإنجازات، في حقل الأنباء العالمية، التي ترصع صفحات الأعمال اليومية لكل وكالة أنباء عالمية، تدخل دائماً ضمن نفس التصنيفات والفصول (أنباء عامة، أنباء سياسية، أنباء رياضية، أو أنباء اقتصادية) لذلك، لا تتغير النوعيات المطلوبة من الصحافي: الفضول، موهبة الملاحظة، المثابرة

والثقة. وهكذا تتم تحت شعار استمرارية الثورة التكنولوجية التي تعيشها وكالات الأنباء.

على المستوى الأولي للانتاج، يتميز عمل وكالة الأنباء بالتناوب السرمدي بين روتين اللحظات الرتيبة وفترات التوتر، بين الركض وراء السبق الصحفي وملاحقة النبأ لكسب دقيقة أو دقيقتين على المنافسين.

واليوم، كما البارحة، يعتبر "النبأ الخام" نبأ سيئاً، بوجه عام، وهكذا يسير العالم. يرسل الصحافي العامل في وكالة أنباء، الخبر ويتبعه بعدد متغير من التفاصيل الطارئة التي تتبعها المقدمات المثيرة للاهتمام وتكون، بوجه عام، على شكل هرم معكوس (يأتي القسم المهم من النبأ في مقدمة النبأ) ثم الشروحات وردود الفعل والتحاليل[80].

3 - 6 - 1 - العمل اليومي في الوكالة

شهد العقد من 1975 إلى 1985 حدثاً رئيسياً: سقوط سايغون كما شهد، بعد ذلك، الأزمة النفطية ونتائجها ثم خليط من الأحداث العالمية: أفغانستان، بولونيا، أميركا الوسطى، إيران وأحداث لبنان من بداية إلى نهاية العقد، دون ذكر سلسلة محزنة من الحروب الإقليمية والمستوطنة. وتوج هذه الأحداث الاحتفال في عام 1985 بانقضاء 40 سنة من السلام في العالم. تميزت أعوام الثمانينيات وبداية التسعينيات بانهيار النظام الشيوعي والاضطرابات التي نجمت عن اختلالات التوازن الدولي في العالم.

تشكل هذه الأحداث في المركز الرئيسي لوكالة الصحافة الفرنسية، الحياة اليومية لها وبالاخص، في المكاتب الموكل إليها استلام وترجمة وتقييم وإرسال دفق المعلومات الذي لا يتوقف إلى الزبائن.

تدير الوكالة في الخارج حوالي 165 مكتباً أو مركزاً للمراسلين، يعمل فيها أكثر من 300 صحافي مقيم وعدد مماثل من الصحافيين العاملين "بالقطعة"، ويعمل مع الوكالة في الأقاليم الفرنسية 80 صحافي مقيم واكثر من 1100 صحافي يعملون "بالقطعة". وفي مركزها الرئيسي في باريس هناك 570 صحافياً موزعين على ستة مكاتب خدمات اخبارية هي: مكتب الأخبار السياسية، مكتب الأخبار الدبلوماسية، مكتب الأخبار الاجتماعية، مكتب الأخبار الاقتصادية ومكتب الأخبار العامة ومكتب الأخبار الرياضية.

في الخارج، تقيم اجانس فرانس بريس علاقات تعاون مع حوالي مئة وكالة وطنية أو إقليمية للأنباء، ولكن في فرنسا لا يمكنها الاعتماد إلا على قدراتها الخاصة، ويتوجب عليها التوجه بنفسها إلى كافة المصادر المتوفرة للمعلومات.

يتوزع نصف عدد الصحافيين العاملين في المركز الرئيسي على مكاتب مختلفة تتمثل مهمتها بمعالجة "المادة الأولية" التي يزودها الصحافيون - المراسلون ويعرفون باسم المنتجين ويستخدم الصحافيون - المحررون شفرات رموز عديدة، عليهم معالجتها على لوحات المفاتيح وشاشات العرض الموصولة بكمبيوتراتهم.

يفرض صنع الناتج المتقن الموكل أمره اليهم، احترام قواعد تشذيب بنود الأخبار وتقديمها بصورة خالية من العيوب.

تخدم مجموعة من مكاتب التحرير باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى العاصمة، معظم الدول الأوروبية ودول شمال أفريقيا والشرق الادنى وأفريقيا السوداء وكندا الناطقة باللغة الفرنسية، أما مكتب التحرير باللغة العربية، فمقره في نيقوسيا، جزيرة قبرص.

يخدم مكتب التحرير باللغة الانجليزية الزبائن في بريطانيا والولايات المتحدة والدول الاسكندنافية وكندا والدول الأفريقية الناطقة باللغة الانجليزية، كما يقدم خدماته إلى الزبائن في منطقة الشرق الأقصى، حيث يوجد مكتب تحرير إقليمي في هونغ كونغ لخدمة الدول الآسيوية على مدار الساعة.

يخدم مكتب التحرير باللغة الأسبانية دول أميركا اللاتينية في أميركا الوسطى واميركا الجنوبية، باستثناء البرازيل، التي يخدمها مكتب التحرير باللغة البرتغالية العامل في سان باولو.

وأخيراً، يقدم مكتب التحرير باللغة الألمانية خدماته إلى زبائن الوكالة في كل من ألمانيا والنمسا واللوكسمبورغ والمقاطعة الألمانية في سويسرا.

لكن تنويع مكاتب التحرير ليس فقط لغوياً أو جغرافياً. فالطبيعة المتغيرة للمعلومات المستلمة من كافة أنحاء العالم، تجبر الوكالة على

ممارسة تنويع في المواضيع، مما دفعها إلى إنشاء مكتبي تحرير الأخبار الرياضية والأخبار الاقتصادية.

ويقول هوتن، ان حجم نشرات أنباء كل مكتب من مكاتب اجانس فرانس بريس، يتراوح بين 40 ألف و140 ألف كلمة في اليوم، اي، ان الحجم الإجمالي يصل إلى مليوني كلمة في اليوم. واذا جمعنا كلمات كافة النشرات الصادرة بكافة اللغات، يقرأها حوالي بليونا شخص في مختلف أنحاء العالم[81].

3 - 6 - 2 - زبائن الوكالة

تتألف مجموعة زبائن اجانس فرانس بريس في العالم من حوالي 12 ألف مشترك، من بينهم الفي مشترك من غير وسائل الإعلام (مصارف، شركات صناعية وتجارية، إدارات ومنظمات مختلفة) وعشرة آلاف مشترك من وسائل الإعلام. ويدخل ضمن هذا العدد المشتركون المباشرون وهم 650 صحيفة و400 محطة إذاعة و200 شركة تلفزيونية و100 وكالة أنباء وطنية ومن خلال وكالات الأنباء الوطنية هذه التي تشتري نشرات الأنباء العالمية التي تصدرها اجانس فرانس بريس، تصل أنباء هذه الوكالة بصورة غير مباشرة إلى 760 صحيفة و2500 محطة إذاعة و400 شركة تلفزيونية.

تفرض، ضمنياً، ضرورة التكيف مع مختلف أسواق الوكالة والبحث المستمر عن أسواق جديدة وان تكون الوكالة مجهزة بالوسائل التي تستطيع بدورها ان تستقطب مثل هذه الأسواق.

واليوم، تزود اجانس فرانس بريس زبائنها، من الصحف، نصوصاً جاهزة للطبع محررة باحرف كبيرة وصغيرة ومُحَّركة. كما تضع تحت تصرف هذه الصحف بنوك معلومات (Agora) تسمح لكل واحدة منها بالوصول، فوراً، إلى ذاكرة الكومبيوتر والحصول منها على أية معلومات نشرت منذ عام 1983.

تربط شبكة اتصالات الوكالة بكافة الدول حيث توجد لها مكاتب إنتاج أو حيث تبيع خدماتها. ترسل دوائر هذه الشبكة - بواسطة الأقمار الصناعية، البرق أو اللاسلكي - المعلومات بسرعات تتراوح بين 50 بود (اي 3000 كلمة في الساعة) و 3000 بود (أي 18 ألف كلمة في الساعة).

ولأن كلفة جهود التحديث عالية جداً، فإن ميزانية اجانس فرانس بريس، التي تضخمت جزئياً بفعل هذه الأكلاف، ارتفعت من 210 ملايين فرنك عام 1976 إلى 750 مليون فرنك في عام 1985 وتجاوزت ارقامها البليون فرنك عام 1992.

تحققت إنجازات الوكالة في حقل المعلومات المرئية - السمعية كما في الحقل التقليدي للمعلومات المكتوبة. أما بالنسبة للأسواق التي تستهدفها هذه المجموعة من الخدمات الجديدة بالإضافة إلى زبائن الوكالة من وسائل الإعلام، فهي الأسواق في غير وسائل الإعلام، وقد ضمت هذه المجموعة، بشكل خاص، سلسلة من المنتجات الاقتصادية (AFP-Matieres Permieres, AFP-Banque, AFP-Eco وغيرها).

باشرت الوكالة في 15 تشرين الأول 1984 بعد إطلاق خدمة اطلق عليها اسم Audio وأخرى AFP-Flash ببث نشرات الأنباء ابتداء من الساعة السادسة صباحاً إلى منتصف الليل، على أساس عشر نشرات يومية مدة كل منها دقيقتان ونصف الدقيقة. ثم جاء دور إطلاق إنتاج ثانٍ تابع لخدمة Audio، اطلق عليه اسم AFP-Son يتعلق بالمداخلات اللاسلكية - ريبورتاجات وأنباء مختصرة - من الصحافيين العاملين خارج مراكز أعمالهم وتوزيعها مباشرة حال استلامها من قبل الوكالة.

لم تكن الصورة، بالنسبة لوكالة الصحافة الفرنسية، إنتاجاً جديداً ولكن إرسال الصور العالمية باللاسلكي، كان هو الأمر الجديد، إذ بدأ بتقديم هذه الخدمة، بشكل تجاري، في الأول من كانون الثاني 1985 مصممة لتشمل ثلاثة محاور إقليمية : باريس، واشنطن وطوكيو.

تزود شبكة الانتاج العالمية AFP-Photo حجماً من 15 إلى 20 كليشيه في اليوم بالمتوسط بالاسود والأبيض وبالالوان أيضاً، وفق نظام توزيع إقليمي متشعب، يولي أهمية خاصة للرياضة وللعالم الثالث، وتعالج الأنباء العالمية بزاوية تختلف عن طريقة معالجتها في الدول الانجلو ساكسونية.

سمحت تقنية SYTIN التي صممتها اجانس فرانس بريس ووضعتها قيد التنفيذ، ببث صور عبر دوائر رقمية بسرعة كبيرة. كما ان وضع غرفة سوداء إلكترونية عام 1985 "Pixar" في الخدمة، سمح للوكالة باكمال مجموعتها من الوسائل التقنية على مستوى طموحاتها التي تتوجت بالنجاح في السوق الواسعة للولايات المتحدة.

فرضت ضرورة تنويع الأسواق على اجانس فرانس بريس استخدام مجموعة من الاخصائيين من أجل اكتشاف الإمكانيات التي تقدمها التقنيات الأخرى. تتعلق هذه الجهود، على سبيل المثال، بالمنافذ العامة التي سيوجدها اندماج أنظمة الاتصالات اللاسلكية وشبكات المعلوماتية أي Videotex. كما قامت بجهود ناجحة في حقل فيديو الريبورتاجات. وفي حزيران 1985 وقعت وكالة Gamma-Television وصحيفة Le Monde اتفاقية تنص على الانتاج المشترك لبرامج متلفزة للمعلومات موجهة إلى الزبائن على مستوى العالم.

3 - 6 - 3 - الخدمات المهنية

اغورا (Agora) : ذاكرة اجانس فرانس بريس

يتم، يومياً، تحديث بنك المعلومات "اغورا" الذي يعمل كأرشيف منذ عام 1983 يحتفظ بالانتاج الكامل لوكالة اجانس فرانس بريس. معلومات يعتمد عليها موجزة يجري اثراؤها 24 ساعة بواسطة الشبكة العالمية من الصحافيين العاملين لدى الوكالة. هذا مع العلم، ان جزءاً معيناً من هذه المعلومات تستعملها وسائل الإعلام فيما يحتفظ البنك بها في ذاكرته كاملة.

الأخبار العامة: خدمة معلومات عامة: سياسية، دبلوماسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، علوم، أحداث مختلفة في فرنسا والخارج.

الأخبار العالمية: مجموعة المعلومات الواردة من الخارج في نصها المطول بدون ايجاز.

الأخبار الاقتصادية: خدمة اقتصادية: 23 نشرة تغطي كافة قطاعات الاقتصاد الفرنسي والدولي (البيئة، وسائل الإعلام، أنباء الشركات، النقل والأخبار الاجتماعية).

الأخبار الرياضية: نشرة أخبار رياضية عالمية: النتائج، الأحداث التاريخية، اوصاف اللاعبين، التركيبات.

الأخبار المستندية: معلومات ذات طبيعة مستندية يمكن الوصول إليها بواسطة التقارير: حياة الأشخاص، تواريخ الأحداث المرتبطة بالأنباء، الملفات، جداول الحكومات في كل بلد، نصوص مرجعية.

الأخبار العالمية باللغة الانجليزية: معلومات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، علمية، رياضية تشمل العالم.

الأخبار العالمية باللغة الأسبانية: خدمة أخبار عالمية باللغة الأسبانية موجهة إلى دول أميركا اللاتينية.

تنظيم خاص لكل قارة

تنشر الوكالة مليوني كلمة في اليوم بست لغات هي الفرنسية، الانجليزية، الأسبانية، الألمانية، العربية والبرتغالية ويعمل لديها 2000 مشارك (من بينهم 1100 صحفي و200 مصور - محرر صحفي) و2000 صحفي بدوام جزئي موزعين عبر العالم ومرتبطين بخمس إدارات إقليمية كبيرة باريس، واشنطن، هونغ كونغ، نيقوسيا ومونتي فيديو.

خدمات الأنباء العامة

تغطي خدمة الأنباء العامة مجمل الأنباء الفرنسية والعالمية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والرياضية والاجتماعية والعلمية واخبار المجتمع والشؤون المختلفة. تم مواءمة اكمل واشمل خدمات الوكالة مع حاجات الزبائن الفرنسيين، تنشر الأنباء في الوقت الحقيقي 24 ساعة يومياً وعلى مدى 365 يوماً في السنة.

تعالج خدمة الأنباء العامة الأنباء العالمية، حسب أهمية الحدث، على شكل نشرات وملاحق أنباء ووقائع وتطورات وردود فعل وتقارير وتحاليل ومستندات ووثائق. تتكون خدمة الأنباء العامة من الأنباء المستلمة من كافة المكاتب الخارجية والفرنسية للوكالة.

يضاف، إلى هذه الأنباء، إنتاج الاقسام المخصصة في الوكالة ومنها: خدمة الأنباء العامة، قسم الأنباء الاقتصادية والمالية وقسم الأنباء السياسية والدبلوماسية وقسم أخبار المجتمع وقسم الأنباء الرياضية وأنباء الفروسية وقسم التوثيق.

خدمة AFP Kiosque Micro

باستعمال الخدمة Kiosque Micro يمكن إيصال كافة المعلومات العامة والأنباء المالية والرياضية واخبار البورصة وأسعار الأسهم والسندات، في الوقت الحقيقي، كما يمكن الحصول على أنباء الأحداث الكبيرة التي يقوم بتغطيتها 1100 صحفي و2000 صحفي

بدوام جزئي يعملون في مكاتب اجانس فرانس بريس الموزعة في 165 بلداً.

الأنباء الرياضية الوطنية والعالمية

تشمل هذه النشرة النتائج، المشاركين، أخبار الاتحادات، اقتصاد الرياضة، تصريحات المسؤولين الرياضيين، الأخبار المالية، الطقس وكافة انواع الرياضة. تشمل النشرة حوالي 300 برقية في اليوم من كافة الدول وباللغات الفرنسية والانجليزية والأسبانية والألمانية والعربية والبرتغالية وعلى مدى الـ 24 ساعة من خلال الوصول المباشر بواسطة المينيتل Minitel 3615 AFP، الإنترنت أو البريد الإلكتروني.

وبالنسبة للنشرة العربية الرياضية، فقد بدأ العمل بها في آذار (مارس) 1993 بعدما لمست الوكالة الاهتمام الكبير الذي توليه وسائل الإعلام العربية للنشاطات الرياضية، خصوصاً، بعد النتائج التي راح يسجلها الرياضيون العرب في المحافل العالمية.

تبث الخدمة العربية الرياضية يومياً ما بين 50 و70 خبراً رياضياً وتغطي كافة انواع الرياضة وتلبي الخدمة احتياجات المشتركين كما توفر تغطية ميدانية لأهم الأحداث العربية والعالمية وعلى رأسها الدورات الأولمبية وكأس العالم لكرة القدم.

تشمل النشرة الرياضية أيضاً أخبار الاندية والمنتخبات العربية والعالمية، وبطولات الدوري في البلدان العربية والبطولات الأفريقية،

ومن الأحداث التي غطتها ميدانياً عام 1998 كأس العالم لكرة القدم في البحرين وبطولة العالم لكرة السلة في اليونان ودورة الالعاب الآسيوية في تايلاند.

خدمة المعلومات البيانية

تصور خدمة المعلومات البيانية لوكالة اجانس فرانس بريس وتفسر الأخبار العالمية. تشمل هذه الخدمة الأخبار السياسية والأحداث الدبلوماسية والأنباء الاقتصادية والرياضة والعلوم والطب، وبذلك، تقدم الرسوم البيانية خدمة، لا غنى عنها، لتغطية الأحداث بالنص والصورة.

تنتج الرسوم البيانية بالالوان وبالأبيض والاسود وبأربع لغات هي: الفرنسية والانجليزية والأسبانية والألمانية.

يمكن استلام خدمة المعلومات البيانية في مختلف أنحاء العالم، بفضل شبكة الاتصال عبر الأقمار الصناعية التي تملكها الوكالة او، بفضل شبكة اتصالات محلية عبر شبكة الهاتف العمومي.

مؤسسة الأنباء المالية AFX NEWS

تعتبر مؤسسة الأنباء المالية العالمية AFX التي تديرها الوكالة المصدر الرئيسي لحاملي اسهمها للأخبار المالية المتعلقة بالأسهم والسندات.

تؤمن المؤسسة AFX باللغة الإنكليزية، الخدمات التي تجذب مجموعة كبيرة من الزبائن البريطانيين والأوروبين والآسيويين في منطقة المحيط الهادئ كما في 26 دولة تعمل فيها المؤسسة AFX.

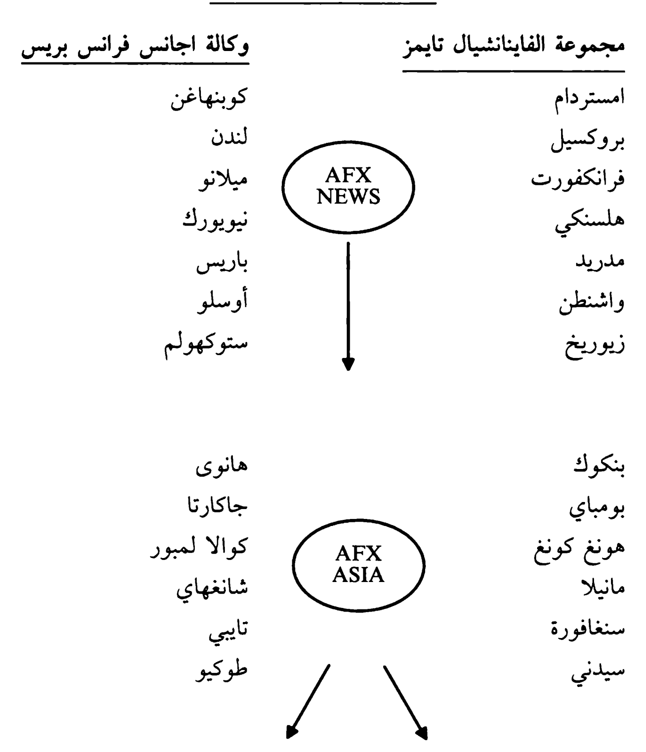
تستطيع المؤسسة AFX ان تقدم لزبائنها:

- AFX-UK نشرة أنباء لاسلكية مالية موجهة إلى بريطانيا.
- AFX-EUROPE نشرة أنباء لاسلكية مالية موجهة إلى أوروبا.
- AFX-ASIA نشرة أنباء لاسلكية مالية موجهة إلى آسيا - المحيط الهادئ.
- RNS نشرة أنباء الشركات النظامية في بريطانيا.
- AFX-NL نشرة أنباء لاسلكية مالية موجهة إلى هولندا.
- FT النشرة المالية للفاينانشيال تايمز اليومية.
- AFP نشرات الأنباء العالمية والعامة والاقتصادية والرياضية.

تشمل لائحة زبائن المؤسسة AFX.

- المؤسسات المالية: مؤسسات عالمية ومحلية - امامية ومتوسطة وخلفية.
- الشركات المساهمة: شركات مساهمة عالمية - أخبار الشبكات التنفيذية والعلاقات العامة والمعلومات.
- وسائل الإعلام: النشرات والخدمات الإلكترونية والمطبوعة.

الاخبار المالية العالمية



NIKKEI

AAP
(Australian Associated Press)

كشركة شقيقة للمؤسسة العالمية AFX NEWS تعتبر شركة AFX-ASIA الوكالة المستقلة للأنباء المالية لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ، تركز اهتمامها على خدمة الاختصاصيين في السوق العالمية، العاملين في المكاتب الامامية والخلفية للمؤسسات المالية والزبائن من الشركات المساهمة ووسائل الإعلام بالإضافة إلى خدمة مالكي اسهمها - مجموعة الفاينانشيال تايمز، اجانس فرانس بريس، شركة NIKKEI وجمعية الصحافة الأسترالية (AAP).

تركز شركة AFX-ASIA اهتمامها على تغطية أسواق وشركات واقتصاديات آسيا - المحيط الهادئ وتوزع حوالي 400 بند اخباري يومياً إلى المشتركين، وبذلك تتميز شركة AFX-ASIA عن منافسيها بما يلي:

المحتوى: تغطية إخبارية محلية للأسواق والشركات والمصارف المركزية والبيانات الاقتصادية.

العمق: تحاليل ومقابلات وتقارير صحفية.

المنظورية: التركيز الإقليمي على منطقة آسيا - المحيط الهادئ بالنسبة للتوقعات وردود الفعل والتفسيرات لما حرك ويحرك وسوف يحرك أسواق هذه المنطقة من العالم.

تغطية السوق المالية الهولندية AFX-NL(*)

توحدت مؤسسة الأنباء العالمية AFX مع شركة Money view في استردام لإنتاج الخدمة AFX-NL وهي نشرة أنباء لاسلكية مالية في هولندا تركز اهتمامها على الشركات والأسواق الهولندية كما على الأحداث الأجنبية التي تؤثر على هذه الشركات والأسواق.

تتمتع الخدمة AFX-NL بتوازن في التغطية المالية للسوق والشركات الهولندية والاقتصاد الهولندي. كنشر حوالي 150 بند اخباري يومياً.

تحتوي النشرة تقارير اخبارية للأسواق والشركات والمصرف المركزي والبيانات الاقتصادية وتركيز هولندي على التوقعات وردود الفعل المالية.

تغطية السوق المالية في بريطانيا AFX-UK(**)

كجزء من المؤسسة العالمية AFX NEWS تمثل AFX-UK الوكالة المستقلة الوحيدة للأنباء المالية في لندن، وتركز اهتمامها على خدمة الاختصاصيين في الأسواق المالية البريطانية العاملين في واجهة

(*) REAL-TIME NEWS COVERAGE OF THE DUTCH FINANCIAL MARKETPIACE.

(**) AFX-UKS Key benefits هي كناية عن سوق للتجارة والخدمات وهي شركة مسجلة في لندن ولكنها تابعة أصلاً إلى وكالة الصحافة الفرنسية.

المؤسسات المالية ومكاتبها الخلفية والزبائن من الشركات المساهمة ووسائل الإعلام.

تنتج خدمة AFX-UK حوالي 400 قصة اخبارية جديدة يومياً، مع تركيز خاص تجاه الشركات والبيانات الرسمية والمتابعة والمقابلات الحصرية مع المسؤولين والتحليلات والأسواق.

تغطية للأسواق المالية الأوروبية AFX-EUROPE

وأيضاً كجزء من المؤسسة العالمية AFX NEWS تمثل المؤسسة AFX-EUROPE وكالة الأنباء المالية الأوروبية المستقلة الوحيدة وتركز نشاطاتها على خدمة المتخصصين في الأسواق المالية العالمية العاملين في المكاتب الامامية والخلفية للمؤسسات المالية والزبائن من الشركات المساهمة ووسائل الإعلام وبالاخص مساهميها: مجموعة الفاينانشيال تايمز واجانس فرانس بريس.

تحتوي النشرات التي تصدرها المؤسسة على التقارير المحلية للأسواق والشركات والمصارف المركزية والبيانات الاقتصادية، والتحاليل والمقابلات وتقارير الصحف وعلى تصريحات رسمية وغير رسمية، وتغطي أخبارها أكثر من 2000 شركة أوروبية حيث تشمل تحاليل ومقابلات وتعليقات من مشاركين معترف بهم في السوق بضمنها التوقعات السابقة لصدور البيانات الرسمية وردود الفعل ما بعد صدور البيانات الرسمية واخبار اجتماعات الشركات، كما تغطي جداول يومية بالنشاطات المرتقبة للشركات واخبار الشركات الأميركية

والآسيوية التي تؤثر على الأسواق الأوروبية.

تنشر هذه الخدمة يومياً حوالي 100 تعليق روتيني يشمل أخبار المبادلات التجارية عبر الأسواق الأوروبية والشركات الفردية والقطاعات الاقتصادية.

اخبار الشركات التنظيمية RNS(*)

تهدف هذه الخدمة إلى تقديم كافة التصريحات الرسمية والاصلية، بنصها الكامل، حسب طلبات الشركات المسجلة في البورصة البريطانية ومؤسسة AFX-NEWS هي الموزع المرخص لنشرات أخبار الشركات التنظيمية RNS في بريطانيا والعالم.

تؤمن المؤسسة AFX النشرة لـ RNS بشكلها الاصلي أي غير محررة وغير مختصرة باستثناء التصحيح الضروري للتحاليل، مع النشرات الأخرى التي تزودها مؤسسة AFX.

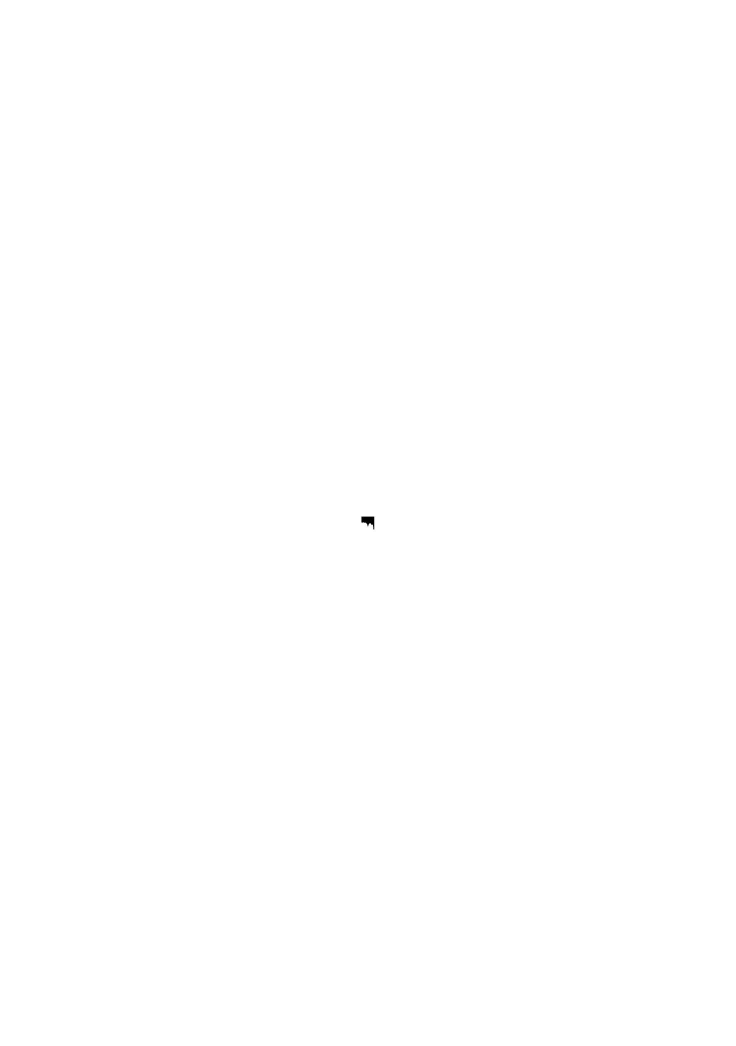
تحتوي هذه النشرة على مواضيع مالية مختلفة فيها النتائج المالية وتقارير المبيعات، التغييرات في مجالس إدارة الشركات، مسائل الحقوق وغير ذلك من تمويلات الرساميل، معلومات حول الأرباح والفوائد، ملكيات الأسهم، تفاصيل عمليات دمج الشركات، بيانات صادرة عن رؤساء مجالس إدارة الشركات.

(*) REAL-TIME REGULATORY COMPANY NEWS.

الفصل الرابع

وكالة رويترز

REUTERS



4 - 1 - رويترز الإمبراطورية

منذ أكثر من مئة عام، احتلت وكالة رويترز[82] للأنباء مركز وكالة أنباء الإمبراطورية البريطانية، وكان، من المحتمل، ان يخبو سطوع هذه الوكالة مع خبو سطوع الإمبراطورية البريطانية، ولكنها انقذت نفسها من خلال التحول من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة دولية مع بقاء مركزها الرئيسي في لندن، وحققت قفزة كبيرة، من حيث الأرباح، إذ بلغت قيمتها الإجمالية قبل حسم الضريبة في عام 1990 حوالي 238 مليون جنيه استرليني (يعادل 396 مليون دولار تقريباً) وارتفع العدد الإجمالي للعاملين فيها من 2894 في عام 1980 إلى أكثر من عشرة آلاف في عام 1990.

في بداية عملها عام 1850[83] استخدمت وكالة رويترز، الذي اسسها جوليوس رويتر، وهو الماني يهودي، الحمام الزاجل لنقل أسعار الأسهم والسلع من بروكسل في بلجيكا إلى اخن في ألمانيا التي كانت المحطة النهائية لتوزيع هذه الأنباء، وفي عام 1851 انتقل رويتر إلى لندن، المركز المالي العالمي ومن هناك، بدأت شركة رويتر عملها الفعلي كوكالة أنباء برقية بعد أن ادخل صامويل مورس الإرسال البرقي لنقل المعلومات، عبر اسلاك برقية بلغ طولها الإجمالي حوالي 1500 ميل وصلت ما بين بريطانيا والقارة الأوروبية واميركا الشمالية.

فاقت نفقات تشغيل هذه الوكالة مداخيلها من الاشتراكات، ولكن ذلك لم يهن من اندفاع وعزيمة "بول جوليوس رويتر" الذي اعتنق

الدين المسيحي واضاف اسم "بول" على اسمه اليهودي "جوليوس"، فبالرغم من الصعوبات كان رويتر يعمل بكل تصمم لتلافيها.

حصل رويتر على اشتراكات من صحف ألمانية وبلجيكية مهمة لتزويدها بالأنباء، وبالاخص، أنباء سوق الاوراق المالية انطلاقاً من مكتبه في مدينة اخن الألمانية واتفق مع إدارة بورصة لندن للحصول منها على الأسعار المتداولة للاسهم لتزويد سماسرة البورصة والتجارة في لندن وباريس بها، ثم وسع رويتر نطاق عمله فقام بتزويد تجار الحبوب في روسيا واليونان وبلدان أخرى بأسعار هذه السلع.

كانت صحيفة التايمز اللندنية أول زبون كبير في بريطانيا لخدمات رويتر، وتبعتها صحيفة الدايلي تلغراف والمانشستر غارديان ولكن هذه الصحف لم تكن تشير إلى مصدر أنبائها عند نشرها.

وتمكن في نهاية الأمر من اقناع صحيفة التايمز بذكر وكالته كمصدر للأنباء المنشورة فيها والتي يزودها بها مقابل دفع نصف الثمن الذي وضعه لكل كلمة وكان في ذلك الوقت شلنان ونصف الشلن.

وفي 8 كانون الأول نشرت التايمز الأنباء المستلمة من رويتر، وذكرت اسم الوكالة لأول مرة كمصدر لهذه الأنباء. وتبعت الصحف الأخرى هذا الأسلوب من أجل دفع مبلغ أقل للأنباء التي تصلها من رويتر.

حققت رويتر أول سبق اخباري، عندما نشر النص الكامل لخطاب

نابليون الثالث أمام البرلمان الفرنسي في شباط 1859 وكان مؤلفاً من 930 كلمة قبل ان تنشره أية صحيفة أخرى في بريطانيا وفرنسا، بعد أن تمكنت من الحصول على نسخة مسبقة من الخطاب من السكرتير الشخصي للإمبراطور، وكان لهذا السبق الاخباري تأثيره الكبير في اقناع الصحف بصدق الأخبار التي تنقلها وكالة رويتر وفي تثبيت المركز الشخصي لبول جوليوس رويتر في المجتمع البريطاني ولدى البلاط الملكي.

في نهاية عام 1858 كان رويتر قد جمع عدداً كافياً من المشتركين من الصحف البريطانية، ومن أجل تأمين خدمتهم، وسع شبكة المراسلين العاملين لديه، حيث تمكن من تغطية أخبار القارة الأوروبية، بصورة منتظمة، وأصبحت تقاريره الاخبارية تصل إلى الهند والصين واليابان بعد ستة أسابيع والى أميركا الجنوبية بعد ثلاثة اسابيع.

لم يكن مراسلو وكالة رويتر، في ذلك الوقت، مراسلين بالمعنى الصحيح. كانوا يجمعون البيانات الرسمية الصادرة في الدول التي يعملون فيها ويرسلونها إلى المكتب الرئيس لرويتر وينقلون ما يكتب من التعليقات السياسية في الصحف الرئيسة الصادرة في تلك البلدان. وكان رويتر يصر على هؤلاء المراسلين عدم إضافة أية تعليقات من عندهم على هذه البيانات. وعندما اندلعت الحرب بين فرنسا والنمسا، نشر رويتر أول أنباء هذه الحرب التي ارسلها مراسلون يعملون لديه في مناطق طرفي الحرب، وكانت التقارير الدقيقة التي

وزعها رويتر، حول هذه الحرب، سبباً في تثبيت اسمه الجيد كمصدر دقيق للأنباء.

في عام 1861 كان رويتر ينشر الأخبار الخاصة باستراليا ونيوزيلندا وأفريقيا الجنوبية من مراسلين عينهم هناك، وعندما اندلعت الحرب الاهلية في أميركا الشمالية، كانت وكالة رويتر المصدر الرئيسي لأنباء هذه الحرب التي كان يرسلها إليه صحفيون في نيويورك ممن كان قد اجرى اتفاقات معهم لتزويده بهذه الاخبار.

4 - 2 - اتفاقات مع وكالات أخرى

في عام 1862 قرر رويتر توقيع اتفاق تبادل للأنباء بينه وبين وكالة الاسوشيتيد بريس، ينص على ان ترسل له هذه الوكالة الأنباء الحصرية المتعلقة بالسياسة والتجارة والمال بواسطة السفن، وبالمقابل، تعهد رويتر ان يرسل إلى وكالة الاسوشيتيد بريس نشرة موجزة لأنباء بريطانيا والقارة الأوروبية والهند والصين واستراليا واليابان بواسطة السفن أيضاً. وكان رويتر يوزع الأنباء التي ترسلها وكالة الاسوشيتيد بريس إلى المشتركين في خدماته من الصحف البريطانية كما إلى وكالات الأنباء الأوروبية، المتعاقد معها، مثل وكالة هافاس الفرنسية ووكالة فولف الألمانية.

في عام 1863 حصل رويتر على رخصة من الحكومة البريطانية، لإنشاء خط برقي بطول 80 ميلاً يربط بين مدينتي كورك وكروكهافن،

وأسس شركة لإدارة هذا الخط ولكنه في عام 1864 باع هذا الامتياز، مع المنشآت التابعة له، إلى شركة ايرلندية وثار الرأي العام البريطاني تجاه هذا التصرف الذي اثر على السيادة البريطانية وكرامة بريطانيا.

ابتداء من عام 1862 بدأت أخبار الثقافة والادب والدين تحتل حيزاً في نشرة أنباء وكالة رويتر وفي عام 1865 حول رويتر مكتبه إلى شركة رويتر للبرقيات المحدودة وعرفت منذ ذلك الحين بشركة رويتر.

سعى رويتر إلى جعل وكالته المسيطرة في العالم، وقد أنشأ مكتباً لها في ألمانيا واشترك في إنشاء الخط البرقي عبر المحيط الاطلسي عام 1866 مع شركة فرنسية للاتصالات البرقية، وحاول امتلاك أهم وكالتي أنباء تعملان في أوروبا (هافاس وفولف) وفتح مكاتب وعين وكلاء في العديد من الدول الآسيوية والأفريقية والشرق الأقصى، وبالاخص، استراليا ومن أجل تأمين التشغيل المناسب لهذه المكاتب، وظف مجموعة من الأشخاص من ذوي المؤهلات العالية في مركز الشركة الرئيسي في لندن، وبقي مشرفاً على أعمالهم حتى تاريخ تقاعده في عام 1878.

عين بول جوليوس رويتر رئيس تحرير وكالة رويتر سيجموند انجلندر رئيساً للشركة وظل يعمل في هذا المنصب حتى تقاعده عام 1894. ومن الملاحظ هنا، ان معظم المتعاونين مع رويتر، كانوا من اليهود ولكن ما لبث عددهم ان تقلص، بعد أن أدخل إلى الشركة أشخاصاً مسيحيين من ذوي المؤهلات العالية امثال هنري كولنز الذي

أصبح فيما بعد مديراً عاماً لمكتب رويتر في استراليا ومن ثم، مديراً عاماً للوكالة في لندن ودوغلاس ويليامز الذي خلف انجلندر في رئاسة التحرير ووالتر برادشو الذي أصبح مديراً عاماً للوكالة في عام 1915.

ومن أجل استيعاب العدد المتزايد من العاملين في المركز الرئيسي في لندن، وسعت وكالة رويتر مكاتبها، ثم انتقلت إلى بناية كبيرة في فينزبوري سكوير بلندن. سمح هذا الانتقال لشركة رويتر للبرقيات بتثبيت الاقسام وفصل الواحد عن الآخر ثم انتقلت الشركة، من جديد، إلى بناية في منطقة اولد جوري بلندن، حيث بقيت تعمل فيها لمدة خمسين عام.

ابتداء من عام 1869 بدأت رويتر تصر على وجوب ان تدفع كافة الصحف نفس المبلغ، مقابل الحصول على نفس الخدمات وكان المبلغ الذي حددته 1600 جنيه استرليني في العام، ومع ان هذا الرسم اعتبر وقتذاك مرتفعاً، إلا انه لم يكن بمقدور أية صحيفة ان تعمل بدون برقيات وكالة رويتر، نظراً لأن الصحف المنافسة لها تحصل على هذه البرقيات.

لم يتبع رويتر النظام الحصري في توزيع الأنباء وقد شدد في تعليماته إلى مرؤوسيه على ضرورة توزيع البرقيات، بصورة عادلة وغير متحيزة، إلى كافة المشتركين دون إعطاء الافضلية لأي واحد منهم، وكانت هذه الخطوة حكيمة للغاية، إذ عززت سمعة الوكالة وجذبت إليها المزيد من المشتركين الجدد.

في عام 1914 اكتمل إنشاء خط برقي يحيط بالكرة الأرضية تملكه شركات بريطانية وساعدت هذه السيطرة في جعل رويترز وكالة توزيع حصرية للأنباء العالمية.

عُرفت الوكالات الرئيسة الأوروبية للأنباء وهي "رويترز" و "هافاس" و "فولف" بالطريقة الصارمة التي اتبعتها في تقاسم السيطرة على الأنباء العالمية فيما بينها وأنشأت ما يمكن تسميته "بالكارتيل" وكانت رويترز العضو الأكثر أهمية في هذا التجمع وكانت الوكالات الثلاث تملك فيما بينها أوسع شبكة من المكاتب والمراسلين والمحررين في العالم. مع ذلك، عندما دخل رويتر في الاتفاق الأساسي الذي وضعته الوكالات الثلاث، كان يعترف ضمنياً انه لا يستطيع ان يعمل بدون التعاون مع هافاس وفولف، إذ كانت هافاس متمترسة بقوة في أوروبا الغربية وأفريقيا الفرنسية واميركا الجنوبية في حين، كانت وكالة فولف متمترسة في دول أوروبا الوسطى والشرقية، وكان الهدف من وراء تشكيل هذا التجمع افشال محاولات المنافسين وزيادة الخدمات، وفقاً لتوسيع وتطور خطوط الإرسال البرقي، وكانت وكالة رويتر الشريك الأصغر بالمقارنة مع هافاس المسيطرة في غرب أوروبا وحوض البحر المتوسط وفولف المسيطرة في ألمانيا والدول الاسكندنافية واوربا الشرقية، لذلك، خلال سنوات، بدأت رويتر تعمل بعكس روحية الاتفاق وفي نهاية عام 1865 ألغي الاتفاق وتم توقيع اتفاقات جديدة بين رويتر والوكالتين الألمانية والفرنسية.

مع ذلك، لم يتوان رويتر في سعيه لشراء الوكالتين المنافستين. ولكنه فشل في عرض شراء وكالة فولف لان المستشار الالماني عمل على افشال مخطط رويتر. وجد رويتر نفسه أمام حقائق لا يستطيع إلا قبولها ولكنه، في نفس الوقت، عمل على عدم توسع وكالة فولف إلى مناطق تعتبرها وكالة رويتر مناطق حصرية لها. وقعت وكالة هافاس ووكالة فولف في عام 1867 اتفاقاً يحدد مناطق نفوذ كل وكالة، وكان هذا الاتفاق أساس الاتفاق الثلاثي الموقع في كانون الثاني 1870 بين رويترز وهافاس وفولف الذي شكل بحد ذاته أساس النظام الدولي الجديد للأنباء، الذي استمر سائداً حتى الثلاثينيات من القرن العشرين.

وافقت رويترز على اغلاق مكاتبها في ألمانياوالنمسا واعطيت وكالة فولف حقوقاً حصرية في جمع وتوزيع الأنباء في ألمانيا وأوروبا الوسطى والدول الاسكندنافية وروسيا وحصلت رويترز على احتكار جمع وتوزيع الأنباء في الإمبراطورية البريطانية والشرق الأقصى ومنحت وكالة هافاس هذه الحقوق في الإمبراطورية الفرنسية ودول أميركا اللاتينية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط واتفقت الوكالات الثلاث على إبقاء أمر هذا الاتفاق سرياً.

حتى نهاية القرن التاسع عشر، لم تعامل الوكالات الأوروبية الثلاث وكالات الأنباء الأميركية كوكالات مساوية لها، مع ان رويتر في عام 1875 تعاقدت مع وكالة الاسوشيتيد بريس على إدارة مكتبها في

نيويورك، بدون مقابل، شرط ان تمتنع رويتر عن الاحتفاظ باي مراسل لها في الولايات المتحدة لتزويدها بالأنباء الأميركية.

في عام 1871 كان تعداد سكان الإمبراطورية البريطانية 235 مليون شخص موزعين على القارات الخمس، وخلال ما تبقى من سنوات القرن التاسع عشر، توسعت الإمبراطورية البريطانية، أكثر فاكثر، إلى ان شمل نفوذها ربع مساحة الكرة الأرضية وكان على وكالة رويتر مضاعفة جهودها لتغطية أخبار الحروب الاستعمارية والثورات المضادة لكونها الوكالة شبه الرسمية. البريطانية للأنباء.

اكتمل بناء قناة السويس في عام 1869 وأصبح ميناء الاسكندرية مركزاً مهماً لتسويق القطن المصري وتحولت مصر، بحد ذاتها، إلى نقطة بؤرية للأنباء والتجارة والنقل ولذلك فتح رويتر مكتباً لوكالته في الاسكندرية واتبعه بمكتب ثان في القاهرة. كانت أسعار القطن والكميات المتوفرة للتصدير، مطلوبة في بريطانيا والهند، كما ان أنباء وكالة رويتر أصبحت مطلوبة من مصر. استغلت وكالة رويترز هذا الواقع، واصدرت نشرتين يوميتين للأنباء باللغتين الفرنسية والانجليزية وظلت تنشرهما حتى فترة متأخرة من القرن العشرين.

لعبت الهند دوراً مركزياً في "إمبراطورية رويترز" داخل الإمبراطورية البريطانية وسيطرت رويترز على سوق الأنباء، من والى الهند، كما على سوق تزويد الصحف المحلية بالأنباء العالمية من خلال فتح العديد من المكاتب في المقاطعات الهندية وحافظت رويترز على علاقات ودية مع

كافة حكام وأمراء المقاطعات الهندية، كما مع نائب الملك في الهند. ومع امتداد خطوط الاتصالات البرقية، أصبحت شانغهاي المركز الرئيسي لوكالة رويترز في منطقة الشرق الأقصى.

خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر، أصبح نشاط نقل البرقيات الخاصة للشركات والافراد جزءاً مهماً من نشاطات وكالة رويترز. فتحت وكالة رويترز مكتباً لها في نيويورك لاستلام وإرسال البرقيات الخاصة، ولكن المكتب لم يحقق النجاح المتوقع مما اجبر وكالة رويترز على غلقه.

أما مكتب "البرقيات الخاصة" في الهند، فقد عرف نجاحاً كبيراً وبلغ مجموع البرقيات التي تم تبادلها عبر هذا المكتب خلال عام 1875 أكثر من أربعة آلاف برقية شهرياً وكان سر نجاح هذا المكتب، هو إدخال مكتب البرقيات الخاصة لرموز اصطلاحية تحل محل عناوين المرسلين والمرسل اليهم وكلمات موجزة تعطي معان لاسطر كاملة من المعلومات.

4 - 3 - رويترز والتبعية

السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: إلى أي مدى تدخلت وكالة رويترز في إدارة الإمبراطورية البريطانية، بحيث، وضعها هذا التدخل تحت تأثير أو حتى سيطرة الحكومة البريطانية؟

ادعت رويترز، دائماً، انها مستقلة تمام الاستقلال عن الإدارة

الرسمية بعكس وكالتي هافاس أو وكالة فولف اللتين كانتا تحصلان على اعانات سرية من حكومتيهما.

أبدى مجلس إدارة رويترز انزعاجه، عندما علم أن وكالة هافاس شريكته في الاتفاق الثلاثي، حصلت على مساعدة مالية من حكومة نابليون الثالث، كما من الحكومة التركية، وبررت هافاس استلام هذه الاعانات انها كانت ترتيباً تجارياً اعتيادياً ولكن بقي السؤال الحرج، متى تكون دفعة مالية رسمية بمثابة رسم اشتراك في خدمات الوكالة؟ ومتى تكون إعانة مالية مباشرة؟ فالاشتراك مقابل دفع رسم معروف جار للحصول على خدمات قائمة أو خاصة، أمر مقبول إن كان من حكومة أو من مؤسسة فردية، ومن وجهة أخرى تشمل إعانة مالية حكومية، ضمنياً، درجة معينة من الاعتماد على الدول والخضوع لتأثيرها.

صور نموذج العلاقة بين رويترز وحكومة الهند، كيف تستطيع كلمة "إعانة" التسرب إلى العقود، فقد تحدث الاتفاق البرقي الموقع عام 1867 عن "اشتراكات حكومية" بينما عند تحديد الاتفاق، تم إدخال كلمة "إعانة" إلى مضمونه، وذكرت وكالة رويترز في عام 1879 إن "الإعانة" التي منحتها حكومة الهند إلى الشركة قد زيدت إلى الضعف.

ربما كانت هذه هفوة كلامية من جانب مجلس إدارة رويترز، إذ أدركت، بعد عدة سنوات، ان قبول مدفوعات تعرف "بالاعانات" من الحكومة البريطانية أو غيرها من الحكومات، يلحق الضرر بسمعتها

الجيدة ولذلك، لم تظهر أو تذكر كلمة "اعانة" في محتوى الاتفاقيات المطبوعة المتعلقة بتزويد وكالة رويترز نشرات الأنباء إلى المسؤولين في المستعمرات البريطانية.

اعترف جيرالد ديلاني، المدير العام للوكالة، ان كافة عمليات رويترز في مصر، اعتمدت على "الاشتراكات" من الحكومة المصرية. إن هذه "الاشتراكات" كانت متغيرة خلال السنوات حتى عام 1920 إذ بلغت ما بين 1000 باوند و2000 باوند. إن الصحافة المصرية كانت ضعيفة جداً في ذلك الوقت، لتستطيع إدامة وجود رويترز في بلادها بواسطة دفع الاشتراكات لها لقاء خدماتها فقط، علماً، بأن المدفوعات الرسمية الحكومية لرويترز بدأت منذ عام 1868 وقبل تأسيس مكتب لها في مصر عام 1869.

وبرر ديلاني هذا الأمر بالقول "لقد أخذت رويترز في مصر دور الوكالة الرسمية، بشرط ان تساعدنا الحكومة المصرية، بطرق شتى، وبالاساس على شكل اشتراكات لقاء تسلم برقياتنا. ان وجود رويترز في مصر، اعتمد على استمرار هذه المساعدة". واضاف: في بعض الأحيان قطعت الحكومة المصرية اعانتها لسبب اقتصادي ولكن حتى عام 1923، قال ديلاني، فإنها لم تحاول القيام بالتأثير أو الضغط على أخبار رويترز أو على أعمالها بسبب تلك الاعانات.

اعتبرت الحكومات الأجنبية أن رويترز هي مؤسسة بريطانية شبه رسمية، أما في بريطانيا فقد كانت آراء الناس مختلفة، منهم من

افترض، ضمنياً، ان رويترز مؤسسة وطنية حكومية تخضع لسلطات الحكومة البريطانية ومنهم من أكد انها مستقلة تمام الاستقلال عن هذا السلطان.

والواقع، ان وكالة رويترز حاولت دائماً عند نقل أنباء الحروب الكبيرة والصغيرة التي اشتركت فيها بريطانيا أو كانت بريطانيا مهتمة بنتائجها، ان تكون دقيقة وغير متحيزة وكانت تنقل أخبار الانتصارات كما أخبار الهزائم، كما اتبعت ذلك خلال حرب البوير 1899 - 1902 ولكنها كانت دائماً تشير إلى ان القضية البريطانية، سليمة، وان الجيوش البريطانية هي "جيوشنا".

كانت الملكة فكتوريا تدفع رسم اشتراك سنوي بقيمة أربعين جنيهاً استرلينياً إلى وكالة رويترز للحصول على برقيات الوكالة، وفي عام 1871 منح بول جوليوس رويترز لقب بارون من امير مقاطعة كوبورغ، تقديراً لخدماته إلى شعب الامارة ولكنه تبين، فيما بعد، ان رويتر اشترى فعلاً هذا اللقب مقابل دفع مبلغ عشرة آلاف فلورين إلى الامير.

عمل رويتر في حقول غير حقول البرقيات والأنباء. ففي عام 1872 حصل على امتياز من الحكومة الفارسية لتطوير اقتصاد البلاد ولكن أمام المعارضة العنيفة من الزعماء الدينيين في بلاد فارس، لم يتمكن من الاستفادة من هذا الامتياز. وبعد سنوات عديدة من المفاوضات، وافقت الحكومة الفارسية على منحه رخصة إنشاء البنك الإمبراطوري الفارسي تعويضاً له عن عدم تنفيذ الحكومة الفارسية لشروط الامتياز.

وفي أيار 1878 تقاعد بول جوليوس رويتر من منصبه كمدير عام للوكالة وكان في سن الواحدة والستين وفي 25 شباط 1899 توفي هذا الرجل في مدينة نيس، تاركاً ارثاً يقدر بحوالي 300 ألف جنيه استرليني.

خلف البارون "هربرت دي رويتر" 1852 - 1915 والده في منصب رئيس مجلس إدارة الوكالة، الذي ما لبث ان حصل على معرفة شاملة لعالم رويترز. كان يعرف شخصياً كافة العاملين في الوكالة، يتبادل الرسائل مع مدراء مكاتب الوكالة في كافة أنحاء العالم ويسدي لهم النصح ويتعرف عن كثب على المشاكل التي يواجهونها في أعمالهم. ادخل إلى مكاتب الوكالة في لندن أجهزة الهاتف والآلات الكاتبة واستبدل الانارة بالغاز بالانارة الكهربائية.

ارتبط نجاح الوكالة بمهارة وحماس الموظفين في الوطن والخارج. في عام 1914 بلغ عدد العاملين في المركز الرئيسي في لندن 150 شخصاً، وكانت ظروف العمل مريحة بالنسبة لهم لجهة الرواتب والتقديمات الاجتماعية من صحية ونظام تقاعد، وكان ازدياد الطلب على الأنباء دافعاً ساعد في تحول الصحافة البريطانية. ففي عام 1860 كانت تصدر في لندن 15 صحيفة صباحية ومسائية و16 صحيفة صباحية في الأقاليم وفي نهاية القرن، ازداد عدد الصحف الصادرة في بريطانيا - لندن والأقاليم - إلى 150 صحيفة اعتمدت معظمها على نشرات الأخبار التي تزودها وكالة رويترز بها ومع ذلك، وجدت الوكالة صعوبة في تحقيق الأرباح من خدماتها الاخبارية، إذ كانت الصحف تتردد في

قبول زيادة رسم الاشتراك الذي كانت تطالب به رويترز لتغطية نفقات جمع وتوزيع الأنباء.

ولأن رويترز كانت تعتمد في مصادر تمويلها على خدمات الاتصالات البرقية التي لم تعد تكفي لتغطية المصروفات المتنامية، فقد أدخلت عام 1891 ضمن نشاطاتها، عمليات التحويلات المالية، فحققت بذلك أرباحاً خيالية دفع الوكالة إلى توسيع شبكة هذه التحويلات إلى كافة أنحاء العالم، منافسة بذلك البنوك القوية العاملة في بريطانيا.

في أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر، وجدت رويترز نفسها متورطة في الصراعات القائمة بين وكالات الأنباء الأميركية، وعلى أمل توقيع اتفاق لتبادل الأنباء مع وكالتين اميركيتين هما اليونايتيد بريس والاسوشيتيد بريس في ولاية ايلينوس، قطعت رويترز علاقتها مع الاسوشيتيد بريس في ولاية نيويورك. وفي عام 1893 حققت رويترز اتفاقاً طويل الامد مع الاسوشيتيد بريس في ولاية ايلينوس التي تحولت، فيما بعد، إلى وكالة الاسوشيتيد بريس انترناشيونال التي نعرفها في الوقت الحاضر. بموجب هذا الاتفاق، دخلت الاسوشيتيد بريس في ولاية ايلينوس إلى التجمع الثلاثي، ومنحت حقوقاً حصرية لتوزيع أنباء رويترز وهافاس وفولف عبر الولايات المتحدة وكندا والاسكا وجزر الهاواي، ثم منحت مثل هذه الحقوق بالنسبة إلى دول أميركا الوسطى وكوبا والفليبين. ويذكر، في هذا الإطار، ان الدكتور

هنريخ مانتلر، رئيس مجلس إدارة وكالة فولف، ذكر البارون هربرت دي رويتر في ايلول 1911 بأن عليه ان يتوقع انسحاب الوكالة الأميركية من التجمع الثلاثي رغبة في الابتعاد، قدر الإمكان، عن أوروبا والاستقلال في عملها.

وبالإضافة لهذا النشاط، دخلت الوكالة أيضاً إلى حقل الإعلان، لكنها تخلت عنه بعد فترة وجيزة. وفي عام 1890 حاولت الدخول، من جديد، إلى هذا الحقل من خلال إنشاء وكالة رويترز العالمية للإعلان ولكنها فشلت من جديد، وخسرت ما لا يقل عن 27 ألف جنيه استرليني خلال ثلاث سنوات.

في عام 1910 قررت الوكالة الدخول إلى الحقل المصرفي، فأنشأت دائرة الصيرفة في بناء مستقل عن مكاتبها. وفي عام 1913 فتحت الوكالة رسمياً أبواب مصرف رويتر المحدود برأسمال اسمي قدره مليون جنيه استرليني. لم يجتذب المصرف مودعين كثيرين ولكنه، بالمقابل، مارس بنشاط عمليات تبادل العملات الأجنبية وتقديم القروض المضمونة دون أن تؤدي هذه العمليات إلى تحقيق أرباح ضخمة.

في عام 1914 أي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت شركة رويتر للبرقيات الشخصية، تعاني من خسائر متلاحقة تزداد عاماً بعد عام. وكانت الصحف البريطانية المشتركة في خدمات الوكالة قد بدأت تطالب بخفض رسوم الاشتراك، وبالفعل منحت رويترز بعض الصحف الكبيرة تخفيضاً مهماً، مما اثر على مجموع إيرادات الوكالة.

خلال سنوات الحرب 1914 - 1918 واجهت رويترز تحدياً ملحوظاً من جانب الوكالات الأميركية، ولكنها تمكنت من الاحتفاظ بسيطرتها في الهند واستراليا والشرق الأقصى وأفريقيا الجنوبية ووصل إجمالي إيراداتها من كافة المناطق في عام 1918، إلى 266300 جنيه استرليني وبلغ الربح الصافي بعد تنزيل الضرائب 4600 جنيه استرليني.

كانت الهند الجزء المفيد اكثر، بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية بالنسبة لوكالة رويترز، إذ شكلت سوقاً واسعة للأنباء السياسية والتجارية الداخلة إلى الهند والخارجة منها. وكان قراء الصحف في بريطانيا يتلقفون بلهفة أنباء جوهرة التاج، الهند، وكانت رويترز تلبي رغبات هؤلاء القراء، عبر توزيع انبائها، إلى الصحف البريطانية المشتركة في خدماتها. ومن الجدير بالملاحظة هنا، ان رويترز كانت تنشر أنباء الوطنيين المطالبين باستقلال الهند كما أنباء حكومة الهند على حد سواء، وبكل الدقة وعدم انحياز.

واستمرت مصر في احتلال مركز مهم ثان للأنباء، خلال سنوات الحرب، ونشر مكتب رويترز في القاهرة أخبار حملة الجنرال غوردون الفاشلة في عام 1885 ولتأمين حصوله على الأنباء من مصادرها الأولية، أنشأ مدير مكتب القاهرة دافيد ريس علاقة صداقة وطيدة مع السياسيين المصريين، كما مع اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني والشيخ هربت كيتشنر القائد العام للجيش المصري.

كانت مصر تشكل جزءاً صغيراً من الإمبراطورية البريطانية، ولكن

الصين، أو بالاحرى بعض المدن في شرق الصين، كانت تشكل جزءاً مهماً من هذه الإمبراطورية. أسس رويترز مكتباً رئيسياً لها في مدينة شانغهاي، وبدأ التجار الصينيون وغيرهم من تجار دول الشرق الأقصى، يعتمدون بقوة على دقة أسعار السلع والأسهم التي كانت تنشرها الوكالة. واستفاقت اليابان على أهمية أنباء رويترز وتمكن رئيس مجلس إدارة وكالة رويترز من توقيع اتفاق مع وزير التجارة الياباني ينص على منح رويترز الحق الحصري في نشر البيانات الصادرة عن الحكومة اليابانية، مقابل ان تزود رويترز الحكومة اليابانية بالبرقيات، وان تعمل كوسيط في السوق المالية البريطانية، لتأمين الاحتياجات المالية والتجارية لليابان وبالإضافة لذلك، كان على اليابان ان تدفع إلى وكالة رويترز رسم اشتراك سنوي قدره 600 جنيه استرليني.

وتوسعت أعمال وكالة رويترز في أفريقيا الجنوبية خلال سنوات الحرب، كما كانت كندا الجزء الرئيسي من الإمبراطورية البريطانية التي ترددت رويترز طويلاً قبل الدخول اليها، إذ كانت تعتمد على وكالة الاسوشيتيد بريس في نيويورك للحصول على الأنباء من هناك.

في عام 1903 تم الاتفاق مع الاسوشيتيد بريس على ان يقوم موظفو وكالة رويترز في نيويورك، بتحرير أنباء كندا، ولكن، لسوء الحظ، لم يكن الشعب في بريطانيا يهتم كثيراً بهذه الأنباء، فيما كان الكنديون يهتمون، بصورة اولية، بأنباء الولايات المتحدة وليس بأنباء بريطانيا أو

العالم، ولهذا السبب لم تتوسع خدمات رويترز في تلك المنطقة من العالم.

كانت رويترز تبرز في نشراتها العالمية الأنباء الرسمية وشبه الرسمية الصادرة عن الوزراء والمسؤولين البريطانيين، بالإضافة إلى نشر التصريحات المهمة الصادرة عن الحكومات الأجنبية ولذلك، لم يبرز خطر تعريض سمعة رويترز من حيث استقلاليتها وعدم انحيازها، مع ان الوكالة كانت قد اتفقت، بصورة سرية، مع المسؤولين عن الإعلام في بريطانيا، على نشر التصريحات والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية، دون أن تذكر في نشرات انبائها، مصدر حصولها على هذه التصريحات والبيانات، مقابل ان تدفع الحكومة البريطانية إلى وكالة رويترز مبلغاً سنوياً مقداره 500 جنيه استرليني.

في عام 1911 تم الاتفاق، بصور سرية، مع الحكومة البريطانية، وبدأت رويترز تنشر "خدمة أنباء الإمبراطورية البريطاينة". كانت حكومة اللورد اسكيث الليبرالية تريد من رويترز ان توزع النصوص الكاملة لخطابات الوزراء المهمين فيها، امثال لويد جورج وونستون تشرشل، في كافة ارجاء الإمبراطورية، وكانت الحكومة مستعدة لأن تسدد، سرياً، اكلاف البرقيات المطولة الإضافية.

في مقابلة لماستر اليبنك، زعيم كتلة النواب الليبراليين في البرلمان البريطاني مع هربرت جينز، المراسل البرلماني لوكالة رويترز، طلب اليبنك من المراسل ان تنفذ وكالته ما طلبته الحكومة منه. شرح جينز

تفاصيل ما جرى في تلك المقابلة بعد مرور إحدى عشر سنة عليها فقال: "طلب اليبنك أولاً إذا كان يستطيع ان يضع ثقته بي للقيام بابلاغ رويترز ما تطلبه الحكومة منها. وكان ذلك بداية تعاون وثيق وطويل ومثمر، بين رويترز والحكومة البريطانية وعرف الاتفاق الذي تم آنذاك، باتفاق "اليبنك كينج".

في عام 1911 طلبت رويترز من مدير مكتبها في جنوب أفريقيا، بصورة سرية، كما طلبت من مدراء مكاتبها الآخرين في الخارج، وجوب نشر النصوص الكاملة للخطابات الوزارية، دون اختصار أية فقرة منها. اعترف ويكنسون، رئيس التحرير في 4 تموز محاولاً طمأنة زملائه المنتشرين في مكاتب رويترز: "انه لمزية عظيمة ان تعمل كخادم للحكومة لاننا بقيامنا بهذه المهمة نعزز مركزنا، بدرجة كبيرة، في هذا البلد، كما يظهر تصرفنا إلى المسؤولين في السلطة ان منظمتنا العظيمة قد تكون لها قيمة غير متناهية لهم".

اعترف جونز، مدير مكتب رويترز، في جنوب أفريقيا، في رسالة بعث بها إلى البارون هربرت بتاريخ 3 تشرين الأول 1911 "بالتأثير المفيد للخدمة التي تقدمها إلى الحكومة البريطانية على علاقتنا معها".

تباحث ويكنسون مع السكرتير الخاص لاليبنك، ار. ايتش، دافيس حول كيفية محافظة رويترز على سمعتها في استقلالية العمل، بينما تقبض الأموال السرية من الحكومة البريطانية واتفق ويكنسون مع دافيس في 11 آب 1911 على عدم نشر الخطابات "نزولاً عند طلب سلطة عليا" وذلك

فقط، عند بروز انتقادات أو تساؤلات، من قبل إحدى الصحف المتعاملة مع رويترز.

اضاف ديفيس "ان البينك يرغب في ان تكون هذه التقارير المطلوبة تشكل جزءاً طبيعياً من خدمتكم لا ان تظهر على انها قسم مخصص للحكومة البريطانية". وشدد ديفيس على ضرورة المحافظة على السرية "بقدر ما يتلاءم ذلك مع مصلحة وكالتكم".

إن وجود هذا "الاتفاق السري" بين وكالة رويترز والحكومة البريطانية، ومهما كانت مبرراته، فهو يخالف ويناقض الادعاءات، التي كانت رويترز تنجح بها، بأنها كانت تعمل دائماً بحرية تامة في اختيار انبائها. ومع ان رويترز لم توافق على نشر دعايات حكومية سرية، كما نص عليه اتفاق عام 1894 ولكن كان عليها نشر نصوص هذه الخطابات والتصريحات الحكومية كاملة، في كافة ارجاء الإمبراطورية دون أن تشير إلى وجود أي اتفاق سري بشأن نشرها، كما كان على الحكومة البريطانية المحافظة على سرية المبالغ التي تدفعها إلى رويترز، مقابل هذه الخدمة.

4 - 4 - سنوات الحرب العالمية الأولى

في بداية كل حرب أو كل نزاع إقليمي خطير، كانت وكالة رويترز ترسل مراسلا واحداً أو اكثر، لتغطية الأحداث. فمثلاً خلال الحرب اليونانية التركية عام 1897 كان لرويترز مراسلون على جانبي خطوط

القتال، وفي السنة التالية كان مراسل رويترز المراسل المدني الوحيد الذي سمح له بمرافقة بعثة الجنرال كيتشنر الحربية التي انتهت باحتلال أم درمان في السودان.

ورغم الرقابة المشددة على الأنباء، وبالاخص في حالات الحروب والنزاعات الإقليمية، تمكنت رويترز من نقل دفق متواصل من التقارير إلى المشتركين في خدماتها، مستخدمة، في ذلك، مختلف أساليب الاخفاء، وقيل انها ارسلت أحد تقاريرها الاخبارية عن حرب البوير في جنوب أفريقيا داخل سندويش حمله أحد سائقي القطارات المتوجهة إلى موزامبيق.

استمرت زيادة حجم الأنباء، كما ازداد الطلب عليها، ومع ان رويترز رفعت رسم الاشتراك، فلم تتردد أية صحيفة في الاستمرار في الاشتراك بخدماتها. وكانت نشاطات رويترز في تغطية أخبار الحرب اليابانية الروسية عام 1904 ذات تأثير كبير على سمعة الوكالة في اليابان، وفي عام 1912 جاءت الأنباء، التي لا تصدق، تفيد بأن الباخرة، التي لا يمكن ان تغرق، تيتانيك قد غرقت، بالفعل، خلال رحلتها البكر عبر المحيط الاطلسي. سبقت رويترز نقل الخبر بساعتين قبل وصوله إلى لندن، عندما نشرت تقريراً اخبارياً بأن جبل جليد اصطدم بالباخرة عند الساعة العاشرة و35 دقيقة ليلة الرابع عشر من نيسان. قام مراسل شاب، لسلي سميث، بإرسال الخبر المذهل إلى الصحف، وحققت رويترز السبق الصحفي الذي كانت تسعى دائماً إلى تحقيقه،

ولكن سرت شائعات تنفي حدوث الاصطدام، فمثلاً، نشرت صحيفة "التايمز" الصادرة في 16 نيسان برقية رويترز، ولكنها اكدت ان الباخرة "غرقت بالفعل ولكن دون خسارة ارواح" ولكن الصحيفة في مكان آخر من العدد نفسه، نشرت تقريراً آخر لرويترز قارب الحقيقة فقالت "اعترف المسؤولون عن الخط البحري وايت ستارز بأن ارواحاً عديدة فقدت من جراء هذا الاصطدام". كانت تقارير رويترز متناقضة ولكن كانت تقارير وكالة الأنباء المركزية اسوأ بكثير، فقد نشرت هذه الوكالة وصفاً مشوقاً لعمليات انقاذ مفترضة للمسافرين قامت بها سفن أخرى، ولكن تبين، في الحقيقة، ان لا سفينة تمكنت من الوصول إلى موقع غرق الباخرة تيتانيك.

ازداد اهتمام القراء باخبار الرياضة، وبالاخص، في بريطانيا فلم تتردد رويترز في نشر هذه الأنباء، وبالاخص، لعبة الكريكيت والملاكمة، وخصصت في مركزها الرئيسي في لندن قسماً خاصاً باخبار الرياضة. وفي عام 1912 خلال إقامة الالعاب الأولمبية في لندن، غطت رويترز أخبار هذه الالعاب تغطية شاملة.

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، حامت الشكوك في بريطانيا حول وكالة رويترز، نظراً لكون مؤسسها الماني الاصل، فعرفت الوكالة هبوطاً ملحوظاً في وارداتها. وفي 15 نيسان 1915 اطلق البارون هربرت رويترز النار على رأسه حزناً على وفاة زوجته وتخلي ابنه عنه، مما ترك الوكالة عرضة لاهواء حاملي اسهمها، فسجلت

رويترز خسارة بلغت حوالي سبعة آلاف باوند استرليني في النصف الأول من عام 1915.

في 6 تشرين الأول 1915 تم تعيين رودريك جونز، مدير مكتب رويتر في جنوب أفريقيا، مديراً عاماً لوكالة رويترز، حيث سعى، في بادئ الأمر، إلى تحويل الوكالة إلى شركة مساهمة تملك اسهمها الصحف البريطانية، وشاركت الحكومة البريطانية في دعم هذا المسعى خوفاً من ان يسيطر على الوكالة أشخاص غير مرغوب فيهم. وفي خريف عام 1916 نجح جونز في إعادة تكوين الشركة، واحتفظ لنفسه باكبر عدد من اسهمها، وتعهدت الحكومة البريطانية بضمان تسديد قرض بمبلغ 550 ألف استرليني خلال ثلاث سنوات.

باشرت الشركة الخاصة الجديدة "رويترز ليمتد" أعمالها برأس مال قدره 200 ألف استرليني، وسمح ضمان الحكومة البريطانية للقرض، بتعيين أحد أعضاء مجلس الإدارة من جانبها، على ان يتمتع بحق الاعتراض على تعيين أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة من أجل منع الشركة الجديدة من اتخاذ أي عمل يناهض السياسة العامة للحكومة البريطانية.

اعاد جونز تسمية بنك رويتر تحت اسم البنك التجاري البريطاني، رغبة منه في فصله عن وكالة رويترز بقدر الإمكان، ولكن لكونه كان يملك معظم أسهم شركة رويترز المحدودة التي تملك أسهم البنك التجاري البريطاني، سعى جاهداً للتخلص من البنك ببيعه بسعر

مناسب فاتفق مع كلارنس هاتري، أحد رجال المال المعروفين آنذاك، على شراء البنك بشروط ممتازة وبذلك، تخلص جونز من عبء ثقيل كان مسلطاً على الشركة كما حقق لنفسه ربحاً ممتازاً.

كان جونز يعتقد خلال الحربين العالميتين، ان الوطنية تفرض "وجود علاقة وثيقة بين رويترز والحكومة البريطانية" وكان السؤال الحرج: كيف يمكن تحقيق هذه العلاقة بدون التأثير السلبي على استقلالية الوكالة؟ فهذه الاستقلالية كانت أساسية للسمعة الجيدة لرويترز في أنحاء العالم وقت السلم. وحتى في أوقات الحرب كان جونز يصر على ان المصلحة الوطنية يمكن ان تخدم، بشكل افضل، من خلال المحافظة على سمعة رويترز في الاستقلالية. في ايلول 1918 صرح جونز إلى نشرة خدمات رويتر "Reuter Service Bulletin" بأن "علاقتنا مع انفسنا ومع الحكومات الأخرى كانت وثيقة وحميمة، دون أن تكون خاضعة، وستبقى هذه العلاقة كما كانت بدون تغيير".

في الواقع، يُطرح السؤال هنا: هل كانت هذه العلاقة دائماً بهذا القدر من الوضوح والصفاء؟ كانت رويترز ترغب دائماً في اتباع المسار الوطني ومع ذلك، كانت تريد أيضاً ان تدعي بأن نشر الأخبار كان عملية موضوعية. حاول جونز ان يصالح بين هذين المطلبين المتناقضين ظاهرياً. عرض تعريفه للموضوعية خلال مقابلة مع صحيفة الاوبزفر في 20 تشرين الأول 1915 عند تعيينه مديراً عاماً. قال "يجب ان نحافظ على عدم انحياز بارد وحكيم". كان هذا الرأي يبدو واضحاً

بدرجة كافية ولكن جونز اضاف: "في نفس الوقت، كوكالة أنباء بريطانية، عندما تتعامل مع الشؤون الدولية، نراها دائماً عبر عيون بريطانية". لذلك فإن الموضوعية لا تستثني الكتابة من وجهة نظر بريطانية، بل تستثني فقط الانحياز إلى جانب ضمن وجهة النظر البريطانية. وبما أن كافة فئات الرأي العام البريطاني ايدت اشتراك بريطانيا في الحربين العالميتين، فقد ترك الخيار لرويترز - بل كان من المتوقع منها - ان تدعم المجهود الحربي، وبهذا الشكل تمت مصالحة متطلبات "الوطنية" مع متطلبات "الموضوعية".

عند نهاية عام 1914 بدأت رويترز تعد نشرة خاصة بالاتفاق مع وزارة الخارجية، كانت الغاية من هذه النشرة، توزيع الأنباء والتعليقات والتقارير الحربية التي ترغب الحكومة البريطانية بنشرها. فصل مكتب تحرير هذه النشرة عن مكتب التحرير الرئيسي لخدمات أنباء رويترز وكان إنتاج هذا المكتب يوزع في الدول الحليفة، كما في الدول المحايدة في الشرق الأوسط والشرق الأقصى، وفي كافة ارجاء الإمبراطورية البريطانية. في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 بلغ متوسط عدد كلمات النشرة شهرياً حوالي مليون كلمة، وبلغت كلفة اعداد وتوزيع هذه النشرة على الحكومة البريطانية 119835 باوند استرليني وحققت رويترز من هذا النشاط مبلغ 8231 باوند استرليني فقط وهو مبلغ ضئيل نسبياً.

وصف جونز نشرة وكالة رويتر في مذكرة ارسلها إلى إدارة الإعلام

بتاريخ 10 تشرين الثاني 1917 : "ان هدف هذه النشرة هو إرسال برقيات، من نوع معين من الأنباء ذات القيمة الدعائية، بتفصيلات اطول لما هو ممكن في نشرات أنباء وكالة رويترز الاعتيادية. والمبدأ المتبع في اعداد هذه الخدمة بسيط. مع الاخذ في الاعتبار، ان التقديم المناسب لوجهة نظر الحلفاء، يشكل الغرض الرئيسي لهذه النشرة، يجب ان لا يغيب عن البال ان من الممكن تحقيق هذا الغرض من خلال وصف حي ووثيق للأحداث حال حصولها وكما حصلت. فمثلاً يجب عدم اهمال أنباء عملية عسكرية لم يحقق الحلفاء انتصاراً فيها، بل يجب عرضها بطريقة رصينة وفق معطياتها الصحيحة. كما لا يجب التحدث عن النجاحات التي يحققها الحلفاء بزهو مفرط وحماسي للغاية. يجب ان تكتب بلغة مدروسة. لقد اثبتت خبرة عدة سنوات في التعامل مع الأنباء، ان هذه الاساليب تؤمن أفضل الوسائل لخلق جو الثقة الدقيقة الذي لا غنى عنه إذا كان المطلوب تحقيق الاعتماد على مصداقية النشرة.

كتب أحد المسؤولين في 11 تموز 1917 بأن رويترز وضعت سمعتها كما شبكتها في خدمة الحكومة البريطانية، ووصف ما تقوم به نشرة رويترز بأنها تعمل بطريقة موضوعية تدس ضمنها، بصورة سرية، الدعاية المطلوبة. إذ من الضروري المحافظة على الاستقلالية أمام الناس".

4 - 5 - أنباء الحرب العالمية الأولى

لم تتوقع وكالة رويترز اندلاع الحرب العالمية الأولى، فكانت التعليمات الصادرة من لندن إلى مكاتبها في أوروبا تشير إلى انها غير مهتمة بالشؤون الداخلية للدول الأوروبية. وبالمقابل، شددت على مراسليها وجوب إرسال التقارير الفورية حول الأحداث المهمة التي تؤثر على الحياة السياسية في العالم. وهكذا ارسلت وكالة هافاس، المتعاقدة مع رويترز، أول تقرير بالهاتف إلى رويترز حول اغتيال الارشيدوق فرانز فرديناند في سراجيفو في 28 حزيران.

والجدير بالذكر، ان وكالة هافاس ارسلت النبأ المستعجل كما يلي: "Sarajevo Ferdinand assassine" فقط ويعني "ساراجيفو فرديناند اغتيال" وكان المحرر في لندن، وقت استلام هذه الرسالة، يكتب تقريراً عن سباق الخيول الذي كان يجري في باريس فكتب في التقرير الأول: ساراجيفو، الثاني فرديناند، الثالث اغتيال، اعتقاداً منه ان هافاس ارسلت له نتائج السباق وان هذه الاسماء هي اسماء الخيول الفائزة.

ولحسن الحظ، قرأ هذا الخبر رئيس التحرير واوقف نشره، وبعد شهر واحد اندلعت الحرب العالمية الأولى بسبب هذا الحادث.

كان إعلان دخول بريطانيا في الحرب قد أوجد صعوبات غير متوقعة لوكالة رويترز، فاصدر جونز تعليماته إلى المحررين بأنه يجب اعتبار

ألمانيا "دولة معتدية" في كافة نشرات الوكالة، فهل كان هذا الموقف تحيزاً واضحاً من جانب رويترز التي كانت تدعي باستقلاليتها وبعدم انحيازها في نشر الاخبار؟ فسر جونز هذا الموقف بأن من غير الممكن نشر آراء أو أخبار تناقض المصلحةالعامة خلال الحرب، ولذلك، كانت الوكالة تنتقي عن قصد الأخبار المؤيدة للموقف البريطاني.

لاحظ ماريوت، الذي ألف كتاباً عن تاريخ رويترز لم ينشر، بأن أنباء الحرب التي نشرتها الوكالة قد وحَّدت الأراء عبر الإمبراطورية وتركت تأثيراً قوياً على مواقف الدول المحايدة ووصفت صحيفة Berliner Tagesblatt الألمانية رويتر بأنها كانت أشد خطراً من الاسطول والجيش البريطاني.

ارسلت رويترز مراسلين إلى كافة جبهات الحرب التي كانت الجيوش البريطانية والحليفة تشترك فيها، وبدأت الصحف تذكر اسماء المراسلين في صفحاتها وكانت رويترز تشتكي باستمرار إلى مديرية الصحافة في وزارة الإعلام من عدم كفاءة المشرفين على رقابة الأنباء والتصرفات العشوائية التي كانوا يقومون بها مثل قطع خطوط الإرسال البرقي من والى أوروبا، مما افقدها ميزة السبق الصحفي، بالنسبة للكثير من الأحداث المهمة. وقد ردت وزارة الأنباء على ذلك بالقول، انه لو نشرت وكالة رويترز خبراً مسيئاً لمعنويات الجيش البريطاني لكان الشعب كله صدق ذلك. وهددت إحدى صحف

جنوب أفريقيا بأنها ستوقف اشتراكها في نشرات أخبار رويتر لان شركات أنباء أخرى تزودها باخبار واقعية اكثر، ورغم ان كبير مراسلي رويترز رافق السفن الحربية التي قصفت الحصون التركية في الدردنيل، لم تنشر رويترز أخبار نزول القوات البريطانية في غاليبولي، إلا بعد هذه المعركة بعدة أيام.

كانت الإمبراطورية التركية قد بدأت تنهار خلال السنتين الأخيرتين من الحرب، ورافق مراسل رويترز فرغوس فيرغسون الجنرال اللنبي في تقدمه عبر فلسطين، فكانت تقاريره تثير حماس القراء في بريطانيا وغيرها من الدول.

احتلت أنباء مواقف وتصرفات الولايات المتحدة أهمية متزايدة مع تقدم الحرب. كان الحلفاء بحاجة إلى الذخائر الأميركية، ويفضلون دخول أميركا الحرب إلى جانبهم. زود مدير مكتب نيويورك رويترز بالأنباء المبكرة عن المبادرات الرسمية الأميركية بفضل علاقاته الجيدة مع إدارة الرئيس ودرو ويلسون، وحققت رويترز سبقاً صحفياً عندما نشرت خبر قطع الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا في 19 شباط 1917 ونشرت بالكامل خطاب ويلسون أمام الكونغرس في 2 نيسان (أبريل) 1917 الذي طلب فيه من الكونغرس إعلان الحرب على ألمانيا، وكان التعليق الذي كتبته رويترز على هذا الخطاب يوحي بأن الولايات المتحدة ستنضم إلى الحلفاء في حربهم ضد الالمان، مما قوى عزيمة القوات المتحالفة، وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك.

وبينما كانت الولايات المتحدة تدخل الحرب كانت روسيا تنسحب منها إذ انهار الحكم القيصري وقامت الثورة البلشفية في عام 1917. كان مراسل رويترز في بتروغراد "غي برينجر" قد غطى، بشكل تام، أحداث الثورة الأولى في عام 1917 ولكنه ما لبث ان القي القبض عليه وامضى ستة اشهر في سجن مكتظ بالسجناء السياسيين. ارسلت رويترز جون كليمنتس إلى روسيا حيث تمكن من إقامة علاقة جيدة مع الحكومة الروسية الجديدة، وتمكن من تحقيق سبق صحفي لرويترز، عندما أرسل نص شروط الهدنة التي وقعها البولشفيك مع الالمان في 16 كانون الأول 1917.

حاول رودريك جونز، الذي أصبح يعرف فيما بعد، سير رودريك، من خلال موقعه كرئيس مجلس إدارة الشركة، ان تصبح رويتر كوكالة أنباء الإمبراطورية البريطانية ولكن في الفترة ما بين الحربين العالميتين واجهت رويترز صعوبة في حماية موقعها عبر العالم وبالاخص، في مواجهة تحدي وكالات الأنباء الأميركية.

عكس ضعف وكالة رويترز ضعف مكانة الإمبراطورية البريطانية بالذات، ولكن جونز رفض ان يفصل مستقبل وكالته عن مستقبل الإمبراطورية البريطانية، مع انه كان يصر دائماً على وجوب ان تظل رويترز مستقلة عن الإمبراطورية، فكان يؤكد ان رويترز على استعداد للعمل يداً بيد مع الحكومة البريطانية ولكنها لا ترغب في العمل معها كتابع، وبدا ان الحكومة البريطانية مالت إلى قبول منطق جونز، بعد

أن رأت ان إعلان رويترز لاستقلاليتها سيفيد الحكومة البريطانية أكثر مما يفيدها ان تكون الناطق الرسمي لها والذي تسدد كافة نفقاته.

لم تعتمد الحكومة البريطانية فقط على رويترز لنشر الأخبار والآراء المؤيدة لها، فقد اتفقت وزارة الخارجية في عام 1919 مع شركة الاتصالات اللاسلكية البريطانية على توزيع الأخبار الحكومية، بدون مقابل، إلى كل صحيفة ترغب في الحصول عليها. واحد أسباب تعامل الحكومة البريطانية مع شركة الاتصالات اللاسلكية كانت شكوكها تجاه رويترز بسبب علاقاتها الوثيقة مع وكالة هافاس وغيرها من الوكالات الأجنبية التي سارعت إلى الانضمام إلى تجمع رويتر - هافاس وظلت وكالة هافاس خلال السنوات التي تلت الحرب مباشرة، المصدر الرئيسي لتزويد الأنباء من والى أوروبا، علماً بأن ألمانيا أيضاً بقيت تعتمد، بالكامل، على وكالة هافاس، للحصول على الأنباء الخارجية وتوزيع أنبائها إلى الخارج.

اثر الموت المفاجئ لرئيس التحرير ويلنسون، عين جونز، المحرر الأقدم في رويترز، هربت جينز رئيساً لتحرير الوكالة. كان جونز يرغب في اعتبار مجموعة الموظفين في رويترز على انهم "عائلة عالمية" تعمل تحت رئاسته ولكنه لم يكن مستعداً للسماح باي تنظيم خارجي بالتدخل بينه وبين "عائلته"، فصعب موقفه تجاه النقابات في أواخر الثلاثينيات، فاضطرت وكالة رويترز إلى الاعتراف في عام 1939 بالجمعية الوطنية لعمال الطباعة ووقعت في عام 1940 اتفاقاً مع الاتحاد الوطني

لمراسلي البرقيات الصحفية، وهكذا خبا مفهوم العائلة وحل محله مفهوم العلاقات العمالية.

افتخرت رويترز، في الثلاثينيات، بكونها أصبحت تستلم أو ترسل الأنباء بواسطة التليبرنتر عبر العالم خلال دقائق معدودة. اعتمد نجاح هذه الخدمات التجارية الجديدة بقوة على سرعة التسليم للمعلومات والأسعار. ارادت رويترز ان تصل إلى المشتركين بسرعة عبر العالم وفي عام 1938 كانت قد أنشأت محطة إرسال قوية موجهة إلى 26 موقعاً في العالم وفي نهاية الثلاثينيات كانت نسبة 30 بالمئة من أخبار رويترز ترسل عبر اللاسلكي بلغة مورس، وبذلك أصبحت معظم الصحف الأوروبية تفضل استلام الرسائل الواردة من رويترز باللغة الانجليزية بدلاً من استلامها باللغة الفرنسية.

توسعت الخدمات التجارية التي تقدمها وكالة رويترز، بصورة مذهلة، بين الحربين، وأصبحت، هذه الخدمات، مهمة جداً للحياة الاقتصادية في الإمبراطورية البريطانية، كما في القارة الأوروبية. وفي نهاية الثلاثينيات، وصل عدد الرسائل التجارية المرسلة إلى 737 رسالة أسبوعياً إلى القارة الأوروبية والى 459 رسالة أسبوعية مرسلة إلى الهند والشرق الأقصى واستراليا ومصر والهند الغربية.

كانت الصين جزءاً من العالم خارج الإمبراطورية البريطانية، في وقت، كانت رويترز تحتل مركزاً مموقاً خلال سنوات ما بين الحربين، وتزود الأنباء العالمية إلى صحافة الشرق الأقصى بالإضافة

إلى تقديم خدمة إقليمية يديرها مراسلون محليون، عرفت باسم خدمة رويترز لمنطقة المحيط الهادي. عين جونز وليام تيرنر مديراً عاماً لرويترز في الشرق الأقصى في عام 1920 حيث حذر بأن التحدي الرئيسي الذي ستواجهه وكالة رويترز في الصين، سيكون مصدره وكالات الأنباء الأميركية والفرنسية واليابانية ولكن رغم تحذير تيرنر، توسعت الخدمات التجارية لرويترز بسرعة، تحت ادارته.

شكلت وكالة الأنباء الأميركية يونايتيد بريس التحدي الرئيسي لرويترز في الشرق الأقصى خلال الثلاثينيات. أما وكالة الاسوشيتيد بريس، فكانت لا تزال عضواً في تجمع هافاس - رويتر. وفي نهاية الثلاثينيات، كانت أعمال رويترز في الصين تتدهور بسرعة، وانخفضت وارداتها إلى النصف ما بين عام 1935 وعام 1940.

امضى سير رودريك، الاشهر الأخيرة، كرئيس غير منازع لوكالة رويترز في المركز الجديد للوكالة في شارع فليت الذي افتتحه في تموز 1939. كان المبنى الذي شيد حديثاً معداً للاستعمال المشترك من قبل رويترز وجمعية الصحافة (Press Association) وكان جونز يأمل في الاحتفاظ بالارض والبناء، تحت سيطرة رويترز. ولكن ذلك لم يحصل، إذ أصبحت جمعية الصحافة مالكة المبنى ووكالة رويترز مستأجرة فيه، حتى ان مجلس إدارة جمعية الصحافة رفض فكرة تأجير المبنى، لفترة طويلة، إلى وكالة رويترز.

تكررت الازمات الاقتصادية، خلال الثلاثينيات، وطلب رئيس

التحرير من المراسلين تخفيض عدد الكلمات في تقاريرهم، بدون تخفيض مضمون هذه التقارير. اراد جونز توزيع أخبار أكثر للمنافسة مع الدعاية القادمة من ألمانيا والوكالات الأجنبية قبل أزمة ميونيخ في ايلول 1938. ادرك رجال الأعمال ان رويترز باتت بحاجة إلى مساعدة مالية. لم توافق دائرة الصحافة في وزارة الخارجية على تقديم إعانة مالية للوكالة، ولكنها وافقت على منح الوكالة وغيرها من الوكالات البريطانية للأنباء، تخفيضاً في أسعار الإرسال اللاسلكي لانبائها. في عام 1939 كانت وكالات الأنباء الفرنسية والألمانية والإيطالية واليابانية والروسية ترسل ما بين 5 آلاف و6 آلاف كلمة يومياً، بينما كانت رويترز ترسل 3 آلاف كلمة يومياً فقط. كان يردد جونز، بفخر، ان رويترز تقدم خدمة دقيقة ممتازة، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن متأكدة من ذلك. فقد قال انطوني ايدن، وزير الخارجية البريطاني، لأحد أعضاء مجلس إدارة رويترز "ان رويترز باتت وكالة لا يعتمد عليها دائماً".

لجأ جونز، في نهاية المطاف، إلى رئيس الوزراء نيفل تشامبرلين طالباً منه مساعدة مالية للوكالة، وأشار إلى ان وكالة هافاس تحصل من الحكومة الفرنسية على مبلغ 250 ألف استرليني سنوياً، وان الوكالة الألمانية DNB التي حلت محل وكالة فولف، تحصل من الحكومة النازية على مساعدة سنوية، تفوق ما تحصل عليه وكالة هافاس، وانه، رغم رغبة الصحف الأجنبية في الحصول على أنباء رويترز، نظراً لسمعتها في الدقة وعدم التحيز، فإنها أصبحت تميل

إلى الحصول على الأنباء من باريس وبرلين، لانها كانت تحصل عليها بدون مقابل.

اتفق جونز مع وزارة الخارجية على ضرورة تحسين خدمات الأنباء الموجهة إلى أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية، كما اتفق الطرفان على عدم المساس باستقلالية رويترز في اعين العالم، وعلى وجوب التمييز بين الاعانات المباشرة والدفعات، مقابل خدمات إضافية محددة. عند بروز أزمة ميونيخ، طالب بالسماح له بتوزيع خدمة أنباء لاسلكية موسعة، وبعد الحصول على الموافقة في نفس اليوم، بدأت هذه الخدمة، مقابل ان تدفع الحكومة مبلغاً سنوياً قدره 25 ألف استرليني.

حدّد النقص في المال مدى ونوعية أنباء رويتر. كما انها لم تتمكن من المحافظة على العدد الكبير من المكاتب أو تعيين عدد أكبر من المراسلين. ففي عام 1920 كان لرويتر 43 مكتباً عبر العالم وفي عام 1932 لم يكن لديها سوى 27. اضطرت الوكالة إلى الاعتماد على المراسلين المستقلين، وازداد عدد هؤلاء ثلاثة اضعاف من 70 إلى 234.

شكل التطور السريع في البث الإذاعي، في المملكة المتحدة خلال العشرينات والثلاثينيات، تحدياً قوياً للصحف البريطانية، ودار النقاش في الأواسط الحاكمة، حول الصفة الرسمية التي يجب ان تعطى لشركة الإذاعة البريطانية (BBC) وحول السماح لها بإذاعة نشرات الأنباء. اشتكى أصحاب الصحف من ان مثل هذه النشرات قد تقلص مبيعات الصحف، ولمقاومة هذا التحدي، تكون اتحاد لوكالات الأنباء، ضم

رويترز وجميعة الصحافة وشركة اكستيل ووكالة الأنباء المركزية، وسيطرت رويترز على هذا الاتحاد. وفي نهاية الأمر، تم الاتفاق بين الاتحاد وشركة الإذاعة البريطانية، على ان يزود أعضاء الاتحاد إلى الشركة الإذاعية ما بين 1200 و2000 كلمة يومياً عبر وكالة رويترز واحتساب الرسم، استناداً، إلى عدد أجهزة الراديو التي يملكها المواطنون، على ان لا يقل هذا الرسم عن 4 آلاف استرليني سنوياً وفي عام 1929 زاد الاتحاد الرسم إلى 14 ألف استرليني، سنوياً، على أن يقدم أعضاؤه إلى شركة الإذاعة البريطانية، الخدمات الإخبارية الكاملة. لم يمض وقت طويل، حتى بدأت شركة الإذاعة البريطانية في تعيين مراسلين لها في مختلف مناطق الإمبراطورية البريطانية، فتوقفت عن دفع الرسم السنوي إلى الاتحاد.

في أوائل الثلاثينيات، حاولت وكالة رويترز إصلاح أساليب جمع الأنباء وتحريرها وتوزيعها، واختارت رئيس تحرير جديد لها. لاحظ رئيس التحرير الجديد أن القصص الإخبارية التي كانت توزعها رويتر طويلة ومملة، وعين ثلاثة مراسلين دبلوماسيين، مشدداً على أن وكالة رويتر، يجب ان تتوقف عن كونها مزوِّداً لبيانات وزارة الخارجية والوزارات الأخرى.

احتلت نشاطات أنظمة الحكم الديكتاتورية، في كل من ألمانيا وإيطاليا وروسيا وأسبانيا واليابان، الحيز الاكبر في نشرات أنباء وكالة رويترز خلال الثلاثينيات، وتعرض كافة المواطنين البريطانيين،

العاملين في هذه الدول، إلى الاعتقال، بتهمة التعامل مع وكالة المخابرات البريطانية وحصل ذلك مع مراسلي رويترز. ولذلك، كان على هؤلاء السير فوق حبل مشدود، محاولين تجنب الاساءة إلى الدول التي يعملون فيها، وعدم كبت الأنباء المهمة، عن الصحف المشتركة في خدمات الوكالة.

على الرغم من ان وكالات أنباء أخرى، كانت تسبق رويترز في نشر الأنباء وقت حدوثها، بقيت الوكالة السباقة في المقابلات السياسية، فقد مهدت سمعتها وصول مراسليها إلى الشخصيات المهمة، في معظم الدول، حيث قابل مراسلو رويترز العديد من زعماء النازيين، ومنهم الدكتور جوزف غوبلز وزير الدعاية، الذي طالب، خلال المقابلة، ان تمتنع بريطانيا عن انتقاد السياسة الاقتصادية لهتلر.

لا شك ان بالإمكان عدم نشر الأراء، ولكن ما هو الدفاع لعدم نشر الأنباء؟، ساعدت رويترز الصحافة البريطانية خلال عام 1936 في حجب أنباء العلاقة بين الملك ادوار السابع والسيدة واليس سيمبسون الأميركية، مع ان رئيس التحرير كان حاضراً، عندما اخبر الملك السيدة سيمبسون بأنه يريدها ان تكون زوجته وملكة البلاد. كانت رويترز على علم تام بالأخبار التي كانت تتداولها الصحافة الأميركية التي تزودها بها وكالتا الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس، ولكن رويترز ظلت صامتة حيالها، وعندما قرر الملك التنازل عن العرش، كان كبير مراسلي رويترز في البرلمان، أول صحفي يعرف هذا الخبر قبل ان ينشر علناً، ونشرت رويترز النبأ بعد دقائق معدودة من إعلانه رسمياً.

4 - 6 - أنباء الحرب العالمية الثانية

لم تكن رويترز مستعدة، من الوجهة المالية، لتحمل اعباء تغطية أخبار المعارك الحربية والسياسية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) فأثر هذا النقص على عملها. كانت الوكالات الأميركية للأنباء قد ارسلت مراسليها إلى ألمانيا وإيطاليا والبلاد الأوروبية التي احتلتها الجيوش النازية، وكان، بإمكان هؤلاء المراسلين، إرسال تقاريرهم، مباشرة، من هذه الدول لان الولايات المتحدة لم تكن قد أعلنت الحرب على ألمانيا ودول المحور. ولتلافي هذا النقص، عمدت وكالة رويترز إلى أجهزة الانصات على الإذاعات، ولمعرفة آخر الأنباء، ولكن نشر هذه الأنباء، كان خاضعاً للرقابة، قبل الإرسال، مع ان الرقابة منحت رويترز بعض الحرية في النشر، أكثر مما منحته لغيرها من الوكالات.

ومن أجل رفع المعنويات في الداخل، والانتصار في حرب الدعاية، بدأت رويترز تحصل على معلومات جمعها رجال المخابرات البريطانية، وتنشر قصصاً اخبارية يزودها بها مكتب وزير الحربية. وخلال اجتماع عقده جونز، مع رؤساء اقسام التحرير في 27 تموز 1939 قال: "يجب ان لا تتجاهل رويترز المصلحة الوطنية. ان رويترز وكالة تعتبر مرجعاً صادقاً للأنباء في كافة أنحاء العالم، ولكن عليها خلال الحرب، ان تلتزم الحذر الشديد في تناول أية أخبار قد تضر بالمصلحة أو بالمجهود الحربي، وان تعمل وفق ما تمليه عليها وزارة الخارجية

البريطانية. من جهة أخرى، تعتبر وزارة الخارجية مصدراً مهماً للأنباء لوكالة رويترز، فاذا اهملت رويترز مبدأ التعاون الوثيق مع وزارة الخارجية، فإنها تكون قد اغلقت هذا المصدر المهم". وأكمل جونز حديثه مع رؤساء أقسام التحرير "يجب ان لا يعتبر هذا الموقف خضوعاً للتسلط، بل نوعاً من الاستشارة الخبيرة".

قد تشمل المصلحة الوطنية حجب الأنباء، حتى بدون طلب من وزارة الخارجية، لكن رويترز اصرت على حقها في نشر بيانات العدو (ألمانيا) ولكنها، عند نشر هذه البيانات، كانت تحور بعض الكلمات فيها، بطريقة، لا تجعل أي شخص يقرأ هذه البيانات يشك انها بالنص الكامل الأساسي الذي صدرت به.

كانت الصحافة الألمانية تعلم، علم اليقين، ان رويترز كانت وسيلة دعائية بريطانية، ولذلك، كان الالمان يراقبون كافة الأنباء التي تنشرها الوكالة ويستغلون هفوات الوكالة في نشر الأنباء. فمثلاً، عندما اغتيل الاميرال دارلان في الجزائر، في كانون الثاني 1942 نشرت رويترز الخبر بشيء من الرضى. كان الأميركيون يؤيدون دارلان، في حين، كان البريطانيون يعتبرونه عدواً لهم. تمكنت الة الدعاية الألمانية من استغلال هذا الخبر الذي أثار غضب الأميركيين المتحالفين مع بريطانيا.

غطت رويترز، بصورة ممتازة، أخبار المعارك البحرية. رافق أحد المراسلين عشر قوافل امداد، عبر البحر المتجمد الشمالي، إلى روسيا، وغطى مراسل آخر أخبار الملاحقة الناجحة للبارجة الألمانية بسمارك عبر

المحيط الاطلسي واغراقها، ثم مات، عندما غرقت المدمرة البريطانية هود، بلغم بحري. عرفت نشرات أنباء رويترز نجاحاً متواصلاً، في تغطية أنباء المعارك في الجبهة الشرقية، بين ألمانيا وروسيا، وكانت أول وكالة تنشر أنباء بدء الزحف الالماني لاحتلال روسيا في 22 حزيران 1914.

حققت رويترز سبقاً صحفياً، عندما نشرت نبأ بدء نزول قوات الحلفاء على شاطئ النورماندي، ونقلت الصحف البريطانية هذا الخبر، كما نقلته عن رويترز وكالات أنباء عديدة. نزل أحد مراسلي رويترز مع أول فوج انزال على الشاطئ، واعد أول تقرير له من خندق وسلمه إلى ضابط بحري، لنقله إلى رويترز، ولكن هذا التقرير لم يصل، لان الضابط قتل خلال رحلة العودة. ونزل مراسل آخر مع القوات الأميركية، وارسل تقاريره باستمرار مع كل تقدم حققه الجيش الأميركي.

قاد أحد مراسلي الوكالة سيارة جيب، عبر الخطوط الألمانية، مخاطراً بحياته، ووصل إلى باريس، قبل ان تدخلها جيوش الحلفاء، بمساعدة من ارنست همنجواي الذي كان على صلة وثيقة برجال المقاومة الفرنسية. مع ذلك، فقد قررت الوكالة وقفه عن العمل، لأنه خاطر بحياته اولا، ولانه أرسل تقاريره عبر إذاعة سرية للمقاومة ثانية، مخالفاً، بذلك، قانون الرقابة البريطاني. هبط مراسل آخر لرويتر بالمظلة، مع قوات المظليين فوق ارنهايم، وجرح في المعارك ووقع

أسيراً في يد الألمان، ولكنه تمكن من إرسال تقرير اخباري واحد إلى رويترز، قبل وقوعه في الاسر.

حققت رويترز نصراً عالمياً في 28 نيسان بنشرها خبر عرض هملر للاستسلام إلى قوات الحلفاء، كما حققت نصراً عالمياً آخر، عندما نشرت خبر انتحار غوبلز، وزير الدعاية الالماني، في الأول من ايار. انتحر هتلر، بعد أن سمع بأن هملر يتفاوض مع الحلفاء، حسب ما نشرته وكالة رويتر، وكان هتلر يثق، دائماً، بدقة أنباء رويترز. شكل نبأ اكتشاف جثة هتلر سبقاً صحفياً لرويترز، وقصة تحقيق هذا السبق مثيرة. فقد وصل المراسلون الحربيون لوكالتي الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس، قبل وصول مراسل رويترز اليها، وعرفوا ان الروس عثروا على جثة يعتقد انها جثة هتلر، ونظراً لعدم وجود وسائل نقل إلى خارج برلين، قرر المراسلون السفر بطائرة عسكرية، إلى باريس، لإرسال النبأ من هناك. استغل مراسل رويتر هذه الفرصة، فاتفق مع أحد راكبي الدراجات النارية المتوجه إلى مدينة لوبيك التي تبعد مسافة 150 ميلاً عن برلين، بنقل رسالته، ووعده بأن من يستلمها منه في لوبيك، سيمنحه زجاجة ويسكي، وبعد أربع ساعات، وصلت القصة الاخبارية إلى مكاتب رويترز في لندن، واذيعت من محطة الإذاعة البريطانية، بينما كان المراسلان الأميركيان، لا يزالان في الجو يحتفظان بهذا النبأ لنفسيهما.

4 - 7 - آخر أيام رويترز القديمة

قاد كريستوفر شانسليور وكالة رويترز، خلال الأيام الصعبة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، كمدير عام. قال في مؤتمر صحفي: ان رويترز اليوم هي رويترز الجديدة وان القديمة كانت على وشك الانهيار، وانه يفضل ان تختفي رويترز من الوجود، من ان تستلم أي شكل من الاعانات الحكومية، وانه قام بإلغاء كافة الارتباطات المالية مع الحكومة البريطانية. ولكن ما مدى صحة ادعاءات شانسيلور؟

ربما كانت التغييرات في سياسة الوكالة شاملة وكاملة، ولكن الموارد المالية لدى رويترز، في تلك الأعوام، لم تكن لتمكنها من العمل، بصورة مستقلة، عن الحكومة البريطانية كما كانت تود في دول عديدة من العالم. بقي شانسيلور يدير دفة الوكالة، لعقدين من الزمن، حاول خلالهما إعادة بناء رويترز، رغم شح الواردات. كان عليه مواجهةاحتمال قيام الصحف الوطنية، في جمعية الصحافة، بتأسيس وكالة خاصة بها، تنافس وكالة رويترز في هذا السبيل. وافق على ضم ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة جمعية الصحافة إلى مجلس إدارة الوكالة، واعلنت كلٌ من جمعية الصحافة وجمعية الصحافة الوطنية، انهما تعتبران مشاركتهما في مجلس إدارة وكالة رويترز ليس استثماراً بل التزاماً.

وجدت رويترز نفسها عاجزة عن بيع أنبائها إلى الصحف الأميركية، وبالاخص، إلى صحيفة نيويورك تايمز. سافر شانسيلور مع مساعده كول إلى الولايات المتحدة، وتمكنا من عقد اتفاق مع صحيفة شيكاغو

تريبيون، على تسلم خدمات رويتر. وكان عليهما ان يثبتا ان رويترز لم تعد تحت سيطرة أو تأثير الحكومة البريطانية. ونص الاتفاق على ان تدفع صحيفة شيكاغو تريبيون مبلغ 200 دولار شهرياً لخدمة رويترز العالمية و2400 استرليني شهرياً لخدمات أنباء وكالة رويترز، وما لبث ان تبع هذا الاتفاق، اتفاق مشترك مع شيكاغو تريبيون ونيويورك تايمز، لتسويق أنباء رويترز في غرب وجنوب البلاد، على أساس مقاسمة الأرباح وبالمقابل، كان على رويترز ان تسوق أنباء الصحيفتين عبر المملكة المتحدة وأوروبا واسيا وجنوب أفريقيا.

في عام 1945 كان لدى رويترز 2000 موظف يعملون بدوام كامل، في كافة أنحاء العالم. وخلال عام 1950 فتحت الوكالة مكاتب كبيرة لها في 23 بلداً ومكاتب صغيرة في 19 بلداً آخر، وأصبحت أنباء رويترز توزع مباشرة إلى المشتركين في 14 بلداً، وكانت الصحف تستلم، عبر الإذاعة، أنباء رويترز بنشر معظمها في 35 بلداً، وكان مكتب باريس أكبر مكاتب رويترز، خارج بريطانيا، وكان يعمل فيه حوالي 50 موظفاً، وكان هذا المكتب بمثابة مركز توزيع لأنباء رويترز السياسية والتجارية إلى المشتركين الفرنسيين، وبمثابة مركز تجميع الأنباء الواردة من المكاتب الأخرى للوكالة المنتشرة في القارة الأوروبية وإرسالها إلى المركز الرئيسي في لندن. وشعرت وكالة رويترز، في أواخر الخمسينيات، انها تنافس بقوة وكالة اجانس فرانس بريس، التي خلفت وكالة هافاس، رغم المساعدات المالية الكبيرة التي كانت تحصل عليها هذه الوكالة، من الحكومة الفرنسية.

اختار شانسليور، الفريد غيرنغر، لإعادة علاقات رويترز مع الوكالات الوطنية، في كل من بلجيكا وسويسرا وهولندا وفنلندا والنروج والدانمارك والسويد. تمكن غيرنغر من اقناع الوكالة السويسرية اجانس تليغرافيك سويس، بأنه لا يمكنها شراء الأنباء من أكثر من وكالة أنباء دولية واحدة، فوقعت الوكالة السويسرية اتفاقاً حصرياً مع وكالة رويترز. وكان أهم إنجاز لغيرنغر في ألمانيا، بعد الحرب، تمكنه من إعادة فتح مكاتب الوكالة في كل من برلين وهامبورغ وبون وفرانكفورت، وأصبحت فرانكفورت المركز الرئيسي لتحرير الأنباء الموجهة إلى أوروبا الوسطى والشرقية والشمالية. ادرك غيرنغر، منذ البدء، ان الالمان لن يتأخروا في تأسيس وكالة خاصة بهم، فلم يحاول مقاومة هذا الاتجاه بل، عمل على ان توقع التعاونية الصحفية الألمانية التي تشكلت في الأول من ايلول 1949 من وكالات الأنباء الألمانية الثلاث تحت اسم دويتشه بريسه اجانتور "DPA" مع رويترز، عقداً لمدة خمس سنوات، يربط هذه التعاونية بمتانة مع وكالة رويترز. اخبر غيرنغر التعاونية الألمانية بأن AFP قد أصبحت وكالة تابعة، بالكامل، للحكومة الفرنسية وأن على DPA أن تصبح الوكالة الأوروبية القائدة لان رويترز بحاجة إلى حليف قوي في أوروبا وأصبحت، بالتالي، السوق الأوروبية المصدر الرئيسي للواردات، بعد هبوط الواردات من الهند اثر نيلها الاستقلال. وقد سجلت الواردات من أوروبا في عام 1960 مبلغ 500,526 استرليني بينما لم تصل، هذه الواردات، في عام 1945 إلى أكثر من 000,55 استرليني.

أدى التقدم في تكنولوجيا الاتصالات إلى تطورات مهمة، خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. سمح نظام اللاسلكي العامل بالترددات العالية بتوزيع خدمات الأنباء الدولية وبالفعل، بدأت في عام 1949 الدول الأوروبية والشرق الأوسط واميركا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأقصى تستلم هذه الأخبار، على موجات منفصلة. وفي عام 1949 فتحت رويترز خط تليتايب لاسلكي بين كندا ونيويورك، حل محل نظام مورس، وسمحت وزارة البريد البريطانية لوكالة رويترز باستعمال خطوط الاتصالات التابعة لها، على ان يديرها موظفون عاملون في الوكالة.

في نهاية عام 1946 وافقت الاسوشيتيد بريس الأسترالية وجمعية الصحافة النيوزيلندية على المشاركة في ملكية رويترز، وبذلك، لم تعد رويترز مؤسسة بريطانية يملك اسهمها مواطنون بريطانيون أو مؤسسات بريطانية، بل، أصبحت وكالة متاحة للجميع للمساهمة في رأسمالها وبالاخص، للمؤسسات والجمعيات الصحفية العاملة في دول الكومنولث البريطاني.

في الأول من حزيران 1947 وقعت رويترز اتفاقاً مع جمعية الصحافة الهندية تضمَّن المشاركة في الأرباح بين رويترز وهذه الجمعية (P.T.T) إذ كانت رويترز تخشى ان تحل وكالة الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس محلها في تزويد الصحف الهندية بالأنباء، وفسر شانسيلور أهداف الوكالة، من وراء توقيع هذا الاتفاق، متمثلةً بابقاء الواردات من

الهند، عند أعلى مستوى ممكن، والمحافظة على الهند، كمنطقة حصرية إلى الابد لوكالة رويترز.

أيد جواهر لال نهرو هذه الخطوة، ووصفها بأنها خطوة أخرى في طريق التحرير وضمان وجود صحافة حرة وخدمة أنباء حرة في الهند، لان ذلك من مميزات دولة حرة.

في كانون الثاني 1946 هاجمت وزارة الخارجية الأميركية وكالة رويترز، مؤكدة بأنها تتلقى المساعدات من الحكومة البريطانية. رد شانسيلور، على هذا الهجوم، بالقول "نعم نحن بريطانيون، لان الصحف البريطانية هي المالكة لمؤسستنا ولكننا لا نقوم بمهمة بريطانية بل بمهمة دولية لخدمة العالم اجمع". قبل استقالته من رئاسة مجلس إدارة وكالة رويترز، منحته الحكومة البريطانية لقب فارس، وأصبح يعرف بالسير كريستوفر وكان هذا التكريم بمثابة اعتراف بأن رويترز هي مؤسسة بريطانية ولكنها ليست تابعة للحكومة البريطانية.

لم تكن المشاكل التي واجهتها رويترز في الخمسينيات مالية فقط. في عام 1953 انسحبت جمعية الصحافة الهندية من عضوية رويترز، لان شانسيلور اصر على إرسال مراسلين للوكالة من لندن للعمل في مكاتب جمعية الصحافة الهندية، نظراً لان الصحف التابعة لهذه الجمعية، كانت تولي اهتماماً كبيراً بخطابات نهرو التي كانت تهم الشعب الهندي ولكن ليس كل دول العالم.

في الصين كما في الهند، برزت مشاكل بسبب عدم قبول الصين

الشيوعية وجود مراسل لوكالة استعمارية، ولكن ما لبث ان وقعت وكالة شينخوا الصينية اتفاقاً مع رويترز لتبادل الأنباء. واجهت رويترز منافسة شديدة من سنغافورة من قبل الوكالتين الأميركيتين الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس. كان مكتب الوكالة في سنغافورة يرسل تقاريره إلى وكالة رويترز في لندن عبر هونغ كونغ واليابان.

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، سعت وكالات الأنباء اليابانية، كزميلاتها في ألمانيا، إلى تشكيل وكالة أنباء وطنية تملكها الصحافة اليابانية، فاتفقت رويترز، مع وكالة الأنباء كيودو، على توزيع نشرة أنباء باللغة الإنكليزية، بصورة مشتركة، على ان تدفع وكالة كيودو إلى رويترز مبلغ 24 ألف استرليني سنوياً كرسم اشتراك.

اما في مصر، فقد شدد شانسيلور على وجوب ان تكسب وكالة رويترز المصرية الاحترام الحقيقي من الشعب المصري. وفي 26 تموز 1956 نشرت رويترز الخطاب الكامل للرئيس جمال عبد الناصر الذي اعلن فيه تأميم قناة السويس، وكان نشر هذا الخطاب سبقاً اخبارياً اعتزت به الوكالة.

ادركت وكالة رويترز الحاجة إلى توظيف وتدريب خريجي الجامعات واعدادهم، لتسلم وظائف مدراء ومراسلين للخدمات الاقتصادية، وعندما مهدت تكنولوجيا الاتصالات في الستينيات فرصاً واسعة للنجاح، أمام وكالة رويترز، كانت الوكالة تملك فعلياً مجموعة من الشباب الملمين بالشؤون المالية وقادرين على استغلال هذه الفرص.

بعد استقالة شانسيلور، تولى جون بيرغس رئاسة مجلس الإدارة في وكالة رويترز. في عام 1960 بلغ رسم الاشتراك الذي تدفعه هيئة الإذاعة البريطانية أكثر من مئة ألف استرليني يتبعها وكالة كيودو (48750 استرليني) والوكالة الألمانية DPA (41 ألف استرليني) ووكالة الأنباء العربية (30 ألف إسترليني).

كانت وكالة الأنباء العربية مدعومة مالياً من الحكومة البريطانية وكانت رويتر على علم بهذا الأمر، مع ذلك، فقد عهدت إلى هذه الوكالة في عام 1954 مهمة توزيع أنبائها العامة والتجارية عبر الشرق الأوسط. ولم تكن رويترز قد عقدت اتفاقاً مماثلاً مع أي وكالة أنباء أخرى وكان من المفروض ان تبقى علاقة وكالة الأنباء العربية مع الحكومة البريطانية، في طي الكتمان. خلال أزمة قناة السويس، طردت وكالة الأنباء العربية من مصر، وانتقلت مكاتبها من القاهرة إلى بيروت، وبذلك، حصلت رويترز على دفع جديد وأصبحت وكالة أنباء لا غنى عن خدماتها عبر العالم العربي.

في عام 1965 كانت وكالة رويترز قد عقدت اتفاقات جديدة مع 35 دولة أفريقية مستقلة، وعزا مدير عام مؤسسة رويترز، نجاح الوكالة في أفريقيا، إلى ان تقارير رويتر كانت همزة الوصل، اخبارياً، بين الدول الأفريقية المستقلة حديثاً، ووصلت خدمات رويترز إلى الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية التي كانت، فيما مضى، حكراً على وكالة هافاس ومن ثم، على وكالة اجانس فرانس بريس.

تحولت رويترز خلال العشرين سنة التي تلت عام 1963 وتغير ارتباطها، خلال هذه الفترة، مع الأنباء، ولكن بقيت أساليب جمع وتوزيع الأنباء بدون تغيير. في الثمانينيات، بلغت الأرباح السنوية عشرات ومن ثم مئات الملايين من الجنيهات، وكانت نسبة 90 بالمئة من هذه الأرباح، ناتجة من الخدمات المقدمة عبر الحاسب الإلكتروني إلى التجار والأسواق المالية وأسواق السلع. وظفت وكالة رويترز عشرات من المحررين الاقتصاديين عملوا، جنباً إلى جنب، مع آلاف من الموظفين الفنيين وموظفي اقسام المبيعات. ظلت رويترز تقدم إلى الوسائل الإعلامية خدمات الأنباء العامة بل وسعت هذه الخدمات.

عين جيرالد لونغ في عام 1963 مديراً عاماً لوكالة رويترز، وكان قد دخل في خدمة الوكالة عام 1948 بعد تخرجه من جامعة كامبريدج. صمم لونغ على ان يكون المؤسس الثاني لوكالة رويترز، واراد ان يجعل من الوكالة مؤسسة مغامرة ومربحة كما كانت في عهد جوليوس رويتر، وسعى، جاهداً، إلى تثبيت مركز الوكالة كوكالة أنباء دولية، وظل يؤكد، في جميع المناسبات، انه لا يسعى لتثبيت مركز الوكالة كوكالة أنباء بريطانية. وما لبث ان قرر ان على رويترز ان تستثمر بقوة أموالها في مشاريع ومعدات مخصصة لخدمات الأنباء الاقتصادية، وكان هذا القرار حاسماً بالنسبة لمستقبل الوكالة.

في عام 1963 كان الوضع المالي للوكالة حرجاً، وسجلت الحسابات

النهائية خسارة في عام 1964. وعام 1967 بدأت رويترز تواجه المنافسة القوية من التلفزيون، لكسب المعلنين وهبطت قيمة الرسوم التي تدفعها جمعية الصحافة وجمعية الصحافة الوطنية وجمعية الصحافة الأسترالية وجمعية الصحافة النيوزيلندية، ولذلك، لجأ لونغ إلى التخطيط الدقيق والحذر للواردات المحدودة للوكالة التي كانت تحصل على نسبة 70 بالمئة منها من خارج الجزر البريطانية عكس وكالات الأنباء الأخرى مثلاً، الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس اللّتين تتمتعان بقاعدة محلية قوية أو اجانس فرانس بريس المدعومة من الحكومة الفرنسية أو وكالة تاس، الوكالة الحكومية الرسمية للاتحاد السوفياتي.

في تموز 1971 حدد لونغ أهداف الوكالة بقوله: ان الغرض المركزي لنشاطها هو تحقيق أعلى مستويات الامتياز في تزويد خدمات الأنباء والمعلومات وانظمة الاتصالات إلى المشتركين عبر العالم، وانه، لكي تتمكن الوكالة من تحقيق هذا الغرض، يجب ان تكون مؤسسة مربحة بما أن الربح هو شرط بقاء رويترز وحجر الاساس لكفاءتها.

عقد لونغ قروضاً مع عدة مصارف، وفي نهاية عام 1972 بلغ إجمالي المبالغ المستثمرة في شراء المعدات الجديدة، حوالي مليون وربع مليون جنيه استرليني وبلغ إجمالي القروض في نهاية عام 1973 حوالي 1,400,000 جنيه استرليني. ارتفع إجمالي المبيعات إلى عشرة ملايين جنيه في عام 1970 ووصل في نهاية عام 1977 إلى 50 مليون استرليني وحافظت رويترز على وجودها في كل مكان في العالم تقريباً.

كانت رويترز حتى عام 1983 مؤسسة تعتمد على عمل الموظفين وبالتالي، على تكثيف عددهم، وقامت باجراء دورات تدريبية مكثفة للعاملين في كافة الإدارات. وادركت رويترز ان أي تشويش يحدث في خدماتها الاقتصادية بسبب النقص في عدد العاملين، قد يلحق الضرر أيضاً بخدماتها الاخبارية ولذلك، قررت إنشاء مركز فني لجمع المعلومات الاقتصادية في جنيف-سويسرا- عام 1982. وفي أوائل السبعينيات، ادعى لونغ ان رويترز تدير أوسع شبكة معلومات في العالم تعتمد على نظامي اتصالات هما شبكة الاتصال عبر الاطلسي والهادي (TAT PAC) وشبكة الاتصال Europlex التي تربط المدن الرئيسة في القارة الأوروبية ببعضها البعض وبلندن واتسعت شبكة TAT PAC لتغطي سنغافورة وطوكيو ومونتريال وسيدني وهونغ كونغ.

لا شك ان هذه الشبكات الكبلية عرفت ازدهاراً عظيماً خلال السبعينيات، ولكن الأقمار الصناعية بدأت تثبت أهميتها للمستقبل، فكانت رويترز من بين أوائل الوكالات التي استعملت القمر الاصطناعي التجريبي Telstar. ادارت رويترز شبكة تخزين وتحويل المعلومات عرفت باسم ADX (أي التبادل الالي للمعلومات) ابتداء من عام 1968. كان بمقدور هذه الشبكة معالجة حتى ثلاثة ملايين كلمة يومياً.

خلال السبعينيات، كانت خدمات رويترز تصل إلى حوالي 6500 صحيفة يومية تصدر في 112 بلداً بالإضافة إلى تزويد الخدمات

الاخبارية إلى المحطات الإذاعية والتلفزيونية المنتشرة في كافة أنحاء العالم.

تبنت رويترز التقنيات الجديدة للمعلوماتية بروح من الواقعية. كان لونغ وزملاؤه يدركون تماماً ان المشتركين ينجذبون دوماً نحو الخدمات الأسرع للأخبار العالمية والاقتصادية، فاذا لم تستغل رويترز آخر مبتكرات وسائل الاتصال، كان من المؤكد ان يتحول المشتركون إلى الوكالات المنافسة.

كانت رويترز قد اشتركت منذ عام 1964 بخدمة أخبار اقتصادية، تعمل بواسطة الكومبيوتر، حملت اسم Stock Master كانت تديرها مؤسسة Ultronic التابعة لشركة R.C.A في الولايات المتحدة وكان نظام Ultronic يزود معلومات البورصة العالمية على شريط يغذى إلى كومبيوتر رئيسي في ولاية نيو جرسي، ومن هناك، كانت المعلومات توزع عبر أجهزة كومبيوتر تابعة، توجد في مكاتب سماسرة البورصة والمشتركين الاخرين. مكن هذا الاتفاق بين رويترز وشركة Ultronic من الحصول على حقوق حصرية في توزيع خدمات Stock Master خارج الولايات المتحدة، ولكن برز منافس خطير لخدمات Stock Master هو نظام Telequote فواجهت وكالة رويترز هذا المنافس الجديد بخفض رسم الاشتراك في خدمات Stock Master إلى النصف. حققت رويترز من خدمات Stock Master إيرادا صافياً بلغ 244 ألف جنيه في عام 1968 وشملت خدمات Stock Master عرض

أسعار أكثر من 10 آلاف سلعة أو سهم، خلال ثانيتين فقط. ازداد الطلب خلال السبعينيات على خدمات Stock Master واقامت رويترز 1100 وحدة اتصال في مكاتب المشتركين في عشر دول أوروبية. وبذلك، تمكنت رويترز من الادعاء بأنها تدير خدمة بورصة عالمية، إذ من السهل جداً، لأي مصرف في العالم، الحصول على أسعار الأسهم والسندات والسلع عبر شبكة رويترز. شجع نجاح خدمات Stock Master وكالة رويترز على الاهتمام برفاهية العاملين فيها، فرفعت الرواتب ومخصصات السفر والانتقال واقامت دورات عديدة في أنحاء عديدة من العالم لتعريف المشتركين المحليين بمزايا هذا النظام.

في عام 1967 دخلت شركة Dow Jones إلى خط المنافسة مع رويترز، فاسرعت هذه الوكالة إلى تأسيس خدمة اقتصادية جديدة بالاشتراك مع شركة Ultronic اطلق عليها اسم Reuter Electronic Report عمدت إلى تزويد سماسرة البورصات والمصارف والوسائل الإعلامية، بالأنباء الاقتصادية بواسطة التليبرنترات أو العرض الفيديوي. وفي عام 1969 أمرت بورصة نيويورك الشركات المساهمة المسجلة فيها بإرسال أسعار اسهمها إلى وكالة رويترز بالإضافة إلى وكالة Dow Jones الأمر الذي زاد من شهرة رويترز ورفع مركزها المالي في العالم. وفي عام 1972 اشترت رويترز حصة شركة Ultronic في هذه الخدمة واعادت تسميتها، تحت عنوان التقرير المالي لرويترز (Reuter Financial Report) وبدأت تقدمها إلى المشتركين عبر شاشات الفيديو بدلاً من أجهزة التليبرنتر.

خلال بضع سنوات فقط، اكتسبت رويترز، بفضل المتبكرات الفنية الجديدة، مركزاً مسيطراً في عالم المال خارج الولايات المتحدة الأميركية. طورت رويترز أيضاً، بعد ذلك، إدارة فنية تهتم بالمبيعات والتسويق، وفي عام 1973 أدخلت رويترز خدمة اقتصادية جديدة، بدون مساعدة أي شركة أخرى، أطقلت عليها اسم Reuter Monitor Money Rates.

كان إدخال هذه الخدمة الجديدة مبادرة عظيمة، إذ ولدت إيرادات هائلة للوكالة، ولمواجهة هذه المبادرة، سارعت Dow Jones مع وكالات أنباء اقتصادية أخرى في الولايات المتحدة وسويسرا، إلى تأسيس خدمة أنباء اقتصادية تعمل بواسطة الكومبيوتر. بلغ عدد المشتركين في خدمات Monitor في نهاية حزيران 1974، 125 في بريطانيا و121 في الدول الأوروبية الأخرى وبعد سنتين، وصل عدد المشتركين إلى 1175 في بريطانيا والى 896 في الدول الأوروبية الأخرى، وبدأت خدمات Monitor تغطي الأسهم والسندات والسلع. وفي نهاية عام 1980 كانت خدمات Monitor تصل إلى كافة أنحاء العالم، وبلغ إجمالي الإيرادات من خدمات Monitor إلى 30 مليون جنيه وبلغ الربح الصافي إلى أكثر من 12 مليون جنيه.

وبواسطة خدمات Monitor، توفرت إمكانية الحصول، في وقت متزامن، على الأسعار السائدة في أسواق 25 بلداً صناعياً، مما مكن المصارف والسماسرة والمؤسسات العالمية من الاستفادة من تقلبات

الأسعار العالمية. "فقد أصبح لدينا، للمرة الأولى، اقتصاد عالمي حقيقي تعرف فيه أسعار السلع والأسهم في الوقت الحقيقي، في كافة أنحاء العالم "كما اكدت مجلة جامعة هارفارد في عام 1979" وفي 23 شباط 1981 أدخلت رويترز خدمة Reuter Money Dealing Service بعد حصولها على اشتراكات من 145 مؤسسة في تسع دول، وسرعان ما امتد نطاق هذه الخدمة الجديدة ليشمل بريطانيا، أوروبا الغربية والولايات المتحدة ومن ثم هونغ كونغ وسنغافورة والشرق الأوسط، خلال تسع سنوات.

كانت هذه الخدمة الجديدة التي قدمتها رويترز، فريدة من نوعها، فهي تمكن المتعاملين بالبورصة من الاتصال مباشرة، ببعضهم البعض، بسرعة كبيرة لبيع أو شراء أو اقراض المال عبر نفس الشاشة. وفي شباط 1983 بلغ عدد المشتركين في هذه الخدمة 400 في 24 دولة من بينهم 37 مصرفاً من أكبر المصارف العالمية، وبلغ عدد الاتصالات المتبادلة يومياً بين المشتركين، أكثر من عشرة آلاف مكالمة. وفي أيار 1984 وصل عدد المكالمات اليومية إلى 40 ألف مكالمة.

أنشأت رويترز خدمة أنباء موجهة إلى أميركا الشمالية في عام 1973 وفي عام 1974 كان 27 موظفاً فقط يعملون في مكتب واشنطن بينما كان 130 يعملون في مكتب الاسوشيتيد بريس و100 يعملون في مكتب اليونايتيد بريس، وكان البيت الأبيض ووزارة الخارجية يصران على اعتبار وكالة رويترز وكالة من الدرجة الثانية مما يعني، عدم منح

مراسليها نفس المزايا التي يتمتع بها مراسلو الوكالات الأميركية في البيت الأبيض ووزارة الخارجية. ولكن في نهاية السبعينيات، رسخت رويترز مركزها بقوة في نقل أخبار واشنطن السياسية للعالم الغربي.

في عام 1973 اسست رويترز شركة تابعة هي Information Dissemination and Retrieval Inc أو IDR وعهد إلى الشركة الجديدة تطوير نظام معلومات محوسب ذي اداء عال، على ان يتم تسليم المعلومات، عبر كابل ثنائي المحور، لعرضها على شاشات التلفزيون بمعدل 400 ألف كلمة في الدقيقة ومواصلة الإرسال بدون انقطاع. سجلت هذه الشركة خسارة بلغت مليون دولار خلال العام الأول ولكنها ابتداء من عام 1977 أصبحت المزود الرئيسي لأجهزة الكومبيوتر لدى مشتركي رويترز في أميركا الشمالية والبلاد الأخرى. وفي نهاية عام 1980 سجلت شركة IDR ربحاً للمرة الأولى.

سعت رويتر خلال السبعينيات، إلى الابتعاد، شيئاً فشيئاً، عن الاعتماد على وكالات الأنباء الأوروبية، بعد أن حققت الإيرادات من أوروبا نصف مجموع إيرادات الوكالة، وقال لونغ في تفسير ابتعاد الوكالة: على الأوروبيين ان يقبلوا بحق رويترز في توزيع أنبائها بصورة مباشرة حيثما ترغب. في ألمانيا، كما حدث في الولايات المتحدة، تحولت رويترز إلى المزود الخاص لانبائها العامة والاقتصادية وفي عام 1971 أنشأت خدمة أنباء باللغة الألمانية لتوزيعها إلى الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وبذلك، انهت علاقتها مع الوكالة

الألمانية DPA. كان لونغ يكره المدير العام للوكالة الألمانية Wolfgang Weynen لأنه كان يعمد إلى عدم ذكر وكالة رويترز كمصدر للأنباء في العديد من أخبارها، وفي نيسان 1971 اخبر رويترز المدير العام للوكالة الألمانية بأنه لا ينوي تجديد مدة الاتفاق بين الوكالتين، لأنه حصل على عرض أفضل من اليونايتيد بريس.

حاولت رويترز تثبيت اقدامها في فرنسا، ولكن الموقع الراسخ لوكالة الأنباء الفرنسية، الممولة من الحكومة الفرنسية، افشل محاولاتها. وزعت رويترز خدمة أنباء باللغة الفرنسية في فرنسا وبلجيكا وسويسرا، وابتداء من عام 1972 قررت التعاون مع الوكالة الفرنسية الثانية "الوكالة المركزية للصحافة" التي كانت تضم، في نشرات أخبارها، الأنباء العالمية المزودة من قبل رويترز، ولكن هذه الخطوة لم تحقق النتائج المرجوة.

خلال سنوات منح الاستقلال للمستعمرات البريطانية السابقة، عمدت رويترز إلى إطلاق وكالات أنباء جديدة تعمل في هذه المستعمرات، كما في دول العالم الثالث. وفي نهاية 1978 كانت رويترز قد ساعدت في تأسيس 34 وكالة أنباء، ولم تكن هذه المساعدات حباً بالخير، لان رويترز كانت تشترط على هذه الوكالات إقامة علاقات وثيقة معها.

في عام 1980 نشرت الاونيسكو تقريراً، اعدته لجنة برئاسة شين ماكبرايد، ذكرت فيه ان عدداً كبيراً من رجال السياسة والصحافيين في

دول العالم الثالث، يطالب بإنشاء "نظام جديد للمعلومات" لان وكالات الأنباء الغربية والرأسمالية مثل رويترز والاسوشيتيد بريس تسيطر بقوة على عملية تغطية الأنباء، وانها تنشر، عن قصد، وبتفاصيل مضخمة، أخبار الاضطرابات والفساد والمجاعة والأمراض، وانها تهمل الأخبار الايجابية مثل أنباء التقدم والنمو في هذه الدول. رد لونغ على هذا التقرير بالقول ان الشكاوى تأتي، في معظمها، من دول ذات أنظمة ديكتاتورية تخضع الأنباء إلى المراقبة، ولكن ما لبثت وان خفت حدة هذا الموقف.

في الأول من تموز 1969، استأنفت وكالة رويترز توزيع انبائها، بصورة مباشرة، إلى الشرق الأوسط، وارتفعت رسوم اشتراك هيئة الإذاعة البريطانية في خدمات رويترز إلى 100 ألف استرليني سنوياً في عام 1972، وتم تعديلها في عام 1980 إلى 25 ألف استرليني سنوياً.

في عام 1976 ادلى ويليام كولبي، مدير الاستخبارات المركزية الأميركية، بشهادة أمام الكونغرس مؤداها، ان عدداً من مراسلي وكالة رويترز عملوا مع السي أي أي، ومع انه في مؤتمر صحفي، نفى ان تكون الاستخبارات الأمريكية قد حاولت التأثير على اعداد الأنباء، من خلال هؤلاء المراسلين المتعاونين معها، فقد بقي الشك قائماً في أذهان الجميع.

كانت مسائل "الاكلاف" و "المركز الذي تتمتع به رئاسة التحرير" و "الصحافيون في رويترز" مثار جدل كبير في اوساط الإدارات المختلفة

للوكالة. كان الصحافيون يعتبرون انفسهم متفوقين عن الذين يعملون في قسم الخدمات الاقتصادية ولكن، مع نمو الواردات من الخدمات الاقتصادية، وجد الصحافيون انفسهم مجبرين على القبول بمركز متعادل مع المحررين الاقتصاديين، بل، وشعر الصحافيون بانهم سيصبحون، عاجلاً وليس اجلاً، موظفين من الدرجة الثانية، وكان هذا الشعور مدعاة لحصول بعض التغييرات، بين حين واخر، في المواقع الرئيسة للوكالة.

ابتداء من كانون الثاني 1978 استلم مايكل روبكه رئاسة التحرير، واشرف بنفسه على كافة عمليات التحرير، وجمع وتوزيع الأنباء لأسواق وسائل الإعلام وللخدمات الاقتصادية. وبعد استقالة لونغ من رئاسة مجلس إدارة وكالة رويترز في عام 1981، حل محله رينفرو (Renfrew) وفي تشرين الثاني، من نفس العام، قدم رينفرو تقريراً مالياً جاء فيه: ان أرباح الوكالة للربع الثالث من هذا العام حطمت كافة الارقام السابقة إذ بلغت حوالي ستة ملايين وخمسمائة ألف استرليني، وفي عام 1982 بلغت الأرباح الصافية 41 مليون استرليني وظلت الأرباح تتصاعد خلال الأعوام حتى عام 1989. ومع تزايد الأرباح، عمدت رويترز إلى زيادة عدد مكاتبها الدولية، وفي نهاية 1984، كان 514 صحفياً يعملون في هذه المكاتب بالمقارنة مع 346 يعملون في وكالة الاسوشيتيد بريس و310 في وكالة اجانس فرانس بريس وتم افتتاح المكتب المئة لرويترز في سلطنة عمان عام 1984.

بلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين في رويترز نهاية 1984، 3865.
في عام 1985 اشترت وكالة رويترز خدمات الصور الصحفية من وكالة اليونايتيد بريس كما كانت قد اشترت في عام 1963 اسهماً في وكالة Vis News للصور الاخبارية وفي عام 1985 حصلت رويترز على نسبة 55 بالمئة من أسهم هذه الوكالة، وأصبحت الشركة المديرة لها.

عرفت دائرة "رويترز اسيا" نجاحاً مثيراً للاعجاب، فقد ارتفعت الواردات، في هذه الدائرة، من 7,5 مليون استرليني عام 1978 إلى 240 مليون استرليني في عام 1989 بفضل خدمة رويترز Monitor Money Rates وفي عام 1985 أدخلت رويترز أول خدمة أنباء داخلية لليابان، شملت الخدمات المالية وأسعار السلع والأسهم، ومن اليابان، وزعت رويترز خدمات أنباء باللغات العربية والفرنسية والألمانية والأسبانية.

وفي هذا العام، كانت رويترز تدير أحد أوسع شبكات الاتصالات الخاصة في العالم، وكان آخر الخدمات التي قدمتها رويترز، في هذا المجال، نظام التسليم المباشر عبر الصحون الصغيرة الحجم (SDS) مما مكن المشتركين من استلام المعلومات والتعليقات المالية بالإضافة إلى الصور الاخبارية، باستعمال نفس اشارة القمر الصناعي.

درس رينفرو كيفية السماح لكبار الموظفين بامتلاك حصص في شركة رويترز، وقرر في عام 1982، إصدار أسهم جديدة عرفت بالأسهم "E" بمبلغ 147 جنيهاً استرلينياً للسهم الواحد. وفي نهاية عام

1983 وصل سعر السوق لهذا السهم إلى 6450 جنيهاً استرلينياً وكان رينفرو المستفيد الاكبر من هذه العملية، كما ادخل مشروع المشاركة في امتلاك الأسهم للموظفين العاملين في الوكالة، بعد أن تحولت وكالة رويترز في عام 1984 إلى شركة مساهمة.

وصفت مجلة التايمز الأميركية، تحول الوكالة إلى شركة مساهمة، على انها عملية تملك كافة مقومات النجاح التي تستند على التكنولوجيا المتقدمة والأنباء الدقيقة والاستراتيجيات المرسومة بحكمة، وكان الشخص الذي اشرف على عملية التحويل سير دينيس هاملتون الذي عمل سابقاً كرئيس تحرير في صحف التايمز، ومنح لقب فارس تقديراً لخدماته للفنون عام 1976. في عام 1983 أي قبل تحول الوكالة إلى شركة مساهمة، كانت ملكية الأسهم كالتالي:

جمعية الصحافة	٪ 40,8
جمعية الصحافة الوطنية	٪ 40,8
جمعية الصحافة الأسترالية	٪ 13,6
جمعية الصحافة النيوزيلندية	٪ 2,7
كبار الموظفين	٪ 2,10

وضمت لجنة الأنباء كلاً من اللورد ماتيوز واللورد هارتويل واللورد روثرميل وكان اللورد ماتيوز رئيس مجلس إدارة شركة "Fleet Holdings" وكان لورد هارتويل رئيس مجلس إدارة صحيفة الدايلي تلغراف وكان

اللورد روثرميل رئيس مجلس إدارة الصحف المتحدة التي تملك صحيفة الدايلي ميل.

وهنا يبرز السؤال: من فكر أولاً في تحويل الوكالة إلى شركة مساهمة؟ يعود ذلك إلى الآن هير (Alan Hare) رئيس مجلس إدارة صحيفة الفايناشيال تايمز واحد أعضاء مجلس إدارة وكالة رويترز.

جاء في مقال نشرته صحيفة الفايناشيال تايمز في 9 آذار 1983 أن على رويترز، إذا كانت ترغب في المنافسة الدولية، إن تنشئ قاعدة اعرض لاجتذاب التمويلات، فرد عليها رينفرو بالقول إن رويترز تنافس بنجاح منذ 132 سنة، وانها تمول برنامج التوسع من مصادرها الخاصة بالكامل.

وتطلب أمر الحماية من المصاعب الضريبية، إنشاء شركة قابضة تسيطر على شركة رويترز المحدودة مما يستدعي إعادة تثبيت اتفاقية الامناء بالنسبة للشركة الجديدة، واقترح مندوب جمعية الصحافة ان يتم تجزئة رويترز إلى شركتين، على ان تستمر شركة رويترز المحدودة في بيع خدمات الأنباء العامة على الاساس المعمول به. ولكن إدارة رويترز رفضت بشدة هذا الاقتراح، لأنه يستند على افتراضين خاطئين: أولاً ان هناك انفصال واضح بين الخدمات المباعة إلى وسائل الإعلام وتلك المباعة إلى المشتركين من رجال الاعمال. وثانياً ان ضمانات الاستقلالية والامانة، مطلوبة فقط لحماية الامانة العامة وليس الأنباء الاقتصادية، ووصف رينفرو هذا الاقتراح بأنه

سيكون كارثة على الشركة في حال تبنيه، كما لاحظ المراقبون، من خارج الوكالة، ان سمعة رويترز سيجري التضحية بها، فقط لارضاء بارونات الصحافة.

في 11 نيسان 1984 تسجلت الشركة القابضة لرويترز كشركة مساهمة عامة وتكوّن مجلس إدارتها من هاميلتون، رئيس مجلس إدارة شركة رويترز المحدودة الذي عين أيضاً رئيساً لمجلس إدارة الشركة القابضة وكريستوفر هوج، رئيس مجلس إدارة مؤسسة (Courtaulds) وبير جيلنهامر P. Gyllenhammer رئيس مجلس إدارة شركة فولفو للسيارات Volvo والتر ريستون Walter Wriston رئيس مجلس إدارة شركة سيتي كورب (Citicorp) وبدأ تداول أسهم رويترز في البورصة في 4 حزيران من العام ذاته.

4 - 8 - مناولة الأخبار العالمية

اتبعت رويترز في اعداد نشرات أخبارها، سياسة عدم استعمال النعوت التي توحي بحكم مسبق وتوضحت هذه السياسة، خلال فترة عمل فريدريك فورسايت، الذي عمل في رويترز بين عامي 1961 و1965، وكتب، فيما بعد، الرواية الشهيرة المثيرة The Day of the Jackal وغيرها من الروايات التي نالت نجاحاً كبيراً، واكدت هذه السياسة دائماً على أهمية المصدر وان من غير الممكن ان تكتمل أية قصة اخبارية بدون ذكر المصدر، لان ذكره يؤمن الحماية لرويترز.

شكلت الرقابة على الأخبار، المتبعة في الكثير من الدول، صعوبات متواصلة في اعداد التقارير وكيفية كتابتها بحيث تتفأدى قلم الرقيب، وفضلت رويترز المحافظة على وجودها تحت الرقابة بدلاً من عدم وجودها كما شرح لونغ ذلك في أيار 1968 قائلاً "ان الاعداد الصادق للتقارير الاخبارية أفضل من عدم اعدادها".

فمثلاً، حقق مراسل وكالة رويترز في موسكو سيدني ديلاند في 16 آذار 1956 نجاحاً بارزاً عندما اشار، في تقرير له، إلى الخطاب الذي القاه نيكيتا كروشيف خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي والذي ندد بما فعله ستالين وحصل زميل ويلاند، جون ريتي John Rettie على نص كامل أكثر من هذا الخطاب من أحد معارفه من السياسيين الروس ولعدم تمكنه من إرسال هذا التقرير بسبب الرقابة الشديدة، سافر إلى استوكهولم ومن هناك، بعث هاتفياً إلى وكالة رويترز بما حصل عليه من أجزاء هذا الخطاب، ولكي تحمي وكالة رويترز مراسلها من الملاحقة، عندما يعود إلى موسكو، نسبت المصدر إلى مصادر شيوعية موثوقة اتصلت برويترز من بون، علماً بأن النص الكامل للخطاب لم يصل إلى الغرب، إلا بعد أكثر من شهرين.

في عام 1962 مدح البيت الأبيض وكالة رويترز لانها زودت النص الاصلي لرسالة كروشيف الذي اقترح فيها إجراء "اتفاق" مع الولايات المتحدة حول أزمة الصواريخ، وكانت رويترز قد نشرت، قبل سنة

من هذا التاريخ، نبأ بدء تشييد جدار برلين بعد أن استلم مراسل الوكالة في برلين الشرقية معلومات سرية، من أحد أعضاء حكومة ألمانيا الشرقية، وسبق نشر الخبر من قبل رويترز، صدور البلاغ الرسمي الذي أعلن البدء بتشييد هذا الجدار بثماني دقائق.

غطت وكالة رويترز أخبار الحرب الاهلية التي اندلعت في عام 1945 بين القوات الوطنية، بزعامة شيانغ كاي تشيك، والقوات الشيوعية بزعامة ماو تسي تونغ وفي عام 1949 القى الوطنيون القبض على مراسل الوكالة غراهام جنكينز وحكم عليه بالموت ولكنه اطلق سراحه من السجن بعد فترة.

كان موقف مراسلي وكالة رويترز حرجاً للغاية في الصين بعد نجاح الشيوعيين. في آذار 1967 أمرت السلطات مراسل الوكالة انطوني غراي بملازمة منزله وبقي في هذا الوضع لمدة 806 أيام معرضاً لهجوم أفراد الحرس الاحمر، من حين لآخر، محاولين اقتحام المنزل وقتله، وكتب في عام 1970، بعد أن اطلق الصينيون سراحه، مذكراته حول عمله في الصين حملت عنوان "رهينة" في بيكنغ. وفي نيسان 1967 القي القبض على مراسل الوكالة بيتر غريفيث واسيئت معاملته واستجوب بقساوة، لأنه نقل اقوال رجل الشارع اثر وفاة شو ان لأي ولكن بعد حدوث التقارب مع الولايات المتحدة، ارتفع عدد المراسلين الأجانب في بيكنغ إلى حوالي 150 من بينهم فرجيل بيرغر الذي عاد إلى العاصمة الصينية في عام 1987 كرئيس مراسلي وكالة رويترز هناك.

بين عام 1945 وعام 1975 لقي خمسة مراسلين لوكالة رويترز مصرعهم ونذكر من بينهم Bernd Debusman رئيس مراسلي الوكالة في الشرق الأوسط، الذي فر من اديس ابابا وجرح في ايلول 1975 في بيروت خلال زيارة المنطقة التجارية وقتل في هذه المدينة في حزيران 1980 برصاصة موجهة نحوه من سيارة كانت تسير بسرعة.

وكانت تعليمات رويترز إلى مراسليها بعدم المخاطرة بحياتهم من أجل تغطية حدث، ولكن المراسلين نادراً ما كانوا يتبعون هذه التعليمات.

كانت رويترز في مقدمة الوكالات التي نقلت أخبار زوال استعمار الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية عن العديد من الدول، فقد غطت أخبار استقلال الهند في 15 آب 1947 كما غطت نبأ مقتل المهاتما غاندي في 30 كانون الثاني 1948 وكان أحد مراسلي الوكالة الهنود قد طلب من مدير مكتب رويترز السماح له بالذهاب إلى أحد الاجتماعات الدينية في دلهي التي كان من المقرر ان يحضرها غاندي، فكان هناك عند إطلاق الرصاص على المهاتما، وحققت رويترز سبقاً اخبارياً، مدته سبع دقائق، عن وكالات الأنباء الأخرى.

خلال حرب جزر الفوكلاندز بين بريطانيا والارجنتين عام 1982، وافقت الحكومة الارجنتينية على وجود مراسلين لوكالة رويترز في بوينس ايرس لا يحملون الجنسية البريطانية، واكدت رويترز إلى ممثل الارجنتين في هيئة الأمم المتحدة، انها ليست وكالة أنباء بريطانية رغم

أن جزءاً من عملها يتم في بريطانيا وانها لا تتخذ أي موقف في أي نزاع اكان ذلك خلال الحرب العراقية الايرانية أو بين إسرائيل والدول العربية أو في حرب جزر الفوكلاند، وان مراسلي وكالة رويترز ينتمون إلى 48 دولة.

كان هارولد كينغ، رئيس مراسلي وكالة رويترز في باريس، على علاقة وثيقة مع الجنرال ديغول، وعندما عاد في عام 1958 إلى السلطة، كان كينغ المراسل الأجنبي الوحيد الذي سمح له بدخول مكتب ديغول عند القاء خطابه الشهير إلى الامة، ليعلن استعداده لتسلم الحكم في البلاد، وكان مراسل اجانس فرانس بريس جان مورياك موجوداً أيضاً، فسلمه ديغول نص الرسالة، قبل ان يذيعها ويقولها بصوته، وسارع كينغ إلى ابراقها إلى الوكالة. وعند مقتل داغ هأمرشولد في تحطم طائرة عام 1961 سبقت رويترز الوكالات الأخرى في نشر النبأ بمدة 38 دقيقة.

حققت وكالة رويترز سبقاً اخبارياً عندما تمكن المتسلق البريطااني هيلاري، مع رفيقه الهندي تينسغ، من الوصول إلى قمة جبل افريست في 2 حزيران 1953. نشرت صحيفة التايمز التي مولت هذه الرحلة الاستكشافية، الخبر ولكن رويترز سبقت هذه الصحيفة بنشر حديث مراسلها في كاراتشي بيتر جاكسون مع هيلاري بعد أن تسلق 18 ألف قدم لمقابلته وارسل تقريره على يد أحد الادلاء إلى كاتماندو. كما حققت رويترز سبقاً اخبارياً مدته دقيقتان، عندما نشرت خبر أول رحلة

إلى الفضاء قام بها الروسي يوري غاغارين، كما حققت سبقاً اخبارياً مدته دقيقة واحدة عن أول هبوط إلى القمر.

اتخذت الأخبار الرياضية العالمية أهمية متزايدة بالنسبة لرويترز، وكانت المنافسة، على اشدها، بين وكالة اجانس فرانس بريس ورويترز في نقل أخبار الالعاب الأولمبية في طوكيو عام 1964 ولكنها اخفقت خلال الالعاب الأولمبية في ميونيخ عام 1972 في نشر مقتل كافة الرهائن الذين احتجزهم الفلسطينيون وهو خبر سبقت اجانس فرانس بريس رويترز في نقله.

في عام 1988 بدأت رويترز في نشر نشرة أنباء رياضية أطقلت عليها اسم "الدليل الرياضي" (Sports Guide) شملت أخبار كافة الالعاب الرياضية التي تمارس في كل أنحاء العالم.

تمكنت رويترز من تلبية الطلب المتزايد على الأنباء الاقتصادية، وفي كانون الثاني 1989 كشفت عملية مسح شملت عشر صحف عالمية مشتركة في النشرة الاقتصادية ان 58٪ من محتويات هذه الصحف من الأنباء الاقتصادية، مستمدة من خدمة رويترز الاقتصادية بالمقارنة مع 21٪ من اليونايتد بريس و11٪ من اجانس فرانس بريس.

من جهة أخرى، توقع المشتركون من المؤسسات التجارية ورجال الأعمال من رويترز ان تزودهم ببعض الأنباء العامةعلى شاشات الاستقبال لديهم بالإضافة إلى الأنباء الاقتصادية، ولبت رويترز هذا التوقع بسرعة. في نهاية الثمانينيات كان حوالي ثلثي الصحافيين في

مكتب التحرير الرئيسي في بريطانيا من المحررين الاقتصاديين مع ان عملهم لم يكن محصوراً تماماً بجمع الأخبار الاقتصادية وتحريرها، وابقى تقرير رويترز "Reuters Business Report" المشتركين على علم بكافة التطورات التي تحدث في أسواق المال، كما في جوانب الحياة الأخرى في العالم.

كان عام 1989 نقطة تحول تاريخية في العالم، لأنه في هذا العام، انفرط عقد الدول الشيوعية وانهار النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية. كانت رويترز قد أنشأت علاقة اخبارية وثيقة مع وكالة أنباء ألمانيا الشرقية ADN وكانت الأنباء الوطنية تنشر في نشرة أنباء رويترز باللغة الألمانية استناداً إلى تقارير هذه الوكالة ولكن في نهاية عام 1989، سبقت رويترز وكالة ADN بتسع دقائق في نشر خبر استقالة حكومة هونيكر، بحيث ان وكالة ADN بالذات فوجئت بالخبر الذي نشرته وكالة رويترز.

4 - 9 - نظـرة خلفيـة

في نهاية 1980 كانت رويترز مختلفة تماماً عن وكالة الأنباء رويتر القديمة. أدخلت تكنولوجيا الحاسب الالي في أعمالها وحاولت استعمال آخر المبتكرات في هذه التكنولوجيا، من أجل تحديث عملها، دون أن تغير من أسلوب هذا العمل. غيّر إدخال الخدمات المحوسبة وكالة رويترز، لأنه عنى إجراء تغيير في السوق الرئيسة لهذه

المؤسسة. استمرت رويترز في تقديم الأنباء إلى الصحف والإذاعات ومحطات التلفزيون في العالم اجمع، ولكنها حققت معظم إيراداتها من الصناعة المالية العالمية. في عام 1989 سجلت الإيرادات من نشرات الأنباء 163 مليون استرليني في حين بلغت الإيرادات من الخدمات الإعلامية 946 جنيه مليون استرليني ووصل عدد الزبائن الذين يستلمون أنباء ومعلومات رويترز 16 ألف زبون موزعين في كافة أنحاء العالم. كانت نسبة 60٪ منهم من المؤسسات المالية و25٪ من المؤسسات التجارية و6٪ من الدوائر الحكومية والبقية من الافراد.

اتبعت رويترز مثال مؤسسها جوليوس رويترز، وظلت ملتزمة بالمعايير التي وضعها: الدقة والسرعة والتوزيع غير المتحيز، وكان المعيار الرابع، معيار الموضوعية، اصعب للتحقق نظراً لضرورة الانحياز إلى "الوطنية البريطانية" بالاخص خلال الحروب التي شاركت فيها بريطانيا، ولكن في عام 1956 خلال حرب قناة السويس، ابتعدت رويترز عن "الوطنية" وطلب شانسيلور رئيس مجلس إدارة الوكالة من المراسلين عدم الانحياز في تقاريرهم لان رويتر فقط "بريطانية" وبذلك بدأت أخبار رويتر الصادرة من مصر تكسب لرويترز "موضوعية" من نوعية عالية، مما جعل الناس ينظرون إلى هذه الوكالة من وجهة نظر تتجاوز حدود الاوطان.

أصبحت رويترز، كما ذكرنا، شركة مساهمة عامة ابتداء من عام 1984 وبلغ عدد حاملي اسهمها إلى 30 ألف من كافة أنحاء العالم.

أدى مفهوم التطور الاندفاعي إلى شراء رويترز لتسع شركات في أميركا الشمالية وبريطانيا، من أجل تمكين رويترز من تقديم "مجموعة متكاملة من الخدمات" من بينها شركة Rich Inc الأميركية التي تصنع الأنظمة التي يستعملها عملاء البورصة والمؤسسات المالية وشركة Institutional Network Corporation التي تقدم خدمات محوسبة لتبادل الأسهم. في عام 1981، قررت رويترز عدم شراء وكالة اليونايتيد بريس، لان هذا الشراء سيورطها، بعمق، قي الشؤون الداخلية للولايات المتحدة حيث تتمتع ووكالة الاسوشيتيد بريس بمركز لا يمكن التغلب عليه.

كان الصحافيون في رويترز أكثر الناس تشاؤماً عندما تحولت الوكالة إلى شركة مساهمة عامة. كانوا يتمنون بشدة حياة الستينيات في رويترز، واعتقد الكثيرون من الموظفين القدامى في رويترز ان دخول الوكالة إلى عصر المنتجات المحوسبة قد اضر باندفاع رويترز وبالطبيعة الخاصة للوكالة. خلال خمس سنوات، ارتفع عدد العاملين في الوكالة من 3865 إلى 10071 من بينهم 4274 موظفاً مهنياً و1640 في مكاتب التحرير و1768 موظفاً في اقسام المبيعات والتسويق.

ومع وجود هذا العدد الهائل من الموظفين، تغيرت ثقافة رويترز، لقد استمرت الثقافة الانجليزية مسيطرة على نشاطات الوكالة لاكثر من مئة عام ولكن، خلال الثمانينيات، بدأت السيطرة البريطانية تتقلص، عددياً على الأقل، إذ كان العاملون الـ 10071 ينتمون إلى 160 جنسية من بينهم 3308 بريطاني و2577 اميركي. من جهة الجنس ظل الذكور

مسيطرين عددياً في رويترز ولم تصل سوى 66 امرأة إلى مراكز عالية في الوكالة حتى عام 1991.

وتمثل خطر غير ملموس على الاسم الجيد الذي حققته رويترز وذلك من خلال ظهور اسمها على شاشات رجال الأعمال عبر العالم. لقد أصبحت منتجات رويترز حيوية وادوات مرئية للنظام الرأسمالي. في السويد، كما في مكان آخر، كان يوصف الرجل الرأسمالي بأنه يحصل على راتب ضخم ويملك سيارة بورش وكومبيوتر موصول بشبكة رويترز. ربما يكون هذا الاتهام غير عادل، ولكن لا شك ان تأثير خدمات رويترز قد أصبح ملحوظاً واكثر أهمية من أي وقت مضى.

4 - 10 - مؤسسة رويترز

أنشأ مجلس أمناء شركة رويترز المساهمة مؤسسة رويترز "Reuters Foundation" عهد إليها إعداد برامج تثقيفية وتدريبية للصحافيين العاملين في كافة الوسائل الإعلامية. وبدأت المؤسسة عملها في عام 1982.

منحت هذه المؤسسة زمالات جامعية لصحافيين من كافة أنحاء العالم للدراسة في الجامعات الأوروبية والأميركية وكان من ضمن الذين حصلوا على هذه الزمالات صحافيون من هايتي وإيران والدول العربية.

وزادت المؤسسة مجالات تقديم دورات تدريبية مكثفة للعاملين في

الصحف ووكالات الأنباء في مواضيع تشمل إنتاج الأنباء التلفزيونية والإذاعية والصور الأخبارية والرسوم البيانية للأنباء، كما أدارت دورات تدريبية في الدراسات الاقتصادية والأسواق المالية وتكنولوجيا المعلومات.

اهتمت هذه المؤسسة أيضاً بالقضايا الإنسانية حول العالم، فساعدت مشاريع العناية الصحية والأبحاث الطبية والمسائل الاجتماعية والبيئية والفنون الجميلة.

تستمد مؤسسة رويترز المال اللازم لإدارة مشاريعها، من شركة رويترز المحدودة. وقد بلغ ما استلمته عام 1996 حوالي 3 ملايين جنيه إسترليني على شكل تسهيلات ومعدات وموظفين، بالإضافة إلى الدفعات النقدية.

تنفذ المؤسسة الأعمال التالية:

* إقامة دورات تدريب وورش عمل للصحافيين وغير الصحافيين العاملين في وكالة رويترز وبرامج إعداد خاصة للصحافيين من دول أوروبا الشرقية والعالم الثالث.
* برنامج زمالات دراسية للصحافيين في العالم الثالث، من أجل الدراسة في الجامعات الأوروبية والأميركية.
* التدريب والأبحاث المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات.
* دعم العمل الجماعي ومشاريع إنشاء المدارس والأبحاث الطبية وحماية البيئة والفنون الجميلة.

* إدارة نظام Alertnet وهو موقع لمؤسسة رويترز على الإنترنت يقدم معلومات مفيدة لهيئات الإغاثة العالمية.

وكمؤسسة خيرية مسجلة بموجب القانون البريطاني، لا يجوز لها الاشتراك في نشاطات تدعم المصالح التجارية لشركة رويترز.

4 - 11 - منتجات رويترز

تزود رويترز معلومات للمهنيين الذين يستعملونها لمساعدت هم في أعمالهم. يستخدم تجار الأسواق المالية المعلومات للمتاجرة في الأسواق، وتستخدمها الشركات المساهمة في دراسة الأسواق والمنافسين، وتستخدمها وسائل الإعلام لتأسيس صحف وإعداد برامج تلفزيونية وإذاعية.

بالنسبة للأسواق المالية، تمكن رويترز زبائنها من إجراء معاملات بيع وشراء عبر شبكتها الخاصة التي تصل إلى كافة أنحاء العالم. تعطي رويترز هؤلاء الزبائن وسائل توزيع معلومات السوق داخل مكاتبهم التجارية، كما إلى مكاتبهم الخارجية، وتؤمن برامج الكومبيوتر اللازمة لتحليل المعلومات، قبل وبعد، إجراء الصفقات التجارية.

قسمت رويترز منتجاتها إلى عدد من الفئات المختلفة:

منتجات المعلومات:

صممت هذه المجموعة الكبيرة من المنتجات خصيصاً للأسواق المالية. بالإضافة إلى معلومات حقيقية وتاريخية تشمل هذه المنتجات برامج كومبيوتر لتحليل المعلومات وأنظمة إدارة المعلومات.

المعلومات:

تتألف المعلومات التي تزودها رويترز إلى الأسواق المالية من بيانات مالية تحصل عليها، بصورة مباشرة، من البورصات أو من الزبائن، وأنباء متخصصة حول الأحداث التي تؤثر على الأسواق المالية في أكثر من 20 لغة مختلفة.

يستطيع المتعاملون في الأسواق المالية الحصول على نفس المعلومات في نفس الوقت أينما كانوا، وبذلك، جعلت رويترز الأسواق التجارية العالمية والوطنية أكثر شفافية مما يمكن عدداً أكبر من التجار بالمشاركة فيها بصورة فعالة.

بإمكان الزبائن اختيار النطاق الجغرافي للبيانات والأنباء التي يحتاجون إليها وأنواع الأسواق المشمولة بهذه البيانات والأنباء كالنقد والسندات والأسهم والسلع التجارية وغير ذلك. لا تشمل هذه المعلومات الأسواق العالمية فقط، بل، تشمل أيضاً، وبصورة متزايدة، الأسواق المحلية.

يتابع الزبائن هذه المعلومات على شاشات عرض قائمة بذاتها تزودهم بها شركة رويترز أو بتكرار أكثر في يومنا الحاضر على شكل تغذية بيانات بصورة مباشرة إلى أنظمة إدارة المعلومات في مكاتب الزبائن. بالإضافة إلى الأنباء النصية، تؤمن رويترز تغطية متلفزة حيث الأنباء التي تؤثر على الأسواق المالية. يسمح نظام التلفزيون المالي لرويترز للمتعاملين في الأسواق الرئيسة، في كافة أنحاء العالم، من مشاهدة العرض التلفزيوني الحي سوية مع البيانات والأنباء، على شاشات العرض لديهم.

تزود رويترز معلومات يتم تحديثها باستمرار في الوقت الحقيقي، للتجار الذين يتعاملون دائماً في الأسواق. يستطيع الزبائن أيضاً الوصول إلى قاعدة بيانات واسعة جداً للمعلومات التاريخية والخلفيات، مما يمكن مدراء الصناديق المالية وصناديق الاستثمار بأراء تحليل مسبق قبل الدخول في صفقات ثابتة، باستعمال برامج الكومبيوتر. تشمل قاعدة البيانات معلومات حول 27 ألف شركة في العالم ومؤشرات اقتصادية وتواريخ تقلب الأسعار لأكثر من 90 ألف نوع من الأسهم و300 ألف نوع من السندات المالية.

أدى إدخال قاعدة البيانات إلى إطلاق السلسلة 3000 من المنتجات في أواسط عام 1996. تدمج هذه السلسلة معلومات تاريخية مع البيانات والأنباء في الوقت الحقيقي وخدمات التلفزيون المالي ونظام البريد الإلكتروني لرويترز الذي يصل ما بين الزبائن، مما يسمح لهم بتبادل

الرسائل بينهم، وتعتبر السلسلة 3000 إحدى أهم المجموعات الاستراتيجية الجديدة التي أدخلتها رويترز خلال السنوات الأخيرة.

تزود رويترز زبائنها بنطاق واسع من تطبيقات برامج الكومبيوتر التي تسند عملية اتخاذ القرار، وقد تم تصميم هذه التطبيقات، بصورة مختلفة، لكل مجموعة من المستعملين. تساعد هذه التطبيقات في اتخاذ استراتيجيات تجارية مسبقة كما في تحليل الأخطار التي قد تنجم بعد اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف الأسواق المالية.

يزداد الطلب، باستمرار، على أنظمة إدارة الأخطار Reuters Kondor Deal Manager بسبب الخسائر الكبيرة التي منيت بها شركات تجارية ومالية كما بسبب القوانين المالية المتوقعة التي تفرض على المصارف قياس مدى المخاطرة بصورة فعالة اكثر.

أنظمة إدارة المعلومات

تصمم وتركب شركات رويترز أنظمة إدارة المعلومات للمصارف ومكاتب سماسرة البورصة والأسواق المالية. تمكن هذه الأنظمة كافة المتعاملين في بورصة بمراجعة المعلومات وبرامج التحليل، بصورة متزامنة، ليس فقط المرسلة من شركة رويترز بل من البائعين الآخرين للمعلومات ومن مصادرهم الداخلية الخاصة. تستخدم لهذه الأنظمة وسائل تكنولوجية متقدمة لتوزيع المعلومات عبر شبكة رويترز.

تسوق رويترز بالذات خدمة Triarch 2000 في حين تزود الشركة

التابعة لها Tibco بنظام بديل يستخدم تكنولوجيا مختلفة تستند أكثر على مجموعات أنظمة الكومبيوتر. تعمل رويترز وTibco بصورة مستقلة، وتتنافس فيما بينهما بحيث يتوفر للزبون خيار حقيقي. وتعتبر رويترز سوية مع شركة Tibco أكبر مزودين لهذا السوق.

وبإمكان التجار أيضاً استعمال الأنظمة الرقمية للاتصالات الهاتفية التي تزودها لهم الأنظمة الصوتية لرويترز.

منتجات التعامل التجاري

إنها منتجات تسمح للتجار بتنفيذ صفقات تجارية فورية عبر العالم، بواسطة الشبكة الخاصة لرويترز والإنتاج الأكثر انتشاراً في الاستعمال، من منتجات التعامل التجاري لرويترز، هو Dealing 2000-1 المصمم لسوق تبادل العملات الأجنبية. بإمكان التاجر الاتصال مباشرة مع تاجر آخر في أي مكان من العالم، خلال ثانيتين وإعطاء أسعاره، على شاشة عرض وتثبيت الصفقة.

في عام 1992، أدخلت رويترز النظام Dealing 2000-2 وهو نظام للمعاملات المالية يعمل إلكترونياً، ينسق هذا النظام، بصورة آلية، بين العروض والطلبات التي يرسلها المشتركون في السوق، ويعمل بذلك كسمسار أوراق مالية ولا يحتاج التجار إلى التحدث الفعلي مع بعضهم البعض من أجل تثبيت الصفقات.

تؤمن الشركة التابعة Instinct وسيلة تبادل إلكتروني مماثلة

للمتعاملين في أسهم الشركات، وقد عرفت هذه الوسيلة انتشاراً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية. تستخدم بصورة أكثر في الولايات المتحدة الأميركية، ولكنها بدأت، مؤخراً، تخدم دول القارة الأوروبية والشرق الأقصى.

منتجات وسائل الإعلام

تعتبر منتجات وسائل الإعلام المدماك الأساسي لنشاطات رويترز، ويستند على قيم السرعة والدقة وعدم التحيز. كانت هذه المنتجات تتكون، في السابق، من أنباء نصية ولكنها تشمل الآن، بالإضافة إلى النص، الصور والرسوم البيانية ونشرة الأنباء المتلفزة.

تنشر رويترز "نشرة الأنباء العالمية" وهي النشرة الأساسية باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية وتستخدمها الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء المحلية في كافة أنحاء العالم.

في عام 1985 أطقلت رويترز خدمة الصور الأخبارية بعد أن اشترت قسم الصور الأخبارية، غير الأميركية، من وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال، وأطلقت في عام 1990 خدمة الرسوم البيانية للأنباء المرسومة على الكومبيوتر. يقدم تلفزيون رويترز أفلاماً إخبارية غير محررة لمحطات التلفزيون في العالم. ويعود قسم كبير من برامج الأنباء التلفزيونية إلى الأفلام الإخبارية لرويترز التي تعتبر الوكالة المسيطرة في هذا الحقل.

تدير شركة رويترز شبكة بيانات للوسائل الإعلامية المتعددة، باستخدام احدث تكنولوجيا رقمية للإرسال المرئي والصور والنصوص. بالإضافة إلى خدمة الصحف والإذاعات، تعتبر رويترز المزود الرئيسي للأنباء الخارجية لوسائل الإعلام المنشأة حديثاً لخدمة السوق المحلية، كما تزود الأنباء إلى نطاق عريض من الخدمات الفورية ومواقع الإنترنت التي يستطيع الجميع الوصول إليها.

التنويع

سعت رويترز، خلال السنوات القليلة الماضية، بنشاط، إلى إيجاد أسواق جديدة خارج الأسواق المالية ووسائل الإعلام، وحددت هدفاً لها يقضي ببناء تجارة عالمية ثالثة لها بالإضافة إلى أسواقها التقليدية. فمثلاً، قامت بتصميم قاعدة بيانات واسعة جداً للمعلومات المتعلقة بالقطاعات الصناعية والشركات الخاصة، ليستعملها المدراء التنفيذيون في الشركات المساهمة.

تمكن هذه القاعدة الوصول إلى معلومات تعود إلى عشر سنوات مستقاة من نشرات أنباء رويترز ومن حوالي 2500 مصدر معلومات آخر. إنها سهلة الاستعمال وتمكن المستعملين من الحصول على المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي الذي يعملون فيه والشركات العاملة في هذا القطاع والمنافسين الذين يعملون في هذا القطاع. لقد بلغت الإيرادات السنوية من هذه الخدمة حوالي 50 مليون جنيه

إسترليني، كما أنشأت أنظمة إلكترونية تعالج المعلومات الاختصاصية التي تفيد الأطباء والمستشفيات والمختبرات الطبية وتألفت هذه الخدمة Reuters Health Information بالاعتماد على المؤسسة البريطانية Vamp Health Ltd التي اشترتها عام 1993 وعلى شركة Micro Solutions Group التي اشترتها عام 1996 وعلى المساهمة بنسبة 75٪ في شركة فرنسية متخصصة هي Distal.

تدير رويترز خدمة Advalue والتي تزود المعلومات ومرافق التعامل لتجارة الإعلان التلفزيوني وتملك رويترز نسبة 50٪ من أسهم الشركة Adways العاملة في أوروبا في هذا المجال.

4 - 12 - مجلس إدارة رويترز

يتألف مجلس إدارة الشركة القابضة رويترز من رئيس و12 عضواً أما الهيئة الإدارية الرئيسة لرويتر فهي اللجنة التنفيذية التي تضم المدراء التنفيذيين ورؤساء المناطق والمدراء الإداريين الأقدمين.

صممت بنية ملكية الأسهم في شركة رويترز بحيث تضمن الاستقلالية والصدق وعدم التحيز التي قد تتأثر نتيجة سيطرة مجموعة من الأفراد أو المؤسسات على عمل الشركة.

لا يجوز لأي مساهم أن يملك أكثر من نسبة 15٪ من إجمالي الأسهم. يوجد سهم تأسيسي واحد بالإضافة إلى الأسهم العادية المتداولة في البورصة وقد يستعمل هذا السهم التأسيسي للتغلب على

أصوات حملة الأسهم العادية في حال فشلت الاحتياطات وفي حال جرت محاولة للسيطرة على الشركة أي امتلاك نسبة 30٪ من الأسهم.

مدراء إدارة السهم التأسيسي هم أمناء شركة رويترز كما أن السهم التأسيسي يحمي مبادئ الائتمان التي يتبعها مجلس الأمناء التي تنص على ما يلي:

* لا يجوز أن تنتقل ملكية رويترز، في أي وقت، إلى أيدي مصلحة واحدة أو مجموعة واحدة أو فئة واحدة.

* يجب الالتزام، في كافة الأوقات، بصدق واستقلالية وعدم انحياز شركة رويترز لأي فئة أو حزب.

* يجب أن تزود شركة رويترز خدمات أنباء غير متحيزة، يعتمد عليها، إلى الصحف ووكالات الأنباء أو الإذاعات وغيرهم من المشتركين من وسائل الإعلام والى رجال الأعمال والإدارات الحكومية والمؤسسات الرسمية والأفراد وغيرهم الذين يتعاقدون مع رويترز.

* يجب أن تحترم رويترز المصالح العديدة التي تخدمها، بالإضافة إلى مصالح وسائل الإعلام بوجه عام.

* يجب بذل كافة الجهود لتوسيع وتطوير خدمات الأنباء والخدمات والمنتجات الأخرى لرويترز من أجل تمكينها من الاحتفاظ بدورها في نطاق الأنباء العالمية وتجارة المعلومات.

* * *

الفصل الخامس

وكالة الاسوشيتيد بريس

AP Associated Press

5 - 1 - مراحل التأسيس الأولى

تأسست وكالة الاسوشيتيد بريس عام 1848 من قبل ست صحف هي النيويورك هيرالد New York Herald ممثلة بـ (جينس غوردون بينيت وفريدريك هودسن) ونيويورك كورير اند انكوايرر New York Courier and Enquirer ممثلة بـ (جيمس واطسون ويب وهنري جي رايموند)[84] ونيويورك جورنال اوف كومرس New York Journal of Commerce ممثلة بـ (جيرارد هاللوك وديفيد هال) ونيويورك تربيون New York Tribune ممثلة بـ (هوراس كريللي) ونيويورك صن New York Sun ممثلة بـ (موسى بيج) ونيويورك اكسبريس New York Express ممثلة بـ (اوستاك بروكس وجيمس بروكس)

في أحد أيام شهر أيار (مايو) عام 1848 اجتمع هؤلاء الرجال العشرة في مبنى صحيفة نيويورك صن وكانوا يفكرون، وجل اهتمامهم، مركز على كيفية تقليل اكلاف جمع الأنباء التي كانت مرهقة للصحف النيويوركية فيما كان الطلب عليها يزداد باضطراد، بعد أن أعادت الثورات تركيب بنية القارة الأوروبية ونشطت الحركة المناهضة للاسترقاق في الولايات المتحدة وجرى التخطيط لحملة رئاسية وحطم الجهاز الجديد "التلغراف" الذي ابتكره سام مورس (Sam Morse) الحواجز القديمة للمسافات.

اقترح ديفيد هال من صحيفة "جورنال اوف كومرس" تجميع المصادر لإنتاج نشرة إخبارية برقية حول كل حدث جديد تستطيع كافة الصحف نشره.

شكك الأشخاص العشرة، الذين كانوا يستمعون، باقتراح هال ولكنهم انصتوا إليه باهتمام، وفي نفس اليوم أسسوا تعاونيتهم، "ليس انطلاقاً من أي إحساس بواجب الخدمة العامة أو بهدف دعوة الآخرين للاشتراك معهم في المشروع، بل، لأن منطق الدولار والسنت كان لا يقبل النقاش.

كانت هذه هي البداية، وتم إطلاق اسم الاسوشيتيد بريس" على هذه التعاونية[85].

سرعان ما خصص شركاء الاسوشيتيد بريس، الذين نافسوا بعضهم البعض بضراوة في جمع الأخبار من البواخر القادمة إلى نيويورك، باخرة تنطلق من هاليفاكس، ولاية نوفا سكوتيا، لمقابلة السفن القادمة من أوروبا وجمع ما تستطيع جمعه من أنباء وإرسالها بسرعة كبيرة إلى بوسطن، والخط البرقي الموصول بنيويورك. بعد ذلك، وظف المدير العام للاسوشيتيد بريس، الدكتور الكسندر جونز (Alexander Jones) مراسلين للوكالة للعمل في المدن الرئيسة في الولايات المتحدة، وما لبثت وان بدأت ست صحف يومية تستلم دفقاً منتظماً من أنباء الاسوشيتيد بريس من أمكنة ابعد من نيويورك

كانت هذه الأخبار ذات صبغة غير اعتيادية بالنسبة لهم، إذ لم تكن تميل إلى أحد. في مدينة ودولة نمت فيها الصحف كمؤسسات حزبية ووسائل إعلامية عنيدة متشبثة بآرائها كان على مراسلي الاسوشيتيد

بريس اتباع موقف حيادي يُقوِّم الوقائع، بدون زخرفة، لاكتساب رضا كافة الداعمين للوكالة.

كانت الانتخابات الرئاسية عام 1848 أول قصة إخبارية ضخمة. بقيت مكاتب الإرسال البرقي مفتوحة طوال ساعات الليل وعمل جونز 72 ساعة بدون استراحة وكان الأول في صف طويل من المراسلين والمحررين الذين كانوا يحرمون أنفسهم من النوم، من أجل متابعة خبر.

بدأت التعاونية تبيع أخبارها إلى الصحف في فيلادلفيا وبلتيمور وغيرهما من المدن، ليس على أساس العضوية بل، على أساس دفع اشتراكات. وتكونت وكالة الاسوشيتيد بريس في فيلادلفيا ووكالة الاسوشيتيد بريس في الغرب وغيرهما من اتحادات صحف إقليمية لتشتري الأنباء من الاسوشيتيد بريس في نيويورك المزودة الرئيسة للأنباء الوطنية والأجنبية.

كانت تلك الفترة فترة الازدهار بالنسبة للصحف. حلت آلة الطباعة الدوارة التي ابتكرت حديثاً محل آلة الطباعة ذات القاعدة المسطحة، وأصبح من الممكن لهذه الصحف إصدار نشرات اكبر، وبصورة أسرع، وفي عام 1858 خطا نظام الأنباء خطوة كبيرة عبر الأطلسي.

تم تمديد أول خط كبلات عبر المحيط الأطلسي ووصلت أول رسالة إخبارية من أوروبا معنونة باسم الاسوشيتيد بريس: قصة مكونة من 42 كلمة تلخص خمس قصص إخبارية على شكل رأسيات انتهت بالقول "تم قمع التمرد كل الهند أصبحت هادئة".

ولكن سرعان ما أصبح الهدوء في الولايات المتحدة هو الموضوع. عندما اندلعت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب عام 1861 أرسل المدير التنفيذي للوكالة، دانيال كريغ (Daniel Craig) مجموعات من المراسلين كي يتعلموا، في مواقع القتال، كيفية تغطية أحداث حربية.

ومع مرور الوقت، متنقلين مع الجيوش الاتحادية يرسلون البرقيات المختصرة ويتبعونها بتقارير يرسلونها مع مراسل خاص، أنشأ رجال الاسوشيتيد بريس قاعدة قياسية للتخصص الجديد كمراسل حربي. كانت كافة الأنباء تبدأ بالسطر الشهير "من مراسل الاسوشيتيد بريس" واثبتت الاسوشيتيد بريس أيضاً خلف الخطوط الحربية انه لا غنى عنها.

عندما كرّس ابراهام لنكولن (Abraham Lincoln) المقبرة الوطنية في غيتسبورغ في تشرين الثاني 1863 سجل مراسل الاسوشيتيد بريس، جوزف جلبرت (Joseph Gilbert)، بأمانة تامة، كل كلمة قالها الرئيس وقارن ما سجله مع النص الرسمي للخطاب. اعتبر المؤرخون أن نص وكالة الاسوشيتيد بريس هو اصدق تقرير إخباري عن الدقائق الثلاث الجديرة بالذكر في التاريخ.

بعد انتهاء الحرب، وسعت الدولة التي أعيد توحيدها، آفاقها باتجاه الغرب وتبعتها الاسوشيتيد بريس، وفي نفس الوقت، أرسل قسم الأخبار في الوكالة أول مراسل له إلى الشرق، إلى أوروبا.

توسع تدفق الأنباء وطغى على البرقيات التجارية المرسلة من قبل شركة وسترن يونيون وفي عام 1875 خطت الاسوشيتيد بريس الخطوة

الكبيرة في تأجير خطها البرقي بطول 226 ميل الممتد بين نيويورك وواشنطن وولدت الضرورة ابتكارات أخرى أيضاً.

استمر المراسلون، لعقود عديدة، يكتبون بأسلوب سردي بطيء، فمثلاً، بدأ نص القصة الإخبارية التي كتبها غوبرايت ليلة اغتيال لنكولن "زار الرئيس لنكولن وزوجته هذا المساء مسرح فورد بصحبة أصدقاء آخرين. . ." ولم يعلم القارئ إلا بعد 200 كلمة أن الرئيس لنكولن قتل بالرصاص.

كان لا يمكن الاعتماد على الخطوط البرقية الممدودة، عبر الأشجار وفوق السياجات، وكان الإرسال بمعدل يتراوح بين 30 و40 كلمة في الدقيقة بطيئاً، بحيث، كان الإرسال يتوقف حتى قبل الوصول إلى جوهر النبأ.

في الثمانينيات، بدأ رؤساء تحرير الوكالة يشجعون المراسلين على كتابة تقاريرهم وفق نمط مختلف: إعطاء الوقائع الرئيسة أولاً في الرأسيات واتباعها بتفاصيل متدرجة في الأهمية.

رغم أن هذه التقنية ولدت من الضرورة، فقد اعجب بها القراء المحتاجون للوقت ورؤساء التحرير المحتاجون إلى الفراغ، في الصفحات وأصبح نمط "الهرم المعكوس" الذي أيدته الاسوشيتيد بريس عنوان الصحافة الحديثة.

حتى ومع تقدمها، من الوجهة الصحفية، بقيت الاسوشيتيد بريس

ضعيفة من الوجهة التنظيمية. كانت لا تزال مملوكة من قبل حفنة من الصحف النيويوركية، وكان ينظر إليها على أنها غير ديموقراطية من جانب صحف من زبائنها تصدر في مختلف الولايات. كانت هذه الصحف تبدي امتعاضها من الوكالة لأنها تطالب بأثمان لأنبائها اعتبرتها هذه الصحف مرتفعة جداً.

وصل النزاع إلى نقطة مخزية عام 1891 عندما علم أن بعض كبار الموظفين في مجموعة نيويورك حققوا أرباحاً من أسهم مالية اكتتبوا بها في رأسمال وكالة منافسة صاعدة كانوا يزودونها بأنباء الاسوشيتيد بريس.

قادت الاسوشيتيد بريس الغربية ثورة مع جمعيات إقليمية ضد الاسوشيتيد بريس في نيويورك وأعادت تنظيم صفوفها على شكل تعاونية جديدة مركزها الرئيسي في شيكاغو، وما لبثت وان انهارت الاسوشيتيد بريس القديمة وفي عام 1900 أعيد تشكيل الوكالة الجديدة في نيويورك على شكل هيئة تعاونية لا تستهدف الربح.

دخلت الاسوشيتيد بريس إلى القرن الجديد، كمؤسسة ذات قاعدة ووطنية تحت مدير عام، مؤسس صحيفة شيكاغو ديلي نيوز، ميلفيل ستون (Melville Stone)، وأصبحت الآن في وضع قوي يمكنها من البقاء متقدمة على الأوقات السريعة التحرك.

أدى ابتكار اللينوتايب، وهي آلة كهربائية لتنضيد الأحرف المطبعية، إلى تسريع إنتاج الصحف وانتشر استعمال الهاتف في كل مكان، وبالنسبة

للاسوشيتيد بريس، حدثت نقطة التحول عام 1914 عندما أدخلت في عملها جهاز التليتايب لإرسال الكلمات، عبر الأسلاك، من لوحة المفاتيح إلى الطابعات البعيدة.

5 - 2 - الومض Flash

كانت الاسوشيتيد بريس ومنذ عام 1906 قد أوجدت فكرة إرسال الأخبار المهمة جداً والعاجلة جداً مسبقة ودعت هذه الطريقة (الومض Flash) هذه الطريقة تقوم على إرسال موجز من عشر كلمات، على الأكثر، لحدث مهم وسريع حصل للتو، حيث يتم قطع نشرة الأخبار الموجودة على الأجهزة وإرسال الـ (الومض Flash) مرة أو مرتين لجذب أنظار المستلمين أن حدثاً مهماً وعاجلاً قد حصل.

بعد 63 عاماً من استعمال هذه الطريقة، توقفت الاسوشيتيد بريس عن استعمالها حيث أرسل آخر خبر عاجل على مبرقات الوكالة في 20 تموز (يوليو) 1969 في ذات اللحظة التي وطأت قدم "نيل ارمسترونغ" ارض القمر.

وتبرر الوكالة التوقف عن استعمال هذه الطريقة، انه في الأيام التي كانت فترة إرسال قصة إخبارية تستغرق بضعة دقائق، كان لزاماً في حال حدوث خبر مهم جداً قطع إرسال القصة وإرساله كومض Flash، أما اليوم، وبما أن القصص الإخبارية لا تحتاج إلا إلى ثوان معدودة لإرسالها كاملة، فأن طريقة الـ Flash أصبحت غير مجدية زمنياً.

تطلب الأمر سنوات طويلة لكي تغطي شبكة التليتايب التي ترسل 60 كلمة في الدقيقة البلاد بكاملها، وأسكتت في النهاية، طنين النقاط والشرطات. بدأ العديد من الصحف اليومية الصغيرة، في هذا الوقت، بالاعتماد على الهاتف. تُسلَّم موجزات الأخبار التي كان يرسلها محررو الاسوشيتيد بريس إلى عدة صحف في وقت واحد.

حدثت هذه الأمور خلف الكواليس. كانت الاسوشيتيد بريس كلية الوجود على الصفحات الأولى للصحف الوطنية. كانت المؤرخ الذي يعتمد عليه تسجيل أحداث الوطن وأحداث عالم في تقلص مستمر، كما كانت، في بعض الحالات الحرجة، المؤرخ الوحيد للأحداث.

عندما ضرب الزلزال مدينة سان فرانسيسكو في ربيع عام 1906 صمتت المدينة أيضاً بعد أن تقطعت خطوط البرق والهاتف.

كان المراسلون المحليون لوكالة الاسوشيتيد بريس يركضون حاملين تقاريرهم الأخبارية، من مكتبهم المهدم، إلى شركة التلغراف والى مكتب البرق، بدون أن يحققوا أي نجاح. وأخيراً، تمكن موظف إرسال البرقيات في شركة وسترن يونيون من تنشيط خط واحد إلى شيكاغو لفترة قصيرة وظهرت نشرة أنباء الاسوشيتيد بريس تقول:

"سان فرانسيسكو، 18 نيسان- هز زلزال شديد مدينة سان فرانسيسكو عند الساعة 5:15 من هذا الصباح". كانت هذه الكلمات الأولى من بين 21300 كلمة أرسلتها وكالة الاسوشيتيد بريس في سان فرانسيسكو على مدى 24 ساعة كان موظفوها خلالها يجتازون

بالمعدية الخليج ذهاباً وإياباً إلى اوكلاند لإرسال البرقيات من مكتب تلغراف هناك. في هذا النهار وتلك الليلة، بقيت الاسوشيتيد بريس لوحدها تغذي الأمة بأنباء هذه الكارثة الأميركية الهائلة.

طرحت مآسي البحار تحديات أخرى. بعد أن اصطدمت باخرة الركاب البريطانية تيتانيك بجبل جليد وغرقت بقرب نيوفاوندلند في نيسان 1912 انطلق مراسل أنباء الشحن البحري ديك لي (Dick Lee) لمقابلة الناجين الموجودين على ظهر المركب كارباتيا وكتب من هناك وصفاً تفصيلياً للكارثة. واكثر من ذلك، اقنع لي اثنين من الناجين بكتابة تقارير مسهبة عن ما حدث لهم، بعث بها إلى الاسوشيتيد بريس لتوزيعها في نشرة أنبائها البرقية.

كانت حقبة طافحة بالصحافة الشعبية المغامرة، ولكن الاسوشيتيد بريس عملت أيضاً بجهد كبير على تطوير "تعاونية" الأنباء.

في عام 1916 وحّدت الاسوشيتيد بريس، والصحف الأعضاء فيها، مواردها لأول مرة من أجل تغطية انتخابات وطنية كان المتنافسان فيها الرئيس وودرو ويلسون (Woodraw Wilson) والجمهوري شارلس ايغانز هيوغز (Charles Evans Hughes).

جمعت الاسوشيتيد بريس، بصورة رتيبة، الأصوات في كل دائرة وفي كل ولاية، وبقيت صامتة بينما الصحف في أنحاء البلاد سارعت إلى نشر تقاريرها التي تؤكد فوز هيوغو بالرئاسة.

ولكن في ساعة متأخرة من ليلة الخميس، أي بعد يومين من الانتخابات، اتصل رئيس تحرير الاسوشيتيد بريس في نيويورك بجناح الرئيس المنتخب هيوغز في أحد الفنادق وقال للمجيب "قل له بأنه لم يعد رئيساً منتخباً".

ووزعت الاسوشيتيد بريس الصبورة في النهاية، نشرة أنباء أكدت فيها أن ويلسون كسب ولاية فرجينيا بأغلبية ضئيلة وبذلك، استعاد البيت الأبيض.

"نذهب عندما نعرف". تم تنفيذ تذكير الاسوشيتيد بريس بشكل شهير أيضاً بعد سنتين، في الساعات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى. ففي منتصف ليل 7 تشرين الثاني 1918 وزعت وكالة اليونايتيد بريس منافسة الاسوشيتيد بريس، في السنة الحادية عشرة من عمرها والساعية إلى تحقيق الأرباح، خبراً مفاده انه تم توقيع اتفاق الهدنة. دقت أجراس الكنائس عبر البلاد ورنت أجهزة الهاتف في المركز الرئيسي لوكالة الاسوشيتيد بريس. أين هو تقرير الاسوشيتيد بريس؟ هل أن مؤسسة الأنباء الكبيرة هذه منحازة للألمان أو هل أنها غير كفوءة؟ أرسل محررو الاسوشيتيد بريس مذكرة إلى أعضاء التعاونية ينفون فيها صدور مثل هذا الإعلان.

ولكن الضغط استمر، بتزايد، على الوكالة، وفي إحدى النقاط تجمع المتظاهرون الغاضبون أمام مبنى الاسوشيتيد بريس في نيويورك يحاولون اقتحام المكاتب ولكن رجال الشرطة صدوهم بقوة وأخيراً

في منتصف ساعات بعد الظهر أعلنت وزارة الخارجية الأميركية: لم يتم التوقيع على أي اتفاق هدنة، وبعد أربعة أيام، بدأت الاحتفالات تعم الشوارع بعد أن وزعت الاسوشيتيد بريس النبأ "توقيع اتفاق الهدنة".

خلال السنوات المزدهرة المتهورة التي تلت "العشرينات المزمجرة" غطت الصفحات الأولى من الصحف الأميركية أخبار الحانات غير المرخص لها وقطاع الطرق وأبطال الملاكمة ونجوم السينما والطيارين المجازفين والمضاربين في وول ستريت. تقول لورينا هيكوك (Lorena Hickok) إحدى أوائل المراسلات في الاسوشيتيد بريس، عن تلك الفترة "كنا نحن المراسلون مجموعة من الأشخاص المتهورين، الساخرين، الصاخبين وغير المهذبين وفقط مهربو الخمور كانوا يحبوننا".

وجدت الاسوشيتيد بريس رئيساً لها في تلك الفترة هو كنت كوبر (Kent Cooper)، مؤلف أغاني، بعيد النظر ومبتكر أفكار من انديانا الذي استلم زمام الأمور في عام 1925 وانطلق ليدخل أخباراً يهتم بها الناس في نشرة الأنباء الجافة، التي كانت تصدرها الوكالة شملت مقابلات على الهاتف وحولت هوليوود والعلوم إلى مواضيع نظامية في نشرات الأنباء وحتى انه شجع المحررين على كتابة تعليقات حول الأنباء، متجاوزاً بذلك، السياسة المتبعة في الماضي غير المميز.

ابتكر قسم الأخبار الرياضية، المُشَكِّل حديثاً، لائحة تصنيف العشرة الكبار من فرق كرة القدم في الجامعات الأميركية وأدار مباريات

الاسوشيتيد بريس السنوية لاختيار مجموعة "كل أميركا" وهي ما تعرف اليوم بالمؤسسات الوطنية.

خلال ذلك، استمر موظفو الأنباء الذين ازداد عددهم، في وضع مواصفات تتعلق بتأكيد "الوجود في موقع الحدث".

عندما اعدم بالكرسي الكهربائي المتطرفان الإيطاليان ساكو وفانزيتي (Sacco and Vanzetti)، الذين حكم عليهما بالإعدام بتهمة القتل في محاكمة متفجرة سياسياً عام 1927 كان مراسل الاسوشيتيد بريس، دبليو. أي. بلايفار (W. E. Playfair) المراسل الوحيد الذي شهد تنفيذ الإعدام. أورد المراسل في تقريره إلى الوكالة أن فانزيتي قال بصوت هادئ قبل لحظات من إعدامه "إني رجل بريء. أريد أن أغفر لبعض الأشخاص عن ما هم يعملونه الآن معي".

وبعد أن اختفى اشهراً طفل أميركي من منزله في نيو جرسي، في إحدى ليالي عام 1932 حصل مراسل الاسوشيتيد بريس فرانك جيميسون (Frank Jameison) على تصريحات حصرية مباشرة من حاكم الولاية. بدأ جيميسون تقريره الاخباري بالقول: "وجد الطفل المخطوف ابن الكولونيل شارلس لندبرغ مقتولاً في إحدى مرتفعات نيو جرسي" وحازت التغطية لهذا الحادث جائزة بوليتزر.

ازدحم ميدان السباق للحصول على الأنباء وتوسعت المنافسة. بقيت الصحافة مسيطرة في سوق الأنباء ولكن دخلت وسيلة جديدة إلى حقل المنافسة.

كانت الاسوشيتيد بريس تدرك أهمية الإذاعة. ففي عام 1899 كانت المؤسسة الاخبارية الأولى التي استخدمت الابتكار البدائي لماركوني كأداة لجمع الأنباء: تستلم التقارير اللاسلكية حول مباراة كأس اليخوت الأميركية من بحارة اليخوت بالذات. في عام 1920 وفي أول نشرة إخبارية إذاعية بثت المحطة KDKA في بتسبورغ نتائج الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها كوكس وهاردينغ مستخدمة التقارير الاخبارية المنشورة في صحيفة بتسبورع بوست بترخيص من وكالة الاسوشيتيد بريس.

افتتح رئيس مجلس إدارة الاسوشيتيد بريس، كوبر (Cooper)، خدمة الصور الاخبارية عام 1927 وكانت الصور ترسل بواسطة سعاة أو بالبريد، وخلال بضع سنوات وبتمويل من الاسوشيتيد بريس، أحدثت مختبرات بل (Bell) ثورة بابتكارها وسيلة إرسال للصور عبر البرق.

بدأ عمل شبكة الصور البرقية في الأول من كانون الثاني 1935 وأرسلت أول مجموعة صور عبر الخطوط البرقية تتعلق بتحطم طائرة صغيرة في نيويورك.

تردد بعض أعضاء مجلس إدارة الوكالة في الموافقة على برنامج يكلف خمسة ملايين دولار وسط حالة الانهيار الاقتصادي التي قضت بحسم نسبة 10٪ من رواتب العاملين في الوكالة، ولكن كوبر كان مصراً على إبقاء التعاونية في مقدمة العاملين في صناعة الأنباء.

وكان نجاحه التالي الحصول على موافقة مجلس الإدارة عام 1937 لنقل المركز الرئيسي للوكالة من مجموعة من المساكن المزدحمة في نيويورك، إلى ما اسماه بـ "الوجود المشرِّف" في مركز روكفللر، المجمَّع المثير الجديد للمكاتب التجارية في المدينة.

وظل مكتب التحرير، الواسع الأرجاء، في الطابق الرابع في 50 روكفللر بلازا المركز، العصبي العالمي للاسوشيتيد بريس خلال ما تبقى من سنوات القرن، وحتى وقتنا اليوم.

انسحبت في نهاية الأمر الأنابيب المطاطية وآلات التيليتايب الضاجة والأرضيات المغطاة بأعقاب السكاير لمصلحة آلات الكومبيوتر ولمكاتب أكثر هدوءاً لا يُسمحُ فيها بالتدخين، ولكن روح "الوجود في موقع الحدث" لم تتغير، وهي روح جسدتها، بصورة افضل، زمر تضم أكثر من 200 مراسل ومصور فوتوغرافي كانت تحوم حول العالم لتغطية أخبار الحرب العالمية الثانية.

فقد خمسة أشخاص من هؤلاء العاملين حياتهم أثناء قيامهم بواجباتهم وكسب سبعة منهم جوائز بوليتزر تقديراً لكفاءتهم بضمنهم لاري الن (Larry Allen) الذي شاهد ثماني سفن حربية تغرق تحت قدميه بعد أن أصابها العدو، وكان يتم اتقاده من حطامها في كل مرة. وهال بويل (Hal Boyle) الذي حركت قصصه حول الرجل الأميركي المقاتل مشاعر الملايين من القراء وجوو روزنتال (Joe Rosenthal) الذي تسلق جبل سوريباشي (Suribachi) في ايو جيما (Iwo Jima)

لالتقاط صورة رفع العلم الأميركي، وهي الصورة التي أصبحت شعار النصر الأميركي وإحدى اشهر الصور الفوتوغرافية في كل الأزمان.

لم يكن بالإمكان تجنب تسرب الأخطاء بين آلاف البرقيات الاخبارية المرسلة من عشرات من جبهات القتال، وكانت اشهر هذه الأخطاء صورة تجميع الجيوش في يوم الإنزال، عندما أيرسل عامل تليتايب، في مكتب الاسوشيتيد بريس في لندن، هذه الصورة مشيراً إلى أنها صورة للغزو الأميركي لسواحل فرنسا. وعلق ويس غالاغر (Wes Gallagher)، رئيس فريق المراسلين الذين عينتهم الاسوشيتيد بريس لتغطية أخبار يوم الإنزال، على هذا الحدث بالقول "في نطاق الأنباء تؤثر الأخطاء اشد التأثير".

ولكن الأخطاء بقيت نادرة بصورة ملحوظة، ووضعت تغطية الخدمة الاخبارية للحرب مقياساً جديداً لإعداد التقارير الشجاعة الشاملة حول قصة تتحدى العمل الروتيني، تقارير كانت تركز على أكثر الملاحظات تناقضاً.

في الساعات الأولى من يوم 7 أيار 1945 شهد مراسل الاسوشيتيد بريس ايد كينيدي (Ed Kennedy) مع 16 مراسل آخر توقيع وثيقة الاستسلام الألماني في مدينة ريمس في فرنسا، تعاهد هذا الفريق من المراسلين بعدم نشر خبر التوقيع إلا بعد أن تعلن عنه الإدارة العسكرية ولكن الإذاعة الألمانية أعلنت انتهاء الحرب وعلم كينيدي أن البيان الرسمي سيتأخر صدوره، لأسباب سياسية وليس من أجل السلامة

العسكرية، لذلك، أرسل برقيته التي أثارت هياجاً شديداً في ميدان صناعة الأنباء الأميركية.

ندَّد الصحافيون الآخرون بما فعله كينيدي واتهموه بأنه نقض التعهد وعندما واجه كينيدي دعماً فاتراً من المركز الرئيسي للاسوشيتيد بريس، استقال من عمله فيها ولكن أكد الكثيرون من زملائه، إنهم كانوا سيفعلون نفس الشيء وشعر القراء العاديين أن الاسوشيتيد بريس قد أعطت العالم فترة 24 ساعة سلام إضافية جَسَّدت نموذجياً سلسلة أحداث يوم النصر على ألمانيا.

شكل النزاع القائم بين الحكومة والصحافة والذي كان من المقدر له أن يزداد تفاقماً، خلال السنوات التالية - فترة الحرب الباردة وحرب فيتنام وواترغيت - بالنسبة للاسوشيتيد بريس كان عالم ما بعد الحرب عالماً أوسع.

5 - 3 - التوجه نحو أوروبا والعالم

كانت وكالات الأنباء الأوروبية الكبيرة أو "الكارتل" كما اسماها كوبر، قد جمدت دخول الاسوشيتيد بريس إلى سوق الأنباء العالمية، ولكن وكالة رويترز، وهي الكبرى بين هذه الوكالات، وافقت في النهاية على منح الوكالة الأميركية حرية أكبر في العمل في أوروبا في أواسط الثلاثينيات، وترك انتهاء الحرب وكالة الاسوشيتيد بريس في مركز قوي مكنها من بيع أنبائها في عشرات من الدول الأوروبية. وفي

عام 1950 كان عدد زبائن الوكالة، ما وراء البحار، قد زاد عن الضعف، وفجأة وجدت التعاونية نفسها أكثر قوة على النطاق المحلي.

بموجب القانون الداخلي القديم للاسوشيتيد بريس، يحق للأعضاء -وقد مارسوا هذا الحق فعلاً- الاعتراض على طلبات العضوية المقدمة من صحف أخرى تصدر في نفس مدنهم، ولكن في عام 1945 ألغى قرار صادر عن المحكمة العليا هذا الحق الحصري لأسباب تتعلق بمحاربة التروستات.

ومن السخرية، أن هذا القرار الذي فرض إدخال تغيير في القانون الداخلي للوكالة ساعدها بالفعل إذ مكنها من كسب عدد أكبر من الصحف التي تدفع اشتراكات. وعلق لاحقاً روي روبرتس (Roy Roberts) عضو مجلس إدارة الوكالة وناشر عدة صحف في كانزاس سيتي على هذا الأمر قائلاً: "لقد أمن هذا القرار الأموال اللازمة لتتوسع الاسوشيتيد بريس في نشاطاتها". ووسعت الوكالة نشاطاتها فعلاً.

أنشأت الوكالة أول خدمة للأنباء الرياضية وتعززت الواردات، بدرجة اكبر، بعد أن سمح مجلس إدارة الوكالة الحذر، بعد نقاش مطول، بأن تبدأ الوكالة في عام 1942 ببيع أنبائها إلى الوسيلة الإعلامية الناشئة في المدينة إلا وهي محطات الإذاعة.

جعلت هذه الإمبراطورية المتوسعة للأنباء من كوبر رجلاً إدارياً يتبع نظام القيادة الفردية المعتمدة على أفكاره الشخصية. في عام 1948 اختار

مجلس الإدارة رئيساً من نوع جديد للوكالة، هو المدير العام فرانك ستارزل (Frank Starzel) الذي تدرج في الوظائف حتى وصل إلى منصب المدير العام.

وابعد من "الصخرة 50" (أي المركز الرئيسي للوكالة في 50 روكفللر بلازا)، كان نزاع من نوع جديد يغلف العالم. برزت أزمته الأولى في ألمانيا عام 1948 كما أوردها مراسل الاسوشيتيد بريس جورج بريا (George Bria) في تقرير اخباري أرسله إلى الوكالة:

برلين، 18 أيلول (اسوشيتيد بريس)-قامت هذا اليوم القوات الجوية الأميركية والبريطانية بـ 895 رحلة شحن جوي إلى برلين المحاصرة من قبل الجيوش السوفياتية في عرض رائع للقدرة الجوية في زمن السلم.

انتهى حصار برلين في الربيع التالي، ولكن العداء الأميركي والسوفياتي أبقي الستار الحديدي مركزاً رئيسياً للأنباء وخطراً على حياة المراسلين الأجانب.

في تشيكوسلوفاكيا عام 1951 فأوقفت السلطات الشرعية، الصحفي العنيد في الاسوشيتيد بريس وليام اوتيس (William Oatis) واتهمته بالتجسس وبنقل الأنباء من براغ إلى العالم. اعتبر المدعي العام التشيكوسلوفاكي أن اوتيس يشكل تهديداً خاصاً بسبب "إصراره على الحصول فقط على المعلومات الدقيقة والصحيحة والمؤكدة". أمضى اوتيس سنتين في السجن.

في النصف الآخر من العالم، في كوريا، تحولت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة وأعدت الاسوشيتيد بريس فريق عملها الذي ضم العديدين من قدامى مراسلي الحرب العالمية الثانية بضمنهم ريلمان موران (Relman Moran) ودون وايتهيد (Don Whitehead) اللذين حصلا، بصورة مشتركة، على جائزة بوليتزر لتغطيتهما الاخبارية من مواقع هذه الحرب البعيدة. حصل وايتهيد على جائزة بوليتزر ثانية، لقصته الاخبارية التي تناولت الرحلات السرية التي قام بها الرئيس المنتخب دوايت ايزنهاور إلى كوريا.

حصل مورين أيضاً على جائزة بوليترز ثانية، عند عودته إلى الوطن، عن تقاريره المباشرة التي استحوذت على مشاعر الناس، حول إلغاء التمييز العنصري في المدارس في ليتل روك، اركنساس: كانت هذه القضية أحد الأحداث التي اختطفت رأسيات الصحف في وقت كانت أميركا تعيد باستمرار تكوين نفسها.

دخلت وسيلة إعلامية جديدة، التلفزيون، إلى منازل المواطنين وكذلك فعلت الاسوشيتيد بريس: مارد اخباري يضع برامج العمل لكل شخص ابتداء من الملاحق المسائية إلى الصحف الصادرة في المدن الصغيرة ويساعد الأميركيين على متابعة أوضاعهم عبر حركة الحقوق المدنية ورئاسة "الحدود الجديدة"، عبر حركة تحرير المرأة وثورة الشباب، عبر سنوات من ازدهار أميركا وشجاعتها ومشاكلها.

من جهة، وصلت كل هذه الأمور إلى ذروتها الناجحة في يوم من

أيام تموز عام 1969 عندما بثت الاسوشيتيد بريس الخبر "رجل على القمر" ومن جهة أخرى، انتهت هذه الفترة من الإثارة بفضيحة وحرب واحتجاج، حملت التعريف البسيط "واترغيت" و "فيتنام".

وضع النزاع في جنوب شرق آسيا، الأميركي ضد الأميركي والحكومة ضد الصحافة والمراسل ضد رئيس التحرير. علق ويس غالاغر على ذلك بالقول "فيتنام ليست بيضاء ولا سوداء، ليست واضحة ولا بسيطة. عندما يعبر المراسل عن الفوضى، فهو لا يرضي القارئ أو الحكومة ولكن هذا هو عمله".

تسلم ويس غالاغر، المراسل الراسخ الإيمان، منصب المدير العام للوكالة عام 1962. جلب معه حماساً للامساك بنفسه بالأمور، وإصراراً على تكييف عمل الاسوشيتيد بريس مع الأوقات المتغيرة. شكل في واشنطن فريق استقصاء مثلاً و "مجموعة التحديث" لإعداد التقارير حول الاتجاهات الاجتماعية. ولكن فيتنام، ظلت تخيم بظلالها على كل شيء، لمدة تجاوزت عقداً كاملاً.

دافع غالاغر، في المركز الرئيسي، والمحررون العاملون معه، عن الانتقادات التي وجهت إلى الاسوشيتيد بريس، لتقاريرها الاخبارية السلبية، وصدرت هذه الانتقادات من الدوائر الحكومية كما بعض ناشري الصحف الأعضاء في الوكالة. في هذا الوقت، كان على مراسلي الوكالة، في الميادين الحربية، أن يتعايشوا مع الجهود المثابرة للسلطات العسكرية الأميركية في مراقبة الأنباء.

في واشنطن، سرعان ما سقط الرئيس الذي تعهد بإنهاء الحرب في فيتنام في أوحال فضيحة، في مأساة طويلة الأمد، اختبرت تعقيداتها ووسائل إخفائها مصادر واحتمال إدارة الاسوشيتيد بريس وبقية الوسائل الإعلامية.

كتب مراسل الاسوشيتيد بريس في البيت الأبيض، فرانك كورمييه (Frank Cormier) الفصل الأخير من المأساة ليلة الثامن من آب 1974. قال في تقريره:

واشنطن (الاسوشيتيد بريس) استقال الرئيس نيكسون مساء الخميس، واخبر الأمة انه استقال للمساعدة في تحقيق التئام جراح واترغيت ولإعطاء أميركا "رئيساً كامل الصلاحية" هو جيرالد ار. فور (Gerald R. Ford).

وبقدر التحديات التي واجهها غالاغر في التغطية الاخبارية، تميزت سنوات رئاسته للوكالة بالبحث المتواصل عن التقنيات الجديدة.

خلال أوائل السبعينيات، كانت الاسوشيتيد بريس أول وكالة أنباء تركب نظام كومبيوتر، واسع المدى، لكتابة وتحرير وإرسال نشراتها الاخبارية. حل محل نظام التيليتايب الذي يعمل بسرعة 60 كلمة في الدقيقة نظام "Data Stream" الأسرع منه بمقدار 200 ضعف.

في عام 1974 حملت العلاقة، التي كانت حذرة في السابق مع أصحاب محطات الإذاعة والتلفزيون، ثمرة جديدة" خدمة أنباء سمعية

بصرية من إنتاج الاسوشيتيد بريس. تحول نظام إرسال الصور إلى نظام "رقمي" في أواخر السبعينيات، وفي عام 1980 كانت الاسوشيتيد بريس أول من استعمل طريقة بث الأنباء عبر الأقمار الصناعية.

بالنسبة للمراسلين والمصورين، كانت هذه الجوهرة التقنية نتيجة توحيد الكومبيوترات المكتبية وأجهزة البث النقالة والهواتف الموصولة بالأقمار الصناعية الذي تم في أواخر الثمانينيات، مما مكنهم من الاتصال من أي مكان في العالم، لإرسال تقاريرهم وصورهم الفورية عن الأحداث.

مزودة بمثل هذه التجهيزات، كانت الاسوشيتيد بريس مستعدة في التسعينات لمواجهة تحديات "النظام العالمي الجديد" غير المنظم وفترة الانفجارات غير المتوقعة في زوايا، غير محتملة من الكرة الأرضية، كالصومال مثلاً.

عندما نزل جنود البحرية (المارينز) على شواطئ الصومال عام 1992 دخلوا إلى عاصمة لا يوجد فيها كهرباء أو هاتف أو أي وسيلة اتصال حديثة أخرى، مع ذلك، تمكنت مراسلة الاسوشيتيد بريس تينا سوزمان (Tina Susman) من إرسال النبأ في العالم.

"موغاديشو، الصومال (الاسوشيتيد بريس). محاطون برجال وسائل الإعلام، ولكن دون مواجهة أية مقاومة، نزل جنود البحرية الأميركيون في خلال ساعات الليل، على ضوء القمر وضوء الأنوار الساطعة لآلات التصوير التلفزيوني، ليقدموا إلى ملايين الجوعانين الطعام وهم مدججون بالسلاح".

ولكن أفضل الأجهزة التقنية، لا تمنع حصول الخطر في المهمات الخطرة. بعد سنتين من كتابة هذا التقرير اختطفت سوزمان بينما كانت تغطي أخبار العنف القبلي الذي عم موغاديشو. بقيت محتجزة لمدة 20 يوماً ثم أطلق سراحها، وأعاد احتجازها إلى أذهان الاسوشيتيد بريس، العذاب البطيء لأحد أعظم المحن التي واجهتها إلا وهي احتجاز تيري اندرسون، الذي دام سبع سنوات طوال.

كان اندرسون رئيس مراسلي الاسوشيتيد بريس في الشرق الأوسط قد اختطف في بيروت، في أحد أيام مارس عام 1985 واقتيد إلى زنزانة مظلمة كرهينة.

كانت طلبات خاطفيه اللبنانيين تتغير دائماً، وكانت جهود الاسوشيتيد بريس لإطلاق سراحه لا تتوقف لحظة واحدة، وشملت هذه الجهود الاتصالات مع الحكومة الأميركية وحكومات أخرى ووسطاء هادئين والتماسات علنية.

انتهت المحنة من خلال وساطة منظمة الأمم المتحدة في أواخر عام 1991 وعاد اندرسون إلى مقر عمله، باستقبال مرح، في "صخرة 50".

لكن مخاطر جمع الأنباء، لا تنتهي عند حد. ففي النصف الأول من التسعينات فقط، فقد ستة مراسلين حياتهم، خلال متابعة مهمتهم بضمنهم المراسلة شارون هربوغ (Sharon Herbaugh) في أفغانستان التي مزقتها الحرب وكانت أول امرأة تقتل في الخدمة، تعمل من أجل الاسوشيتيد بريس والأنباء.

شملت القائمة أيضاً أربعة مصورين وهذا أمر لا يثير التعجب، في فترة حصل خلالها ستة مصورين من الاسوشيتيد بريس على جوائز بوليتزر الذين غالباً ما كانوا رؤوس حربة، في عالم يسوده العنف.

في عام 1906 امتدح قارئ مواظب للصحف، هو مارك توين (Mark Twain) قوة التعاونية موجهاً كلامه في حفلة راقصة أقامها ناشرو الصحف الأعضاء في التعاونية قائلاً: "هناك قوتان فقط تستطيعان نقل الضوء إلى كافة أنحاء المعمورة: الشمس في قبة السماء، والاسوشيتيد بريس على هذه الأرض. قد أبدو أني أتملق الشمس، ولكن لا اعني ذلك على الإطلاق. اعني فقط أن يكون المرء عادلاً وغير متحيز في كافة أموره. تتحدثون بمليون صوت، ولا يمكن لأي شخص الوصول إلى هذا العدد الكبير من الأجناس والقلوب والثقافات".

وهنا نسأل ماذا كان سيقوله هذا المتدرب على آلة الطباعة حول الاسوشيتيد بريس عند نهاية القرن، في عصر الإنترنت.

يمكن القول، إن الاسوشيتيد بريس نافذة على العالم، ينظر مئات الملايين من الأشخاص عبرها إليه. . . تتدفق الأنباء من 236 مكتب للوكالة حول الولايات المتحدة والعالم إلى آلاف مخارج الأنباء في كافة أنحاء العالم، فهي تصل في الولايات المتحدة إلى 1500 صحيفة تقريباً تشكل ما مقداره 99٪ من الصحف اليومية الصادرة هناك، كما تصل إلى 6000 محطة إذاعية وتلفزيونية أميركية، كما تصل إلى أكثر من 15 ألف وسيلة إعلامية في 112 دولة.

أوجد هذا العقد من الزمن، منظراً تنافسياً متغيراً على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي، عندما فتحت التكنولوجيا الأبواب أمام لاعبين جدد، فانهارت، بالتالي، عادات وحدود العالم.

كانت الاسوشيتيد بريس أول مؤسسة في عام 1899 جربت استعمال جهاز "التلغراف" الجديد الذي ابتكره جوليلمو ماركوني (Guglielmo Marconi) لإرسال الأنباء، وبعد جيل من الزمن، أصبحت الوكالة رائدة في إرسال الصور الاخبارية، عن طريق البرق. وفي السبعينيات، دخلت في العصر الرقمي بطريقة كبيرة، والآن، فأن إرسال قصة مؤلفة من 700 كلمة، لا يستغرق سوى ثوان، بعد أن كان إرسالها يستغرق 10 دقائق في الماضي.

نمت التعاونية، في اتجاهات عديدة، تحت رئاسة لويس بوكاردي، ناشر صحف سابق في نيويورك، الذي استلم الدفة في عام 1985.

في عام 1994، أدخلت الاسوشيتيد بريس خدمة اخبارية سمعية وبصرية شاملة انطلقت من مركزها الرئيسي في لندن وإذاعة الاسوشيتيد بريس الشاملة لكل الأنباء من البث السمعي والبصري يستمر 24 ساعة في اليوم، يسمح حتى لأصغر محطة إذاعية ببث الأنباء بدون توقف.

في حقل التصوير الفوتوغرافي، بقيت الاسوشيتيد بريس قائدة هذه الصناعة. آلات التصوير الرقمية التي لا تستخدم أفلام تصوير التي طورتها، بالتعاون مع شركة كوداك سوية مع أنظمة الغرف المظلمة

الحديثة، مكنت المصورين الصحفيين في الاسوشيتيد بريس من التقاط الصور وإرسالها، خلال دقائق معدودة، من آلة التصوير إلى مكاتب التحرير البعيدة.

تتابع بدقة دائرة الرسوم البيانية الأنباء، وتزود المخططات وغيرها من الرسوم إلى مئات الصحف. تخدم وكالة أنباء تجارية عالمية تديرها الاسوشيتيد بريس مع شركة داو جونز (Dow Jones) مشتركين في أكثر من 40 دولة. تنتج دائرة الخدمات الإعلامية نشرات نموذجية لزبائن متخصصين، وفي عام 1996 قادت دائرة خدمات الوسائل الإعلامية المتعددة، التعاونية إلى احدث وسيلة إعلامية على الإطلاق، الإنترنت. وعلى مواقع الشبكة، تقدم الاسوشيتيد بريس للعديد من الصحف، خدمة تعرف باسم "The Wire" وهي عبارة عن نشرة اخبارية بالصورة والصوت، وتعتبر النافذة الكبيرة للأنباء المحدثة باستمرار، المرسلة للامة والعالم.

طور برنامج تجاري ناجح للتنمية، يعتمد على مهارات وقدرات الاسوشيتيد بريس، مصادر جديدة رئيسية للواردات، من أجل دعم نشاطات التعاونية. تم إنشاء عدد كاف من النقاط التجارية المربحة من تأجير لوقت الأقمار الصناعية، تقديم إعلانات الصحف، بث الأخبار التي ينتجها الآخرون على شبكتها، لم يعد يأتي القسم الأعظم من الواردات من "التقييمات الشهرية" المفروضة على الصحف المحلية الأعضاء في التعاونية، للحصول على الخدمات الأساسية، كما كان يجري في السابق.

لقد تم أخيراً، تحديث هذه التقييمات في عام 1984 تحت إدارة كيت فوللر (Keith Fuller)، ومن ثم، تحت إدارة فرانك باتن (Frank Batten) رئيس مجلس إدارة التعاونية. كانت هذه التقييمات تعتمد في السابق على صيغة سرية تستند على عدد السكان، وجرى تغيير معدلات التقييم بحيث تعكس توزيع الصحيفة.

حتى أصغر الصحف، لها كلمة في إدارة الاسوشيتيد بريس: يأتي ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة التعاونية الذي يضم 24 عضواً من مدن يقل عدد السكان فيها عن 50 ألف نسمة. ويحتل أصحاب المحطات الإذاعية والتلفزيونية أربعة مقاعد في مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى قيامهم بالإشراف الإداري، يقدم الأعضاء دعماً للأنباء المحلية التي تنشرها التعاونية.

تستلم مكاتب الاسوشيتيد بريس الـ 143 الموزعة في أنحاء الولايات المتحدة، دفقاً إلكترونياً من المواد التي ترسلها الصحف ومحطات الإذاعة والأخبار ذات الاهتمام المحتمل للأحداث التي تقع خارج حدود مناطقها. يقوم محررو الاسوشيتيد بريس بصقل وتحديث أفضل هذه الأخبار، لدمجها بالتقارير الواردة التي يعدها مراسلو الاسوشيتيد بريس على مستوى الدولة.

بعد ذلك، ترسل أفضل هذه الأخبار إلى نيويورك لدمجها مع خليط الأنباء الواردة من مراسلي الوكالة في واشنطن، ومن 93 مكتب دولي للوكالة في دفق نشرات أنباء يقوم محررو الوكالة في نيويورك بغربلتها

وتشذيبها وإرسالها، بعد ذلك، إلى أعضاء الوكالة والمشتركين في خدماتها في القارات الست. سوية مع الصور ومع النص المسموع والمرئي، تخبر القصة التي توزعها الاسوشيتيد بريس، في كل دقيقة من كل يوم، قصة لا تنتهي أبداً لما يجري في العالم.

سيتذكر المحررون، طويلاً، انه، خلال حرب فيتنام، كان أول تقرير حول مذبحة ماي لاي، التقرير الذي أصدرته الاسوشيتيد بريس ولكنه كان موجزاً، مع الأسف، ولم تتم متابعة الخبر. كانت القدرة في الوصول إلى مصادر الأنباء، لدى أكبر مؤسسة عالمية للأنباء، كافية للتأثير على أحد أقل الشخصيات قابلية للتأثر في القرن العشرين. وصل زعيم الاستقلال هنداس كي. غاندي، بعد إطلاق سراحه من السجن، إلى مكان ناءٍ في الهند في الثلاثينيات، وعندما نظر أمامه، وجد شخصاً وحيداً يقترب في الظلام نحوه. كان هذا الشخص هو مراسل وكالة الاسوشيتيد بريس، جيم ميلز (Jim Mills) علق غاندي على هذا الحدث، بدهشة كبيرة، قائلاً: "اعتقد أني عندما انتقل إلى العالم الآخر، واقف أمام البوابة الذهبية، سيكون أول شخص أقابله هناك هو مراسل لوكالة الاسوشيتيد بريس".

كان مارك كيلوغ (Mark Kellogg) أول مراسل للاسوشيتيد بريس يسقط صريعاً أثناء عمله، رافق جورج ارمسترونغ كاستر George Armestrong Custer وأفراد فرقة الخيالة السابعة إلى حتفهم في ليتل بيغهورن (Little Bighorn) عام 1876 وقتل معهم. ومنذ ذلك الوقت،

لقي 22 مراسلاً آخر من مراسلي الاسوشيتيد بريس، مصرعهم أثناء خدمتهم للوكالة وللأنباء. كما أن آخرين ضحوا بسنوات طويلة من حياتهم، يتحملون الحجز الظالم من قبل الإعداد والأشخاص الذين لا تروقهم الكلمة الحرة.

عمل محررو الاسوشيتيد بريس وموظفوها للتغلب على صورة خدمة نشرة أنباء من أجل استكشاف "لماذا؟" في الأنباء سوية مع تسليم معلومات تتعلق حول "من، ماذا وأين ومتى". قال بوكاردي في الاجتماع السنوي لأعضاء الاسوشيتيد بريس عام 1995: نريد أن نجعل من غير الممكن لأي شخص أن ينتقص أي شيء مما نعمله بتوجيه الإهانة القديمة، أن ما تعمله الاسوشيتيد بريس ليس أكثر من "صحافة خدمة أنباء برقية". وكما تؤكده عينة من التسعينات فإن نهر الأنباء يتغلغل فعلاً بالعمق والاتساع.

بثت الاسوشيتيد بريس، دقيقة بدقيقة، أخبار الشغب في الأحياء الداخلية من لوس أنجلوس، ولكنها أيضاً، أنتجت، على مدى سنتين، سلسلة من المواضيع المدروسة، "أمم منفصلة" حول العلاقات العرقية في أميركا.

التقط مصورو الاسوشيتيد بريس صور اللحظات التاريخية على مرجة البيت الأبيض، ولكن موظفيها في واشنطن، مسلحين بتحاليل أنجزتها أجهزة الكومبيوتر، شرحوا بجهد مثابر، الأخطاء في عمليات الفحص، في مواقع العمل الفدرالي.

أعلمت الاسوشيتيد بريس العالم فوراً على آن جنود البحرية نزلوا في موغاديشو، ولكنها جمعت سوية نصاً صورياً، تطور خلال أسابيع، حول بحث لاجئ من الصومال عن حياة جديدة.

يعمل لدى الوكالة عددٌ أكثر من الأشخاص، في عدد أكبر من المواقع، لتغطية قصص اخبارية من جميع أنحاء العالم. لقد تضخم الجدول المتردد الذي كان موجوداً قبل 150 عاماً ليصبح نهراً يتدفق عبره حوالي 20 مليون كلمة اخبارية في اليوم الواحد.

وبالرغم من الدقة والعمل الدؤوب لمراسلي الوكالة، فإن الأخطاء الفاضحة تصبح جزءاً من تقاليد الوكالة: التقرير الخاطئ الذي نشرته الاسوشيتيد بريس في عام 1961 ومفاده أن طائرة الآمين العام لمنظمة الأمم المتحدة حطت بسلام في مطار أفريقي، بينما في الواقع، تحطمت طائرته وقتل فيها. والتقرير الخاطئ حول "وفاة" داعية الحقوق المدنية، جيمس ميريديث (James Meredith) بينما أطقلت النار عليه وجرح على طريق عام في ولاية ميسيسبي عام 1966.

ولكن هذه الهفوات تخدم غالباً عند الإشارة إلى سجل الوكالة الإيجابي، وتؤكد على التعليمات الاحترازية التي تُوَجِّه العمل اليومي فيها. انه فعل إيمان أوجزه بكلمات لا يمكن اختصارها الرجل الذي يقود خدمة الأنباء في سنتها الخمسين بعد المئة. يقول رئيس مجلس إدارة الاسوشيتيد بريس، لويس بوكاردي (Louis Bocardi) "نذهب عندما نعلم، وليس قبل ذلك".

يدعم سجل الاسوشيتيد بريس، الكثير من واقع العمل الصحفي. والحقيقة، إن مقاييس الموضوعية والتوازن والمصداقية، المسلم بها اليوم في إعداد التقارير الاخبارية الأميركية، هي تلك التي وضعتها وكالة الاسوشيتيد بريس.

يقول بيتر ارنيت (Peter Arnett)[86] الذي انتقل عام 1980 من الخدمة في الاسوشيتيد بريس إلى التلفزيون وأصبح أحد نجومه العالميين، "إذا كانت الديموقراطية هي صوت الشعب فإن الاسوشيتيد بريس هي المؤسسة المختزلة لهذه الديموقراطية. انطلاقاً من "مهمتها الأساسية" في تغطية الأحداث الاخبارية اليومية فور حدوثها ومروراً بالمناقشات التي تجري بين المسؤولين المنتخبين فيها وانتهاء بالكوارث الطبيعية، ومن صنع الإنسان تلتقط الاسوشيتيد بريس نبض الحياة الأميركية وبصورة متزايدة نبض العالم".

5 - 4 - مراسلو الوكالة وجبهات القتال

كان مراسلو وكالة الاسوشيتيد بريس موجودين في جبهات القتال، في كل حرب خاضتها الولايات المتحدة الأميركية. ففي الحرب الأميركية - الأسبانية، عندما دخلت الجيوش الأميركية الظافرة مدينة سانتياغو في كوبا، كان هناك مراسل للوكالة يحيي هذه الجيوش. وفي الحرب العالمية الأولى، كان أحد مراسلي الوكالة هو الذي سلم المقترح السري الألماني المتعلق بتحالف ألمانيا مع المكسيك،

للالتفاف حول الولايات المتحدة الأميركية. التقط أحد مصوري الوكالة صورة المنطاد هندنبورغ، فخر ألمانيا النازية، وهو يحترق في ليك هيرست، في ولاية نيوجرسي.

ويشير ارنيت انه في الثلاثينيات، وبينما كان هتلر وموسوليني يمرغان جباه الدول الصغيرة في التراب، غطى مراسلو الوكالة هذه المؤامرات من ألبانيا إلى تشيكوسلوفاكيا ومن أثيوبيا إلى أسبانيا. أبحروا مع الجيوش الأميركية ونزلوا إلى الشاطئ معها في اليوم المحدد للإنزال البحري، والتقط هؤلاء المصورون والمحررون، خلال الحرب العالمية الثانية، صور رموز الحرب ورمال تاراوا التي انتشرت فوقها جثث القتلى وصفوف الجنود الأميركيين وهي تملأ ساحة شان اليزيه، كما لو كانت تخرج من جوف قوس النصر.

ويروي ارنيت العديد من الحوادث التي وقعت لمراسلي الوكالة وأشار إلى ما لقيه أحدهم في أفريقيا قال: "في تموز 1977 وفي دولة أفريقيا الوسطى، ألقت الشرطة السرية القبض على مراسل الوكالة ميكايل غولدسميث (Michael Goldsmith) تحت الانطباع الخاطئ بأنه يعمل جاسوساً لدولة جنوب أفريقيا. اقتيد من العاصمة بانجي مسافة 70 ميلاً إلى بيرنجو موطن ومكان إقامة الإمبراطور جان بيدل بوكاسا وكان بوكاسا يحمل عادة عصا مطعمة بالذهب بمثابة صولجان الملك".

حاول غولدسميث أن يقابل بوكاسا ولكنه لم ينجح. كان متأكداً أن

تفسيراً واحداً يقدمه لبوكاسا كافٍ لإطلاق سراحه، وعندما سنحت له فرصة مقابلة بوكاسا نظر إليه هذا الأخير بدون أن يتكلم. انحنى غولدسميث أمامه وقال "يا صاحب الجلالة". رفع بوكاسا عصاه وضرب بها بكل قوته على جبين غولدسميث وشجه. خر المراسل وكان في سن الخامسة والخمسين على الأرض فاقد الوعي، وعندما استعاد وعيه بعد لحظات، بدأ بوكاسا وحراسه يرفسونه بقوة وعنف. قال غولدسميث في تقريره عن الحادث "رأيت نظارتي ملقاة على الأرض على بعد سنتمترات قليلة من وجهي. سمعت صوتاً أجشاً يقول "هذه هي نظارته. اسحقوها" سحقها أحدهم بحذائه الثقيل وشاهدت شظاياها تتناثر في كل اتجاه". عرف بعد ذلك أن الحذاء كان حذاء الإمبراطور.

كان غولدسميث لا يزال ينزف دماً، من الجراح التي أصيب بها، عندما استفاق في اليوم التالي داخل إحدى الزنزانات. كان قد نزع عنه سرواله ولم يجد سوى بلاطة من الأسمنت لينام عليها. بقي في هذه الزنزانة لمدة ستة أيام مع جراحه النازفة التي بدأت تتعفن. كان باب الزنزانة يفتح مرة في اليوم لوضع بعض الماء وقطعة من المنيهوت، وهو جذر نبات لا طعم له يشكل جزءاً من الطعام الأفريقي. كان يقف خلف باب زنزانته على الدوام ستة جنود مسلحين بالبنادق الرشاشة، ومرت عدة أيام قبل أن يعرف انه أعيد إلى العاصمة. التمس بالفرنسية الحصول على مساعدة طبية والاتصال بالسفارة الأميركية وكان نصيبه دائماً الهزء واللكمات.

تحسنت المعاملة التي كان يتلقاها غولدسميث، وأطلق سراحه بعد شهر كامل من تاريخ توقيفه، ولكن بوكاسا لم يكن قد أنهى أمره معه. نقل المراسل إلى القصر الملكي وقال له بوكاسا أن توسلات زوجة غولدسميث، روكسان، هي التي أقنعته بإطلاق سراح غولدسميث. تحدث الإمبراطور لمدة ثلاث ساعات بدون توقف محاطاً بحوالي عشرين ولداً من أولاده، واكثر من عشرة وزراء وكرر أثناء حديثه مراراً، أن حب زوجة غولدسميث له أنقذه من الموت وانه سيعتبرهما، من الآن فصاعداً، من أفراد حاشيته، ثم طبع ثلاث قبلات على كل وجنة من وجنتي غولدسميث وتركه يغادر القصر. . .

ويشير ارنيت إلى أن أزمته الصحفية، مع الوكالة، لم تكن بسبب تغطيته الاخبارية لحرب فيتنام أثناء ما كان مراسلاً هناك، فقد بدأت كهمسات في سايغون، لتصبح زئيراً أطلقه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض. ثارت ثائرة رئيس الولايات المتحدة من التغطية الاخبارية للحرب في فيتنام، بدرجة، دفعته إلى إصدار الأوامر إلى وكالة الاستخبارات الفدرالية لجمع المعلومات المتعلقة بي وبصحفيين آخرين وهي مسألة سجلها التاريخ، ولكن، ما لم يكن معروفاً بدرجة كافية، هو الدور الذي لعبته وكالة الاسوشيتيد بريس في تبرئتي من التهم الموجهة إليَّ[87].

من المعروف، أن حرب فيتنام كان فترة حاسمة للصحافة الأميركية،

نظراً لان جيلاً جديداً من المراسلين الحربيين، قطع علاقات المجاملة التي أنشأها المراسلون الحربيون أسلافهم، مع العسكر، خلال حربين عالميتين وانتقلوا إلى المطالبة بتحديد المسؤوليات. كان هذا العمل كفاحاً لضمان حرية الصحافة انخرط فيه ليس فقط عشرات من العاملين في وكالة الاسوشيتيد بريس، في ميادين المعارك، بل أيضاً، العاملون في المركز الرئيسي للوكالة في روكفلر بلازا المعروف بالتعاونية الاخبارية "50 روك".

كان يرأس مجلس إدارة الوكالة، في ذلك الوقت، أحد أكثر المدراء التنفيذيين نشاطاً في تاريخ الوكالة، وكان ذلك الشخص هو ويس جالاغر (Wes Gallagher) الذي تدرج من وظيفة التحرير وكتابة التقارير وعمل مراسلاً مميزاً للوكالة خلال الحرب العالمية الثانية. زار فيتنام مراراً ودعم مكتب الوكالة هناك بالموظفين والمصادر المالية والمعدات الحديثة وبدرجة أهم، ساند تغطيتنا الاخبارية المثيرة للجدل التي انحرفت عن الخط السياسي في واشنطن الذي يؤكد أن الحرب تسير بشكل حسن.

في أحد بياناته العديدة، المؤيدة لعملنا كتب يقول: "يوجد رأي سائد بين الموظفين الحكوميين وبعض فئات الشعب، انه إذا نقل المراسل اخباراً جيدة، من الممكن أن تتجه الأمور نحو الأحسن وقارن بعض المدافعين عن السياسة الحكومية بأن عمل المراسل يمكن أن يماثل حب الوطن والإخلاص له. ولكن ليس هكذا تعمل الديموقراطية ولا يمكن أن يكون مثل هذا النظام نظاماً ديموقراطياً".

تتعلق قصة جالاغر المفضلة لدي، بحادث تناوله طعام الغذاء على مائدة الرئيس جونسون في البيت الأبيض في أواخر العام 1966 بعد يوم واحد من تذمر الرئيس أمام مديرين زائرين من مدراء وكالة الاسوشيتيد بريس من تغطياتي الاخبارية للحرب في فيتنام. وقبل الانتهاء بوقت قصير من تناول الطعام، بدون أن يأتي ذكر حرب فيتنام في الحديث المتبادل بين الرجلين قال جالاغر:

"سيدي الرئيس، عرفت مؤخراً انك انتقدت بعض القصص الاخبارية التي نقلتها الاسوشيتيد بريس عن فيتنام".

أجاب الرئيس "كلا. اعتقد أن الاسوشيتيد بريس تقوم بعمل عظيم".

لم يرغب جالاغر في تحدي الرئيس ومواجهته بما قاله، أمام المديرين الزائرين في اليوم السابق، بل قال:

"حسناً اريدك أن تعرف فقط، سيدي الرئيس، أن الاسوشيتيد بريس لا تعمل ضدك أو معك".

فأجاب الرئيس "ليس هذا هو الأسلوب الذي ارغب أن تتبعه الاسوشيتيد بريس".

ويسرد ارنيت حادثة حصلت له أثناء خدمته، حيث منعت الوكالة من نشر تقرير بعث به فقال: "كان أحد اعنف القرارات التي اتخذتها في حياتي الصحفية، الانتقاد العلني للاسوشيتيد بريس لأنها منعت نشر

أحد تقاريري الاخبارية حول الجنود الأميركيين وهم ينهبون قرية بكاملها. كتبت هذا التقرير خلال الغزو الأميركي لكامبوديا في عام 1970. تحمل ويس غالاهر المسؤولية عن إصدار قرار المنع والكثير من الهجمات الانتقادية. راجع قراره مجدداً وأصدر أمراً بنشر القصة".

في الاسوشيتيد بريس، نادراً ما كنا نشير إلى مصدر الخبر، ولهذا السبب، بقيت الوكالة غير معروفة نسياً لدى عامة الشعب. فالصناعة التي تخدمها الوكالة لا تعطيها الفضل العلني الكافي للإنجازات التي تحققها.

5 - 5 الخدمة التلفزيونية

بدأت المؤسسة التلفزيونية التابعة للاسوشيتيد بريس، بإرسال أولى نشرات الأنباء إلى العالم في الساعة الرابعة من صباح يوم الأحد في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1994.

ويقول ستيفن كلايبول، المسؤول عن الخدمة في نشرة أصدرتها الوكالة، إن هذا الإنجاز يمثل مرحلة في عملية تطوير الاسوشيتيد بريس لتصبح وكالة الأنباء الأكثر شمولية في العالم[88].

تمثل المؤسسة التلفزيونية التابعة للاسوشيتيد بريس APTV خطوة في عملية التطوير للاسوشيتيد بريس، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

تدير الوكالة قناة للأنباء الإذاعية في الولايات المتحدة الأميركية ونظام كومبيوتر لتحرير الأنباء التلفزيونية وبنك رسوم تخطيطية تلفزيونية يعمل إلكترونياً ويزود المواد عند الطلب ونظاماً سريعاً لتوزيع النشرة الإعلامية إلى صناعة الصحافة في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مكاتبها الـ 143 الموزعة في أنحاء الولايات المتحدة ومكاتبها الـ 93 الموزعة في أنحاء العالم التي تزود نشرات الأنباء والصور الاخبارية إلى حوالي 15 ألف وسيلة إعلامية تصدر في مختلف الدول، وربما كان إنشاء المؤسسة APTV أكبر تحد واجهته الوكالة(89).

دخلت الاسوشيتيد بريس عنوة إلى سوق يسيطر عليها احتكار ثنائي وأظهرت أبحاث السوق التي أجرتها الاسوشيتيد بريس انه يوجد مجال أكبر لعمل وكالة أنباء تلفزيونية ثالثة ذات أصالة ثابتة في العمل الصحفي وقادرة على تقديم القصص الاخبارية بسرعة وديناميكية ومصممة أيضاً، وفق احتياجات شركات البث التلفزيوني والإذاعي العاملة على مستوى الوطن والإقليم والدول الخارجية.

ويشير كلايبول إن حكمة مأثورة تسود في مكاتب تحرير الاسوشيتيد بريس تقول "اعمله أولاً واعمله بصورة صحيحة". اتبعت جهود تأسيس APTV هذه الحكمة وخلال أول مئة يوم من عملها أثبت وجودها في سوق الأخبار والأفلام التلفزيونية.

وكما هو الحال مع كافة مؤسسات الأنباء، ينصب الاهتمام الأكبر

للوكالة على تأمين سلامة موظفيها وتركز كثيراً على هذه النقطة، نظراً لكون الصحافيين ومراسلي وكالات الأنباء يعتبرون أهدافاً في المناطق المضطربة في العالم، كشيشينيا، رواندا، الضفة الغربية، البوسنة وتيمورا الشرقية وغيرها حيث عمل صحافيو **APTV** خلال المئة يوم الأولى من بدء الخدمة.

أما السيد نيجل هانكوك رئيس التحرير في مؤسسة **APTV** فيقول "عند النظر إلى المئة يوم من الإنجازات بدءاً من عرض أول وافضل الصور الاخبارية عن زلزال الفليبين والاضطرابات في تيمور الشرقية، فإن الشك الذي ساد السوق الإعلامي، عند بدء عمل المؤسسة **APTV** في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) لم يكن أبداً في محله.

ضاعفت **APTV** جهودها بعد ذلك، وأرسل المصورون العاملون لديها أفضل الصور وضوحاً عن جبهة الحرب في شيشينيا ولم تقل جودة الصور المرسلة رغم اشتداد المعارك في تلك الدولة.

لجأت **APTV** في بداية عملها، إلى خدمات 25 مكتب تلفزيوني ملحق في مكاتب التحرير لوكالة الاسوشيتيد بريس الموزعة في مراكز الأنباء الرئيسة في العالم، ثم ازداد هذا العدد ليصل إلى 60 موقعاً حول العالم لتوسع مدى التغطية الاخبارية وعمقها[90].

تقدم المؤسسة **APTV** أهم القصص الاخبارية اليومية التي تحدث في العالم، كما أهم القصص الاخبارية التي تهم الأقاليم الأميركية.

ويشير مارك سميث، مدير قسم تطوير التلفزيون الدولي في APTV إن المؤسسة تلتزم بمبدأ رئيس واحد هو الولاء للزبائن أولاً وأخيراً في العمل الصحفي لتغطية الأنباء في مختلف أنحاء العالم.

ويقول، أسست وكالة الاسوشيتيد بريس لخدمة حاجات مالكي وسائل الإعلام والصحافة والصحافيين. ساعدت هذه الأسس في جعل APTV المؤسسة الوحيدة التي تقدم خدمات الأنباء التلفزيونية، من خلال الاشتراك، مما يمكن إدارة التحرير فيها من تركيز اهتمامها الكامل على حاجات زبائنها ويمكن تلخيص أهداف المؤسسة بخمس نقاط:

1 - تغطية اخبارية لكل منطقة لمصلحة القاطنين في تلك المنطقة.

2 - تغطية اخبارية لكل منطقة في العالم.

3 - تغطية أخبار المسائل الثقافية والتجارية والمالية والسياسية كما القضايا المأساوية.

4 - اقامة علاقات متينة مع شركات البث التلفزيوني.

5 - تقديم أفضل إنتاج تحرير مصمم لخدمة شركات البث التلفزيوني الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، تم تطوير مفهوم جديد في تجارة نشرات الأنباء التلفزيونية، ألا وهو "رئيس التحرير الإقليمي" في مؤسسة APTV. ينشط رؤساء التحرير الإقليميون ويحافظون على

العلاقات مع زبائن المؤسسة ويبقونهم على اطلاع مستمر بالتطورات والأحداث المستقبلية في منطقتهم. يعملون، سوية مع الزبائن، لتحديد الحاجات التحريرية اليومية ويحددون الأولويات بالنسبة للتغطية الاخبارية في منطقتهم. أوكلت إليهم مسؤولية التخطيط وإعداد سياسة العمل وممارسة إدارة التحرير في مكاتب التحرير المنتشرة في منطقتهم.



الفصل السادس

ازدهار وإفلاس
وكالة اليونايتيد بريس

6 - 1 - قصة ازدهار الوكالة

مكنت التطورات التي حصلت في مجال البرق والهاتف والكومبيوتر والأقمار الصناعية منذ عام 1840، الوكالتين الأمريكيتين للأخبار الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس انترناشنال والوكالات التي سبقتهما، من العمل لجمع الأخبار، على نطاق عالمي، يتوسع باستمرار، وان ترسل التقارير الاخبارية إلى قراء الصحف ومستمعي الإذاعات والمشتركين في خدمات التلفزيون والى الوكالات الأجنبية للأنباء وحتى إلى الدوائر الحكومية التي كانت تبدي الاهتمام بالأخبار.

خلال القرن التاسع عشر، كانت المساهمة التقنية في عمل الوكالات، بمثابة التحدي الكبير لولادة ونمو خدمات تلك الوكالات وفق أسس ومبادئ تقليدية، فيما حتم، في أواخر القرن العشرين، وبالتعاون مع الوسائل التكنولوجية وثورة الاتصالات المستمرة في يومنا الحالي، على هذه الوكالات، العمل على إبقاء التقارير الاخبارية تتدفق لتلبية حاجات الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، للأخبار الفورية ولإيجاد مراكز لائقة لنشرات أخبارها في سوق الإعلام الذي يزداد التزاحم فيه باستمرار.

حققت الوكالتان الأمريكيتان منذ عام 1965 نجاحات فنية واقتصادية مهمة، وكان لتأثير تطور صناعة الصحف والتكنولوجيا، الأثر الكبير على نشرات هاتين الوكالتين. وفي الربع الأخير من هذا القرن، مرت فترة صعبة عليهما حيث واجهتا في أوساط السبعينيات صعوبات مادية أثناء

اندفاعهما لامتلاك تقنية الأقمار الصناعية المعتمدة على الكومبيوتر، بالإضافة إلى نمو واتساع الأخبار التلفزيونية وبداية تحديها للسيطرة التاريخية على سوق الأخبار التي كانت وكالتا الأنباء وحيدتين فيها، وهذا الأمر قلل، طبعاً، من أهمية الصحف، كمصدر للأخبار الوطنية والخارجية للقراء، في مجتمعاتهم المحلية.

وبالرغم من أن كلتا الوكالتين تمكنتا من الإفلات من ضغوطات المنافسة والتحديث، فقد كان مسار اليونايتيد بريس انترناشنال صعباً، بصورة خاصة، منذ عام 1980 إذ تعرضت هذه الوكالة إلى تغييرات عديدة في الملكية والإدارة وواجهت إجراءات إعلان الإفلاس والشكوك المتنامية حول إمكانية بقاء وكالات الأنباء وجدوى عملها.

بعد أن حققت الصحف، على مدى قرنين، نجاحاً متواضعاً باستعمال وسائل نقل بريدية ومائية لتسلم الأخبار الواردة من مجتمعات نائية إلى مكاتبها، استقبلت، كما استقبل رؤساء تحريرها بامتنان، الوسيلة التلغرافية في عام 1844 كبديل سريع وكفؤ لتوريد الأخبار، رغم كونه باهظ الثمن.

ولان عملية تدفق الأخبار والمعلومات، قبل اختراع المورس، كانت تتم بواسطة البواخر والقطارات وموزعي البريد والعربات، حيث توزع هذه المعلومات على الناس والصحف في وقت واحد، فإن موضوع احتكار المعلومات لم يكن وارداً آنذاك، فيما أصبح كذلك بعد استعمال المورس، حيث كانت الأخبار والمعلومات تصل مباشرة إلى

نقطة رأسية واحدة، وهكذا أعطى نظام الإرسال البرقي، في القرن التاسع عشر، إلى المحرر فرصة تزويد الأنباء إلى المجتمع، قبل أن تتمكن أنظمة النقل الأخرى من تزويدها له، رغم ضرورة التضحية بحجم الأنباء، من أجل تحقيق سرعة الإرسال البرقي ومواجهة مسافة الإرسال.

وهكذا، برز، بسرعة مدهشة، نوع جديد من "وكالة أنباء" تعمل للعديد من الصحف وهو ما كان مكلفاً جداً لأن تعمله كل صحيفة بنفسها.

يعود منشأ وكالة الاسوشيتيد بريس إلى وكالتين إحداهما وكالة ضمت جهود المحررين لجمع الأنباء بصورة تعاونية عبر خط للإرسال البرقي أنشئ في نيويورك، والأخرى وكالة ضمت الجهود المتقطعة بين عامي 1846 و1849 كمحرري الصحف الرئيسة في نيويورك لجمع الأنباء من واشنطن ومن الدول الأوروبية.

اثر سلسلة من التحديات غير الناجحة قام بها منافسون لسيطرة وكالة الاسوشيتيد بريس على حقل الإرسال البرقي للأنباء، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قرر أقوى اثنين من مالكي الصحف في الولايات المتحدة الأميركية هما ويليام راندولف هيرست (William Randolph Hearst) واي دبليو سكريبس (E. W. Scripps) تأمين نشرات اخبارية برقية إلى صحفهما بالإضافة للصحف التي تجنبت التعامل مع وكالة الاسوشيتيد بريس، بسبب الرسوم الباهظة أو الشروط المتشددة التي فرضتها هذه الوكالة على الاشتراك في خدماتها.

وهكذا، أنشأ سكريبس وكالة اليونايتيد بريس (United Press) في عام 1907 وأنشأ هيرست عدة وكالات أنباء برقية وبالأخص، الوكالة الدولية للأنباء International News Service (INS) التي ظهرت عام 1909 وتوسعت نشاطات هاتين الوكالتين الجديدتين بسرعة، لتشمل جمع الأنباء وتوزيعها ثم تفرعت هذه النشاطات، لتشمل تحرير الأنباء وتزويد محطات الإذاعة التي كانت قد بدأت بالظهور بالخدمات الاخبارية. وفي أول أيار (مايو) 1908 اندمجت وكالة اليونايتيد بريس والوكالة الدولية للأنباء في وكالة واحدة أطلق عليها اسم وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال (UPI) تابعة للمؤسسة الصحفية أي دبليو سكريبس.

خلال السنوات الثلاثين الأولى لتشغيل خطوط الإرسال البرقي (التلغراف) كانت النشرات الاخبارية تنقل عبر خطوط تستعملها أيضاً شركات الإرسال البرقي لنقل رسائل العموم عند ركود العمل ولكن، بعد عام 1875 تمكنت الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس انترناشيونال، بصورة تدريجية، من السيطرة على شبكات نقل أخبارهما من خلال استئجار دوائر خطوط إرسال برقي تستعملهما، حصرياً، وتضعا موظفي إرسال برقي تابعين لهما عند طرفي تلك الدوائر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أدخلت الوكالتان الاتمتة إلى أنظمة الإرسال وأحلتا بالتدريج، محل موظفي الإرسال البرقي آلات

التليتايب المبتكرة حديثاً التي تستطيع نقل تقارير اخبارية مطبوعة بأحرف كبيرة إلى الصحف، بسرعة تصل إلى ستين كلمة في الدقيقة. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان احتكار وكالتي الأنباء تاماً تقريباً وكانت الصحف ومحطات الإذاعة تعتمد على وكالة الاسوشيتيد بريس أو اليونايتيد بريس أو كليهما للتغطية الاخبارية المحبوكة جيداً للأنباء الفورية الواردة من كافة أنحاء العالم.

ومنذ أوائل الستينيات، أوجدت التغطية التلفزيونية للأخبار الفورية - محلية أو وطنية أو عالمية - احتكاراً على نشرات الأخبار ذات الأبعاد الصورية للأنباء الفورية، مما اجبر وكالتي الأنباء البرقية على التركيز على العمق والتحليل بالإضافة إلى السرعة.

لا تحقق أية وكالة من هاتين الوكالتين الرئيستين الأميركيتين للأنباء ربحاً فواحدة وهي الاسوشيتيد بريس لا تحققه وفقاً لنظام تأسيسها والثانية اليونايتيد بريس لعدم قدرتها على ذلك. فقد تأسست وكالة الاسوشيتيد بريس كوكالة تعاونية منذ عام 1890 أنشأها عدد قليل من المؤسسات الإقليمية والصحف المحلية كشركاء وتفرض الرسوم على أعضائها مما يغطي فقط اكلاف جمع وإرسال الأنباء إليهم. أما وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال فلم تحقق أي ربح منذ عام 1965 رغم رغبة الشركة المالكة لها في تحقيق ذلك.

لم يتغير ابتداء من العام 1965 الوضع النسبي لوكالتي الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس انترناشيونال في صناعة الإعلام وبقي بدون تغيير مهم لمدة نصف قرن.

استناداً إلى رأي خبراء في صناعة الإعلام، شكلت وكالة الاسوشيتيد بريس العمود الفقري للصحافة، إذ كانت القناة التي يعتمد عليها للأنباء الفورية الكاملة والدقيقة وربما كانت هذه الوكالة بصورة متوقعة وكالة الأنباء التي لا يمكن الاستغناء عن خدماتها من وجهة نظر رئيس تحرير صحيفة محلية يسعى إلى نشر صحيفة كاملة جديرة بالتصديق وقادرة على تسديد رسم الاشتراك في خدمات وكالة الاسوشيتيد بريس. أما وكالة اليونايتيد بريس، فكانت قيمتها بالنسبة لرئيس التحرير مصدراً ثانياً للأخبار تستطيع تزويد نشرة أخبار بسرعة أكبر وتغطية أي حدث من زاوية مثيرة أو كتابة قصة اخبارية بطريقة افضل. اشترك بعض رؤساء التحرير بخدمات اليونايتيد بريس انترناشيونال فقط لكونها ارخص ثمناً من خدمات الاسوشيتيد بريس أو لكونها تقدم بديلاً لنشرة أخبار يستطيع أي منافس الحصول عليها.

تكشف عدة جداول لاشتراكات الصحف في وكالتي الأنباء الرئيستين، نسباً ثابتة، نوعاً ما، خلال الستينيات (وحتى خلال السبعينيات) وإذا ركزنا اهتمامنا هنا على استعمال الصحف لوكالتي الأنباء الرئيستين، لوجدنا أن أكثر من 40 بالمئة من الصحف اليومية، كانت تعتمد، بصورة حصرية، على الاسوشيتيد بريس وان أكثر من 25 بالمئة منها كانت تعتمد، بصورة حصرية، على اليونايتيد بريس انترناشيونال خلال الستينيات، وان نسبة 25 بالمئة من هذه الصحف كانت تشترك في كلا الوكالتين في حين كانت نسبة 5 بالمئة من هذه الصحف لا تشترك في خدمات أية وكالة من الوكالتين[91].

جمعت وكالتا الأنباء الرئيستان الأنباء، من كافة أنحاء العالم، وباعتاها أيضاً في جميع أنحاء العالم، كما زودتا النشرات الاخبارية إلى محطات الإذاعة. تشابهت الأنظمة التقنية المستعملة في كلا الوكالتين عام 1965 واعتمدتا على نظام التيليتايب الذي ابتكر قبل 50 سنة. تحدثت الأنباء المتعلقة بالوكالتين الرئيستين عام 1965 عن قرب تحويل هاتين الوكالتين لنشرات إنبائهما المطبوعة بأحرف كبيرة، إلى نشرات مطبوعة بالأحرف الكبيرة والصغيرة، لجعلها تتلاءم مع أجهزة الكومبيوتر، استباقاً منها للحوسبة المتوقعة لنشرات الأنباء. مع ذلك، وابتداء من عام 1965، انحصر تشغيل الكومبيوترات في صناعة الإعلام لوضع الوصلات بين الكلمات عند الطبع ومعالجة ونقل أسعار الإقفال في سوق الأسهم والسندات، إلى عدد قليل من الصحف اليومية.

في أواخر الستينيات، تجاوزت، للمرة الأولى، النفقات السنوية لكلا الوكالتين حدود الخمسين مليون دولار ووصلت وكالة الاسوشيتيد بريس الأكثر ثراء من وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال إلى هذا الحد، قبل ثلاث سنوات من وصول الوكالة الأخيرة إليه. كشفت التقارير المتناثرة حول النفقات السنوية للوكالتين، على مدى سنوات العقد الستيني، إن نفقات وكالة اليونايتيد بريس وصلت، بصورة منتظمة، إلى نسبة تتراوح بين 85 و90 بالمئة من نفقات وكالة الاسوشيتيد بريس خلال نفس السنوات. ومع أن وكالة الاسوشيتيد بريس اعتمدت، بصورة قوية، على الصحف في تحقيق وارداتها، وان

وكالة اليونايتيد بريس حصلت على قسم كبير من وارداتها من محطات الإذاعة، فقد كان لكلا الوكالتين مناطق قوة وضعف في نشاطات جمع وتسويق الأخبار في المجتمعات الدولية.

بصورة إجمالية، كانت الوكالتان الرئيسيتان في الدولة في أواسط الستينيات في وضع متشابه تقريباً، لجهة الاستقرار المالي والتحديث الفني والعلاقات مع الزبائن. كانت أوساط صناعة الإعلام تتحدث، من حين لآخر، عن الضعف المالي لوكالة اليونايتيد بريس بشيء من القلق، ولكن ذلك لم يدعو إلى اتخاذ إجراءات حازمة أكثر من وجوب إجراء تعديلات في نشرات الأخبار وفي هيكلية تسعير خدمات الأخبار البرقية، من أجل معالجة الوضع المالي للوكالة.

ظل العدد الإجمالي للصحف اليومية الأميركية-أساس واردات كلا الوكالتين- على حاله، أي عند حوالي 1750 صحيفة منذ الخمسينيات واستطاعت الوكالتان، بعد الحرب العالمية الثانية، أن تستفيدا من ظهور العديد من المشتركين الجدد الأجانب ومن النمو السريع لأسواق الإذاعات المحلية وشبكات التلفزيون الكبلي، وبقي اتجاه الأعداد الإجمالية لأعضاء ومشتركي الوكالتين مستقراً نسبياً مع مرور السنين، وازدادت قوة الاسوشيتيد بريس بسرعة بطيئة للغاية وعزت دائماً الارتفاعات المتدرجة في نفقات المعيشة، إلى الاكلاف غير الاعتيادية لتغطية أحداث معنية مثل دورة الألعاب الأولمبية والحملة الانتخابية الرئاسية أو نشوب حرب بعيدة.

مع ذلك، وفي بداية العام 1970، تعكر هذا الوضع بفعل ثلاث قوى غيرت، بشكل حاسم، خلال العقدين التاليين، طريقة عمل وكالتي الأنباء وهددت بقاء وكالة اليونايتيد بريس وهي:

1 - تطلبت الموجات المتلاحقة من الابتكارات التقنية إنفاق مبالغ هائلة لتأسيس وحدات الاستلام وأنظمة الكومبيوتر ومحطات الاستقبال من الأقمار الصناعية مما وتر العلاقات بين وكالتي الأنباء وأعضائهما أو مشتركيهما.

2 - أبعدت التغطية الإجمالية المغامرة للأحداث من قبل شبكات محطات الإذاعة وأنظمة التلفزيون الكبلي، اهتمام الناس عن الصحف وأجبرت وكالتي الأنباء الرئيستين على إعادة تقييم توجهاتهما نحو تغطية الأنباء الفورية.

3 - هبوط أعداد الصحف اليومية المحلية وقدراتها المالية، مما اجبر وكالتي الأنباء البرقية على البحث عن مصادر جديدة للواردات، بعد أن كانت هذه الصحف تشكل المصدر الأساسي لهذه الواردات.

ابتكرت الأنظمة التقنية الجديدة للتخلص من التقنية القديمة في إرسال الأخبار البرقية المكلفة جداً، فقد دفعت النفقات المتعاظمة لنقل التقارير الاخبارية عبر الخطوط البرية التي تديرها شركة أي تي اند تي (AT & T) إلى إدخال استعمال آلات التليتايب والتيليتايب ستر في مكاتب الأنباء المحلية، مما اجبر وكالات الأنباء إلى دراسة

جدوى ربط كافة المراسلين والمحررين بالكومبيوترات المركزية التي تستطيع خزن ومعالجة ونقل النشرات الاخبارية وجدوى ربط المكاتب الصغيرة للأخبار بالكومبيوترات الإقليمية، التي تكون موصولة بدورها بالكومبيوترات المركزية في المركز الرئيسي لوكالة الأنباء. وكما شرح الاختصاصيون في الأجهزة الإلكترونية، في أواخر الستينيات، لم يعد مطلوباً من محرري وكالات الأنباء سوى استرجاع القصة الاخبارية لتحريرها وتوجيه إرسالها وان طوفان الأوراق الذي يلاحظ غالباً في مكاتب تحرير الأخبار، سيحل محله صور الكلمات على شاشات الكومبيوتر.

6 - 2 - اليونايتيد بريس والكومبيوتر

كانت وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال الرائدة في استعمال الكومبيوتر في عام 1962 عندما بدأت ترسل بيانات سوق الأسهم والسندات عبر الكومبيوتر إلى الصحف الصادرة في المدن الكبيرة وتبعتها وكالة الاسوشيتيد بريس بعد سنة في هذا المضمار. في عام 1969 عرضت الوكالتان بفخر خلال اجتماعهما السنوي في مدينة نيويورك أنظمة الكومبيوتر والوحدات الطرفية التي ستعالج مركزياً وتسرع في مناولة النشرات الاخبارية وتخفض كلفة استئجار الخطوط البرية للإرسال واستخدام موظفين للإرسال البرقي. في عام 1970 أصبحت وكالة الاسوشيتيد بريس الأولى التي جربت تنفيذ هذه الخطة وجعلت مراسليها في مكتب كولومبيا في ولاية ساوث كارولينا يكتبون

ويرسلون تقاريرهم الاخبارية عبر وحدات موصولة مباشرة بكومبيوتر إقليمي في اتلانتا.

كانت هذه البداية المتواضعة، لما كان سيصبح الموجة العارمة للابتكارات الإلكترونية التي غمرت صناعة الإعلام، بكاملها، خلال السنوات العشر التالية: وحدات كومبيوتر تحل محل الآلات الطابعة وقواعد بيانات تحل محل الورق والطباعة الإلكترونية بالأوفست على الطريقة الباردة تحل محل الطباعة بالأحرف الرصاصية وآلات صب الأسطر في مؤسسات إنتاج الصحف. ألغيت الآلاف من الوظائف المهنية في صناعة الإعلام واستفاق المراسلون ليجدوا أن ضرباتهم على مفاتيح الكومبيوتر قد حلت محل ضربات منضدي الأحرف ومرسلي البرقيات الذين كانوا يفرضون أسعاراً عالية، مقابل عملهم، مستندين على دعم النقابات العمالية المنضمين إليها.

في 8 آذار (مارس) 1974 وجه اتحاد مراسلي وكالات الأنباء ضربته إلى وكالة اليونايتيد بريس بإعلان التوقف عن العمل، وكان هذا الإضراب أول إضراب في تاريخ الاتحاد. من الوجهة الرسمية، كان الخلاف يدور حول الأجور ولكن الصحف المهنية ذكرت أن نقطة الخلاف الحقيقية كانت عدم قبول المراسلين بالتكيف مع الوحدات التكنولوجية الجديدة[92].

أدخلت وكالتا الأنباء بين الأعوام 1974 و1982 تحديثات دورية على أنظمتهما كما أدخلتا، في بعض الأحيان، خدمات جديدة تعتمد على

الكومبيوتر والأقمار الصناعية. أطقلت وكالة الاسوشيتيد بريس في عام 1974 خدمة صور اللايزر كما أطلقت، في نفس العام، خدمة Datastream لإرسال النشرات الاخبارية بسرعات عالية مباشرة من الكومبيوتر الموجود بمركز الوكالة إلى كومبيوترات المشتركين. بالمقابل، أدخلت وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال خدمة Datanews في عام 1976 لإرسال النشرات الاخبارية مباشرة إلى كومبيوترات المشتركين، وفي نفس هذا العام، وسعت الوكالة شبكة الإرسال بواسطة الأقمار الصناعية التابعة لها، لنقل النشرات الاخبارية من الخارج، بسرعة اكبر، وربطت خدماتها الخاصة بالأنباء البرقية مع 275 نظام استلام بواسطة الكابل وتمكنت من تسليم تقارير اخبارية سمعية إلى 900 محطة إذاعة. في عام 1981 بدأت الوكالتان بتسليم تقاريرهما الاخبارية إلى الزبائن والأعضاء عبر الأقمار الصناعية، كما أوجدتا مصادر دخل جديدة من خلال نقل تقارير منافسيهما من وكالات خدمات الأنباء التكميلية عبر أنظمة الإرسال، بواسطة الأقمار الصناعية.

بموازاة هذا التدفق المتواصل للابتكارات الحديثة، ظهرت بوضوح، لدى وكالتي الأنباء إشارات شؤم تنذر بالإجهاد المالي والشك. ففي صيف 1974 شكلت وكالة اليونايتيد بريس مجلساً استشارياً للصحف يضم 15 عضواً لرسم "الأهداف والمبادئ والسياسات الإدارية المشتركة لمصلحة كافة المشتركين في خدمات الوكالة" كما أوضحه رئيس مجلس الإدارة روديك دبليو بيتون (Roderick W. Beaton)[93]. يشبه هذا المجلس،

إلى حد كبير، مجلس إدارة وكالة الاسوشيتيد بريس الذي يعود تاريخ تشكيله إلى عام 1900 وضم 18 ناشراً للصحف اليومية. كان بإمكان المجلس الاستشاري هذا، ترسيخ الولاء للوكالة بين صفوف أكثر المشتركين في خدماتها ثراء. بعد انقضاء سنتين، أضافت وكالة الاسوشيتيد بريس ثلاثة أعضاء جدد إلى مجلس إدارتها وخصصت هذه المقاعد الجديدة لأعضاء الوكالة من المحطات الإذاعية. سعت كل وكالة من الوكالتين إلى كسب ود الزبائن الذين يتعاطفون، بصورة عامة، مع الوكالة المنافسة وفي كانون الثاني (يناير) 1977 رفعت وكالة اليونايتيد بريس رسم الاشتراك بنسبة 5,9 بالمئة وأعلنت أنها ستتوقف عن تطبيق الأسلوب الذي اتبعته لمدة طويلة في فرض رسوم تحدد، عن طريق المساومة، على بعض العقود بغية الحصول على مشتركين جدد أو للمحافظة على المشتركين الحاليين في خدماتها.

في نفس الوقت، لم تتمكن وكالة الاسوشيتيد بريس تجنب مواجهة اكلاف التقنيات الجديدة، ورغم تأكيدها للاقتصاد في النفقات الذي حققته من خلال التحول من الخطوط البرية إلى أنظمة الإرسال عبر الأقمار الصناعية، فقد رفعت، بانتظام، رسوم اشتراك أعضائها بنسب عالية. ازدادت احتياجات الوكالة لمعدات الإرسال من 3,2 مليون دولار سنوياً في عام 1973 إلى 2,16 مليون دولار في عام 1983 وخلال إعلان فرانك باتن (Frank Batten)، رئيس مجلس إدارة وكالة الاسوشيتيد بريس عن فرض رسم خاص بنسبة 5,9 بالمئة لعام 1983 وصف بوضوح الوضعية الفريدة للوكالة على أنها تعاونية لا ربحية وقال:

خلال السنوات الأخيرة، حولت وكالة الاسوشيتيد بريس مجمل احتياجاتها المتزايدة من المعدات عبر قروض قصيرة مكلفة جداً، ولكنها الآن، أصبحت غير قادرة على الاستمرار في هذا الطريق. وبصفتها تعاونية لا ربحية، لم تكدس الوكالة أية أرباح ورأسمالها المكتتب به تافه، ولذلك، لم تتمكن الاسوشيتيد بريس من الوصول إلى أسواق القروض الطويلة الأجل بمعدلات واقعية للفوائد. لقد أصرت المصارف الآن، على أن تأتي نسبة أعلى من الإنفاق الرأسمالي للوكالة من أموال تولد من داخلها وليس من خلال الاستدانة. وقد أجبرت هذه العوامل مجلس الإدارة على التوجه إلى الأعضاء لتأمين جزء من الرأسمال المطلوب من أجل المحافظة على نظام اتصالات في الوكالة يعتمد عليه كافياً وقادراً على المنافسة[94].

رغم الزيادات الكبيرة، أحياناً، في التخمينات السنوية للرسوم، أمنت الصحف خلال الثمانينيات أقل من نصف واردات وكالة الاسوشيتيد بريس وذلك للمرة الأولى في تاريخها. فعلى سبيل المثال ساهم الأعضاء من ناشري الصحف بمبلغ قدره 2,91 مليون دولار أي بنسبة 5,48 بالمئة من إجمالي واردات الوكالة، في عام 1983، وساهم أصحاب المحطات الإذاعية بمبلغ 40 مليون دولار (3,21 بالمئة من إجمالي الواردات) وساهمت المصادر والزبائن الأجانب الذين يستعملون خدماتها بالنسبة المتبقية من إجمالي واردات الوكالة أي 30٪ رغم ذلك، بدأ أعضاء الوكالة بالشعور بالضيق، بعد أن واجهوا

زيادات في التخمينات السنوية عام 1982 وعام 1983 واشتكى أحد الناشرين علانية من هذه الزيادات[95]. ومع ذلك، تمكنت الوكالة من مواجهة هذه العاصفة من الابتكارات، نظراً لأن ناشري الصحف فضلوا دفع حصصهم من النفقات على التحول إلى وكالة أخرى.

6 - 3 - بداية السقوط

أما وكالة اليونايتيد بريس، حيث كانت الأرباح شحيحة، وكان ولاء الصحف لها متقلباً، فقد أصبحت أوضاعها المالية حرجة في أواخر السبعينيات، تحت ضغوط الابتكارات الجديدة. وظهر بوضوح في شباط (فبراير) 1978 مدى المأزق المالي الذي أصاب الوكالة عندما طلبت من اتحاد مراسلي وكالات الأنباء، خلال مفاوضات عقدتها معه حول زيادة أجور العاملين لديها، تجميد دفع الأجور لمدة تسعة اشهر ونصف، لمواجهة القفزة السنوية البالغة 2,2 مليون دولار في قيمة استئجار الخطوط البرقية، ووافق الاتحاد على الطلب بأغلبية 32 صوتاً من مجموع الأصوات البالغ 642 صوتاً.

بعد حوالي السنتين، مهدت هذه الإجراءات المؤقتة صدور إنذار نهائي من وكالة اليونايتيد بريس إلى الصحافة الأميركية. كان رؤساء تحرير وناشرو الصحف، يشددون، لسنوات عديدة، على أن المنافسة بين وكالتي الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس صحية وان الصناعة

الإعلامية تحتاج إلى وجود كلا الوكالتين. واعتماداً على ذلك، أصدرت وكالة اليونايتيد بريس في أيلول (سبتمبر) 1979 دعوة إلى 45 مؤسسة اخبارية لتنضم إلى شركاء الوكالة، مقابل استثمار سنوي بمبلغ 100 ألف دولار لكل مؤسسة ولكن بعد أن خسرت شركة أي. دبليو. سكريبس (E. W. Scripps) مالكة الوكالة مبلغ 5 ملايين دولار في عام 1978 طلبت، بدعم من المجلس الاستشاري للوكالة الذي شكلته قبل خمس سنوات، من صناعة الإعلام، وضع أموالها في الفم الذي هو بحاجة إليها وكانت استجابة الصناعة غير كافية وبعد انقضاء سنة على صدور هذه الدعوة، أعلنت شركة سكريبس أن وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال معروضة للبيع.

أبدت وكالة رويترز (Reuters) المؤسسة في بريطانيا بعض الاهتمام في شراء وكالة الاسوشيتيد بريس، ولكن رغم مرور عدة اشهر، لم يصدر أي إعلان عن بيع الوكالة.

في اجتماعهم الربيعي في نيسان 1982 اظهر المسؤولون في وكالة اليونايتيد بريس تفاؤلاً حول مصيرها اكبر، مما أظهروه طوال عقد من الزمن، واخبر بيتون (Beaton) رئيس مجلس الإدارة أعضاء المجلس الاستشاري "لقد نجحنا في إزالة بعض العراقيل الصعبة في عام 1981 ونسير الآن قدماً بثقة في الاتجاه الصحيح"[96]. كان من الممكن أن يستنتج المراقبون المتخصصون في صناعة الإعلام أن مثل هذا التفاؤل غير الاعتيادي يشير إلى قرب حدوث تغييرات جذرية في وقت

لاحق، وبالفعل، كان هذا الاستنتاج صحيحاً إذ بعد مرور شهرين أي في 2 حزيران (يونيو) 1982 باعت شركة سكريبس وكالة اليونايتيد بريس بمبلغ دولار واحد إلى ميديا نيوز كوربوريشن (Media News Corporation) وهي شركة تأسست خصيصاً لشراء وكالة اليونايتيد بريس.

وجاء في التقارير المنشورة لاحقاً في الصحف المهنية أن سكريبس أعطى الوكالة إلى ميديا نيوز مع مبلغ 12 مليون دولار نقداً ونسيان الدين المطلوب من الوكالة من أجل التخلص من وكالة اليونايتيد بريس. كان مدراء ميديا نيوز هم لين ار. سمول (Len R. Small)، نائب رئيس مجلس إدارة سلسلة من الصحف اليومية وكوردل اوفرغاردز (Cordell Overgaards)، رئيس مجلس إدارة نظام إرسال كبلي ودوغلاس روهه (Douglas Ruhe) وويليام غايسلر (William Geissler) وهما مديران في سلسلة من محطات للبث التلفزيوني بقدرة متدنية.

عبرّ المراقبون في صناعة الإعلام عن رأيهم بأن المالكين الجدد لديهم خبرة ضئيلة بالعمل الصحفي، وتعزز هذا الانطباع، عندما أصبح روهه وغايسلر لاحقاً المالكين الوحيدين لشركة ميديا نيوز.

من جهة أخرى، كانت عملية البيع آخر محاولة يائسة يقوم بها سكريبس للتخلص من وكالة أنباء لا تجني أرباحاً ولا تستطيع الشركة المالكة لها الاستمرار في تقديم العون المالي لها. بعد أربع سنوات،

من إتمام عملية البيع، شرح لاري ليزر (Larry Leser) أحد مدراء شركة سكريبس الذي ارتبط اسمه بعملية البيع، المأزق الذي واجهته شركة سكريبس فقال:

"لقد قدمنا العون المالي إلى وكالة اليونايتيد بريس لسنوات عديدة، ولم نتمكن من الاستمرار في دعمها وحيدين. لجأنا إلى الصناعيين في أواخر السبعينيات، وطلبنا مساعدت هم لإبقاء الوكالة حية. طلبنا زيادة نسب المساهمات ولاقينا مقاومة شديدة. ذهبنا إلى المجلس الاستشاري للوكالة وسألنا أعضاءه إذا كانوا يرغبون في تحويل الوكالة إلى تعاونية أنباء فاجابونا بالرفض لان وكالة الاسوشيتيد بريس تعمل وفق النمط التعاوني. اتجهنا إلى أصحاب الصحف ومحطات الإذاعة لمعرفة ما إذا كانوا مهتمين بالدخول بنوع من الشراكة المحدودة مع وكالة اليونايتيد بريس وأبدى بعض هؤلاء اهتماماً بالأمر وبعضهم وافق عليه ولكن لم يكن مجموع ما عرضوا تقديمه كاف".

خلال اجتماع ضم المؤسسات الصحفية الأمريكية الرئيسة أضاف ليزر "إن لا أحد هب لاقتناص فرصة امتلاك وكالة اليونايتيد بريس وانتهت تسعة اشهر من المفاوضات مع وكالة رويترز بدون نتيجة[(97)]. وكانت شركة ميديا نيوز، على ما يظهر، الشاري الوحيد الموجود".

رغم تعهداتها بإنقاذ وكالة اليونايتيد بريس من ورطتها المالية، لم تتمكن ميديا نيوز من وقف تراكم العجز والديون. اظهر اتحاد وكالات الأنباء صبراً غير اعتيادي، في خضم الشكوك، ووافق في

أيلول 1984 بغالبية واسعة (454 مقابل 164) على اقتراح تقدمت به إدارة ميديا نيوز بخفض أجور العاملين لديها بنسبة 25 بالمئة لمدة ثلاثة اشهر، على أن تعاد الأجور إلى نسبة 100 بالمئة بصورة تدريجية خلال الاثني عشر شهراً التالية. سمح هذا الاتفاق أيضاً لشركة ميديا نيوز بتسريح مئة موظف من وكالة اليونايتيد بريس أعضاء في الاتحاد.

وصف ويليام موريسي (William Morrissey) رئيس الاتحاد، هذا الاتفاق، بأنه "أسوأ اتفاق" أوصى أعضاء الاتحاد بقبوله وأضاف "يضع هذا الاتفاق حملاً ثقيلاً على مالكي ومدراء وكالة اليونايتيد بريس وما على هذه الوكالة الآن إلا أن تسعى للحصول على دعم مالي إضافي من أجل تأمين مستقبل موظفيها ومصلحة الشركة المالكة لها"[98].

غطت المشاحنات والاضطرابات داخل وكالة اليونايتيد بريس والتي أوردت الصحف تفاصيلها، على القلق السائد حول مصير الوكالة وسلامتها. طرد روهه وغايسلر رئيسين لمجلس إدارتها خلال ستة اشهر، ووافقا فجأة في آذار (مارس) 1985 على نقل إدارة الوكالة إلى مجلس ضم ممثلين عن مالكي الوكالة وإدارتها وموظفيها. في نفس الوقت، كما كشف عنه لاحقاً، خسرت الوكالة مبلغ 8,14 مليون دولار في عام 1983 و1,11 مليون دولار في عام 1984 وفي 25 نيسان (أبريل) 1985 طلبت وكالة اليونايتيد بريس من موظفيها عدم صرف صكوك الرواتب نظراً لعدم توفر رصيد كاف في حسابها لتغطية مبالغ

هذه الصكوك، وخلال ثلاثة أيام وجدت وكالة اليونايتيد بريس نفسها مضطرة إلى طلب الحماية من دائنيها بموجب الفصل 11 من القانون الفيدرالي للإفلاس.

أظهرت المستندات التي قدمتها الوكالة للمحكمة صورة مقلقة لوضعها المالي: ديون بمبلغ 45 مليون دولار بضمنها مبلغ 20 مليون دولار من السندات المستحقة الدفع وموجودات قدرت بمبلغ 20 مليون دولار فقط كما قدمت لائحة ضمت أسماء 1500 دائن وأقرت بدين بلغ 77,1 مليون دولار من الضرائب المستحقة الدفع عن رواتب الموظفين إلى مديرية الواردات العامة في وزارة المالية. رغم أن الوكالة تمكنت من تحقيق ربح بلغ 334 ألف دولار في عام 1985 فقد عكس هذا الربح نتائج إجراءات الإفلاس وبيع بعض موجودات الوكالة إلى شركات أخرى.

في تشرين الثاني (نوفمبر) 1985 عرض ماريو فاسكيز رانا (Mario Vazquez Rana)، الناشر لاثنتين وستين صحيفة يومية ناجحة في المكسيك وجو روسو (Joe Russo) الممول ومالك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للتنمية في هيوستون، شراء وكالة اليونايتيد بريس بمبلغ 41 مليون دولار وبعد جلسات عديدة لمحكمة الإفلاس، درست خلالها هذا العرض وعرضاً منافساً قدمته مجموعة استثمارية، بيعت الوكالة إلى فاسكيز في تموز (يوليو) 1986. انفق فاسكيز خلال السنة الأولى من شرائه للوكالة حوالي 7 ملايين دولار لشراء أكثر من

ألف طابعة إلكترونية جديدة وأقراص استلام جديدة من الأقمار الصناعية ونظام كومبيوتر جديد تماماً بمبلغ 4,75 مليون دولار للحلول محل الكومبيوترات الأربعة الموجودة في الوكالة التي تراوح عمرها بين ثلاث سنوات وعشرين سنة بالإضافة إلى تجهيزات جديدة أخرى.

عندما دخلت الوكالة في عام 1988 ذكرت التقارير أنها خسرت في السنة السابقة مبلغ مليون دولار شهرياً مما اجبر فاسكيز على تسديد الخسائر من جيبه الخاص. في شباط (فبراير) 1988 تخلى فاسكيز عن إدارة الوكالة إلى وكالة الأنباء World News وهي شركة تابعة لشبكة Financial News التي نافست فاسكيز في امتلاك وكالة اليونايتيد بريس في عام 1986 واحتفظ فاسكيز بملكية 95 بالمئة من أسهم الوكالة. ترأس وكالة الأنباء World News الممول ايرل بريان (Earl Brian) المتخصص بشراء الشركات وبول ستاينله (Paul Steinle) المدير التنفيذي للأنباء الإذاعية ومستشار محطة إذاعة صوت أميركا الحكومية. ظهر اسم وكالة World News في الصورة بعد أن تحملت وكالة اليونايتيد بريس خسارة في عام 1987 بلغت 18 مليون دولار إذ كشفت وكالة World News عن خطتها الإصلاحية التي نصت على إلغاء 150 وظيفة معظمها من وظائف التحرير وخفض النفقات الإدارية مقدار 10 ملايين دولار وضخ 5 ملايين دولار من أموال وكالة World News لتمويل عمليات وكالة اليونايتيد بريس وفي تموز (يوليو) 1988 كانت وكالة World News تسعى للحصول على رساميل استثمارية من الأسواق المالية الأوروبية والأميركية بقيمة 15 مليون دولار لشراء

معدات جديدة ولتغطية نفقات التشغيل. في عام 1991 انتظرت صناعة الإعلام، بتلهف، ظهور إشارات تدل على بدء التحسن المالي لوكالة اليونايتيد بريس.

فقدت وكالة اليونايتيد بريس بين عام 1975 وعام 1985، 221 صحيفة يومية من بين مشتركيها وذلك، استناداً إلى الجداول التي أخذتها من الكتب السنوية Editor and Publisher Yearbooks. في نفس الوقت، ارتفع عدد الصحف المشتركة في وكالات خدمات الأنباء التكميلية من 710 إلى 1134. تواصل انسحاب المشتركين في خدمات اليونايتيد بريس حسب ما ورد في التقارير المجزأة التي نشرتها الكتب السنوية Editor and Publisher.

بدأت الوكالة في محاولة منها لاستعادة الواردات المفقودة مقاضاة المشتركين السابقين في خدماتها لنكوصهم عن العقود التي وقعوها مع الوكالة، وقدر في كانون الأول 1988 أحد المدعى عليهم أن وكالة اليونايتيد بريس رفعت قضايا من هذا النوع ضد 37 صحيفة يومية[99] وكلف إلغاء صحيفتي Atlanta Journal وConsititution لعقديهما مع وكالة اليونايتيد بريس مبلغ 200 ألف دولار سنوياً للوكالة.

هبط العدد الإجمالي للعقود الموقعة مع وكالتي الأنباء البرقية الرئيستين بين عام 1960 وعام 1985 بنسبة 3,12 بالمئة، بينما ازداد عدد العقود الموقعة مع وكالات خدمات الأنباء التكميلية خلال نفس الفترة بنسبة 196,9 بالمئة. في نفس الوقت، اشترك عدد قليل فقط من

ناشري الصحف اليومية الأميركية في خدمات أي وكالة من وكالات الأنباء العالمية الثلاث: رويترز (Reuters) ووكالة الصحافة الفرنسية (Agence France Presse) وتاس (Tass). وانخفض عدد المشتركين من الصحف الأميركية في خدمات وكالة رويترز من 44 صحيفة في عام 1960 إلى 16 صحيفة في عام 1985 وفي عام 1985 كانت وكالة الصحافة الفرنسية تزود خدماتها إلى أربع صحف يومية أميركية فقط وكانت وكالة تاس تزود خدماتها إلى صحيفتين يوميتين أميركيتين فقط.

رغم الأسباب الداعية إلى ضرورة وجود وكالتين رئيستين للأنباء البرقية في أميركا، والتأكيدات على أن الوكالة الواحدة تحتاج إلى وجود الوكالة الأخرى من أجل تأمين العمل الشريف والمتحفز، اختارت صناعة الصحف اليومية الأميركية، بوضوح، التعامل مع وكالة أنباء رئيسة واحدة (هي الاسوشيتيد بريس التي تشترك في خدماتها نسبة 60 بالمئة من كافة الصحف اليومية الأميركية) ووكالة خدمات أنباء تكميلية واحدة أو أكثر (بلغت نسبة اشتراك الصحف اليومية في هذه الوكالات 38,7 بالمئة).

ليس من السهل إعطاء تفسيرات لقرارات التعامل مع هذه الوكالة أو تلك، فالناشرون يتعاقدون للحصول على خدمات الأنباء، على أساس التفضيل الشخصي والاقتناع واستجابة للقوى التنافسية في السوق المحلية للأنباء. مع إضافة عاملين هما:

أولاً: قلصت مسيرة اليونايتيد بريس التي دامت سبع سنوات في تيه

المحاكم والاضطراب ثقة الناشرين والناس في التقارير الاخبارية التي تنشرها وكالات الأنباء.

ثانياً: بدأت الصحف اليومية الصادرة في بعض المناطق والصحف المسائية الصادرة في المدن الكبيرة، تشعر بالضغوط المالية الناجمة عن ركود الاقتصاد المحلي وهبوط عدد القراء، مما أدى إلى تأثير عكسي لا يمكن تجنبه على واردات الإعلانات.

فبعد أن ظل العدد الإجمالي للصحف اليومية في الولايات المتحدة الأميركية مستقراً عند حوالي 1750 صحيفة منذ أواسط الخمسينيات، بدأ هذا العدد يتضاءل مرة أخرى، خلال الثمانينيات. وفي عام 1980 توقفت حوالي مئة صحيفة يومية عن الصدور أي نسبة 6 بالمئة من العدد الإجمالي للصحف اليومية وفي نفس الوقت، لم يزد إجمالي التوزيع اليومي للصحف في الولايات المتحدة عن حوالي 5,62 مليون نسخة خلال الثمانينيات. رغم أن وكالتي الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس بدأتا، تحت هذه الظروف، بالبحث عن مصادر أخرى للواردات، للتعويض عما فقدتاه نتيجة، ركود صناعة الصحف، كانت البدائل التي لجأت إليها للتعويض عن الواردات من الصحف غير جذابة وحتى خارج إطار العمل الصحفي.

لم تكن محطات الإذاعة أبداً راغبة في شراء أكثر من نشرات أنباء مختصرة تحتاج إليها لنشرات أخبارها، وهددت الخدمات المقدمة من مختلف شبكات البث الإذاعي بجعل خدمات اليونايتيد بريس أو

الاسوشيتيد بريس زائدة عن الحاجة في نظر أصحاب محطات الإذاعة المحلية.

تؤجر وكالتا الأنباء البرقية الرئيس
تان أقنية الإرسال التابعة لهما إلى موزعين آخرين للأنباء ولكن، لا تحتاج مثل هذه النشاطات التجارية إلا إلى تقنية وكالتي الأنباء وليس إلى تنظيماتهما الواسعة المتخصصة بجمع الأنباء، ولذلك، كان على وكالتي الأنباء إيجاد طرق لتوسيع مجالات استعمال منتجاتها الجديدة أو إعادة تقديم خدماتهما إلى أسواق جديدة، إذ، بخلاف ذلك، ستواجه، فيما بعد، أقسام إعداد نشرات الأنباء، التي تعتمد على الأشخاص، تخفيضات قاسية في عدد هؤلاء العاملين.

في التحليل النهائي، ساهمت المشاكل التي واجهتها وكالة اليونايتيد بريس ونشرات الأخبار التقليدية المتماثلة تقريباً التي تعدها وكالتا اليونايتيد بريس والاسوشيتيد بريس وركود صناعة الصحف، في صنع الصورة الإحصائية المتشائمة، فقد أعطى جون مورتون (John Morton) المراسل الصحفي سابقاً والمحلل الصحفي العامل لدى شركة لينش جونز وريان (Lyunch Johnes and Ryan) تحليلاً دقيقاً للعلاقة بين الصحف ووكالتي الأنباء جاء فيه:

نشأ الجزء الأكبر من فشل وكالة اليونايتيد بريس من طبيعة عمل وكالة الأنباء في البلاد. كانت وكالة اليونايتيد بريس مؤسسة تسعى للربح تواجه منافساً رئيسياً تمثل بمؤسسة لا ربحية هي الاسوشيتيد

بريس تدعمها الصحف العضوة فيها وتسدد نفقاتها. ولذلك، كان لدى، وكالة الاسوشيتيد بريس دائماً وفرة مالية أكبر وموظفون اكثر، لإنجاز تغطيات اخبارية أوسع وإعداد مضمونة من الزبائن. بالإضافة، سلط ظهور وكالات خدمات الأنباء التكميلية كتلك التي أنشأتها صحف نيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز والواشنطن بوست، ضغطاً على رؤساء تحرير الصحف وبدأ السؤال بـ: "لماذا ننفق الأموال لشراء نشرات أخبار وكالة اليونايتيد بريس التي تكون في بعض الأحيان نسخاً أدنى نوعية مما تعاقدنا على استلامه من وكالة الاسوشيتيد بريس بينما نستطيع أن نشتري بهذه الأموال خدمات وكالات الأنباء التكميلية التي تعطينا شيئاً مختلفاً؟"[100]

تظهر للوجود، من حين لآخر، أحكام مماثلة في حقل الصحافة. وجد ليو روستن، (Leo Rosten) خلال مقابلة أجراها مع مراسلي الصحف ووكالات الأنباء في واشنطن في منتصف الثلاثينيات، إن المراسلين منقسمون، بصورة متساوية، في التفضيل بين القصص الاخبارية لوكالة الاسوشيتيد بريس ووكالة اليونايتيد بريس، وان بعضهم يرى أخبار وكالة الاسوشيتيد بريس "اكثر قابلية للاعتماد عليها" وان بعضاً آخر يرى أخبار وكالة اليونايتيد بريس "مكتوبة بصورة افضل" وأقل تعصباً[101]. وفي استفتاء جرى عام 1963 أن خمسين رئيس تحرير، من الذين اعتبروا أن وكالة الاسوشيتيد بريس وكالة "أساسية" تقدم نشرات أخبار برقية كاملة وتغطية دقيقة للأحداث بضمنها أخبار الأقاليم، رأوا أن وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال وكالة "تسد

الفراغ" وأنها تقدم نشرات أخبار أقل دقة من نشرات أخبار وكالة الاسوشيتيد بريس ولكنها تعطي تغطية اخبارية جيدة لأحداث الأقاليم ونشرات أنباء مفصلة أكثر ومحررة بشكل جيد وتقارير اخبارية نابضة بالحياة.

ادرج استفتاء للرأي جرى في عام 1971، شمل 1300 صحفي ممارساً أميركياً، وكالة الاسوشيتيد بريس في المقام الثاني، ووكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال في المقام الثالث بعد صحيفة نيويورك تايمز، لجهة الأداء الإجمالي، بين المؤسسات الإعلامية الكبرى في الولايات المتحدة. ولجهة الدقة وعدم التحيز، ادرج الاستفتاء وكالة الاسوشيتيد بريس بعد صحيفة التايمز وادرج وكالة اليونايتيد بريس في المقام الخامس بعد صحيفتي واشنطن بوست ووال ستريت جورنال[102]. في شهر شباط (فبراير) 1980 عندما كانت وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال تبحث عن شركاء بين ناشري الصحف، أوردت مجلة "Business Week" التقييم التالي لأداء الوكالتين:

ينتقد المحررون العاملون في كلا الوكالتين بعضهم البعض، وادعى محرر الأنباء في صحيفة يومية رئيسية إن "اليونايتيد بريس انترناشيونال أسرع وأكثر حيوية وأقل دقة من وكالة الاسوشيتيد بريس". ويضيف أن اليونايتيد بريس انترناشيونال تفوقت باستمرار على وكالة الاسوشيتيد بريس في تغطية أخبار الحكومة الفيدرالية، وبالأخص، أخبار المحكمة الفيدرالية العليا تقول: "التقارير الاخبارية التي توزعها

كلا الوكالتين حول الزوابع والأعاصير والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى جيدة ولكنها لا تحتوي ما يمكن أن يهز مشاعر زبون. إنها مسألة فراغ من الإثارة يقود إلى فراغ من الإثارة. مع ذلك، لا أريد أن تختفي أي واحدة منهما، لان ذلك سيكون أسوأ إذا لم توجد وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال"[103].

بغض النظر عما يمكن أن يكتشفه تحليل مستقل وعلمي، حول محتوى نشرات أخبار وكالتي الأنباء البرقية، تضيف الانطباعات الواردة في الدراسات قوة إلى أراء صناعة الإعلام حول أداء الوكالتين، ومن غير المتوقع، أن تتغير، في وقت قريب، هذه الانطباعات لأنها المادة التي تصنع منها عضوية الوكالتين.

من أجل فهم محتوى نشرات وكالتي الأنباء، من المهم أولاً معرفة العلاقة التاريخية القائمة بين الوكالتين وبين الصحف اليومية. عملت الوكالتان دائماً كوسيلة لجمع الأخبار لأعضائهما أو للصحف المشتركة في خدماتهما. احتاجت الصحف إلى الوكالتين لتغطية الأحداث الإقليمية والوطنية والدولية بأقل كلفة ممكنة. استمعت الوكالتان إلى طلبات الصحف ونفذتا التغطيات المطلوبة وخصصتا، من حين لآخر، محررين محليين للكتابة عن مواضيع جديدة والعمل وفق أساليب جديدة للتغطية الاخبارية. في عام 1989 لاحظ والتر ار. ميرز (Walter R. Mears) نائب رئيس مجلس إدارة وكالة الاسوشيتيد بريس ومحرر عمود سياسي خاص، إن وكالة الاسوشيتيد بريس تقود أحياناً

صناعة الإعلام في حقل التغطية الاخبارية، وتتبعها في أحيان أخرى. ولكن ميرز أشار إلى أن ناشري الصحف هم بالذات أصحاب الوكالة ولذلك، على الوكالتين أن تؤمنا، على الأقل، تلك الخدمات التي ينتظرها قراء الصحف ويدفعون ثمناً للحصول عليها.

مع انه تم توسيع نشرات الأنباء التي تصدرها وكالتا الأنباء، بحيث تستوعب حاجات محطات الإذاعة والتلفزيون وتؤمن الوصول إليها من خلال الكومبيوترات الشخصية، ظلت العلاقة التاريخية بين وكالتي الأنباء وبين أعضائهما من الصحف والمشتركين في خدماتهما، بدون تغيير في عمليات الوكالتين. وكقاعدة عامة تكتب، القصص الاخبارية حول الأحداث بطريقة تستطيع الصحف استعمالها وتوزع بحيث يتلاءم توقيت توزيعها مع المواعيد الأخيرة لصدور الصحف الصباحية والمسائية، وتشمل قصصاً استعمل المحررون في كتابتها اللغة والأسلوب، البنية التركيبية التي تتبعها الصحف عادة.

وكامتداد لأعضائها العديد من ناشري الصحف الذين يدير بعضهم وكالات خدمات أنباء تكميلية، استقرت الاسوشيتيد بريس في مكان ما في وسط الكتلة المتصلة بين بث الأخبار وتحليلها، مع تجنب المنافسة المباشرة عند أي من طرفي هذه الكتلة المتصلة، والاستمرار بتزويد الصحف الأعضاء فيها بنشرات الأنباء الوطنية والدولية التي يجب أن تحصل عليها للمحافظة على مصداقيتها وعلى قرائها المحليين. وفي هذا الدور، تضع الاسوشيتيد بريس، بوضوح، برامج

العمل الوطنية والدولية لناشري ومحرري وقراء ثلثي عدد الصحف اليومية الصادرة في أمريكا. وتؤثر وكالة الاسوشيتيد بريس، بصورة غير مباشرة، على الأقل، على القرارات المتعلقة بالأنباء التي يتخذها المسؤولون عن محطات الإذاعة في أنحاء البلاد الذين قد يجدون من الحماقة، تجاهل صوت هذه الوكالة العريقة.

كان على وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال، مثلها مثل وكالة الاسوشيتيد بريس، أن تكون على مستوى الحضور المتعاظم لنشرات الأنباء التلفزيونية وخدمات الأنباء التكميلية. ولكن، كان عليها أيضاً، البحث عن أسلوب للتغطية الاخبارية يقدم بديلاً لنشرات أنباء وكالة الاسوشيتيد بريس. فمثلاً، في عام 1965 تصرف روجر تاتاريان (Roger Tatarian) من وكالة اليونايتيد بريس كما تصرف والتر ميرز (Walter Mears) عندما أعلن أن نشرة أنباء وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال قد تخصصت، بدرجة اكبر، بنشرات الأنباء التفسيرية ذات الألوان المتعددة والتحليلية التي يمكن قراءتها بلذة، وأطلق على هذا العمل "الصحافة التي نفتخر بنقلها"[104]. في عام 1972 أعلن رئيس مجلس إدارة وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال ميمز توماسون (Mims Thomason) "لقد باشرنا، بالفعل، تسليم نشرتي أنباء ومع أن مهمتنا الأساسية هي التغطية الفورية للأحداث، فقد كانت مهمتنا الثانية إعلام القارئ والمستمع بخلفية النبأ ومعناه"[105].

في كانون الأول (ديسمبر) 1983 قال ماكسويل ماكروهون

(Maxwell MaCrohon) رئيس تحرير وكالة اليونايتيد بريس، مشيراً إلى البحث الذي اظهر أن القراء من ذوي الثقافة العالية يرغبون في الحصول على تغطية شاملة وكاملة من كافة الوجوه للأحداث الوطنية والدولية، انه يريد "البدء بتنظيم مجموعات من المراسلين على مستوى وطني ودولي، لتأمين تغطية رفيعة المستوى لأحداث اخبارية معينة كالشرق الأوسط مثلاً"[106]. في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 رغم إعلانها بأنها تنوي تقليص تغطيتها الاخبارية في الولايات والمناطق التي يتضاءل فيها عدد المشتركين في خدماتها، تراجعت الإدارة الجديدة لوكالة اليونايتيد بريس عما أكده ماكسويل ماكروهون فقال رئيس مجلس إدارتها بول ستاينله (Paul Steinle) "إن زبائننا الحاليون المحتملون يضعون أعلى قيمة سوقية على تغطية الأخبار على مستوى الوطن والأقاليم" مضيفاً ان تأمين مثل هذه التغطية قد يكون ممكنا من خلال "تنظيم عمل بعض موظفي قسم الأنباء في الوكالة وجعلهم يتخصصون في مجالات غير مجالات أخبار الدولة والأقاليم" بدلاً من زيادة عددهم[107].

من الواضح، انه على الرغم من السعي الحثيث لكلا وكالتي الأنباء لاحتلال مركز جديد لا يتحداهما فيه أحد في حقل الأنباء، فقد كان سعي وكالة اليونايتيد بريس مسعوراً اكثر. في الوقت عينه، رددت ملاحظات الناشرين حول النشرات الاخبارية لوكالتي الأنباء تذبذب وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال.

في عام 1983 (قبل دعوى الإفلاس واستعراض المحررين والمدراء) طلب من رؤساء تحرير صحف مختارة مشتركة بخدمات وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال، تقييم التقرير الذي أعدته الوكالة تحت إدارة روهه (Ruhe) وغايسلر (Geissler)، قال 49 بالمئة منهم، ان وكالة اليونايتيد بريس قد تحسنت خلال النصف الثاني من العام 1983 وقال 40 بالمئة، انهم لم يلاحظوا أي تحسن وقال 8 بالمئة ان خدمات الوكالة ساءت(108). وفي ربيع عام 1986 قدم رؤساء تحرير الصحف الأعضاء في وكالة الاسوشيتيد بريس التقييم التالي لخدمات وكالة الاسوشيتيد بريس: 35 بالمئة قالوا ان الوكالة تتحسن باستمرار، وأنها حسنت تغطيتها لأخبار الأحداث خلال السنة المنصرمة، وقال 94 بالمئة ان وكالة الاسوشيتيد بريس تقدم خدمات اخبارية جيدة أو ممتازة وقال 87 بالمئة ان نوعية نشرات أنباء وكالة الاسوشيتيد بريس جيدة أو ممتازة بصورة ثابتة(109).

في نهاية عام 1989 وضع غريغوري غوردن (Gregory Gordon) ورونالد أي. كوهين (Ronald E. Cohen) المسؤولان السابقان في وكالة اليونايتيد بريس انترناشنال كتاباً وصفا فيه الهبوط اللولبي للوكالة، ورسما المستقبل الكئيب لهذه الوكالة من وجهة نظر مكتب التحرير. قال المؤلفان في الكتاب، ان موظفي قسم الأنباء في وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال "استمروا في الكفاح على أمل حدوث معجزة. مع ذلك، وفي أعماق نفوسهم، لم يستطيعوا تجاهل الحقيقة المحزنة: لن تتمكن وكالتهم من استعادة المركز الذي كانت تحتله في

السابق، وان أيام مجد الوكالة قد ذهبت إلى غير رجعة، وان الحلم القديم قد أصبح هباء وان الحملة قد انتهت بالفشل"(120).

6 - 4 - اليونايتيد بريس في عهدة شركة سعودية

في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، توجهت النظار شركة سعودية تعنى بالإعلام لشراء وكالة اليونايتيد بريس المترنحة تحت ضربات الإفلاس والضياع لتكون ثالث أداة تملكها الشركة السعودية بالإضافة لمحطة MBC التلفزيونية وراديو سبكتروم العامل في لندن.

تمت عملية الشراء، التي لم يكشف عنها، في محكمة الإفلاس بمبلغ (-,4,150,000) دولار، وانتقلت إلى شركة Worldwide News INC Trading AS المسجلة تجارياً باسم يونايتيد بريس انترناشيونال ذات الرأسمال العربي وذلك، على أساس "دراسة نظرية" قدمت للأمير الوليد بن طلال الثري السعودي صاحب الاستثمارات الواسعة ونائبه السعودي الدكتور عبدالله حسن مصري وغيرهما من ان الإمكانية متوفرة، في حال ضخ مبالغ معينة في الوكالة المفلسة، لإعادة الزبائن القدماء والمشتركين إليها وعلى أساس الافتراض "فقط" ان السوق الأمريكية، وهي اضخم سوق إعلامية في العالم، تحتاج إلى وكالتين وليس واحدة وهو الوضع الذي كان مستمراً حوالي قرن من الزمن.

وأشار ذلك التقرير، الذي اطلع المؤلف على قسم منه[110]، ان

أخطاء المديرين المسؤولين السابقين، كانت من أسباب إفلاس الوكالة، وسيتلافى المالكون الجدد الأخطاء، بحيث، تعود الوكالة إلى سابق عهدها.

بعد انتقالها لعصمة الشركة السعودية، بدأ المسؤولون الرئيسيون بالتعاقد مع بعض الصحفيين الأمريكيين والعرب لتسيير الوكالة من مركزها الرئيسي في واشنطن والآخر في الـ Strand-London فأصبح الأمريكي L. Brewser Jackson مديراً عاماً لها والسيد روفائيل خالص (كاليس) وهو من الفلسطينيين الحاملين الجنسية الأمريكية وعمل في أجهزة إعلامية عربية، رئيساً للتحرير فيما تقلد عراقي من اصل كردي اسمه سيامند عثمان وعمل سابقاً في لجان حقوق الإنسان، منصب نائب الرئيس للدراسات الاستراتيجية للوكالة في لندن وأصبح المسؤول الأول عن المركز هناك.

بعد ملء المناصب الرئيسة وتقليص عدد المراسلين الـ 157 وإغلاق المكاتب الخارجية، ما عدا خمسة فقط، بدأت المصاعب تظهر، إذ، اتضح ان إعادة المشتركين وثقتهم بالوكالة أمر بالغ الصعوبة ان لم يكن من المستحيلات، وقد دفع هذا الواقع المسؤولين إلى التفكير خلال عام 1994 لإقامة نظام توزيع بواسطة الأقمار الصناعية، على غرار ما تفعله الوكالة الفرنسية وشركتها التابعة (البوليكوم) والبرتش تيلكوم، وبدأت تفتش عن زبائن لها.

مطلع عام 1994 بدأت حملة قوية لتقوم وكالات الأنباء العربية

والأجهزة الإعلامية العربية الأخرى بعقد اتفاقات معها وأجرت وزارة الإعلام السعودية اتصالات حثيثة بأجهزة الإعلام العربية لعقد اتفاقات مع الوكالة المذكورة على أساس مساندتها كونها تمثل "رأسمال عربي في مجال إعلام دولي".

6 - 5 - خلافات... تعيينات... خدمة عربية

وعلى غرار مؤسسات العالم الثالث، ونظراً لعدم تقدم الوكالة وتحقيق الأرباح، فقد ازيح المدير العام الأمريكي Brewser Jackson من منصبه في واشنطن، بعدها استقال السيد روفائيل خالص من الوكالة أيضاً.

في لندن، سعت إدارة الوكالة لتأسيس قسم عربي وتم تقديم مذكرة سميت (الخطوط الرئيسة لأبحاث مشروع القسم العربي بتاريخ 7/ 3/ 1995 إلى نائب الرئيس للشؤون الاستراتيجية وهي خلاصة كما قال التقرير لنتائج جهود بذلت لتأسيس "خدمة اخبارية عربية" بأقل كلفة ممكنة وأقصى مردود"!!! وقد قام الأخير برفعها، بعد إبداء موافقته عليها، إلى نائب الرئيس المنتدب للشركة الدكتور عبدالله حسن مصري.

اعتمدت هذه "الدراسة" الحصول على الأخبار العربية من الخدمة الإنكليزية، والاعتماد على كادر متخصص والاستعانة بمترجمين عن طريق التعاقد مع شركات ووكالات الترجمة، وإنشاء دار متخصصة

تابعة في أحد البلدان العربية للترجمة باستخدام الكومبيوتر.

احتوى الجانب الفني - التقني من الدراسة على الأجهزة والمعدات اللازمة لتغطية احتياجات القسم العربي-الجديد والمتطلبات التقنية والجانب الدعائي - التسويقي للخدمة والمواد الدعائية والإعلانية والهدايا وبطاقات التهنئة.

في 26/ 4/ 1995 طلب الدكتور مصري من كاتب هذه السطور، إعطاء رأي استشاري حول القسم العربي المزمع تأسيسه وحول "الخطوط الرئيسة للمشروع وما هي نسبة نجاحه أو فشله؟"...

بحدود الشهر السادس من ذلك العام، تم تقديم دراسة إلى المسؤولين في الوكالة بعنوان (UPI واستراتيجية المستقبل) تضمنت أراء ومقترحات حول الخدمة المذكورة بالإضافة إلى السبيل الأمثل الذي يفترض اتباعه لضمان وضع الوكالة برمتها على سكة تؤدي بها إلى الربح أو على الأقل، تسديد مصروفاتها المتنامية، سيما وان التعيينات العشوائية لمسؤولين غير كفوئين وغير صحفيين، كانت قد أخذت طريقها إلى الوكالة، مما زاد الأعباء المالية عليها.

تمت الإشارة في الدراسة ان "ما سمي بالخطوط الرئيسة" لمشروع القسم العربي، والذي كتب بسذاجة، إذ يصر على ان يكون القسم مركزه "لندن" ويبرر ذلك بأن معظم العاملين والصحفيين العرب يسكنون فيها، ووضع تقديرات مالية للقسم بلغت مليوني جنيه إسترليني سنوياً هي كناية عن مصروفات للخدمة العربية، علماً، بأن هذا المبلغ والتقديرات

المصاحبة، لم تبن على أية دراسة أو إحصاءات موثوقة، ويبدو ان معد التقرير لم يكن يمتلك أية فكرة عن عمل وكالات الأنباء وتسويق إنتاجها، بدليل، انه تحدث في مقطع آخر عن محدودية النشرة العربية لوكالتي رويتر والفرنسية قائلاً: "إننا سنكون السباقين إلى السيطرة على سوق الإعلام في المنطقة العربية وفي المناطق الناطقة بالفارسية... تساعدنا في ذلك القدرة التسويقية التي تتمثل بالعلاقات الإيجابية التي تتوفر بيننا وبين الزبائن في السوق العربية" ؟؟...

ويبدو ان كاتب هذا التقرير، الذي كان موعوداً بأن يرأس هذا القسم، تفاءل أكثر من اللازم، فابتعد بذلك عن الواقعية، ذلك، لأن نشرتي رويتر والفرنسية هما من أهم النشرات باللغة العربية ولا توجد وكالة أنباء عربية مثلاً لا تشترك فيهما، أما القول الثاني المتعلق بإمكانية سيطرة اليونايتيد بريس، فأننا لا ندري ماذا ستأتي به لتبعد رويتر والفرنسية والاسوشيتيد بريس وتسيطر هذه الوكالة على السوق العربية...

ويبدو ان كاتب التقرير لم يستطع إدراك حقيقة مؤداها ان سوق الإعلام في المنطقة العربية، وهي سوق ضعيفة نسبياً، متخمة بالأخبار والمعلومات وبكافة اللغات وهي بالأصل لا تشكل إلا نسبة 3٪ من السوق الدولية، وان إنشاء هذه الخدمة وعلى الشكل المقترح، ستكون خاسرة، لا محالة، وهذا الأمر حصل في وقت لاحق طبعاً.

في الفقرة (ح) من الخطوط الرئيسة (ص 4) يشير التقرير إلى

"الاعتماد على الكومبيوتر في الترجمة" ويواصل الحديث عن التسويق فيقول بإمكانية "تسويق برامج يتطلع عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف، إلى شرائها وتطوير برنامج متكامل، ثم الدخول إلى ميدان ترجمة وتسويق الكتب حيث ملايين الكتب تنتظر الترجمة إلى العربية".

لقد أثارت انتباهنا هذه الأفكار وتساءلنا، في حينه، عن علاقة، وكالة أنباء، أو قسم عربي فيها بطباعة وترجمة كتب إلى اللغة العربية؟ بل إن كانت هذه الفكرة ستحقق ملايين الدولارات، كما جاء في "الخطوط الرئيسة" فلماذا لم تقم بها الاسوشيتيد بريس العريقة أو الفرنسية الساعية لتحقيق الربح بأي شكل من الأشكال؟ أليس هذا الحديث، وهو الغريب عن صناعة الأخبار وتسويقها، تبريراً لنجاعة فكرة تأسيس خدمة عربية فقط؟؟

بالنسبة للمبالغ وحسابات الربح والخسارة، لم نجد في التقرير أي ذكر عما سيتم تحقيقه من أرباح، بل، أشير مثلاً إلى ان ترجمة 20٪ من النشرة الإنكليزية العامة إلى العربية سيكلف بحدود (1,200) مليون جنيه إسترليني-دون حساب الرأسمال الثابت المتمثل بالأجهزة والمكاتب والخدمات المرتبطة بالخدمة العربية. . ان هذا الأمر يعني صرف حوالي مليوني جنيه في العام الأول بعد حساب الرأسمال الثابت، ويليه في العام التالي (1,200) مليون جنيه إسترليني مع الزيادات وارتفاع كلفة المواد، إضافة للمصروفات الأخرى، كاستهلاك الأجهزة والأثاث وهذا يعني أن التكلفة ستصل، دون شك، إلى مليوني جنيه إسترليني سنوياً (ثلاثة ملايين دولار). .

لقد أشرنا على الشركة بأن المشاركين في النشرة العربية سيكونون بعض "وكالات الأنباء العربية"، ولأن السياسة تلعب دورها في عقد اتفاقات تجارية، ولوجود صعوبات في تحويل العملات لدى بعض الدول العربية، فأننا نتوقع ان تعقد (10) وكالات أنباء اتفاقات مع اليونايتيد بريس في حال تأسيس الخدمة. . ولو افترضنا ان كل وكالة ستدفع 36 ألف دولار سنوياً، وهو رقم اعترف أننا نبالغ فيه، فأن المردود سيكون (360) ألف دولار (أي 250 ألف جنيه إسترليني سنوياً). ولأننا لا نزال في أجواء الافتراضات المتفائلة، نقول ان الإمكانية قد تتوفر لاشتراك (20) مؤسسة أخرى غير وكالات الأنباء وجلها سعودية فيكون لدينا عائد (500) ألف باوند سنوياً فيصبح مجموع العوائد (750) ألف باوند سنوياً. وبطرح هذه العوائد من المصروفات تكون الخسارة ما يعادل (1,250) مليوناً ومائتين وخمسين ألف جنيه استرليني.

بتاريخ 6/ 7/ 1995 تسلم كاتب السطور رسالة من الوكالة تفيد بأن القرار اتخذ لتكوين "وحدة خدمة عربية صغيرة" في لندن تبدأ بالتحرير العربي، في شكل محدود، إضافة إلى ترجمة أخبار منتقاة عن نشرة UPI الإنكليزية لخدمة إضافية.

بدأ العمل في القسم العربي بمترجمين وعدد من المحررين العرب في لندن، وهم من اللاجئين السياسين وبعدد محدود من المراسلين في الخارج، وبعد فترة، لم تستطع الوكالة إلا عقد اتفاق مع وكالة أنباء عربية واحدة فقط.

رفضت العديد من أجهزة الإعلام العربية عقد اتفاقات مع اليونايتيد بريس كون الأخبار العربية الصادرة تكميلية ومعظمها موجود في نشرتي وكالة رويتر والفرنسية، ونتيجة لهذا الواقع، لم يستطع هذا القسم المستحدث، الإقلاع رغم كافة المحاولات التي بذلها السيد سيامند عثمان الذي نقل من منصبه في لندن "كنائب الرئيس للشؤون الاستراتيجية" إلى منصب المدير العام للوكالة في واشنطن.

في معلومات، استقيت من داخل الوكالة في حينه، أشارت إلى ان الخسائر الشهرية التي حققتها الوكالة زادت عن مليون ونصف المليون دولار ورغم ضخ الأموال من قبل أصحابها، فأن الخسائر بدأت تكثر بحيث خمن مجموعها بحدود 20 مليون دولار.

في النصف الأول من عام 2000 انتقلت الوكالة إلى مالكين جدد، هم المجموعة المالية - الكورية التي تمتلك "الواشنطن تايمز" منذ أوائل الثمانينيات. والمجموعة هي "اتصالات الأخبار الدولية" والتي تعود بمواقفها وآرائها وقراراتها إلى القس الكوري (صن ميونغ موون) "الكنيسة التوحيدية" التي أسسها ويرأسها والمعروفة بمواقف محافظة ومتشددة.

والمعروف، انه قبل شراء جماعة القس موون "اليونايتيد بريس"، عرض لو دوبس، الذي كان كبير مراسلي سي أن أن الاقتصاديين، شراء هذه الوكالة وكذلك جاءت عروض من كندا ومن شركات إنترنت أمريكية أخرى.

والطريف في أمر الانتقال الجديد لهذه الوكالة إلى يد أخرى، ان استقالت منها هيلين توماس (80 سنة)، اشهر صحافية في الولايات المتحدة وخارجها، هذه الصحفية جاءت للعمل في البيت الأبيض كممثلة لليونايتيد بريس أوائل رئاسة جون ف. كندي في الستينيات واستمرت لتصير "عميدة" مراسلي البيت الأبيض من حيث الأقدمية التي تعطيها أفضلية طرح السؤال الأول على الرئيس الأمريكي في المؤتمر الصحافي، ثم إنهاء المؤتمر الصحفي بعد نصف ساعة (أو ثلاثة أرباع الساعة) كما يتفق معها المكتب الصحافي في مقر الرئاسة الأمريكية لتقول "شكراً السيد الرئيس".

لقد جاءت استقالة هيلين توماس بمثابة "حدث" نشرته صحيفة "الواشنطن بوست" في صفحتها الأولى وأفردت له "النيويرك تايمز" ثلث صفحة داخلية ولكن الواشنطن تايمز لم تورد الخبر، لان للاستقالة صلة وثيقة بشراء مجموعة مالكي هذه الصحيفة وكالة اليونايتيد بريس التي كانت تعمل لها هيلين توماس، وكانت أهم ما لدى هذه الوكالة. ويوم استقالة توماس استقال أيضاً مايكل كاتز رئيس تحرير الشؤون الدولية في اليونايتيد بريس قائلاً "لا يمكنني ان اعمل مع المالكين الجدد".

وبعد انسحاب توماس من اليونايتيد بريس، ليس ما يدل على ان هذه الوكالة التي دخلت وخرجت، أكثر من مرة الفصل الحادي عشر، أي البند المتعلق بالإفلاس بموجب القوانين الأميركية ستتوقف عن الانحدار الذي بدأته مطلع الثمانينيات.

الفصل السابع

وكالات الأنباء التكميلية

7 - 1 - الوكالات التكميلية والتغطية الإعلامية

تصف كلمة "تكميلي" شيئاً إضافياً يوسع أو يعزز المجموع. خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية في صناعة الصحف، اتخذت خدمات الأنباء البرقية التكميلية دوراً مختلفاً عن الصورة التي انطبعت عنها في أذهان الناس والتي تشير إلى أنها خدمة تكميلية تضاف إلى خدمات وكالات الأنباء البرقية التقليدية. ففي رأي العديد من رؤساء التحرير، أصبحت خدمات الأنباء التكميلية المصدر الرئيسي للأخبار الفورية، كما مصدراً لخلفيات التقارير والقصص المتعلقة بالثقافة والترفيه والمال والرياضة. وبمعنى آخر، ان هذه الخدمات أصبحت أساسية ولا تختلف عن خدمات وكالات الأنباء الأخرى.

لا تُعرف هذه الوكالات إلا قليلاً خارج نطاق المهنة ولكنها كانت نعمة لرؤساء التحرير الجادين بالالتزام بواجبات الصحافيين في خلق والمحافظة على جمهور مدرك.

يقول هاري ام روزنفلد (Harry M. Rosenfeld) رئيس تحرير صحف كابيتال الصادرة في الباني، نيويورك "لقد ساهمت هذه الوكالات، بدرجة مثيرة، في تأمين التغطية الأساسية لصحافة حرة". لا نستطيع الإنفاق على مراسلينا في الخارج أو على مراسل يعمل بدوام كامل في عاصمة البلاد ولكن من خلال هذه الوكالات يمكننا تزويد قرائنا بما تنتجه الصحافة الأميركية[111].

لقد نمت هذه الوكالات من قوة مهمة في صناعة الصحف منذ نشأتها لتكتسب شعبية متزايدة باستمرار، كما ساعدت التطورات التكنولوجية الصحف في تأمين تدفق سلس من التقارير الاخبارية المصقولة، مباشرة إلى أنظمة الكومبيوتر، حيث يمكن تغذيتها بسرعة فائقة ومن ثم طبعها.

ولأن وكالتي الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس (قبل إفلاسها) تفرضان رسوم اشتراكات عالية، فقد دفع العديد من الصحف إلى التوجه لتقليص حاجاتها منهما، والتفت رؤساء التحرير صوب خدمات وكالات الأنباء التكميلية التي كانت تفي بالحاجة للتعويض.

حدثت فترة النمو المتفجر لوكالات الأنباء التكميلية خلال الستينيات والسبعينيات، عندما تحول عدد كبير من الصحف الأسبوعية إلى صحف يومية، ونمت الصحف الصادرة في الأقاليم إلى حجم معتبر. قال روب روي باكنجهام (Rob Roy Buckingham) المسؤول في وكالة الأنباء التكميلية في نيويورك تايمز (NYTNS) لجوناثان فنبي (Jonathan Fenby) مؤلف البحث الموسع حول الخدمات الصحفية بتمويل من صندوق القرن العشرين "لقد قدمنا قصصاً اخبارية تغوص إلى عمق الأحداث. لم تقم لا وكالة الاسوشيتيد بريس ولا اليونايتيد بريس بهذا العمل، لأن القراء ورؤساء التحرير كانوا يريدون الحصول على مثل هذه القصص. وما حدث في الولايات المتحدة، هو ان الصحف وجدت ان بإمكانها الحصول على خدمة أنباء تكميلية، مقابل ما تنفقه على التحرير

أكثر مما تحصل عليه من وكالتي الأنباء البرقية. لذلك، بدت مستعدة على وقف اشتراكها في خدمات الوكالتين، ومع نمو الصحف القليلة الانتشار، وجدت أنها بدلاً من الاعتماد على نشرات أنباء ثانية، كما كانت تفعله في السابق، أصبح بإمكانها الحصول على خدمة أنباء فورية، بالاشتراك في وكالات خدمات الأنباء التكميلية"[112].

في عام 1990 أوردت مجلة (Presstime) الإحصاء التالي:

وكالات الأنباء التكميلية	عدد الزبائن
- لوس أنجلوس تايمز/ واشنطن بوست (LAT/WP)	650
- نيويورك تايمز (NYTNS)	500
- سكريبس - هوارد (SHNS)	350
- كنايت-ريدر تريبون للمعلومات (KRTN)	270
- وكالة أنباء كوبلي	175
- وكالة أنباء كريستيان ساينس مونيتور	118
- وكالة أنباء نيوهاوس	77

كانت النتائج المقلقة لهذا التطور، تصيب عادة وكالة اليونايتيد بريس انترناشيونال ومع ذلك، رفض مديرو الوكالة بقوة، مقارنة وكالتهم بوكالة أنباء تكميلية، وأصروا على وصف وكالتهم بأنها وكالة أنباء تقدم خدمات أنباء كاملة. ولكن لائحة زبائن الوكالة اضمحلت على مدى السنوات، تحت تأثير تحدي وكالات الأنباء التكميلية من جهة، ومنافسة الاسوشيتيد

بريس لها من جهة أخرى[113].

من الصعب احتساب الاستعمال الإجمالي لنشرات أنباء وكالات الأنباء التكميلية نظراً لان العديد من الصحف تشترك في عدة وكالات من هذا النوع، وتعطي القائمة أعلاه لائحة بوكالات الأنباء التكميلية الرئيسة وعدد زبائن كل منها.

نلاحظ، استناداً إلى هذه القائمة، ان وكالة الأنباء التكميلية التابعة لصحيفتي لوس أنجلوس تايمز / واشنطن بوست (LAT/WP) ووكالة الأنباء التكميلية التابعة لصحيفة نيويورك تايمز (NYTNS) تأتيان في رأس القائمة. وتدعي كل واحدة منهما أنها ترسل يومياً حوالي 125 قصة اخبارية يبلغ معدل عدد كلماتها حوالي 100 ألف كلمة، وتدعي وكالة الأنباء التكميلية كنايت ريدر / تريبيون (KRTN) أنها ترسل يومياً حوالي 200 قصة اخبارية وان كل قصة اخبارية تحتوي بالمعدل حوالي 800 كلمة وان كل تقرير عن مواضيع معينة يحتوي بالمعدل 1400 كلمة.

مستندة على مؤسسة مالكة لها محترمة تعتبر غالباً صحيفة أميركية وطنية وهي نيويورك تايمز، انطلقت وكالة خدمات الأنباء التكميلية (NYTNS) في مسيرتها الفعلية عام 1917 وهي سنة شاهدت زيادة حادة في مستوى اهتمام القراء الأميركيين بالأحداث الوطنية والعالمية وابتدأت وكالة الأنباء التكميلية Scripps Howard News Services (SHNS) عملها في نفس السنة.

قدمت NYTNS تقاريرها حول أحداث الحرب العالمية الأولى إلى حوالي اثنتي عشرة صحيفة يومية، من خلال تزويد نسخ لهذه التقارير إلى مكاتب الصحف في نيويورك المشتركة في خدماتها. بعد انقضاء عشر سنوات، تم دمج NYTNS إلى نشرة أنباء توزعها برقياً صحيفة شيكاغو تريبيون إلى الصحف الصادرة غرب نهر المسيسبي واحتفظت النيويورك تايمز لنفسها بحقوق توزيع هذه النشرة في الولايات الشرقية.

زاد عدد مشتركي NYTNS بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ان أصبحت واشنطن نقطة اهتمام العالم وسعت NYTNS نشاطاتها إلى الصحف الأجنبية التي لها مراسلون في الولايات المتحدة.

في الخمسينيات، بدأت NYTNS تقديم خدماتها إلى الصحف المتوسطة الانتشار وكانت منافستها محصورة بوكالة الأنباء التكميلية التابعة لصحيفة Herald Tribune News Service (HTNS) ووكالة خدمات الأنباء التكميلية التابعة لصحيفة الديلي نيوز (DNS) اللتين اختفتا، لاحقاً، مع اختفاء الصحيفتين المالكتين لهما. ألغت NYTNS عقد التوزيع الموقع مع صحيفة شيكاغو تريبيون عام 1959 وأنشأت شبكة توزيع خاصة بها تغطي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا والشرق الأقصى وأميركا اللاتينية ثم أضافت بعد حوالي عشر سنوات، إلى خدماتها، الصور الإخبارية وفي عام 1987 استأجرت قناة إرسال خاصة بها عبر الأقمار الصناعية.

أطلقت NYTNS في كانون الثاني 1989 خدمة رسوم تخطيطية بواسطة الكومبيوتر تزود مشتركيها، يومياً، بما بين خمسة عشر وعشرين رسماً تخطيطياً يرتبطون بنشرات أنبائها كالتقارير المالية والعلمية والصحية والتربوية.

بدأت وكالة خدمات الأنباء التكميلية التابعة لصحيفة لوس أنجلوس تايمز / واشنطن بوست (LAT/WP) عملها عام 1963 وبعد عشر سنوات، بدأت وكالة أنباء تكميلية تابعة لـ Knight-Ridder Tribune (KRTN) عملها، علماً، أنها باشرت نشاطاتها سابقاً تحت الاسم المختصر KTN.

أصبحت هذه المؤسسات عناصر إغراء للمشتركين، فوفق المفهوم الاقتصادي، تستطيع وكالات الأنباء التكميلية تقديم خدمة صحفية يومية كبيرة بموظفيها مقابل مبلغ يقل عن كلفة توظيف مراسل محلي واحد. ورغم السرية المطلقة التي تحيط برسم الاشتراك، يتراوح هذا الرسم بين ألف دولار وعدة آلاف من الدولارات سنوياً استناداً إلى مجموعة معطيات ترتبط بتوزيع الصحيفة وشهرتها وقدرتها على المساومة.

استناداً إلى المسح الذي أجرته مؤسسة ANPA في عام 1990، دفعت صحيفة Register-Guard الصادرة في ولاية اوريغون مبلغ 7,800 دولار إلى NYTNS ومبلغ 12700 دولار إلى LAT/WP سنوياً بينما كان ما تدفعه سنوياً إلى وكالة الاسوشيتيد بريس 197,000 دولار

للحصول على نشرات أنباء كاملة تضم أخبار الرياضة والصور وخدمات الرسوم التخطيطية. واستناداً أيضاً إلى نفس عملية المسح، دفعت صحيفة Herald Journal الصادرة في ولاية ساوث كارولينا مبلغ 9,600 دولار سنوياً إلى KRTN مقابل الحصول على نشرات الأنباء وخدمات الرسوم التخطيطية ودفعت صحيفة Daily Press الصادرة في ولاية كاليفورنيا مبلغ 440,1 دولار سنوياً إلى SHNS ومبلغ 3,000 دولار سنوياً إلى NYTN[114].

يقول N. Kingsley ناثان كينجزلي الذي عمل رئيساً لتحرير وكالة الأنباء التكميلية HTNS، "لا تتفق بالطبع أراء الناشرين، تجاه إنفاق المال على مصادر الأنباء، مع أراء رؤساء تحرير صحفهم. قبل بضع سنوات، قمت بزيارة إلى مدينة كندية يملك فيها شخص واحد صحيفة صباحية وصحيفة مسائية. ألح علي رئيسا تحرير الصحيفتين لإقناع الناشر بالاشتراك في HTNS. استمع الناشر إلى ما كنت أقول له حول فوائد الاشتراك في HTNS ثم هز رأسه وآمال جسمه إلى الخلف في مقعده وقال: "أنت تعرف يا صديقي بأن ليس لدي أتدنى شك حول أهمية الاشتراك في HTNS وبأني مقتنع بأن مثل هذا الاشتراك سيعزز نتاج الصحيفتين "ثم أضاف وهو يبتسم" ولكني لست مجبراً على تحسين نتاج الصحيفتين".

بالنسبة للصحيفة المالكة، لا يمثل فقط إنشاء خدمة أنباء طريقة فعالة لتغطية بعض اكلاف الإنتاج، بل، يعكس أيضاً عنصر الفخر والرغبة في

تحقيق شهرة أوسع للصحيفة. وكما يقول جون بين (John Payne) رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة وكالة خدمات الأنباء التكميلية LAT/WP "نحن بمثابة واجهة عرض للصحف المالكة لنا"[115].

بالنسبة لرؤساء تحرير الصحف المشتركة في وكالات خدمات الأنباء التكميلية، يؤمن الاشتراك في هذه الوكالات، مجالاً غنياً للتغطية الإعلامية واكتساب الخبرة. فمثلاً، يشير Payne إلى ان LAT/WP تقدم للزبون، في ما يخص القصص الاخبارية الرئيسة، نخبة مختارة من أنباء الصفحة الأولى في صحف لوس أنجلوس تايمز والواشنطن بوست ونيوز داي وبالتيمور صن.

بالإضافة إلى نشرة الأنباء بالذات، يتوفر للمحررين مجال الحصول على خبرة مهنية واسعة. يقول جو ريتشي (Joe Ritchie) رئيس تحرير الأخبار الوطنية والأجنبية في صحيفة Detroit Free Press متحدثاً عن الاشتراك في NYTNS إلى المجلس الاستشاري لصحيفة نيو يورك تايمز "بوجه عام نحاول ان نتأكد بأننا نحصل على تغطية كاملة للأحداث الوطنية والعالمية التي تنشرها صحيفة نيويورك تايمز. نعترف بأن هناك الكثير من الخبرة في صحيفة التايمز ونريد ان نعطي قراءنا إمكانية الوصول إلى هذه الخبرة[116].

تعتز الصحف المالكة لوكالات الأنباء التكميلية بهذه الشهرة والنفوذ. قال دوغ غريب (Doug Gripp) المسؤول الأقدم السابق في LAT/WP إلى مؤسسة ANPA "إن خدماتنا توسيع لما تفعله الصحف

المالكة لنا، فهي تنشر ماركتنا المسجلة في العالم"[117] وقال البرت جونسون (Albert Johnson) رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة Post-Tribune إلى مؤسسة ANPA "إن بعض ما نفعله يرتبط بسعي المؤسسات الصحفية إلى تثبيت مركزها كقادة متنفذين في صناعة الإعلام"[118].

بالنسبة للزبائن، فإن المشاركة مع قادة صناعة الصحف عامل مهم يفوق بكثير أهمية نوعية النشرات الاخبارية التي يستلمونها، وكما قال رئيس تحرير إحدى الصحف وهو يوقع عقد الاشتراك مع وكالة HTNS "لن يذهب أبداً بعض قراء صحيفتنا إلى نيويورك ولكنهم يعرفون أين تقع وما هي أهميتها"[119].

هل ان الثمن يستحق الدفع؟ أو هل تستطيع صحيفة الاستمرار في عملها بالاعتماد فقط على نشرات أنباء وكالة الأنباء الرئيسة؟

تدخل بعض العناصر في تقرير هذا الأمر، تشمل اقتصاديات الصحيفة المعنية وحاجتها لان تكون تنافسية وواقع ان وكالتي الأنباء الرئيستين وبالأخص وكالة الاسوشيتيد بريس واجهت، بصورة متزايدة، عبر السنين التحدي بين النوعية والسرعة مع وكالات الأنباء التكميلية وقدمت إلى مشتركيها تقارير اخبارية معمقة أكثر ومدروسة أكثر وتحليلية أكثر سوية مع تقارير حول مواضيع متخصصة. مع ذلك، تضع طبيعة خدمات وكالة الأنباء الرئيسة مكافأة على الموضوعية والسرعة مما يدفع التغطية التحليلية أو التقارير المتخصصة

نحو أولوية أدنى، ويقول Fenby في هذا الصدد: "ان ما يترك أكبر التأثير على المشتركين ويسيطر على نشاطات التحرير في وكالات الأنباء، هي التغطية الاخبارية الفورية للأحداث المهمة المكتوبة بأسلوب يستطيع القراء والمستمعون والمشاهدون فهمها رأساً، بغض النظر، عن معرفتهم السابقة بالحدث المعني. لا يتوفر لوكالات الأنباء وقت كاف للتعامل، بعمق مع الأحداث، باستثناء الأحداث العظيمة ولذلك، تسعى هذه الوكالات إلى السرعة والبساطة في التعبير فأصالة الفكر تأتي في مركز أدنى على سلم قيمها، ليس لان قيمة أصالة الفكر محتقرة أو مشكوك فيها بحد ذاتها، بل لأنها تتعارض مع ثلاثة عناصر أكثر أهمية في عمل وكالة الأنباء: نشر أكبر عدد ممكن من القصص الاخبارية، وإغراء أكبر عدد ممكن من المشتركين، وإنتاج نشرات أنباء في كل يوم، أكثر مما يكون ممكناً لو كانت كل قصة اخبارية تتطلب أصالة الفكر والتقديم"[120].

فالحجم هو الذي يقرر. تنتج وكالات الأنباء التكميلية نشرات أنباء يومية تحتوي على عدد من الكلمات لا يتجاوز بضع عشرات من الآلاف، وتوزع بين عشرين وثلاثين قصة اخبارية في اليوم. أما وكالتا الأنباء البرقية الرئيستين، فتنتجان عدة ملايين من الكلمات وتوزعان مئات من القصص الاخبارية في اليوم.

والاختلاف الآخر بين وكالتي الأنباء الرئيستين ووكالات الأنباء التكميلية، هي ان الأولى تقدم خدماتها إلى من يستطيع الدفع، في

حين، ان بعض وكالات الأنباء التكميلية تحاول حماية شبكاتها والصحف المالكة لها وتمنع خدماتها عن المنافسين المحتملين أو الفعليين؟

من الواضح، ان ظهور وكالات الأنباء التكميلية قد أدى إلى توسع أكبر في التعامل مع الأنباء وأمن مصدراً وافراً لرئيس التحرير، الذي يسعى إلى تحقيق عمق التغطية الاخبارية. فهي تؤمن نوع المعلومات الخلفية التي يعرف الصحافيون العاملون في الصحف ان وسائلهم الإلكترونية لا تستطيع إعطاءها، رغم الميزة العظيمة لهذه الوسائل في ما يخص السرعة.

بالنسبة لرئيس تحرير الصحيفة، المشتركة في وكالة أنباء تكميلية، تقدم هذه تقاريراً مصقولة محررة في السابق ومراجعة، في بعض الأحيان، من قبل خبراء قانونيين يعملون في الصحيفة المالكة مشذبة لجهة الحجم من قبل محررين مدربين وتحمل أسماء مراسلين عظام ومواعيد أخيرة للنشر. كما ان هذه الوكالات تمنح الفرصة لرئيس التحرير لمتابعة التقرير الحصري الذي نشرته صحيفة رئيسية والأمثلة البارزة هنا، فيما يخص المشتركين في وكالة LAT/WP، تقارير صحيفة الواشنطن بوست، حول المراحل الأولى من فضيحة واترغيت وفيما يخص المشتركين في وكالة NYTNS، التقارير حول الأوراق السرية للبنتاغون.

مع ان بالإمكان اعتبار عدد كبير من وكالات الأنباء الأخرى كوكالات أنباء تكميلية مثل Gannett NS وOttaway NS فقد أنشأت

معظم هذه الوكالات لخدمة مجموعاتها من الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفزيون أو لتزويد إنتاجها إلى زبائن خارجيين عبر وكالات خدمات الأنباء التكميلية الكبيرة الحجم. تعامل نشرات أنباء الوكالات الأجنبية مثل اجانس فرانس برس ورويترز ووكالة الصحافة الألمانية (DPA) كنشرات أنباء تكميلية رغم محاولات هذه الوكالات الحثيثة للدخول بثقل إلى السوق الأميركية كمصادر ثانية للأنباء.

حدث النمو الأعظم لوكالات خدمات الأنباء التكميلية خلال الثمانينيات، واستناداً إلى عملية المسح التي أجرتها مؤسسة ANPA عام 1989 ملكت الوكالة LAT/WP أكبر توزيع واكثر عدد من الصحف من زبائنها بلغ 650 صحيفة في كافة أنحاء العالم توزع ما يقارب من 110 ملايين نسخة يومياً. قبل عشر سنوات، كان لهذه الوكالة أقل من 200 مشترك. تبيع أيضاً الوكالة LAT/WP نشرة أنباء رياضية (بدأت في إصدارها عام 1984) إلى 176 صحيفة في مختلف أنحاء العالم. قفز عدد المشتركين من الصحف في خدمات الوكالة NYTNS من 285 صحيفة في عام 1983 إلى 500 صحيفة في اليوم الحاضر. وارتفع عدد المشتركين من الصحف في خدمات الوكالة KRTN من 30 صحيفة في عام 1978 إلى 270 صحيفة في اليوم الحاضر، وارتفع عدد المشتركين من الصحف في خدمات الوكالة سكريبس هوارد (SHNS) من 21 صحيفة عضوة في مجموعة صحف سكريبس هوارد في أوائل الثمانينيات إلى 350 صحيفة في اليوم الحاضر[121].

توحي هذه الأعداد سوية مع الاحتجاب المؤسف لعدة صحف مسائية رئيسية، إلى انه لا يتوفر سوى مجال ضئيل للنمو اللاحق.

في وقت كان حقل النشاط أكثر انفتاحاً وكانت صحيفة Herald Tribune تحارب صحيفة Daily News وNYTNS، اكتشف محررو صحيفة Herald Tribune ان الصحف الصغيرة تشكل مصدراً أكيداً للواردات. ورغم ان الصحيفة الصغيرة كانت تدفع رسم اشتراك متواضع جداً، كانت نفقات الوكالة HTNS ضئيلة جداً. قبل وقت طويل من إدخال أنظمة الفاكس والإرسال عبر الأقمار الصناعية، كان لدى الوكالة HTNS مسؤول عن مكتب الأخبار يقوم بحذف العناصر ذات المواعيد الأخيرة للنشر في القصص الاخبارية البرقية الصادرة عن الوكالة ويصدرها بعناوين لا تحمل موعداً أخيراً للنشر أو بعناوين تدوم أهميتها طويلاً، ثم يعيد إنتاجها كمجموعة من القصص الاخبارية ترسل بالبريد إلى الصحف الصغيرة مقابل رسم يتراوح بين 15 و20 دولاراً أسبوعياً. فإذا ضربنا هذا الرسم بعدة مئات من الزبائن الذين كانوا يسددون أيضاً أجور البريد نعرف كيف جنت الوكالة الأرباح.

خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية، أدركت وكالات خدمات الأنباء التكميلية، من جديد، أهمية هذه السوق وتحركت بقوة لاستغلالها. استناداً إلى تقرير مؤسسة ANPA لعام 1989 يقول رئيس تحرير الوكالة NYTNS جون بروور (John Brewer) ان NYTNS أدارت خدمة أنباء برقية منسوخة بالكامل من الأخبار المنشورة في

صحيفة نيويورك تايمز لمدة عقد تقريباً ويقول رئيس تحرير الوكالة SHNS دان كي. توماسين (Dan K. Thomassen) ان "ما بين 60 إلى 70 بالمئة من نمونا خلال السنتين الماضيتين تحقق بفضل الأسواق الثانوية للأنباء"[122].

حاولت وكالات خدمات الأنباء التكميلية تصميم مجموعة تلبي متطلبات التحرير في الصحف الصغيرة، بسعر تستطيع هذه الصحف ان تتحمله. في عام 1986 صممت الوكالة SHNS مجموعة من القصص الاخبارية الصغيرة اسمتها "Design" وصممت الوكالة /LAT WP مجموعة موجزة من القصص الاخبارية اسمتها "Basic Service" تتكون من حوالي 50 قصة اخبارية منتقاة بعناية ومحررة لجهة الطول.

كان أحد المنتجات الثانوية لنمو السوق، تأثيراً لوحظ وجوده أولاً في الصحف الكبيرة، وأصبح أكثر وضوحاً في الصحف التي تنشر أنباء أقل وتترك فسحات لنشر التقارير المتخصصة. يشتكي المسؤولون في مؤسسات متخصصة بتسويق أعمال محرري الأعمدة الرئيسة في الصحف، بأنهم يواجهون صعوبة في إدخال أعمدة رئيسية جديدة وان العديد من الأعمدة الرئيسة يلغى، لان الصحف تستعمل التقارير المتخصصة والمواد التحليلية التي تزودها لها وكالات خدمات الأنباء التكميلية.

فيما يخص المواد المصدرية، تبدأ كافة وكالات خدمات الأنباء التكميلية عملها بموظفي الصحف المالكة لها. تنتقي بعض هذه

الوكالات القصص الاخبارية المنشورة في صحف عضوة في المجموعة وفي غيرها من الصحف المشاركة. تستعمل الوكالتان SHNS وKRTN القصص المكتوبة من قبل مراسلين يعملون لحساب الصحف المالكة. يشير رئيس تحرير الوكالة KRTN سكوت بوسلي (Scott Bosley) إلى اعتماده أيضاً على مواد آتية من الصحف Dallas Morning News وBoston Globe وOrange County Register وSeattle Times ويقول "نوزع بالجملة مواداً استقيناها من 40 مصدراً إلى حوالي 300 صحيفة تصدر في الولايات المتحدة وحول العالم". من جهة أخرى، يعتمد رئيسا تحرير الوكالتين NYTNS وLAT/WP فقط على نشرة الأنباء المعدة للصحف المالكة للوكالتين والصحف المشاركة.

7 - 2 - نشرات أنباء الوكالات

خلال الخمسينيات كان لوكالة HTNS عدد محدود من المراسلين في الخارج، وجاهد المحررون فيها، للحصول على مواد جيدة. في تلك الفترة السابقة لبدء استعمال الأقمار الصناعية في الإرسال، عندما كانت كلفة إرسال البرقيات تمثل بند نفقات رئيسي في ميزانية الوكالة، طلبت الوكالة (وكالة HTNS) من مكاتبها في الخارج إرسال قصص اخبارية متخصصة لا موعد أخير للنشر لها بواسطة البريد والنسخ المطبوعة لهذه القصص بواسطة البرق والنسخ الثانية المطبوعة إلى مكتب تحرير الوكالة.

كان موقف محرر برقيات الأنباء في صحيفة Herald Tribune تجاه الأنباء بسيطاً للغاية: كل ما ينقل بواسطة البرق يجب ان يكون ذا قيمة أعظم من أي شيء ينقل بواسطة البريد. كان يلقي القصص المرسلة بالبريد في الدرج الأسفل لمكتبه بينما كان المحررون في مكتب الأنباء في الوكالة HTNS يأخذون النسخ الكاربونية للقصص الاخبارية ويحدثون محتوياتها بإدخال أي تطور جديد طرأ عليها بالاعتماد على نشرات الأنباء المختلفة ثم يرسلون المجموعة إلى زبائن الوكالة وقد حدث، مراراً، ان رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة Herald Tribune كان يأتي إلى مكتب التحرير للوكالة HTNS ليسأل لماذا أوردت وكالة الاسوشيتيد بريس خبراً نشر في صحيفة مشتركة في خدمات الوكالة يعود مصدره إلى صحيفة Herald Tribune مع ان عينيه لم تقعا أبداً على هذا الخبر.

إن مسألة المصادر - بالأخص فيما يتعلق بالتقارير المتخصصة - مفيدة بسبب التحديات المفروضة على عدد الموظفين، لدرجة، ان وكالات الأنباء التكميلية اضطرت، في حالات معينة، إلى تجاوز تحاملات وغرور موظفي ومحرري الصحيفة المالكة لشراء مواد من مصدر خارجي. وبسبب التحديات المفروضة على عدد الموظفين، بدأت الوكالة HTNS بشراء مواد يكتبها مراسلون غير مرتبطين أو مواد تعرضها للبيع صحف أو وكالات متخصصة أخرى. لكن كلا الأسلوبين خطر. وكانت وكالات خدمات الأنباء الخارجية التابعة لصحيفة London Observer المعروفة بالاسم المختصر LOFNS تمثل

مصدراً ثميناً للوكالة HTNS لأنها كانت تعد قصصاً اخبارية ذات محتوى، تحتاج فقط إلى تحرير ضئيل. كان من عادة محرري LOFNS وضع العنوان الرئيسي للقصة الاخبارية في نهاية النص وقد تبدأ القصة بالقول مثلاً "كنت أتمشى في الحديقة مع رئيس الوزراء" وفي آخر فقرة أو في الفقرة ما قبل الأخيرة من القصة يكمل المراسل بالقول "التفت رئيس الوزراء نحوي وقال" لقد أعلنا الحرب هذا الصباح.

العلاقة بين وكالات خدمات الأنباء التكميلة وزبائنها تختلف بشكل واسع. علق على هذا الأمر رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة Detroit Free Press هيث مريوذر (Heath Meriweather) حيث قال: "بالنسبة لصحيفتنا، فإن أهم نشرات وكالات خدمات الأنباء التكميلية لا يمكن اعتبارها تكميلية بالمعنى الصحيح. ان نشرات الأنباء البرقية التي تعدها الوكالة "KRTN" التي تمثل صحيفتنا مساهماً رئيسياً فيها، هي ربما أهم مصدر للأنباء الوطنية والعالمية ونستعمل أيضاً نشرات الأنباء التي تصدرها يومياً صحيفة النيويورك تايمز".

ويقول جو ريتشي (Joe Ritchie) محرر الأنباء الوطنية والخارجية في صحيفة Detroit Free Press، ان "مناطق جغرافية معينة تعتمد بقوة على نشرة أنباء الوكالة KRTN فيما يخص القصص التي تقدم وجهات نظر وهو أمر، لا تقدمه القصص المرسلة من وكالتي الأنباء البرقية". ويذكر من بين الأمثلة منطقة أميركا اللاتينية حيث تعتبر تقارير مراسلي Miami Herald ثمينة ويقول إن "صحيفة النيويورك تايمز ساعدتنا كثيراً

في تغطية أخبار الاتحاد السوفياتي السابق ودعمتنا في تغطية أخبار دول أوروبا الشرقية سابقاً. وقد عززت الصحيفتان Times وBoston Globe تغطيتنا لأخبار الشرق الأوسط وكمثال آخر، للتنوع الذي تؤمنه وكالة KRTN بالذات، يشير ريتشي (Ritchie) ان وكالة خدمات الأنباء التكميلية التابعة لصحيفة التايمز تشمل وكالة أنباء كوكس (COX) المفيدة بصورة خاصة لكونها تؤمن الوصول إلى تقارير محرري ومراسلي صحيفة Atlanta Journal and Constitution.

تتوضح المرونة في أعمال وكالات الأنباء التكميلية في الملاحظة التي أبداها ريتشي عندما قال "أستطيع بسهولة الاتصال بالمحررين في ميامي وسان خوزيه وفيلادلفيا عندما يوجه الي سؤال حول قصة اخبارية أو عند ورود طلب لحضور مراسل أو للتغطية الفورية للحدث. يمكن الوصول، بصورة غير مباشرة، إلى رؤساء تحرير صحف أخرى، عبر نشرة أنباء الوكالة KTNS في واشنطن كما يساعدنا محررو الأرشيف العاملين في الصحيفتين Globe وTribune الصادرتين في بوسطن وشيكاغو على التوالي".

ولدت إمكانية "حقوق التساؤل للزبائن" "Query Rights for Clients" وهي ممارسة مبتكرة بدأتها الوكالة HTNS بين وكالات الأنباء التكميلية، فائدة كبيرة. فبالنسبة لهذه الوكالة، إذا طلب رئيس تحرير صحيفة مشتركة في خدماتها قصة اخبارية منها ثم تصبح هذه القصة مفيدة لخدماتها الإجمالية، فإن الوكالة لا تفرض أي رسم

مقابل تلبية طلب رئيس التحرير، أما إذا كان الموضوع يهم فقط الصحيفة التي أرسلت الطلب، تفرض الوكالة رسماً يغطي فقط المصاريف المرتبطة بتلبية الطلب.

مع ان وكالات الأنباء التكميلية لا تقلد بصورة آلية وكالة الاسوشيتيد بريس في تزويد قصص اخبارية يكتبها المحررون لديها، فهي تستجيب للطلبات الفردية الواردة من رؤساء تحرير الصحف المشتركة في خدماتها "وتعمل بكل جهدها لتزويد مثل هذه التغطية الاخبارية" كما يقول بروور Brewer عن عمليات الوكالة **NYTNS** كما ان الوكالة **KRTN** لا تمنح حقوق تساؤل كهذه، فإنها تسمح لزبائنها من الصحف بطلب قصة اخبارية محدودة "وتسعى **KRTN** بكل جهدها لتزويد هذه القصة".

بغض النظر عن تاريخها، فقد أدى دور وتأثير وكالات الأنباء التكميلية، في يومنا الحاضر، إلى بروز تساؤلات حول صحة التسمية "خدمات أنباء تكميلية". يقول بروور (Brewer) في هذا الصدد، "ان دورنا هو بديل لدور الاسوشيتيد بريس التي برزت كوكالة أنباء مسيطرة في العالم". ويقول أر نولد روزنفلد، رئيس التحرير السابق لثلاث صحف رئيسية من مجموعة كوكس تصدر في دايتون وأتلانتا وأوستن ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير لوكالة خدمات الأنباء التكميلية " CNS علينا ان نتخلى عن هذه التسمية في الأيام الحاضرة" لأن هناك اختلافاً كبيراً بين الاستعمال السابق لخدمات الأنباء التكميلية كمصدر للأنباء التي تدمج مع ملفات اخبارية أخرى، وبين الوضع في

يومنا الحاضر حيث ينشر رؤساء تحرير الصحف "الساعين للحصول على أفضل القصص الاخبارية" النصوص الكاملة للقصص المزودة لهم من قبل وكالات الأنباء التكميلية.

تخدم الوكالة KRTN حوالي 230 صحيفة بضمنها 20 صحيفة في كندا وعدة صحف تصدر في ما وراء البحار، وتنشر شهرياً حوالي 5500 قصة اخبارية ويبلغ المعدل اليومي لعدد القصص 200 قصة مكونة من ما بين 160 ألف و200 ألف كلمة في المجموع. يقول رئيس التحرير بوسلي (Bosley) ان حجم هذا الإنتاج دفع الوكالة لأن تعرض على الصحف الأصغر حجماً خدمة "منتقاة" على أساس ان الصحف اليومية (التي يتراوح توزيعها اليومي بين 100 ألف و150 ألفاً) لا توظف عدداً كبيراً من المحررين مما لا يسمح لها حتى "بتصفح"، هذا الحجم الهائل من المواد الاخبارية. بدأت الوكالة KRTN أولاً بإصدار نشرة أنباء يومية مؤلفة من حوالي 35 ألف كلمة تشمل 45 قصة اخبارية قصيرة محررة بشكل محدد ومقسمة، بالتساوي تقريباً، بين التغطية الاخبارية للأحداث والمقالات التخصصية، في حين ان نشرة الأنباء الرئيسة، قد تعطي عدة نصوص لقصة اخبارية رئيسية مستقاة من KRTN والصحف الأربع المساهمة، تحدد الخدمة "المنتقاة" نشرة أخبارها بقصة واحدة. وكما يحصل مع عدد وكالات الأنباء التكميلية، دفع تعاظم الطلب على خدمة رسوم تخطيطية "Grapies" الوكالة KRTN إلى إنشاء خدمة الرسوم التخطيطية وتوسيعها بسرعة. ومع ان تأثير الرسوم التخطيطية على القراء لا يزال

موضع جدل، حامي الوطيس في صناعة الصحف، فقد أصبح الدافع لتحسين استعمال الرسوم التخطيطية قوياً، بحيث جعل "تصميم الصحيفة هدفاً متحركاً" كما يقول أحد الخبراء مضيفاً "ان ما كان يعتبر إنجازاً حديثاً قبل ثلاث سنوات يبدو الآن وكأنه خارج من العصر الحجري".

إن الاحتفاظ بقدرة قوية على إنتاج الرسوم التخطيطية عملية مكلفة وصعبة التنفيذ. وبالنسبة لوكالات الأنباء التكميلية، يعتبر الدخول إلى هذه السوق ليس فقط خطة طبيعية لزيادة المبيعات، بل يؤدي غالباً، إلى شراء وكالات متخصصة بهذا العمل لتوثيق التغطية الاخبارية كما يقول بوسلي (Bosley) من الوكالة KRTN.

ترسل كافة صحف "المصدر المشترك" التابعة للمؤسسة المالكة للوكالة KRTN الأنباء التي جمعها مراسلوها إلى مركز الوكالة في واشنطن حيث يصمم مكتب التحرير نشرات الأنباء التي سترسل إلى المشتركين. تتجاوز عملية الانتقاء إلى ابعد من الاختيار بين الأنباء والتقارير الاخبارية، إذ تشمل عملية الانتقاء الأعمدة السياسية والتقارير المتعلقة بالحياة اليومية وإصدار مجموعة من القصص على شكل نشرة أنباء مدمجة كل يوم أربعاء.

يعترف بوسلي بأن نشرة الأنباء في نظر الصحف المالكة لوكالته KRTN هي بمثابة وسيلة لتسديد اكلاف التغطية الاخبارية ولكنه يشدد على ان الرسوم المفروضة لا يقصد منها جعل خدمة الأنباء التكميلية

"مركزاً رئيسياً لتوليد الأرباح". وان هذه الخدمة تساعد في إيجاد نوع من الفخر لدى موظفي الوكالة، يتباهون به في أنحاء البلاد كما تساعد في إنتاج مجموعة مختلفة من التقارير والنشرات الاخبارية المعمقة، لأن "ما هو صحي للصحافة هو صحي للبلاد".

تمثل الخوف بين بعض طلاب الصحافة بأن تتمكن هذه الخدمات من اتخاذ قرارات تحريرية بعيداً عن المحررين المحليين، ومن نقل هذه الوظيفة المهمة إلى أشخاص مجهولين يبعدون آلاف من الأميال، الأمر الذي يؤدي إلى تغطية متجانسة وتقرير أساليب عمل تتكيف مع آرائهم. ونظراً للاعتماد الكبير لعدد كبير من الصحف على وكالات الأنباء التكميلية للحصول على مواد ثقافية وتعليقات سياسية، يمتد الخوف نحو احتمال ظهور بعض "التحكم بالفكر" الذي قد ينساب كالضباب فوق مجموعة واسعة متنوعة من القراء.

يؤكد مدراء معظم وكالات الأنباء التكميلية ان العكس هو الصحيح فالعرض الواسع للمواهب الذي يوضع تحت تصرف محرري الصحف المحلية بأسعار اقتصادية يزود هؤلاء بتنوع يمكنهم من تصميم صحفهم وفق أشكال لم يكن بإمكانهم تنفيذها في السابق. فمثلاً، لنأخذ حالة رئيس تحرير صحيفة Cape Cod Times بيل برايسكي (Bill Breisky). توزع هذه الصحيفة يومياً حوالي 60 ألف نسخة ولكن يتألف قراؤها من أشخاص من ذوي الاضطلاع الجيد المهتمين بالشؤون الوطنية والعالمية. تستعمل صحيفته عدداً من نشرات ووكالات

الأنباء التكميلية الرئيسة من أجل الوصول إلى القراء المصطافين في المنطقة من ذوي الاهتمامات المماثلة. يستطيع هؤلاء القراء بسهولة الوصول إلى الصحف الرئيسة الصادرة في المدن، ولذلك، لن يشبعوا نهمهم للأنباء بقراءة نشرات أنباء وكالتي الأنباء البرقية الروتينية ولذلك، يميل برايسكي وزملاؤه إلى تفضيل تقارير اخبارية معينة يحترمونها مثل تقارير الوكالة NYTNS والوكالة LAT/WP حول الشؤون السياسية في أوروبا والشرق الأوسط وهي شؤون تهم كثيراً قراء صحيفته. رغم الاعتماد الشديد على وكالة الاسوشيتيد بريس للأخبار الرئيسة، يلاحظ برايسكي انه، استناداً إلى عملية مسح أجريت قبل بضع سنوات، استعملت صحيفة Cape Cod Times 232 قصة اخبارية من NYTNS و230 قصة اخبارية من LAT/WP خلال شهر واحد.

تعتمد صحيفة برايسكي أيضاً على وكالات الأنباء التكميلية في بعض الإسناد غير التقليدي لأخبارها. نظراً لعدم تمكنها من مضاهاة فرق العمل الرئيسة في نيو انجلند لدى الصحف الصادرة في المدن والأغنى منها بالطبع يستطيع برايسكي اللجوء إلى نشرات وكالات الأنباء التكميلية في تغطية أخبار الرياضة وفي بعض الحالات، يسبق الصحف المنافسة في إيراد الخبر.

إن التهديد الموجه إلى وكالات الأنباء الرئيسة حقيقي، ويعتمد بعض المحللين ان وكالة الاسوشيتيد بريس تمكنت من كسب نسبة 90٪ من

سوق الأنباء البرقية ولكن ينظر عدد قليل من رؤساء التحرير إلى دور وكالات الأنباء التكميلية في مساعدة الاسوشيتيد بريس في تحقيق وضع شبه احتكاري للأنباء، كتهديد للصحف العضوة فيها، ويعتبر آخرون ان وكالات الأنباء التكميلية مصدراً ثميناً، يقدم تغطية اخبارية أكثر تنوعاً مما يمكن ان يتوقعوا الحصول عليها من وكالتين أو وكالة واحدة من وكالتي الأنباء البرقية الرئيستين وبثمن يستطيعون تحمله.

من خلال دراستهم لطوفان المواد الواردة إلى مكتب التحرير في وكالة الأنباء التكميلية من المراسلين المحليين غير المتفرغين، يُعَبّر بعض رؤساء التحرير عن خشيتهم من الأيدي الأخرى والبعيدة التي تمارس وظيفة "حارس البوابة" في عملية التحرير وتتخذ القرارات التي لا يمكن إلغاؤها غالباً، بسبب قيود الوقت، حول ما يجب تغطيته من الأحداث واي نص من نصوص التغطية يجب نشره مهما كانت جدارة هذه المخاوف، يقرر، في النهاية، حكم رئيس التحرير الفردي، قيمة وكالات الأنباء التكميلية ومعه، الحكم على الصحافة بالذات.

* * *

الفصل الثامن

العلاقة بين
الوكالات الدولية والعربية

8 - 1 - تحويل المكاتب إلى وكالات

مثلما هو الأمر، في العديد من دول العالم الثالث، إذ كانت توجد فيها، أثناء مرحلة الاستعمار، مكاتب لوكالات الأنباء الدولية، تقوم بجمع وإرسال الأخبار الوطنية وترسلها إلى مراكزها، فأن الأمر ينطبق، أيضاً، على العديد من الدول العربية. فقد كانت مكاتب تلك الوكالات، ولا يزال بعضها لغاية اليوم، في جيبوتي مثلاً، هي المسيطرة على توزيع الأخبار ونشرها وتسويقها، علماً، بأن الحديث عن مناطق نفوذ الوكالات الدولية في السابق، واستمراره لغاية الآن، لا زال ظاهراً في الدول العربية، ولو بأشكال تختلف عن الماضي.

فوكالة رويتر مثلاً، لا تزال قوية ومرغوبة، إلى حد كبير، في الدول العربية التي كانت واقعة تحت نفوذ الاستعمار البريطاني ومنها دول الخليج والعراق والأردن ومصر والسودان، فيما ان وكالة الصحافة الفرنسية، مفضلة جداً وقوية، في دول المغرب العربي التي كانت واقعة تحت الاستعمار الفرنسي وفي لبنان والى حد ما سوريا.

اثر تحرر الدول العربية من الاستعمار القديم، تأسست، وكالات أنباء عربية عديدة توجد منها حالياً 19 وكالة أنباء تعمل فعلياً، فيما توجد واحدة نظرياً هي "وكالة الأنباء الصومالية" ولا توجد في دولة جيبوتي وكالة أنباء ولا في جزر القمر، أما بالنسبة لارتيريا، فأن الفصائل المتقاتلة، قبل الاستقلال، حاولت إنشاء "وكالات ارتيرية"

تابعة لها. فيما لم تعلن السلطة المركزية في العاصمة الارتيرية، بعد الاستقلال، عن إنشاء وكالة أنباء ارتيرية.

لعبت مكاتب الوكالات الدولية التي كانت متواجدة في بعض الدول العربية دوراً مميزاً في تقديم المساعدة لتأسيس بعض وكالات الأنباء العربية ولا سيما، من ناحية التدريب وتجهيز بعض المعدات، مثال ذلك، ان المكتب الإقليمي لوكالة رويتر في بيروت، لعب دوراً بارزاً في تدريب العديد من الصحفيين الذين دخلوا إلى الوكالات الناشئة في المنطقة، وكذلك الأمر، بالنسبة للوكالة الفرنسية التي دربت بعض الصحفيين الذين بدأوا العمل في الوكالات العربية التي تأسست في شمال أفريقيا، ولكن بحذر، وضمن حدود معينة طبعاً.

وبالرغم من هذه المساعدة، فإن الوكالتين لم تكونا مسرورتين لتأسيس مثل هذا العدد الكبير من الوكالات العربية، علماً بأن الظروف التي اتسمت بها تلك المرحلة 1954 - 1976 حتمت تأسيس مثل هذه المؤسسات.

إن العوامل التي ساهمت في إنشاء وكالات الأنباء في الدول العربية هي:

- ضرورة وجود جهاز إعلامي جديد، في كل بلد عربي، يحمل في خصائص تكوينه، إمكانية التوسع السريع في الداخل، ليستطيع عكس المنجزات الاقتصادية والاجتماعية المتحققة، بعد التحرر من التبعية الاستعمارية، وتتيح له إمكانات نشر المواقف السياسية والبرامج الاجتماعية والاقتصادية للسلطة السياسية الجديدة.

- بروز الحاجة إلى جهاز إعلامي قادر على إيصال المنجزات التي تتحقق إلى خارج حدود الوطن، سيما وان كل بلد يحتاج لذلك لإعلام الرأي العام في الأقطار الأخرى والحصول على الدعم بمختلف أشكاله.

- اقتناع القادة الجدد في دول العالم الثالث، ان وكالات الأنباء الدولية لا يمكن ان تقوم بنقل الأخبار والمعلومات، بشكل موضوعي دقيق، إضافة إلى ان الاهتمامات الخبرية لتلك الوكالات، لا تتطابق، في معظم الأحيان، مع اهتمامات الحكومات العربية بنشر هذا الخبر أو ذاك.

- إن العملية الإعلامية في الدول العربية، قبل تأسيس وكالات الأنباء فيها، استندت على أخذ ما تأتي به الوكالات الدولية دون مراقبة أو حذف أو تبديل، وقد أدى ذلك إلى مرور الكثير من الأخبار التي لم تكن بذات فائدة، بل، مخالفة لأبسط المفاهيم القومية، ولذلك، فأن معظم الوكالات الوطنية العربية للأنباء، تقوم حالياً بدور المراقب على أخبار الوكالات الدولية التي تمر عبرها إلى الصحف[123].

- هذه الوقائع، حتمت على الوكالات الدولية ولا سيما -رويتر والصحافة الفرنسية- ان تتوجها لتوقيع عقود تعاون مع الوكالات العربية، حيث كان ذلك السبيل الأمثل لاستمرارهما في المنطقة، ليس فقط لتحقيق الربح أو الحصول على الأخبار، بل وأيضاً لإدامة استمرارية تواجد دولتيهما، على اعتبار، انهما من الرموز التي تشير إلى نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة.

استمر التعاون بين الطرفين بشكل فردي، وهو أمر خدم ويخدم الوكالات الدولية، إلا أن بروز مفاهيم جديدة سياسية إعلامية بعد عام 1973 وظهور دعوات إلى إيجاد نظام إعلامي دولي جديد تبنته اليونسكو بهدف تصحيح الخلل الناتج في تنقل الأخبار ونشرها وتوزيعها حيث لم تكن أخبار دول العالم الثالث تزيد عن 10٪ من مجموع الحركة الاخبارية في العالم، دفع وكالات أنباء دول العالم الثالث، والعربية منها، لإنشاء تجمعات اخبارية لتصبح بدائل للوكالات الدولية، فتأسس مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز، وأصبحت عاصمة يوغسلافيا بلغراد مركزاً له وتأسس، بالنسبة لوكالات الأنباء العربية، اتحاد وكالات الأنباء العربية ليكون مظلة لهذه الوكالات.

ورغم ان المحاولات التي جرت لإيجاد بدائل للوكالات الدولية في مجال جمع وتوزيع الأخبار كانت قائمة على نية حسنة واندفاع وطني، فإنها لم تستطع مجاراة الوكالات الدولية التي تمتلك إرثاً كبيراً وتجربة هائلة ليس من السهولة الوقوف بوجهها، وهكذا بدأت هذه التوجهات بالتراجع شيئاً فشيئاً لأسباب كثيرة، أهمها تبعيتها الحكومية ووجود ضوابط تحد من حرية نشر الأخبار بشكل موضوعي وحر.

استمرت العلاقة الفردية بين الوكالات الدولية والعربية على حالها حتى عام 1985 حيث بادر اتحاد وكالات الأنباء العربية بالدعوة لعقد مائدة مستديرة للحوار بين وكالات الأنباء الدولية وكانت وقتذاك

(رويتر، الفرنسية، الاسوشيتيد بريس، واليونايتد بريس) ووكالات الأنباء العربية وفعلاً، انعقد هذا الاجتماع في 28/ تشرين الأول (أكتوبر)/ 1985 في العاصمة البريطانية لندن.

طرحت في ذلك الاجتماع نقاط عديدة، تناولت كيفية زيادة الأخبار العربية في نشرات الوكالات الدولية ومعرفة رغبات الوكالات الأخيرة بشأن الأخبار العربية وموضوع الاستعمالات اللفظية في أخبار وكالات الأنباء الدولية، وكيفية زيادة التعاون بين الطرفين من النواحي كافة، بالإضافة لمواضيع التدريب.

أشار مندوب وكالة رويتر، ان هذا الاجتماع يقود إلى "تفاهم أفضل بين وكالات الأنباء العربية والدولية، كونه الأول من نوعه[124]، أما ممثل وكالة اليونايتد بريس فقال" بأنه يكتب القليل عن العالم الثالث في الصحافة الغربية وبناء على تحليل اجري، لمدة ثلاثة أسابيع، ظهر انه في الصحافة الأمريكية لا ينشر سوى 27٪ من الأخبار والمعلومات من العالم يومياً ومن ضمنها العالم الثالث وهذا يعني ان 73٪ من الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام الأمريكية هي تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية[125].

وقال ان العديد من الصحفيين العاملين في وكالة اليونايتد بريس انترناشنال يشعرون "بالأسى" و "الاضطهاد" لان جهودهم غالباً لا تظهر في الصحافة.

وطالب الجانب العربي إعطاء أهمية أكثر للأخبار المتعلقة بمستقبل

العالم العربي وأمنه والتطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعليه، فإن جهوداً اكثر، يجب ان يقوم بها هؤلاء الذين يعملون في أقسام الشرق الأوسط وبوكالات الأنباء العالمية.

وذكر الجانب العربي "ان الوكالات الدولية لا يمكنها التهرب من المسؤولية"، هناك آلاف من الصحف الأمريكية التي لم يكن لديها مراسلين في الشرق الأوسط والتي كانت تعتمد على الوكالات الدولية في الحصول على تغطيتها الصحفية، وهنا تكمن مسؤوليتهم في تصوير أهمية العالم العربي للقراء من خلال توسيع كتابة التقارير الصحفية لتشمل الجانب الإنساني.

من جانبها، طالبت الوكالات الدولية ضرورة الدخول السريع والسهل للمراسلين لدول الشرق الأوسط، حيث يحسن ذلك العلاقات وقد تصبح السلطات المسؤولة أكثر إدراكاً لمتطلبات وكالات الأنباء.

وتحدث عدد من ممثلي الوكالات الدولية عن التجربة المريرة التي خاضها المراسلون في لبنان، وأورد ممثل الاسوشيتيد بريس قضية الرهائن، وبصفة خاصة، "تيري اندرسون" مدير مكتب الوكالة الذي اختطف في آذار - مارس 1985 وفي ختام المائدة المستديرة، تم تشكيل لجنة متابعة تجتمع دورياً لبحث كافة القضايا المطروحة.

8 - 2 - عشر سنوات . . . من الاجتماعات

8 - 2 - 1 - الاجتماع الأول - مراكش

بتاريخ 20 آذار (مارس)/ 1986 انعقد الاجتماع الأول للجنة المتابعة بين ممثلي وكالات الأنباء العربية (فانا) ووكالات الأنباء الدولية بمدينة مراكش المغربية وكان الاجتماع أيضاً، بمبادرة من الأمانة العامة للاتحاد.

نوقش في الاجتماع المذكور، العديد من القضايا، ومنها إعداد جولات إعلامية لمحررين أقدمين من وكالات الأنباء الدولية، وقد أبدى ممثلو هذه الوكالات ترحيبهم بأية تعليقات حول الخدمة الاخبارية المرسلة من قبل وكالاتهم والتي يتقدم بها الذين يشتركون في تلك النشرات. واتفق على قيام وكالات الأنباء الدولية والعربية بتقديم مقترحات محددة، إلى الأمانة العامة للاتحاد، بصدد تدريب العاملين من وكالات الأنباء العربية[126].

ولأن عام 1986 كان من الأعوام التي كانت فيها أخبار الصحفيين المتختطفين في لبنان تملأ الصحافة ونشرات وكالات الأنباء، فأن الطرفين اتفقا على قيام الاتحاد بإصدار بيان حول احتجاز الصحفيين في لبنان، سيما، وان مدير مكتب وكالة الاسوشيتيد بريس في لبنان السيد تيري اندرسون كان من بين هؤلاء.

والحقيقة، أنه خلال العام الذي تلي هذا الاجتماع، لم تبدر من وكالات الأنباء الدولية أية خطوة لتحقيق ما تم الاتفاق عليه ولا

سيما، في مجال التدريب ما عدا وكالة الاسوشيتيد بريس التي قدمت فرصاً تدريبية للمصورين بوكالات الأنباء العربية. وفي الوقت الذي كانت فيه وكالة الصحافة الفرنسية تحضر الاجتماع لتراقب وتسجل عن كثب ما يحصل فيه فقط، دون المساهمة بأي جهد، فإن وكالة رويتر التي مثلها مدير مؤسسة رويتر، قدمت بعض الفرص التدريبية في حين، كانت الوكالة الرابعة اليونايتد بريس تترنح تحت ضربات سيف الإفلاس.

في ختام الاجتماع، صدر بيان حول نتائجه كما أصدر اتحاد وكالات الأنباء العربية بياناً بإدانة حوادث الخطف كما يلي:

"ان اتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا) يعبر عن قلقه لمواصلة احتجاز الصحفيين الرهائن في لبنان ويدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً.

ويعلن الاتحاد ،عن قناعته، بأن احتجاز الصحفيين له تأثير سلبي على تغطية أنباء الوطن العربي في المحافل العالمية".

8 - 2 - 2 - الاجتماع الثاني للجنة

ورغم ان الاجتماع الأول للجنة المتابعة اقر عقد الاجتماع الثاني بعد عام في لندن (مرة في دولة عربية وأخرى في أحد مقرات الوكالات الدولية)، وأوكل إلى رويتر التنسيق مع الآمين العام لغرض تنظيم الاجتماع، إلا أن الأمر لم يجر هكذا، فاضطر الاتحاد إلى اخذ مبادرة عقد الاجتماع على عاتقه مرة أخرى، حيث انعقد في العاصمة النمساوية في الثالث من كانون الثاني (ديسمبر) 1986[127].

نوقشت في الاجتماع التعليقات التي وردت من الوكالات العربية حول بعض الأخبار التي تبثها الوكالات الدولية.

اشترك الجانب العربي في وجهة نظر تتعلق بالتغطية الإعلامية لموضوع البترول، فقد أوحت تقارير الوكالات الدولية منذ عام 1973 ان العوائد النفطية تذهب إلى جيوب الأغنياء العرب، في حين، ان هبوط الأسعار في ذلك الوقت (1986) تم تصويرها وكما أنها "الحقوق" التي عادت إلى أصحابها في أوروبا، إضافة لذلك، فأن التقارير التي كتبت حول البترول حينذاك، أظهرت وكأن العرب هم سبب ارتفاع الأسعار، وهذه التقارير خلقت، عن قصد أو بدون قصد، جواً عدائياً للعرب في أوروبا وأمريكا الشمالية.

بهذا الصدد، قال عضو الجانب العربي السيد إبراهيم العابد مدير عام وكالة أنباء الإمارات "إن الضرورة تقضي بإيجاد أطر معينة للوصول إلى تفاهم أكثر في هذا المجال، سيما وان هناك العديد من الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفزيون في العالم تعتمد في نشراتها ومعلوماتها على وكالات الأنباء الدولية حيث ان الكثير من هذه الوسائل لا يوجد لديها العدد الكافي من المراسلين في الدول العربية".

وعرض الجانب العربي فكرة خلاصتها ان الوكالات الدولية تستطيع الإفادة من وكالات الأنباء العربية الوطنية (كونا) و (وام) أو (قنا) مثلاً في مجال المعلومات النفطية حيث يمكنها ان تزود الطرف الآخر بأفضل المعلومات حول النفط ومشاكله في بلدان الخليج العربي، وتمكينها

أيضاً من إعطاء الصورة الحقيقية من جانب المنتجين. علماً، بأن مراسلي الوكالات الدولية يستطيعون الوصول إلى كبار المسؤولين النفطيين في البلاد العربية، بشكل أسهل، مما يصله مندوبو وكالات الأنباء العربية داخل بلدانهم.

وأضاف الجانب العربي، ان طرح هذه الفكرة لا يعني رغبة الوكالات العربية ربط الوكالات الدولية بها، بل، فقط للحصول على المزيد من المعلومات حيث يمكن للوكالات الدولية إضافة ما تريده من مصادرها الخاصة، وهذا الأمر تفهمه جيداً الوكالات العربية.

بعد ذلك، عرض الجانب العربي موضوع سيل الأخبار الكثيرة والمقابلات الصحفية التي تمت مع الممرضات البريطانيات المطرودات من السعودية لشربهن الخمر ومخالفة القوانين السعودية.

وقد ذكر السيد فرانسوا دوريو ممثل رويتر ان معظم الأخبار، التي نشرت حول الموضوع، كانت من مركز رويتر في لندن وليس من البحرين حيث يقود هو المركز.

وقد أعرب مدير عام الوكالة السعودية عن قناعته انه كان بالإمكان الاكتفاء بخبر واحد أو خبرين، على أكثر تقدير، لهذه القضية، وان الأخبار التي نشرت أظهرت، رغم ثبوت مخالفة الممرضات البريطانيات للقوانين السعودية، وكأن المملكة السعودية هي التي أخطأت بترحيل الممرضات.

وقد أعرب المدير السعودي ووافقه مندوب رويتر، عن أمله في ان يتم تلافي مثل هذا الأمر مستقبلاً، سيما وان الجميع يرغب في إظهار الحقائق.

وحول تقرير اخباري كانت وكالة الصحافة الفرنسية قد نشرته حول سوريا، أشار المدير العام للوكالة السورية ان التقرير الذي وصف الحياة الاقتصادية في سوريا وصفاً لا يتسم بالدقة "أحزنه" وعبر عن أمله في توخي المزيد من الدقة، واقترح ان يتم إعلام المراسلين بالابتعاد ما أمكن عن الأوصاف التي تعبر عن "الرؤية الشخصية الممزوجة بالعواطف العابرة".

بعد ذلك، جرى نقاش حول الاستعمالات اللفظية Termenologie التي تستعملها الوكالات الدولية وبعض الأوصاف التي ترد في أخبارها مثال ذلك، موضوع (الإرهاب) وتسمياته. وفي هذا الإطار، أكد مدير عام الاسوشيتيد بريس ان وكالته ترحب بقدوم وفد من وكالات الأنباء العربية إلى نيويورك، لمقابلة المسؤولين عن التحرير هناك، ومناقشتهم حول أسلوب النشر المتبع، واقترح ان يتم إعلام نيويورك عن المواضيع المحددة التي سيتم النقاش حولها.

أثار الجانب العربي أيضاً موضوع إهمال الوكالات الدولية وعدم إيراد أخبار لمواقف جيدة تتخذ من الجانب العربي مثال ذلك، القرار الذي اتخذه مجلس التعاون الخليجي (1986) بإدانة كافة أنواع الإرهاب حيث تحاشته الوكالات الدولية كلياً، كما ان بعض

الصحفيين الغربيين يقدمون إلى الدول العربية ولديهم "أفكار مسبقة" أو بالأحرى "أحكام مسبقة" عن المنطقة، بحيث، تؤثر عليهم في كتابة الأخبار وجمع المعلومات. ولذا، فإن هذه الأمور يفترض تصحيحها والعمل على تحاشيها، خدمة للموضوعية في الإعلام. ثم طرح رأي آخر بضرورة تحاشي وكالات الأنباء الدولية الأوصاف المتعلقة بالأديان كوصفها مسؤول في دولة ما بأنه من (الطائفة الشيعية) أو (الطائفة السنية) وقال ان هذه الأمور تثير الفرقة بين العرب.

وقد أشار ممثل رويتر، ان استعمال هذه الأوصاف والتعريفات تتركز على أخبار لبنان، لان المجموعات الاثنية هناك تصف هي نفسها بذلك وهذا الأمر يسرى مثلاً، على أخبار ايرلندا الشمالية والوكالات الدولية لا تقصد، من وراء ذلك، أي شيء، سوى زيادة التعريف بالمشكلة الواقعة.

وفي نهاية هذا الاجتماع، الذي بحث فيه العديد من المسائل الأخرى، اتفق الجميع على ان يعقد الاجتماع التالي منتصف عام 1987. وتم صدور البيان التالي:

- واصل الاجتماع بحث تغطية الشؤون العربية من قبل وكالات الأنباء الدولية، وفي إطار الحوار المستمر بين الطرفين، عبر اتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا) عن رغبته في إرسال وفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية للالتقاء بالمسؤولين عن التحرير في وكالتي الاسوشيتيد بريس واليونايتيد بريس انترناشنال. وقد رحبت

الوكالتان بهذا الاقتراح وتم الاتفاق على ان تخطر (فانا) الوكالتين، مقدما، بالموضوعات التي ستبحث في هذه الزيارة. كما تم بحث تنظيم زيارات مماثلة إلى المقار الرئيسة لكل من وكالة رويتر ووكالة الصحافة الفرنسية. وقد عبرت وكالات الأنباء العربية، من ناحية أخرى، عن تقديرها لمشروع وكالات الأنباء الدولية، بفتح المزيد من مراكز التحرير والمكاتب التابعة لها في الشرق الأوسط.

- حددت وكالات الأنباء العربية احتياجاتها في مجال التدريب وركزت، بشكل خاص، على ضرورة مراعاة الجوانب التطبيقية والعملية في هذا الصدد. وقد عبرت وكالات الأنباء الدولية عن استعدادها لمتابعة هذا الأمر مع الاتحاد.
- تم الاتفاق على ان يعقد الاجتماع القادم في حزيران (يونيو)/ 1987 وسيتم الاتفاق على المكان بالتشاور.

8 - 2 - 3 - الاجتماع الثالث للجنة

عقدت لجنة المتابعة بين وكالات الأنباء العربية والدولية اجتماعها الثالث بمقر وكالة رويتر بلندن في 28/ آذار (مارس) / 1988[128].

ونوقشت في الاجتماع مواضيع عديدة، منها، موضوع "الإذن بالتواجد" في مناطق الحدث لمراسلي وكالات الأنباء الدولية حيث تمنع بعض الدول العربية دخولهم ولا سيما، في الأزمات الساخنة كالحرب العراقية الإيرانية وطرح ممثلو وكالات الأنباء الدولية مسألة الأخبار الرسمية في الوكالات العربية وإغفال ذكر المصادر.

وتحدث الجانب العربي عن "خدمة فانا"[129] المرسلة إلى أوروبا (توقفت عام 1990) وطريقة العمل والسعي لان تشمل الخدمة بعض المقالات الافتتاحية وتحقيقات عن التطورات الصناعية والتنموية.

وبعد ان درست في الاجتماع مواضيع عديدة، كالتدريب والتوسع في نشر الأخبار، نوقش موضوع توسيع جانب الوكالات الدولية باشراك ممثل عن وكالة الصحافة الألمانية في اجتماعات اللجنة، وبدا ان الوكالات الدولية تعارض هذا التوجه، ذلك، لأنه لا يوجد مقياس عن الوكالات التي هي دولية عن غيرها وهل يتحدد ذلك طبقاً لعدد العاملين أم عدد المكاتب والمراسلين، أم بعدد اللغات التي للوكالة خدمات فيها لذلك، لم يتوصل النقاش إلى نتيجة، فارتأى إيجاد مقياس ومعيار محدد لمشاركة وكالات أخرى في هذا الاجتماع، ذلك، لان قبول أية وكالة حالياً، يعني فسح المجال أمام وكالات أخرى للدخول في الاجتماع.

8 - 2 - 4 - الاجتماع الرابع للجنة

تأخر انعقاد الاجتماع الرابع[130] للجنة المتابعة حوالي الثلاث سنوات وانعقد في الـ 30 من تشرين الثاني (نوفمبر)/ 1992 وغابت عنه، لأول مرة وللأبد، وكالة اليونايتيد بريس، التي أشهرت إفلاسها منذ فترة. كانت المعطيات الدولية متغيرة كلياً، فالمعسكر الاشتراكي زال عن الوجود وبرزت دول مستقلة كثيرة في أوروبا كانت وكالاتها بحاجة إلى مساعدات وتدريب، وجاء الغزو العراقي للكويت ليغير

الكثير من المفاهيم، سواء بين الدول العربية، أو بينها وبين دول العالم.

أثار الجانب العربي ما تم تحقيقه خلال السنوات التي لم تعقد فيها اللجنة اجتماعاتها ولا سيما، في حقل التدريب الجماعي، وأشار للعلاقات المثلى بين الاتحاد ووكالة الاسوشيتيد بريس ورويتر، فيما لا توجد أية علاقة مع وكالة الصحافة الفرنسية وقد رد ممثل الوكالة الفرنسية ان وكالته تملك علاقات ثنائية مع العديد من الوكالات العربية.

أما ممثل رويتر فقال "ان وكالته تسعى جاهدة لنشر الحقائق وتعتمد، في بعض الأحيان، على الإشاعات إلا أنها تذكر، في صلب الخبر، ان ما يقال هو إشاعة وهو ما يجعل رويتر موضوعية في نشرها للأخبار وأشار انه يرحب بأي نقد موضوعي يوجه لأخبار رويتر، لان ذلك من شأنه رفع مستوى الأخبار وموضوعيتها، وذكر ان السبيل الأمثل في ذلك، هو الالتزام بالاعتدال والواقعية سواء عند نشر الأخبار أو عند النقد". أما ممثل الاسوشيتيد بريس فقال "إننا نتوخى الدقة، ما أمكن ذلك، لان الاسوشيتيد بريس تعتمد مبادئ نشر الأخبار بكل موضوعية وصراحة وان حصل ان يكون هناك اختلاف حول خبر، هل هو جيد أم أقل جودة، فهذا يمكن تلافيه بالنقاش الموضوعي" وأشار إلى انه يسعى دوماً لمعرفة أراء الآخرين في قضايا النشر لان ذلك يحسن من العملية الإعلامية ككل.

وبعد ان نوقش موضوع "الإشاعات" وكيف تصاغ كأخبار، سيما، وان بعض تلك الإشاعات لا تعتمد على أي واقع موضوعي بل قد يكون

لها أهداف معلومة أخرى مما توقع الوكالة نفسها في مشكلة، عقب ممثل رويتر ان وكالته لا تأخذ الإشاعة وتجعلها اخباراً إلا أن سوق الأخبار يحتاج إلى ذلك في بعض الأحيان ومع ذلك، فإن وكالته تحقق دوماً عما إذا كانت الإشاعة صحيحة أم لا قبل النشر ومثل هذه المحاولات قد تنجح مرة ولا تنجح في أخرى.

وتساءل ممثل الوكالة الكويتية قائلاً: "لماذا لا يتجه مراسل الوكالة الدولية إلى الوكالة الوطنية ويسألها عما إذا كانت هذه الإشاعة أو تلك صحيحة أم لا" ان لدى الوكالات الوطنية معطيات كثيرة يمكن ان تقدمها لمراسل الوكالة الدولية بحيث تخرج أخباره جيدة وموضوعية، فلماذا إذن يعتمد على الإشاعة؟

وعقب ممثل رويتر قائلاً "إننا ننظر للأحداث الواقعة ونصنع منها الأخبار، وإننا نستعمل أخبار وكالات الأنباء العربية، وكلما جاءت سريعة كلما كان ذلك من ممكن استعمالها من الدول العربية. إننا نكتب التاريخ كما يحصل، ونحاول إظهار الإرادة الطيبة "Good Will" وان كان الأمر، في بعض الأحيان، لا يقوم على مبادئ أخلاقية، فلنا أسباب تجارية. إننا نحاول إصلاح الأخطاء التي نقع فيها قدر ما نستطيع".

وتطرق الاجتماع إلى طول القصص التي تنشرها الوكالات الدولية عن بعض الدول العربية ولا سيما، المواضيع التي فيها نوع من الإثارة. وتمت الإشارة إلى أنه إن كان مفروضاً ان تنشر مثل هذه

الأمور لأسباب تجارية فلماذا بهذا الحجم الذي يؤذي ويفهم منه انه إساءة؟ أشار ممثل رويتر قائلاً ان قسماً من تقاليدنا لتغطية مثل هذه القصص يهم سوق الإخبار، وهناك نقاشات وتباين في عملية النشر بين الوكالات.. ان نشر مثل هذه القصص هو من اختصاص الجرائد الشعبية "TABLOID" أما في رويتر فإننا نحاول التوازن، لان لدينا زبائن من كلا الجانبين.

وبعد ان تحدث الجميع في مواضيع التدريب وأسعار خدمات الوكالات الدولية وقبول وكالة الصحافة الألمانية عضواً في اللجنة وغيرها، تم الاتفاق على ان يكون الاجتماع الخامس للجنة في الدار البيضاء - المغرب عام 1993[131].

8 - 2 - 5 - الاجتماع الخامس للجنة

انعقد الاجتماع الخامس للجنة المتابعة بمدينة الدار البيضاء المغربية[132] منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)/ 1993 حيث بحثت فيه سبعة مواضيع مهمة، قدمتها الأمانة العامة للاتحاد - كما جرت العادة في أوراق عمل منفصلة، ذلك لان الوكالات الدولية الثلاث تحضر فقط للمناقشة، وتعتبر ان هذه الاجتماعات هي للوكالات العربية وليس لفائدة الطرفين.

نالت مسألة آراء الوكالات الدولية، حول أخبار الوكالات العربية، النصيب الأوفر، فقرأ ممثل الاسوشيتيد بريس ورقة تضمنت عشر نقاط

واحتوت على تصور الوكالات الدولية حول الأخبار العربية وكيفية كتابتها.

أثار الجانب العربي ما جاء في الاقتراحات بالاعتماد الكلي على مراسلي الوكالة الدولية وأشار إلى ضرورة ان تتسلم الوكالات الدولية أخبار الوكالات العربية لتستطيع تلك الوكالات التأكد من ان عملية الانتقاء تسير بشكل جيد وجدي، ووصف مقترحات الاسوشيتيد بريس بأنها ملاحظات فنية تتعلق بمنهج وأسلوب كتابة الأخبار، وان الجانب العربي كان يرغب لو سمع ملاحظات وكالات الأنباء الدولية، حول المحتوى السياسي للأخبار.

وأيد ممثل رويتر والفرنسية مقترحات الاسوشيتيد بريس ولا سيما، في موضوع معرفة مصادر الأخبار بشكل واضح، إذ من الأمور المهمة جداً، إضافة لخلفية الخبر، معرفة المصدر الذي هو من أسس كتابة الخبر.

وذكر ممثل رويتر ان الوكالات الدولية بحاجة للأخبار المتنوعة، أخبار تهم جميع المجالات لخدمة الصحف والإذاعة والتلفزيون، لذا تحتاج الوكالة الدولية إلى أخبار رياضية، اقتصادية، ثقافية، تسلية وغيرها والحصة الكبيرة للأخبار المالية والأنشطة الاقتصادية إذ لديها خدمات لرجال الأعمال وهم قراء يحتاجون للأخبار المالية والاقتصادية، كما تقضي الضرورة أيضاً معرفة توقع الأحداث وان يكون هناك نوع من (المفكرة) للأخبار والأحداث المتوقعة تنشرها الوكالات العربية.

اعتذر ممثل الفرنسية - أثناء مداخلته لعدم تمكنه من تقديم رأي وكالته حول الأخبار العربية - نظراً لاستبدال مدير الشرق الأوسط المسؤول عن ذلك، وأشار إلى محتوى الأخبار قائلاً ان الوكالات العربية تشكل مصدراً أساسياً للإعلام - الرسمي - في بلدانها فالمصدر الرسمي يكون أساسي والخبر، عند ذاك، يكون إعلاناً رسمياً عن موقف الدولة.. وأيد ممثل رويتر ضرورة تنوع الأخبار وفحواها وان تكون شمولية من ثقافية، رياضية ومالية وغيرها وأشار إلى ان هناك في الدول العربية وجهات نظر أخرى غير رسمية، فهناك المهمة الإنسانية والحياة الاقتصادية وأخبارها عموماً وأهميتها بالنسبة للبلد، هذه الأخبار، يجب ان تغطى إلى جانب الأخبار الرسمية.

وانتقل النقاش، بعد ذلك، إلى موضوع تعليقات وكالات الأنباء العربية على بعض الأخبار المنشورة بواسطة وكالات الأنباء الدولية وتحدث ممثل الوكالة السعودية ضارباً المثل حول ما يذكر من إعدامات (يومية) في المملكة لمهربي المخدرات، وقال ان مثل هذه الأمور غير واقعية، وهي مجرد اختلاق "وكم كنا نتمنى ان يتم التأكد من مثل هذه الأمور واخذ المعلومات من مصادرها الأصلية".

ثم تحدث ممثل الوكالة الكويتية مطالباً بالتوازن في كتابة الأخبار وعلق على أخبار الإعدامات اليومية قائلاً ان الأمر غير صحيح وحتى لو كانت هناك إعدامات فتتم يوم الجمعة، وعلق، على ما ذكره - ممثل الفرنسية - حول الأخبار الرسمية وقال إننا نتحرى الموضوعية

والتوازن في العملية الإعلامية في بلدنا، والذي نلاحظه، ان وكالات الأنباء الدولية تضع كلمة (الرسمية) بعد (كونا) وكأنها تريد تثبيت ذلك في حين ليس لكونا صفة رسمية، فإننا مستقلون ننشر الأخبار باستقلالية تامة كما ننشر الأحاديث والتصريحات التي يدلي بها من في السلطة وخارجها، وهذا عمل تقوم به جميع وكالات الأنباء في العالم.

وانتقل الحديث، بعد ذلك، حول الزيادة التي تفرضها وكالات الأنباء الدولية على خدماتها والتفصيلات لتي وردت في التقرير المقدم حول الموضوع، فقال ممثل رويتر ان زيادة الأسعار تتعلق بالطريقة التجارية للوكالة، فقد يقرر المدير التجاري زيادة الأسعار وقد لا نكون نحن على علم بتلك الزيادة، فهذا الأمر يتعلق بعوامل لا تدخل في مجال اختصاصنا... ومن الطبيعي ان تقوم الوكالات العربية بالتفاوض حول الموضوع، وهذا يتم على أساس ثنائي... وأضاف، انه من الصعب جداً إجراء مقارنة بين وكالة وأخرى في هذا المجال، فليست الخدمات الممنوحة للوكالات موحدة وهناك مجموعة خدمات، وهناك لغة واحدة أو لغات متعددة وربما تشتمل على خدمات صورية، وأشار، في ختام حديثه، إلى انه لا يستطيع الدخول في جدل حول الموضوع، لان المسؤول عن ذلك هو المدير الإقليمي لرويتر في نيقوسيا.

وأيد ممثل الاسوشيتيد بريس ما ذهب إليه سلفه من انه يستطيع التحادث مع الوكالات الدولية في المواضيع الاخبارية وفي مجالات التحرير والتدريب ذلك، لان الزيادات موضوع تجاري يقتضي وجود

ممثل من هذا الشكل، وهو غير موجود الآن، وأبدى استعداده لإرسال رأي الوكالات العربية ولكن في نطاق لجنة المتابعة يقتضي البحث في المجالات المهنية.

وبعد ان نوقشت مواضيع سريعة، انتقل الحديث إلى النقطة الأخيرة وهي المتعلقة بموضوع وكالة الصحافة الألمانية وإدخالها في اللجنة. وقال الجانب العربي انه ليس لديه أشكال في قبول إدخال وكالة الصحافة الألمانية إلى اللجنة والأمر يتعلق بالوكالات الدولية الثلاث.

تناول مندوب الفرنسية الحديث قائلاً إنني أتحدث عن وجهة نظر شخصية. لقد أشرتم إلى الشركاء في لجنة المتابعة وذكرتم انهم ثلاثة وأشكركم على ذلك. وأضاف، فيما يتعلق بشروط معينة وأسس واضحة لتسمية الوكالات الدولية، فهو أمر ليس باليسير فليس لدي مقياس محدد لتسيمة الوكالات بالدولية وقد تكون هناك عدة وسائل ولكن لا أستطيع تحديد شروط القبول وليست لدي أية فكرة حول ذلك.

وقال ممثل الاسوشيتيد بريس، من المفيد ان نعلم هل رغبت وكالة الصحافة الألمانية المشاركة في اللجنة وما الذي دعى الوكالة الألمانية لإبداء الرأي للالتحاق بهذه اللجنة وهل بينت الوكالة الألمانية هذه الأسباب وهل يستطيع أمين عام الاتحاد إعطاء بعض الشروحات.

تحدث الأمين العام حول الموضوع قائلاً في مستهله انه لا يستطيع التحدث باسم وكالة الصحافة الألمانية، ولكن الأمر تم عندما طلب السيد فولكفانك نولتر مدير العلاقات الدولية في تلك الوكالة قبل فترة طويلة ان

تساهم الوكالة الألمانية في هذا الحوار إذ ان لديها إرسالاً باللغة العربية، ولها شبكة واسعة من المراسلين في الدول العربية وفي العالم ولها عقود توزيع أخبار وبيعها إضافة إلى إنها وكالة لها خدمات عديدة وبلغات عديدة وهي تمثل وسائل إعلام ذات قوة وتأثير، ليس على الرأي العام الألماني فحسب بل وأيضاً، العالمي وزاد من قدرة وكالة الصحافة الألمانية بعد وحدة شطري ألمانيا وانهيار المعسكر الاشتراكي، حيث توسعت أعمالها توسعاً كبيراً في مناطق جديدة، كل هذه الأمور تجعل الوكالة الألمانية تقف في مصاف الوكالات الكبرى الأخرى.

وتساءل الأمين العام ان لم تكن هناك مقاييس وان لم نستطيع إيجاد مقاييس لتسمية وكالة بالدولية فكيف سميت الوكالات الثلاث الحالية بالدولية؟ هل لان بلدانها أعضاء في مجلس الأمن مثلاً؟؟ أم ماذا؟ وان كان هناك مقياس طبق على رويتر والاسوشيتيد بريس والفرنسية وثم سميت بالدولية فما هو هذا المقياس؟ هذا السؤال موجه إلى الزملاء في الوكالات الدولية.

وبعد مداولة سريعة، طلبت الوكالات الدولية رفع الجلسة لمدة عشر دقائق.. وبعد انعقادها، تحدث مندوب الفرنسية قائلاً إنني أحاول تنظيم بعض الأفكار التي راجت في أذهاننا، فأنني أسجل، بارتياح، وجهة النظر المتعلقة بالوكالات الدولية، لقد أوضحنا وجهة نظرنا حول الجانب المعقد لقبول هذه الترشيحات، أتكلم هنا بشكل خاص، فأننا وكالة وطنية ودولية وهذا ما يفسر انتماءنا المزدوج مثل مشاركتنا في

هذا الاجتماع والمشاركة في الندوة العربية الأوروبية لمديري وكالات الأنباء(*)، أضيف وأكرر، أن المجموعة الدولية هي مجموعة مصغرة بنت عمل ناضج في الماضي والحاضر والمستقبل يكبر هذا العمل أو يصغر عكس عددها... ولدينا سؤال ما هي الأسباب التي دعت الوكالة الألمانية ان تطلب الدخول في اللجنة... وأضاف ممثل الفرنسية ان الأمين العام تكلم عن السيد فولفكانك نولتر من الوكالة الألمانية الذي أحيل على التقاعد ويبدو ان هذه الرغبة هي لنولتر فقط إذن ولقد تبدل الوضع.!!

ووجه ممثل الفرنسية حديثه لرئيس الجلسة قائلاً أشرتم بغياب الضوابط وشروط قبول الترشيحات، فإذا توسعت عضوية لجنتنا قلت فعاليتها، لذلك، لا أرى فعالية وفائدة إضافية في توسيع عضوية لجنتنا سواء من هذا الجانب أو ذاك، ذلك، لأننا إن وسعنا الترشيحات، فقد نخلق ازدواجية، إنني أمل تفهم ذلك وان كان الترشيح المقترح قد لا يكون يهدف إلى الهدف الذي ننشده في إطار لجنتنا.

(*) كانت هذه الندوات تعقد بين جميع وكالات الأنباء العربية وجميع وكالات الأنباء الأوروبية، بدأت أول ندوة بتونس عام 1976 وكانت آخر ندوة وهي الخامسة بتونس أيضاً في تشرين الثاني (نوفمبر)/ 1989. لقد رفضت الوكالات الأوروبية الاستمرار في حضور مثل هذه الندوات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وتغير موازين القوى في العالم... كانت حجة الوكالات الأوروبية ان مهاماً كثيرة ولدت وعليها إنجازها ومنها تطوير الوكالات الاشتراكية كما ان تغير موازين القوى جعل العالم العربي أقل أهمية مما كان عليه سابقاً.

وتناول الكلام الأمين العام قائلاً ان السيد نولتر الذي تقاعد فعلاً قبل فترة من وكالة الصحافة الألمانية لم يطلب المساهمة في اللجنة بناء على رغبة شخصية، بل عكس هو رأي وكالة الصحافة الألمانية، ودليل ذلك، ان خليفته في المنصب السيد غيرد نوي له علم بهذا الأمر.

بعد ذلك، قال رئيس الجلسة يبدو ان وكالات الأنباء الدولية، بطرحها، لا تقبل ان تساهم وكالة الصحافة الألمانية في أعمال اللجنة وقد بين مندوب الفرنسية وجهة النظر هذه بشكل واضح وما علينا إلا غلق هذا الموضوع والانتقال إلى النقطة الأخيرة.

أوضح ممثل الفرنسية ان ما ذكره لا يتعلق بـ (فيتو) أو اعتراض على ترشيحات، وقال: "لقد أوضحنا وتساءلنا ان كان التوسيع سيتيح قبول ترشيحات جديدة، فانه سيؤدي إلى جعل اللجنة تعمل في مجال عمل جمعيات أخرى ذلك، لان الوكالات التي ستقدم طلباتها للانضمام إلى لجنتنا هي ذاتها أعضاء في الندوة العربية الأوروبية لمديري وكالات الأنباء... إننا لا نرفض، بل نطرح تساؤلاً وعلى هذه اللجنة، ان ارتأت، اخذ مهلة جديدة للتفكير في هذه المسألة".

8 - 2 - 6 - الاجتماع السادس للجنة

انعقد الاجتماع السادس يوم 20/ آذار (مارس)/ 1996 بمقر وكالة الاسوشيتيد بريس في لندن، حيث بحثت فيه الكثير من المواضيع المتعلقة بالجانبين[133].

أثار الجانب العربي، مرة أخرى، موضوع قيام الوكالات الدولية بنشر بعض الأخبار غير الصادقة عن الدول العربية ونسب ذلك إلى (مصادر غير مسماة) أو (جهات عليمة). ورأى ان مثل هذه التحليلات التي تنشر، لا يمكن تصحيحها مباشرة لان وقتها فات، إلى جانب كونها إضافات من المرسلين تدخل في صلب الأخبار لتشويه مضمونها وسمعة البلد الذي يتحدث عنه الخبر.

أثار أحد ممثلي الوكالات الدولية إلى ان طريقة العمل تختلف بين الدول... مثال ذلك، يستطيع المراسل في لندن الاتصال بأي كان لمعرفة مصادر الأخبار أو معلومات إضافية عنها فيما، لا تتوفر هذه الإمكانية في مكان آخر، وهذا الأمر يجعل مراسل الوكالة الدولية يعطي تفسيرات أو يعتمد على مصادر أخرى غير المصادر الرسمية. بالإضافة لذلك، فأن أخبار الوكالات الدولية والقصص الاخبارية التي تبعث بها تذهب إلى أماكن مختلفة والى أكثر من دولة، لذا فهي متنوعة وفيها الكثير من وجهات النظر وهذا أمر طبيعي للوكالة الدولية.

ثم انتقل الجميع للحديث عن مشاريع التدريب فلخص الجانب العربي رأيه قائلاً انه من الضروري التوضيح ان مطالبة الوكالات العربية بالتدريب لا تعني خلق كفاءات صحفية من العدم، ان هذه المطالبة - التي أصبحت مستمرة - من الوكالات العربية تعني بالنسبة لنا "تبادل الخبرات" أكثر مما هي عملية تدريب، فليس من المعقول

مثلاً ان يتم خلق صحافي في دورة تدريبية تستمر ثلاثة أسابيع تقيمها الوكالة الدولية مثلاً. . ان الأمر يحتاج إلى وجود قدرات سابقة واستعداد للعمل في هذا المضمار، وان الأشخاص الذين نبعث بهم للتدريب أو، بالأصح، لتبادل الخبرة، لديهم كفاءات ورغبتنا هي تنمية هذه الكفاءة كون الوكالات الدولية أكبر عمراً وبالتالي أكثر خبرة.

بعد ذلك، تناول الحديث عمليات التدريب العشوائية التي تقوم بها بعض الوكالات الأوروبية أو التابعة فتأخذ مبالغ من مؤسسات دولية على حساب العرب وأشار إلى الدورات المقامة في هذا المجال وقال إنها دورات سياحية أكثر منها تدريبية وأورد أمثلة عن منح الاتحاد الأوروبي مبالغ لوكالات لا علاقة لها، لتدريب العاملين بوكالات الأنباء العربية.

انتقل الحديث عن موضوع رأي الوكالات الدولية بالأخبار العربية فقال مندوب الوكالة الفرنسية ان هناك نقاطاً عديدة يود إيرادها وهي:

- إن أخبار الوكالات العربية غير مكتملة العناصر حتى "الوقت والتاريخ" في بعضها غير موجودين.
- الموضوع المهم في الخبر غير موجود في مقدمته، والنقطة المهمة فيه تدفن عادة في التفصيلات وهذا ما يجعل الأمر غير سهل عند التعامل مع مثل هذه الأخبار.
- غالباً ما تكون أخبار وكالات الأنباء العربية تبدو وكأنها (ملء استمارة طلب سمة دخول)، مثال ذلك، عند وصول شخصية مهمة للبلد يبدأ

الخبر بـ 400 كلمة حول الاستقبال فيما لا يذكر في الخبر سبب الزيارة وهذا ما يدفع الوكالات الدولية إلى التوجه لمصادر أخرى لمعرفة ذلك.

- موضوع دقة الخبر.. في بعض الأحيان، ينقص هذا الأمر الأخبار العربية، لذلك، ترانا نحتاج، في بعض الأحيان، معرفة عما إذا كان "خبر ما" هو رد فعل أو سياسة دولة تجاه حدث مهم أم لا فلا نجد تفسيراً لذلك حيث تبدو الأمور غير واضحة، وهذا ما يجبر وكالاتنا تفسير الأمور كما تراها هي.
- بعض الوكالات العربية بطيئة جداً، وفي بعض الأحيان، تكون أخبارها منشورة قبلاً بالراديو والتلفزيون.. فيما الوكالات الدولية بحاجة إلى أخبار سريعة قبل إذاعتها من التلفزيون.
- هناك بعض الوكالات تضع للخبر كلمة "يتبع" إلا أنها تبقيه كذلك إلى نهاية نشرتها مما يحير المستلم هل انتهى الخبر؟ أم فيه إضافة؟
- موضوع المصادر.. ان انتقاد الوكالات العربية لاستعمال الوكالات الدولية لمصادر خاصة سببه عدم وجود مصادر في بلدها يمكن التوجه إليها لأخذ المعلومات واستكمال الأخبار(*).

(*) طلبنا من ممثل الوكالة الفرنسية تزويدنا بنسخة من المقترحات مكتوبة بالفرنسية أو بالإنكليزية إلا انه اعتذر عن ذلك قائلاً ان هذه المقترحات واردة ضمن "مذكرة سرية داخلية" للوكالة الفرنسية ولا يمكن اطلاع الغير على مضمونها كتابياً.

أما بالنسبة لوكالة رويتر، ورأيها بأخبار الوكالات العربية، فقد أوردته في رسالة وجهتها للأمانة العامة(**) وجاء فيها:

- إذ كنت تسعى إلى تحسين نشرتك الاخبارية المعدة للزبائن الدوليين ووكالات الأنباء العالمية مثل رويتر واسوشيتيد بريس ووكالة الأنباء الفرنسية قد يساعد إعطاء خلفيات أكثر في القصص الاخبارية وتسمية مصادر أكثر فيها. من الضروري إيراد النصوص الصحيحة للتصريحات من أجل إسناد الأخبار الرئيسة.
- قد يساعد وضع القصة الاخبارية في إطار منظوري من أجل توجيه القارئ إلى ما يرمي إليه الخبر ويعنيه. عندما تعد الوكالات العضوة في الاتحاد نشرات أخبار معدة للقراء المحليين، تعرف تماماً بأنه ليس من الضروري دائماً التحديد الواضح لما يعنيه الخبر.
- في حين ان شعارنا كان دائماً إيراد الأخبار، وليس إعطاء تفسيرات لها، فإننا نسعى، بصورة متزايدة، وبأوضح ما يمكن إلى شرح كنه الأخبار، ولماذا نعتبرها مهمة وما هي التشعبات المحتملة لها.

8 - 3 - أسعار خدمات الوكالات الدولية

يظهر من الأسعار المعطاة في الجدول التالي ان الوكالات الدولية تختلف في تعاملها مع الوكالات العربية، وهذا الاختلاف له الكثير من

(**) كانت وكالة الاسوشيتيد بريس ووكالة الصحافة الألمانية قد أرسلت أراءها مكتوبة إلى الاتحاد.

الأسباب والتشعبات المختلفة ومنها موضوع "مناطق النفوذ" حيث نجد ان اتفاقات الوكالة الفرنسية مثلاً مع وكالات الدول العربية التي كان لفرنسا نفوذ استعماري فيها أما ارخص أو أهم من الاتفاقات الأخرى التي عقدتها مع الوكالات الأخرى ضمن الـ 14 وكالة عربية التي وردتنا أجوبة منها عن الموضوع.

السبب الآخر، ربما، تجاري حيث للوكالة الفرنسية مثلاً اتفاقات مع جميع الوكالات العربية وان المبالغ التي تتسلمها من اتفاقاتها مع (8) وكالات أنباء عربية تبلغ (706,398) دولارات سنوياً عام (1993)، وهذا المبلغ يعد الأكبر بالنسبة للوكالات الأخرى مع الأخذ بنظر الاعتبار، ان الوكالة الفرنسية هي الوحيدة التي لها علاقة مع وكالة الأنباء العراقية -رغم الحصار الدولي- وان اتفاقها مع الوكالة العراقية ينص على ان تدفع الأخيرة ديونها عند زوال الحصار وهذا يعني ان هذه الوكالة مستعدة لبيع "أخبارها" عن طريق الدفع المؤجل لأوقات غير معروفة.

تأتي رويتر بالمرتبة الثانية حيث ان النشرة الاقتصادية المهمة التي تصدرها تجعل الوكالات الصغيرة مضطرة للتعامل معها أما الاسوشيتيد بريس فلها اتفاقات مع بعض وكالات الأنباء العربية وليس كلها.

يظهر الجدول التالي النسب التي تحصل عليها وكالات الأنباء كما ورد في عام 1993.

جدول بأسعار خدمات وكالات الأنباء الدولية
حسب عام 1993

1 - وكالة المغرب العربي للأنباء:

- وكالة الصحافة الفرنسية	67800	دولار سنوياً
- وكالة الاسوشيتيد بريس	38280	دولاراً سنوياً
- وكالة رويتر	21540	دولاراً سنوياً
إضافة	17784	دولاراً سنوياً

2 - وكالة الأنباء اليمنية (سبأ):

- وكالة الصحافة الفرنسية	17300	دولار سنوياً (وزيادة 900 دولار عام 1993 للخدمة الخبرية والمصورة)
- وكالة الاسوشيتيد بريس		(لا اتفاق معها)
- وكالة رويتر	18000	دولار سنوياً (النشرة الإنكليزية)

3 - وكالة السودان للأنباء:

- وكالة الصحافة الفرنسية	24000	دولار سنوياً
- وكالة الاسوشيتيد بريس		(لا اتفاق معها)
- وكالة رويتر	63000	دولار سنوياً

4 - وكالة الجماهيرية للأنباء:

- وكالة الصحافة الفرنسية 36000 دولاراً سنوياً
- وكالة الاسوشيتيد بريس 24000 دولاراً سنوياً
- وكالة رويتر 27000 دولاراً سنوياً

5 - وكالة الأنباء الكويتية:

- وكالة الصحافة الفرنسية 78104 دولاراً سنوياً (أخبار وصور)
- وكالة الاسوشيتيد بريس (لا اتفاق معها)
- وكالة رويتر (تستطيع كونا باتفاقها مع الفرنسية توزيع خدمة الأخيرة على 12 مشترك محلي داخل الكويت)

6 - وكالة الأنباء السعودية:

- وكالة الصحافة الفرنسية 26400 دولاراً سنوياً
- وكالة الاسوشيتيد بريس 76500 دولاراً سنوياً
- وكالة رويتر 16500 دولاراً سنوياً
- وكالة اليونايتد بريس 23800 دولاراً سنوياً

7 - الوكالة الوطنية للإعلام:

- وكالة الصحافة الفرنسية 7630 دولاراً سنوياً
- وكالة الاسوشيتيد بريس 1800 دولاراً سنوياً

- وكالة رويتر 5250 دولاراً سنوياً
- وكالة اليونايتد بريس 1400 دولاراً سنوياً

8 - وكالة أنباء الإمارات:

- وكالة الصحافة الفرنسية 48480 دولاراً سنوياً (عربي وإنكليزي)
- وكالة الاسوشيتيد بريس 24240 دولاراً سنوياً (إنكليزي)
- وكالة رويتر 46555 دولاراً سنوياً (عربي إنكليزي)
- وكالة اليونايتد بريس 24000 دولاراً سنوياً (إنكليزي)

9 - وكالة تونس أفريقيا للأنباء:

وكالة الصحافة الفرنسية

- نشرتها العامة باللغة الفرنسية 70992 دولاراً سنوياً
- نشرتها العامة باللغة العربية 10236 دولاراً سنوياً
- نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية 28800 دولاراً سنوياً

وكالة رويتر

- نشرتها العامة باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية (33728) دولاراً سنوياً.

(الوكالتان تمنعان الوكالة التونسية من توزيع نشراتهما داخل تونس ولا يحق للتونسية بيع خدماتهما).

10 - الوكالة العربية السورية للأنباء:

- وكالة الصحافة الفرنسية
- وكالة الاسوشيتيد بريس 15210 دولاراً سنوياً
- وكالة رويتر

11 - وكالة الأنباء الأردنية:

قالت إنها تتبادل النشرات الاخبارية مع الوكالات الدولية دون أية التزامات مالية من جانبها وإنها تقوم على أساس خدمة مقابل خدمة.

12 - وكالة الأنباء الجزائرية:

قالت ان الوكالات تطالب سنوياً بزيادات عن أسعار خدماتها تفوق 30٪ وان وكالة الأنباء الجزائرية التي تتعامل تجارياً مع كل من رويتر (نشرة عامة بالعربية والفرنسية)، الاسوشيتيد بريس (نشرة عامة بالفرنسي) ووكالة الصحافة الفرنسية (نشرة عامة بالفرنسي ونشرة اقتصادية بالفرنسي) تواجه مشاكل عديدة ناجمة عن الطلبات في زيادة أسعار الخدمات التي تقدمها الوكالات المذكورة. وطالبت الوكالة بضرورة قيام لجنة المتابعة للحوار بإيجاد حل يرضي الطرفين.

13 - وكالة الأنباء القطرية:

قالت انه لم يتم زيادة أي اشتراكات مع وكالات الأنباء الدولية خلال

الفترة الماضية وأملت الوكالة ان يتم خفض الأسعار علماً بأن الخدمات التي تستلمها الوكالة القطرية هي الاخبارية والمصورة فقط.

14 - وكالة الأنباء العراقية:

أشارت الوكالة أنها لا تدفع أية أجور اشتراك لأية وكالة دولية وأنها "لا تتسلم سوى نشرة وكالة الصحافة الفرنسية" وقد تم الاتفاق معها على تأجيل دفع الديون لحين زوال الحظر الدولي.

8 - 4 - معطيات قبول الأخبار العربية بوكالات الأنباء الدولية

بذلت وكالات الأنباء العربية جهوداً كبيرة، منذ عشر سنوات تقريباً، لتحسين أخبارها وملاءمتها للذوق الأوروبي بهدف توسيع نشرها وقبول استعمالها من وكالات الأنباء الدولية.

لقد استغرق أمر معرفة ذوق وكالات الأنباء الدولية وما ترغبه من أخبار ما يقارب الخمس سنوات ولم تكتف الوكالات العربية الطلب من الوكالات الدولية الثلاث بل تجاوزتها إلى وكالة الصحافة الألمانية التي لها أيضاً امتدادات واسعة في الدول العربية.

بعد ان حصلنا على أراء وكالات أنباء رويتر والاسوشيتيد بريس والصحافة الألمانية مكتوبة، وسمعنا رأي الوكالة الفرنسية التي رفضت، كما قلنا سابقاً، تزويدنا برأيها مكتوباً، عمدنا إلى استخراج القواسم المشتركة لآراء الوكالات الأربع وما هي المعطيات التي تراها

مناسبة لقبول الأخبار العربية في نشراتها. . . الوصايا الـ (14) التي خرجنا بها هي:

- في الأخبار ذات الجودة العالية، يجب ان لا تبقى أية أسئلة بدون إجابة ومن الضروري دوماً توضيح خلفية الخبر حتى يستطيع المستهلك ان يفهم الموضوع ويضعه في مكانه السليم وان تكون الأخبار مكتملة العناصر بشكل تام.

- من الضروري في حال وجود موضوع فيه مواقف متناقضة، ان يتضمن الخبر جميع هذه المواقف، وسماع حجج الجانب الآخر، لأنه لا يمكن تحقيق المصداقية إلا عن طريق التوازن.

- إن أهم عنصر في الخبر الجيد، هي الحقائق والمهم منها -أي من هذه الحقائق- ان تكون في مقدمة الخبر، فغالباً ما تحدد الجملة الأولى المصاغة بشكل جذاب والمتضمنة للعنصر المهم في الخبر ما إذا كان الخبر نفسه صالحاً للاستعمال أم لا.

- إلى جانب الاهتمام بمضمون وشكل الخبر، يجب ان يكون بمقدور محرر الأخبار الخبير ان يقيّم قدرة المتلقي على استيعاب الخبر ومدى احتياجه له وذلك حتى لا تكون كتابته بعيدة عن اهتمامات القارئ.

- الاهتمام بدقة الخبر ذلك لان الخبر غير الدقيق، لا يمكن الفهم منه مثلاً ان كان هو رد فعل على حدث ما أم هو سياسة دولة تجاه حدث مهم.

- في حال اقتباس جزء من التصريح ضمن خبر، فالمفروض وضع الاقتباس داخل قوسين وعدم تحويل الأوصاف أو إعادة كتابة الجمل المقتبسة.

- عندما يتعامل المحرر مع افتتاحيات الصحف، عليه مراعاة استخدام طريقة الاقتباس المباشر، بدلاً من إعداد صياغة جديدة للافتتاحات أو الاقتباس الجزئي منها.

- عندما تقوم وكالات الأنباء العربية بتوزيع نشراتها الأخبار باللغة الإنكليزية، من المفيد، وبقدر الإمكان، نشر الترجمة الحرفية الكاملة والمباشرة للخبر، بدلاً من إيراد موجز مختصر، أو غير كامل له، الأمر الذي قد يسبب حدوث سوء فهم لمضمون الخبر.

- على محرري الوكالات العربية استخدام تفاصيل للسيرة الشخصية للأشخاص الوارد ذكرهم في البلاغات وأخبار التعيينات الرئيسة كما في أخبار الوفيات وذكر الأعمار أيضاً.

- على الوكالات عزو الأخبار إلى أسماء المصادر أو إلى وصف نوع المصادر الذي يعزى الهم الخبر، ويجب، حيثما أمكن، ان تذكر هذه المصادر الجوانب المختلفة للقصة الاخبارية.

- السرعة مهمة جداً ولكن دون الإضرار بالدقة.

- من المفيد جداً التحقق مرتين من الأرقام الواردة في بنود الأخبار.

- من الضروري ان لا يتم التركيز فقط على المواضيع السياسية، بل، نشر تقارير اخبارية عن مواضيع خفيفة تثير اهتمام القارئ وتتعلق بأخبار الناس.

- من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار ان مهمة الوكالة إيراد الأخبار وليس إعطاء تفسيرات لها.

8 - 5 - مصالح الوكالات الدولية:

قد يعتقد البعض ان وكالات الأنباء الدولية يمكن ان تقدم خدمات أو مصلحة للدول العربية من خلال وجود مراسلين أو مكاتب لها في المنطقة ولكن الحقيقة، ان المصلحة الأولى من ذلك، هي للوكالات ذاتها، كونها شركات تود تحقيق الربح من خلال بيع سلعة (الخبر) أو (الصورة) أو البرنامج التلفزيوني.

وان كانت بعض تلك الوكالات لا تشير إلى موضوع تحقيق الأرباح في دساتيرها وأنظمتها، فإن الوسائل الإعلامية المؤسسة للوكالة هي التي تحقق الربح، وخير مثال على ذلك الاسوشيتيد بريس التي تقول إنها مؤسسة غير ربحية ومعظم أصحابها هم من الدور الصحفية الكبرى، فأن هذه الأخيرة -أي الدور الصحفية- هي التي تحقق الأرباح وجزء منها من خلال نشر أخبار الوكالة وتقاريرها وصورها.

وما عدا ما ذكرناه من ان بعض الوكالات الدولية، كالفرنسية مثلاً، والتي تساهم الدولة الفرنسية بأكثر من نصف موازنتها، بشكل أو بآخر،

لها بعض المكاتب الخاسرة في الدول العربية وان سبب الإبقاء عليها هو إبقاء النفوذ الفرنسي والحفاظ عليه وعلى التيار الفرانكوفوني الجديد الذي أصبحت الوكالة الفرنسية إحدى أدواته الرئيسة.

ولا بد من الاعتراف ان الوكالات الدولية لا تملك الكثير من المراسلين والمكاتب في الدول العربية، لان السوق غير مربحة كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا مثلاً، لذلك، لجأت إلى تأسيس مراكز إقليمية في نيقوسيا، بيروت، البحرين والقاهرة لتبعث، من هناك، بمراسلين عندما تكون هناك بعض الأحداث الساخنة أو تقوم بتعيين مراسلين محليين لها في بعض المناطق التي تتوقع حصول أحداث فيها وهؤلاء تكون أجورهم أقل بكثير من المراسل الآتي من بلد مركز الوكالة.

تمتلك الوكالات الدولية التي لها نشرات باللغة العربية (رويتر والفرنسية) علاقات أقوى مع وكالات الأنباء العربية ولكنها، في ذات الوقت، لا تمتلك الأخيرة أي تأثير على نوعية الأخبار أو شكلها أو مضمونها، هذا، مع العلم، ان هناك وكالات أنباء أخرى لها نشرات باللغة العربية ومنها وكالة الصحافة الألمانية، وكالة ايتار-تاس ووكالة ايفي الأسبانية ولكنها لا تتمتع بالموقع الذي تتمتع به الوكالتان الدوليتان.

إلى جانب بيع نشرات الأخبار إلى الوكالات العربية، تقوم وكالة الصحافة الفرنسية (وكانت سابقاً بواسطة شركة فرعية أسستها اسمها بوليكوم) بعقد اتفاقات مع العديد من وكالات الأنباء العربية لنقل

أخبارها وبثها بواسطة الأقمار الصناعية وهذا التوجه أعطى للوكالة الفرنسية مورداً جديداً للربح ولتثبيت الأقدام في بعض الدول العربية.

لا شك ان وكالات الأنباء الدولية لم تكن مسرورة بتأسيس الوكالات الوطنية في دول العالم الثالث، لذلك، لأنه، ورغم الفارق في التجربة والكفاءة، فأن الوكالات الوطنية، على صغرها، تنافس الوكالات الدولية في بعض أعمالها وخير مثال على ذلك، نذكر انه أثناء ما كانت اجتماعات اللجنة الدائمة للإعلام العربي ومجلس وزراء الإعلام العرب تعقد بتونس في الثمانينيات قدم مندوب (جيبوتي) مذكرة إلى المجلس طالباً المساعدة العربية لتأسيس وكالة أنباء في جيبوتي فاتخذ وزراء الإعلام قراراً بالموافقة وطلب من اتحاد وكالات الأنباء العربية تنفيذ ذلك وتقديم تقرير بالخطوات التي يفترض اتخاذها لتحقيق الأمر.

خلال عام واحد حاول الأمين العام للاتحاد العربي زيارة جيبوتي وحاول إجراء اتصالات بالجهات المعنية للبدء بتنفيذ القرار إلا انه افيد، "انه صرف النظر عن تنفيذ المشروع لان جيبوتي بلد صغير ويستعمل اللغة الفرنسية ومكتب الوكالة الفرنسية هناك يكفي لتغطية البلد". طبعاً، اتخذ هذا الموقف، بعد الضغوط التي مارستها الوكالة الفرنسية على السلطات هناك.

على صعيد آخر، لا يمكن القول ان نشرات الوكالات الدولية غير مفيدة لأجهزة الإعلام العربية، فهذه تستفيد كثيراً من الأخبار والمعلومات التي توردها وليس باستطاعتها الانتشار في كافة أنحاء العالم كما تنتشر

الوكالات الدولية إلى جانب الكم الهائل من الخبرة والتجربة، ولكن رغم كل ذلك، فإن هناك الكثير من الأخبار والمعلومات التي تنشرها تكتب بذهنية أوروبية وبنفس مختلف مما يجعل المرء يفكر، ألف مرة، قبل نشر الخبر أو اقتباس النص.

إن فكرة السمسرة واضحة في عمل وكالات الأنباء الدولية، فهناك سمسرة اخبارية مباشرة حيث تصرح الوكالات الدولية أنها تبيع الأخبار وتشتريها، بأشكال وطرق مختلفة، وهناك السمسرة غير المباشرة، التي تمثلها وكالات أخرى حيث تشتري الأخبار وتزود صحفها بها والأخيرة هي التي تحقق الأرباح.

* * *

Notes and References: المراجع والهوامش:

(1) Ullrich, Werner. Die Presse von ihrem Entstehen bis zum Beginn des Imperialismus, Leipzig 1970, S. 16.

اولريش، فيرنر: الصحافة منذ نشأتها حتى بداية الإمبريالية، لايبزك 1970، ص 16 (بالألمانية).

(2) Ullrich, W., Ebenda, Leipzig 1970, S. 17.

اولريش، المصدر ذاته ص 17.

(3) Ullrich, W., Ebenda, Leipzig 1970, S. 17.

اولريش، المصدر ذاته ص 17.

(4) Vieweg, Klaus, Presse des nichtsozialistischen Auslands (Kontrollinstitution der Monopole), Leipzig 1971, S. 19

فيفيك، كلاوس: صحافة الدول غير الاشتراكية (مؤسسات الرقابة) لايبزك 1971، ص 19 (بالألمانية).

(5) Ebenda, Leipzig 1971, S. 20. المصدر ذاته، لايبزك، ص 20.

(6) Der Konzentrationsprozess im imperialistischen Pressewesen, Leipzig 1971, S. 27.

مجموعة من المؤلفين: عملية التركيز في الصحافة الإمبريالية، لايبزك 1971، ص 27 (بالألمانية).

(7) Vieweg, K., Ebenda, S. 20. فيفيك، المصدر ذاته، ص 20.

(8) Rings, J., Amerikanische Nachrichtenagenturen, Frankfurt (Main), 1937, S.24.

رينغز، جي: وكالات الأنباء الأمريكية، فرانكفورت (ماين) 1937، ص 24 (بالألمانية).

(9) Editor and Publisher, 21.3.1964, P. 55

المحرر والناشر، تاريخ 21/ 3/ 1964، ص 55 (إنكليزي)

(10) Ebenda, المصدر ذاته.

(11) Rings, J., Ebenda S. 34. رينغز، المصدر ذاته، ص 34.

(12) Editor and Publisher, 21.3.1964, P. 56.

المحرر والناشر، المصدر ذاته، ص 56.

(13) يمكن الاطلاع على هذا الموضوع بشكل مفصل في الفصل المخصص للاسوشيتيد بريس في هذا الكتاب حيث احتوى على معلومات عن الوكالة حتى أعوام التسعينات.

(14) Editor and Publisher, 6.4.1963, P. 12. المحرر والناشر، 6/ 4/ 1963.

(15) Der Journalist, Nr. 6/1958, S. 32.

مجلة الصحافي، رقم 6/ 1958، ص 32 (بالألمانية).

(16) Morris, J.A., Deadline every minute, Doubleday and Company, New York, 1957, P.20-24.

عنوان كل دقيقة، دوبلداي وشركاه، نيويورك 1957، ص 20-24 (بالإنكليزية).

(17) Vieweg, K., Ebenda, Leipzig, 1970, S. 16.

فيفيك، المصدر ذاته، ص 16 (بالألمانية).

(18) Ebenda, S. 41 المصدر ذاته، ص 41

(19) Ebenda, S. 44 المصدر ذاته، ص 44

(20) Editor and Publisher, 23.6.1962, P. 50

المحرر والناشر، 23/ 6/ 1962، ص 50

(21) صدر الكراس عام 1971

(22) حرب البوير: دارت بين إنكلترا والمنحدرين من أصول الهولنديين المستعمرين في جنوب أفريقيا.

(23) Ullrich, W., Ebenda, S. 44 اولريش، المصدر ذاته، ص 44 وما يتبعها

(24) Vgl. Brinkmann, K.H., Die Entstehung und Entwicklung der franzosischen Nachkriegspresse unter besonderer Ber ücksichtigung der Pariser politischen Tageszeitungen, Inaugural Dessertation an der FU Berlin, FU Berlin 1956.

مقارنة برنكمان، نشوء وتطور الصحافة الفرنسية ما بعد الحرب، أطروحة دكتوراه الجامعة الحرة برلين 1956 (بالألمانية).

(25) Ullrich, W., Ebenda, S. 46. — اولريش، المصدر ذاته، ص 46

(26) Brinkmann, K.H., Ebenda — برنكمان، المصدر ذاته

(27) "Zv + Zv" Bad Godesberg, 12/1957, S. 56 ff

(28) أعطيت الوكالة وضعاً خاصاً كجسم عام 1944

(29) IPI - International Press Institute — معهد الصحافة الدولي

(30) Righter, R., Whose News?, London, Andr é Deutsch. 1978, P. 64

(31) IPI Report, June 1978, P. 10

تقرير معهد الصحافة الدولي، 1978، ص 10 (بالإنكليزي)

(32) Swinton, S., Ap report 1979

(33) Righter, R., P. 65

(34) أخذت الإحصاءات من المنشورات المختلفة التي تصدرها وكالات الأنباء الدولية عن نشاطاتها وكذلك من مجموعة مجلات Editor and Publisher

(35) UNESCO- International Commission for the studay of Communication Problems: Working paper 13 and 15, Monographs (I and II)

اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات - اليونسكو: ورقة عمل 13 و 15 (بالإنكليزي)

(36) Ebenda (Ibid) — المصدر ذاته

(37) Schwarzlose, Richard, The Amer Wire Services: A Study of their Development as Social Institutions', Ph.D Thesis, University of Illinois. 1965.

شغارتسلوزه، ريتشارد، وكالات الأنباء الأمريكية، دراسة حول تطورها كمؤسسات اجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الينويز، 1965 (بالإنكليزي)

(38) UNESCO- Working paper 15 Study (3), P. 153

اليونسكو - ورقة عمل (15) دراسة (3)، ص 153

(39) Ibid

المصدر ذاته

(40) Elliot, P. and Golding, P. "The News Media and Foreign Affairs", London, Macmillan, 1973, P. 53

وسائل الأخبار والعلاقات الخارجية، لندن، ماكميلان، 1973، ص 53 (بالإنكليزي)

(41) UNESCO, Ibid, Working paper (13) Study (1), P. 5

اليونسكو، ورقة عمل (13)، دراسة (1)، ص 5

(42) UNESCO- Working paper (15) Study (3)

(43) Ibid

(44) AP Annual Report 1980

التقرير السنوي للاسوشيتيد بريس 1980

(45) Ibid

المصدر ذاته

(46) UNESCO - May voices, one World- Report of the International Commission for the Study of Communication Problems 1977-1978.

اليونسكو - أصوات عدة، عالم واحد: تقرير اللجنة الدول لدراسة مشاكل الاتصالات، باريس 1977 - 1978 (بالإنكليزي)

(47) Woolacott, Martin, "Where No News is Bad News", The Guardian 27 August 1975.

(48) 48- UNESCO- Ibid

(49) 49- Ayar, Farid, Arab News Agencies, UNESCO, Paris, Sept 1980.

ايار، فريد: وكالات الأنباء العربية، اليونسكو، باريس، 1980 (عربي - فرنسي)

(50) Ayar, Farid, Studies on Information and Psychological Warfair, Liberty Press, 1979 P. 43 - 59. (عربي)

ايار، فريد: دراسات في الإعلام والحرب النفسية، دار الحرية 1979، ص 43 - 59

(51) Report - Deutsche Presse Agentur, Hamburg 1987.

تقرير - وكالة الصحافة الألمانية، هامبورغ 1987

(52) Cooper, Kent: Barriers Down, New York, Farrar and Rinhart, 1942, P.

(53) تأسس (Non-Aligned News Agencies - Pool) مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز المجمع عام 1976 في المؤتمر الأول لوكالات أنباء دول عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي بحضور مندوبين من 59 بلداً وعلى رأسهم وزراء إعلام الدول المعنية ووكالات الأنباء وسبعة مراقبين، وقالت السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند في المؤتمر، ان دول عدم الانحياز، بالرغم من الفروقات فيما بينها، تتقاسم تاريخاً مشتركاً وحاضراً مشتركاً ومستقبلاً مشتركاً. ان المجمع ليس وكالة أنباء تتخطى الحدود القومية وإنما بمثابة نسق من التعاون المهني والتنسيق بين وكالات أنباء دول عدم الانحياز حيث تتمتع كافة الوكالات المساهمة بحقوق وفرص متساوية، ومنذ تأسيسه وحتى 31 كانون الأول (ديسمبر) عام 1981 ارتفع عدد المساهمين فيه إلى 83 وكالة أنباء.

(54) Action by National Information System (ASIN)

هذه المنظمة التي دعيت بـ (اسين) تأسست في أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات بهدف توزيع أخبار وكالات أنباء أمريكا اللاتينية إلى خارج هذه المجموعة، ويبدو من خلال الشبكة التي استعملتها، لفترة قصيرة جداً، ان وكالة الانتر بريس سيرفيس التي لها مقر في روما كانت هي وراء تأسيس هذه المنظمة Inter Press Service

حيث ظهر ان أخبار أمريكا اللاتينية وبواسطة اسين تبث على شبكة الانتر بريس سيرفيس.

والمعروف، ان وكالة الانتر بريس هذه، هي من الوكالات الخاصة أسسها شخص إيطالي يدعى الدكتور روبرتو سافيو وزميل له يدعى جيبوفاني سبيناللي حيث قاما بعقد اتفاقات مع وكالات أنباء دول العالم الثالث لتوزيع أخبارها إلى أمريكا اللاتينية، كان جل من يعمل في هذه الوكالة، قبل إشهار إفلاسها من اللاجئين السياسيين، من أمريكا اللاتينية. لم يعد لمنظمة اسين أي وجود منذ الثمانينيات، كما ان الانتر بريس لم يعد لها وجود كوكالة أنباء، منذ حوالي سبع سنوات.

(55) Federation of Arab News Agencies (FANA)

اتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا)

تأسس اتحاد وكالات الأنباء العربية عام 1975 وبدأ أعماله من بيروت مطلع ذلك العام. أعضاء الاتحاد حالياً (18) وكالة أنباء من مجموع (19) وكالة موجودة في الدول العربية يعقد اجتماعات سنوية للجمعية العمومية كما يعقد اجتماعات نصف سنوية لهيئة الأمانة العامة. نشاطاته: إقامة دورات تدريبية للعاملين في وكالات الأنباء العربية في التخصصات المختلفة، بالإضافة لحلقات دراسية وندوات تدريبية واجتماعات مع المجموعات الأخرى من وكالات الأنباء الموجودة في المناطق الجغرافية الأخرى لإيجاد سبل تقوية العلاقات معها وتسهيل تبادل الأخبار بين طرفي مجموعات الوكالات.

(56) European Alliance of Press Agencies الاتحاد الأوروبي لوكالات الأنباء

(57) Ivacic, Pero: The Flow of News: Tanjug, the Pool, and the National Agencies, Journal of Communication, Autumn, Vol 28, No. 4, P. 160

ايفاجيج، بيرو: تدفق الأنباء، تانيوغ، المجمع ووكالات الأنباء الوطنية، مجلة الاتصالات، مجلد 28، عدد 4، ص 160 (بالإنكليزي).

(58) Ibid, المصدر ذاته

(59) Galtung, John and Ruge, Marie: "The Structure of Foreign News", Journal of Peace Research 1965, No. 1, 64-90,

غالتون، جون وروج ماري: بناء الأخبار الخارجية، مجلة البحوث السلمية 1965، عدد (1)، ص 64-90، (إنكليزي)

(60) Salamor, Barbara A: "Reporting of External Behaviours in the World's Press: Paper Presented at Annual Meeting of the International Studies Association 1975, Washington D.C. 19-22

سالأمور، بربرا، تقرير حول السلوك الخارجي في صحافة العالم، ورقة مقدمة للاجتماع العادي لمؤسسة الدراسات الدولية 1975 واشنطن العاصمة / 19-22 (إنكليزي)

(61) Sparks, Vernon M.: "The Flow of News Between Canada and The United States", Gazette, Vol. 55, No. 2, P. 263

سباركس، فيرنون: تدفق الأنباء بين كندا والولايات المتحدة، غازيت، مجلد 55، عدد 2، 1978 ص 263 (بالإنكليزية)

(62) UNESCO, Ibid Working paper (15), Study (13) P. 154

(63) كانت معها اليونايتد بريس قبل إفلاسها في الثمانينيات وكان للأخيرة سوق كبيرة وواسعة في الولايات المتحدة. (انظر الفصل المقارن حول وكالتي الاسوشيتيد بريس واليونايتد بريس في هذا الكتاب)

(64) Mac Neil, Robert, "The News on TV and How it is Unmade" Harpers Magazine, Vol. 237, Oct. 1968.

ماك نيل، روبرت: "الأخبار في التلفزيون وكيف تضع"، مجلة هاربرز، المجلد 237، أكتوبر 1968.

(65) Kleisch, R.: "A Vanishing Species: The American Newsman Abroad" US Overseas Press Club Directory 1975, P.

كلايش، آر.، "الصنف المنتهي - الصحفي الأمريكي في الخارج" قاموس النادي الصحافي الأمريكي لما وراء البحار 1975 (إنكليزي)

(66) تم تخصيص فصل خاص للحديث عن الوكالات التكميلية، مهماتها أعمالها وأشكالها في هذا الكتاب.

(67) UK Press Gazette: 11 June 1979

الجريدة البريطانية للصحافة 11/ حزيران-يونيو/ 1979 (إنكليزي)

(68) Lennart, Olsson and Lundquist 1971

(69) UNESCO, Ibid, Working paper (15) Monograph III P. 35

اليونسكو، المصدر ذاته، ورقة عمل (15) مونوغراف الثالث ص 35 (بالإنكليزية)

(70) UNESCO, Ibid Working paper (15) Study (3) P. 136

(71) Ayar, Ibid, P. 47 — ايار، المصدر ذاته، ص 47

(72) CC (Coordination Committee), Non-Aligned News Agencies Pool, Beirut 1982, P.17

(73) إن كافة المعلومات الواردة في هذا الفصل، مأخوذة من عشرات الكراسات والكتيبات، ومعظمها دعائية، تصدرها وكالة الصحافة الفرنسية وبعدة لغات. لم يكن ممكناً، رغم محاولات المؤلف، الحصول على تفصيلات حول أعمال الوكالة، كما أنها لم تشأ الإجابة على استفسارات المؤلف بشأن الكثير من الأرقام والإحصاءات المتعلقة بعملها حتى تاريخه. في أحاديث خاصة استطاع المؤلف معرفة بعض الحقائق، دون غيرها، وقد أوردها في سياق هذا الفصل كما أورد بعض الأمور التي أماط اللثام عنها السيد هنري بيجا المدير العام السابق للوكالة ودونها في كتاب أصدره حول اللانظام الإعلامي الدولي الجديد في أعوام الثمانينيات.

(74) في ذلك الوقت رئيساً للقسم القانوني والفني الخاص بالإعلام Fernard Terrou كان في مكتب الأمانة العامة لوزارة الإعلام الفرنسية.

(75) حديث خاص للمؤلف

(76) أيضاً.

(77) - بيجا، هنري: اللانظام الدولي الجديد، باريس، 1984

(78) - تعود الأرقام إلى عام 1980. لم يستطع المؤلف الحصول على أرقام بعد هذا التاريخ.

(79) - كراس حول التطورات الفنية بوكالة الصحافة الفرنسية.

(80) - هوتن، مارك، كراس وكالة الصحافة الفرنسية Paris، 1987.

(81) - هوتن، مارك، المصدر ذاته.

(82) - يوجد نصان لاسم الشركة: رويتر ورويترز.

يستعمل النص "رويترز" حصرياً كعنوان الشركة. انه النص المستعمل في العلامة المسجلة للشركة. لكافة الأغراض الأخرى تستعمل كلمة "رويتر" للدلالة على الملكية كما تستعمل، (ما لم تكن تشير Reuter's أو Reuters's أو Reuters' كصفة، ولا تستعمل مطلقاً بهذه الكلمات إلي جوليوس رويتر).

(83) تم الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا الفصل من الكتب والنشرات والكتيبات، وهي -

جميعها قيّمة حول وكالة رويتر وتطورها وكيفية قيامها بأعمالها كوكالة أنباء، لم تستح وكالة رويتر من الإشارة في العديد من وثائقها إلى إنها كانت في وقت من الأوقات تابعة لبريطانيا العظمى ومؤيدة لسياساتها إلا أنها توقفت عن ذلك في وقت لاحق. . . ان هذا الاعتراف يجعل المرء ينظر إلى هذه الوكالة نظرة احترام وتقدير لأنها تقول الحق ولا تستحي من ماضيها.

(84) أسس رايموند فيما بعد صحيفة "نيويورك تايمز".

(85) لا يوجد لدى وكالة الاسوشيتيد بريس كتاب موثق عن تاريخها ولكن هناك تقارير ومقالات كتبها عدد من الصحفيين الذين عملوا في الوكالة منذ سنوات عديدة يتحدثون فيها عن خبراتهم وإعجابهم بمؤسستهم. وأخص بالذكر منهم السيد بيتر ارنيت الذي سطع نجمه أثناء حرب الخليج الثانية حيث غطى الهجوم الأمريكي على القوات العراقية التي كانت تحتل الكويت في أعوام التسعين من القرن الماضي.

(86) ارنيت، بيتر، مقالة حول الاسوشيتيد بريس، مطبوع داخلي. (انتقل ارنيت إلى العمل في الـ CNN) عام 1980.

(87) ارنيت، بيتر، المصدر ذاته.

(88) كلايبول، ستيفن، مقابلة مع المؤلف، لندن 1995.

(89) بيلكايند، مايرون مدير عام مكتب الاسوشيتيد بريس في لندن، مناقشة في مركز الوكالة، 1995.

(90) بيلكايند، مايرون، المصدر ذاته.

(91) تستند هذه الأرقام حول خدمات وكالات الأنباء البرقية على ما أوردته مجلات Fortune, Broadcasting and Editor and Publisher

(92) Editor and Publisher: "Wire Services Guild Strikes UPI", March 23, 1974, P. 9-10

(93) Roderick Beaton: "UPI's Future in Hands of Advisory Board", Editor and Publisher, April 20, 1974, P. 26

بيتون رودريك: "اليونايتد بريس في أيدي مجلس المستشارين" مجلة المحرر والناشر، 20 أبريل 1974، ص 26

(94) Consoli, John, "AP Members Hit with 9.5% Special Rate Assessment", Editor and Publisher, November 6, 1982, P. 9

كونسولي، جون: "أعضاء الاسوشيتيد بريس يواجهون تقييماً خاصاً بنسبة 5,9٪" مجلة المحرر والناشر 6 نوفمبر 1982، ص 9

(95) Ibid

(96) "Turnaround for UPI Seen If News Trends Continue", Editor and Publisher, April 17, 1982, P. 9

"تغيير التوجه أصبح متوقعاً لوكالة اليونايتد بريس إذا استمرت الميول الجديدة"، مقالة منشورة في مجلة المحرر والناشر 17 أبريل 1982، ص 9

(97) Consoli, John: "Why Not Give the New UPI Owners a Chance? "Editor and Publisher, August 9, 1986, P. 44

كونسولي، جون: "لماذا لا نعطي أصحاب اليونايتد بريس فرصة أخرى؟"، المحرر والناشر 9 أغسطس - آب / 1986 ص 44

(98) Consoli, John: "It's Up to the Union", Editor and Publisher, September1, 1984, P.7

كونسولي، جون: "الاتحاد مسؤول"، المحرر والناشر، 1 سبتمبر 1984 ص 7

(99) Roales, Judith: "Says UPI's Strategy Won't Win Back Subscribers" Editor and Publisher, December 10, 1988 P. 5

جوديث روالس: "لن تسترجع استراتيجية اليونايتد بريس انترناشنال المشتركين الذين خسرتم"، المحرر والناشر 10 ديسمبر 1988 ص 5 (إنكليزي)

(100) Morton, John: "UPI's New Strategy" Washington Journalism Review, Jan., Feb.,1989, P. 10

مورتون، جون: "الاستراتيجية الجديدة لليونايتد بريس انترناشنال"، المجلة الدورية "واشنطن جورناليزم"، ص 10 (بالإنكليزية)

(101) Rosten, Leo, C., "The Washington Correspondents, New York": Harcourt, Brace, 1937, P. 344

روستن، ليو، سي، :"مراسلو الأنباء في واشنطن، نيويورك"، هاركور، بريس 1937، ص 344 (بالإنكليزي)

(102) Johnston, John, Slawski, Edward J., and Bowman, William W.,: "The News People: A Sociological Portrait of American Journalists and Their Work", University of Illinois Press, 1976, P. 224

جونستون جون وسلافسكي ادوار وباومان وليم دبليو: "رجال الأنباء - صورة اجتماعية للصحفيين الأميركيين وعملهم". اوربانا، مطبعة جامعة الينويز، 1976، ص 224.

(103) "UPI: A News Seller Tries to Sell Itself", Business Week, February 18, 1980, P.70

اليونايتد بريس: "بائعة أخبار تحاول بيع نفسها"، مجلة بزنس ويك 28 فبراير 1980، ص 70

(104) Brenna, Tony: "Tatarian Gives UPI Aims on Reporting" Editor and Publisher, November 20, 1965, P. 13

برينا، طوني: "تاتاريان يحدد أهداف اليونايتد بريس عند إعداد نشرات الأخبار" مجلة المحرر والناشر، 20 نوفمبر 1965، ص 13

(105) "UPI Costs Rise to $ 57 Million", Editor and Publisher, April 22, 1972, P. 18

(106) Radolf, Andrew, "McCrohon Maps Out Editorial Strategy for UPI", Editor and Publisher, December 17, 1983, P. 12

رادولف، اندرو: "ماك كروهن يرسم سياسية تحرير اليونايتد بريس"، مجلة المحرر والناشر، 17 ديسمبر 1983، ص 12

(107) Garneau, George: "UPI Update", Editor and Publisher, November 12, 1988, P. 18

غارنو، جورج: "آخر المعلومات عن اليونايتد بريس"، مجلة المحرر والناشر، 12 تشرين الثاني 1988، ص 16

(108) "UPI Subscribers Rate the Service", Editor and Publisher, December 31, 1983, P.29

"مشتركو اليونايتد بريس يقيمون عمل الوكالة"، مجلة المحرر والناشر، 31 ديسمبر/ 1983 ص 29

(109) "Associated Press Gets High Grades from its Membership", Editor and Publisher, April 19, 1986, P. 74

"الاسوشيتيد بريس تحصل على تقييم عال من أعضائها"، مجلة المحرر والناشر، 16/ أبريل 1986 ص 74 (بالإنكليزية)

(110) Gordon, Gregory and Gohen, Ronald: " Down to the Wire: UPI's Fight for Survival", New York, McGrow-Hill, 1990, P. 407

غوردون، غريغوري وكوهين، رونالد: "رجوعاً إلى وكالات الأنباء البرفيه: كفاح اليونايتد بريس من أجل البقاء"، نيويورك، ماك غروهيل 1990، ص 407

(111) روزنغيلر، هاري: عمل أيضاً في السابق رئيساً لخدمة أبناء صحيفة هيرالد تريبون Herald Tribune ومساعد سابق لرئيس تحرير ومدير عام صحيفة

الواشنطن بوست Washington Post خلال تغطية أخبار فضيحة واترغيت.

(112) Fenby, Jonathan: "The International News Services", a Twentieth Century Fund Report, New York, Schocken Books, 1986, P. 73

فنبي، جوناثان: "وكالات الأنباء العالمية"، تقرير صندوق القرن العشرين، نيويورك، دار شوكن للنشر، 1986، ص 73

(113) Rykken, Rolf: "Supplemental Wires Vie for Clients", Presstime, May 1989, P. 14

ريكن، رولف: "نشرات وكالات الأنباء التكميلية تكافح من أجل الحصول على زبائن"، مجلة بريس تايم، مايو - أيار 1989، ص 14

(114) Ibid — المصدر ذاته

(115) Payne, John, Editor-in-Chief LAT/WP

بايان، جون، رئيس تحرير وكالة الأنباء التكميلية لوس أنجلوس تايمز - واشنطن بوست

(116) Ritchie, Joe, national / foreign editor of the Detroit Free Press

(117) Rykken, Rolf, P, 15 — ريكن رولف، المصدر ذاته ص 16

(118) Ibid, P. 18 — المصدر ذاته، ص 18

(119) Ibid — المصدر ذاته.

(120) Fenby, Jonathan, Ibid, P. 172-173 173-172

فنبي، جوناثان، المصدر ذاته.

(121) Rykken, Rolf, Ibid, P. 16 — ريكن، رولف، المصدر ذاته، ص 16

(122) Ibid — المصدر ذاته.

(123) ايار، فريد، المصدر ذاته.

(124) محاضر اجتماع المائدة المستديرة. (بالعربية) اتحاد وكالات الأنباء العربية

(125) المصدر ذاته

(126) مثل الجانب العربي في الاجتماع الأول السادة جواد مرقه مدير عام وكالة الأنباء

الأردنية، إبراهيم العابد مدير عام وكالة أنباء الإمارات، عبد الجليل فنجيرو المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء والدكتور فريد أيار الأمين العام للاتحاد.
ومثل جانب الوكالات الدولية السادة يوجين بليبي نائب الرئيس ومدير عام وكالة اليونايتد بريس انترناشنال لشؤون أوروبا والشرق الأوسط، فرانسوا دوريو رئيس تحرير والمسؤول عن الشرق الأوسط بوكالة رويتر، مايرون بيلكايند المدير العام لوكالة
الاسوشيتيد بريس في لندن، وماريو فيوريتو مدير مكتب وكالة الصحافة الفرنسية بالرباط - المغرب.

(127) مثل الجانب العربي في الاجتماع الثاني السادة برجس البرجس مدير عام وكالة الأنباء الكويتية، إبراهيم العابد مدير عام وكالة أنباء الإمارات، بدر احمد كريم مدير عام وكالة الأنباء السعودية، عبد الجليل فنجيرو مدير عام وكالة المغرب العربي للأنباء والدكتور فريد أيار الأمين العام للاتحاد.
ومثل جانب وكالات الأنباء السادة يوجين بليبي نائب رئيس ومدير عام اليونايتد بريس، مايرون بيلكايند مدير عام الاسوشيتيد بريس في لندن، ستيفن سمرفيل مدير الشؤون الآسيوية والشرق الأوسط بوكالة رويتر، فرانسوا دوريو مدير منطقة الشرق الأوسط في رويتر - البحرين وميشيل سان بول مدير العلاقات الخارجية بوكالة الصحافة الفرنسية.

(128) مثل الجانب العربي السادة برجس البرجس مدير عام وكالة الأنباء الكويتية، أحمد جاسم الحمر مدير مساعد وكالة الأنباء القطرية، فايق .ام. حنا ممثل مدير عام وكالة الأنباء العراقية، عبد المحسن العراقي ممثل مدير عام وكالة الأنباء السعودية.
وعن جانب وكالات الأنباء العالمية السادة أي هيرمان اليونايتد بريس انترناشنال، فرانسوا دوريو مدير - رويتر، ستيفن سمرفيل مدير الشؤون الآسيوية والشرق الأوسط - رويتر، مايرون بيلكايند مدير عام الاسوشيتيد بريس - لندن، فرانسوا كرانجيه

مدير مكتب AFP - لندن

(129) خدمة فانا FANA - SERVICE بعد الاجتماعات التي عقدتها وكالات الأنباء العربية مع الوكالات الأوروبية الوطنية (غير العالمية) تم الاتفاق ان يفتتح مركز لتوزيع الأخبار العربية في أوروبا ومركز اوربي لتوزيع الأخبار في إحدى الدول العربية. قام الاتحاد، بمساعدة من وكالة الأنباء الكويتية بافتتاح المركز في فيينا - النمسا حيث كانت الأخبار العربية تجمع في مقر الوكالة بالكويت وتترجم ثم ترسل إلى مركز فانا في فيينا - النمسا ومن هناك بدأت وكالة الأنباء الجيكوسلوفاكية (جتيكا) بتوزيع النشرة على وكالات أنباء دول المعسكر الاشتراكي - السابق وعرضت وكالة الصحافة الألمانية (DPA) تسلم النشرة وتوزيعها إلى أوروبا الغربية عبر شبكاتها. نجحت التجربة التي سميت خدمة فانا (FANA - Service) وبدأت تنال سمعة جيدة إلا أنها توقفت كلياً بعد حرب الخليج الثانية.

(130) مثل الجانب العربي في الاجتماع السادة عبد الجليل فنجيرو المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء، الدكتور فايز الصايغ المدير العام للوكالة العربية السورية للأنباء،

أحمد حسين دشتي نائب المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية، علي عامر نائب المدير العام لوكالة أنباء الإمارات، الدكتور فريد أيار الأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية.

ومثل الجانب الأوروبي السادة ستيفن سمرفيل مدير عام مؤسسة رويتر، ديفيد روجرز مدير قسم المملكة المتحدة وايرلندا في رويتر، مايرون بيلكايند مدير عام الاسوشيتيد بريس في لندن، ميشيل سان بول نائب وكالة الصحافة الفرنسية للعلاقات الخارجية.

(131) لم يصدر عن الاجتماع أي بيان ختامي كما جرت العادة في الاجتماعات السابقة.

(132) مثل الجانب العربي السادة عبد الجليل فنجيرو المدير العام لوكالة المغرب

العربي، يوسف السميط المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية، الدكتور فريد أيار الأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء، حسين منصور المدير العام المساعد للوكالة السورية، حطاب العنزي مدير مكتب لندن للوكالة السعودية. ومثل جانب الوكالات الدولية السادة ستيفن سمرفيل مدير عام مؤسسة رويتر، مايرون بيلكايند مدير عام وكالة الاسوشيتيد بريس - لندن، ميشيل سان بول نائب رئيس وكالة الصحافة الفرنسية للعلاقات الخارجية.

(133) انعقد الاجتماع بمقر وكالة الاسوشيتيد بريس في لندن في 20-21/ 3/ 1996 بحضور السادة ستيفن سمرفيل مدير عام مؤسسة رويتر، مايرون بيلكايند مدير عام الاسوشيتيد بريس لندن، ميشيل سان بول مدير العلاقات الخارجية بوكالة الصحافة الفرنسية، يوسف العظمة مدير تحرير بوكالة رويتر عن الجانب الدولي، فيما حضر عن جانب وكالات الأنباء العربية السادة عبد الجليل فنجيرو المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء، الدكتور فايز صايغ المدير العام للوكالة العربية السورية للأنباء، علي المشجري مساعد المدير العام لوكالة أنباء الإمارات، جاسم ارتي نائب رئيس التحرير بوكالة الأنباء الكويتية وحطاب العنزي ممثل المدير العام لوكالة الأنباء السعودية.

المحتــويــات

الموضوع	الصفحة

الفصــل الأول
نشــأة وكالات الأنباء الدولية

الفصل الثاني

مهمات وكالات الأنباء الدولية

الفصل الثالث

من هافاس إلى وكالة الصحافة الفرنسية

الفصل الرابع
وكالة رويترز

الفصل الخامس

وكالة الاسوشيتيد بريس

الفصل السادس

ازدهار وإفلاس وكالة اليونايتيد بريس

الفصـل السـابع
وكالات الأنباء التكميلية

الفصـل الثـامن
العلاقة بين الوكالات الدولية والعربية

جميع الآراء الواردة في هذا الإصدار
تعبر عن وجهة نظر الكاتب
ولا تعكس بالضرورة رأي
وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
ص ب: ٢٤٠٦٣ الصفاة ـ الرمز البريدي 13101 ـ الكويت
هاتف : ٤٨٣٢٠٠٠/٤٠
فاكس : ٤٨٣٨٦٥٩
www.kuna.net.kw

هذا الكتـــاب

يتحدث هذا الكتاب عن أخطر ثلاث مؤسسات دولية تمتلك روح الوجود في موقع الحدث وتعمل كالمؤرخ الذي يعتمد عليه في تسجيل أحداث العالم ويؤثر بالتالي على الرأي العام في أية بقعة من بقاع المعمورة.

إنها وكالات الأنباء الدولية الثلاث "الصحافة الفرنسية" و"رويترز" و"الاسوشيتيد بريس" الكلية الوجود على الصفحات الأولى في العالم. والمالكة لقدرة الوصول إلى مصادر الأنباء بما يكفي للتأثير على أحد أقل الشخصيات قابلية للتأثر في القرن العشرين.

على مدى ١٧٥ عاماً لعبت هذه المؤسسات الجبارة أدواراً مختلفة فكانت تارة تساند دولاً معينة وتارة أخرى تعلن الموضوعية والحياد من خلال الاصرار على تكييف عملها وفقاً للأوقات المتغيرة. ولكن ومع ذلك فقد كان ولا يزال تأثيرها على الجماهير ودولها واسعاً وكبيراً.

في أوقات الأزمات الكبرى والصراعات بين الدول تتنازل مؤسسات عديدة في تلك الدول عن حقوقها طواعية لصالح وكالات الأنباء. فالقادة وأصحاب القرار في الدول المتصارعة لا يتلفتون إلى وزارات دولهم الحساسة بقدر الاهتمام الذي يولونه لتقارير وأخبار وتحليلات وكالات الأنباء الدولية ذلك لأن هذه المؤسسات موجودة في كل وقت وكل مكان.

عندما وصل المهاتما غاندي بعد إطلاق سراحه من السجن إلى مكان ناء في الثلاثينات وجد أمامه شخص وحيد يقترب في الظلام نحوه. كان هذا الشخص هو مراسل الاسوشيتيد بريس جيم ميلز... علق غاندي على هذا الحدث بدهشة كبيرة قائلا: "أعتقد إني عندما انتقل إلى العالم الآخر واقف أمام البوابة الذهبية سيكون أول شخص أقابله هو مراسل لوكالة دولية للأنباء".

هذا الكتاب يتحدث عن تاريخ هذه المؤسسات وصراعاتها ونجاحاتها وعلاقاتها بالدول وتأثيرها على الرأي العام... إنه تاريخ حافل بالأحداث.




Kuwait News Agency (KUNA)

وكالة الانباء الكويتية (كونا)

www.kuna.net.kw